Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة فرحات عباس (سطيـف 1)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إعداد الباحث:

عمران عبد الحكيم

إشراف الأستاذ الدكتور:

صالحي صالح

لجنة المناقشة:

أ.د. بوهزة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيـف 1	رئيســـــــا
أ.د. صالحي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيـف 1	مشرفا ومقررا
أ.د. جميل أحمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعـة البويـرة	عضوا مناقشا
د. زيتوني عمـــار	أستاذ محاضر(أ)	جامعـة باتنـة	عضوا مناقشا
د. العـايب ياسين	أستاذ محاضر(أ)	جامعة قسنطينـة 2	عضوا مناقشا
د.عبد الرزاق فوزي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة سطيـف 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإخراج هذا العمل الأكاديمي إلى النور ، ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الدكتور صالحي صالح على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ، وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة خلال فترة إنجازها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة العلمية من قريب أو بعيد.

مقـدمة

احتلت دراسة مشكلة الفقر على مستوى المجتمعات مكانة هامة في مجال الفكر الاقتصادي و اقتصاديات التنمية، من خلال العديد من الكتابات التي اهتمت بالبحث عن أسباب مشكلة الفقر وأبعادها و آليات معالجة الآثار المترتبة عنها، فتعددت بذلك الحلول والسياسات المقترحة لمعالجة هذه المشكلة المتعددة الجوانب عبر العديد من المساهمات الفكرية للكثير من الكتاب والباحثين والمنظمات، والكفيلة لمواجهة مشكلة الفقر واحتواء آثارها للمجتمعات التي تعاني من تفاقمها. وضمن هذه المداخل والمساهمات الفكرية، يرى الكثير من المهتمين بدراسة الفقر وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية بأن البحث عن الآلية المناسبة لكيفية مشاركة الأفراد الفقراء على مستوى المجتمعات في العملية التنموية يعتبر السبيل الرئيسي لإيجاد حلول لمعالجة مشكلة الفقر، من خلال تمكين الفقراء من إقامة مشروعات صغيرة و مصغرة وعائلية تساعدهم مداخيلها على تأمين احتياجاتهم، ومن هنا ازداد الاهتمام بمنظومة المشروعات المصغرة والصغيرة، والتي من خلالها يمكن تخفيض نسب البطالة واحتواء ظاهرة الفقر والحد من انعكاساتها السلبية.

و لتمكين هؤلاء الأفراد الفقراء من إقامة وتأسيس تلك المشروعات وتطويرها، يقتضي الأمر ضرورة التفكير في توفير صيغ تمويلية تتناسب والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد هذه الفئات الفقيرة على مستوى تلك المجتمعات، ذلك أن أغلب الصيغ التمويلية التي تتيحها النظم المالية التقليدية وخصوصا الرسمية منها كالبنوك التجارية وغيرها، قد لا تتماشى وخصوصيات الأفراد الفقراء، كما تسبب حرجا لبعضهم في التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية بصيغها التمويلية وأساليبها الإستثمارية، وضماناتها وشروطها وفوائدها المسبقة .

ولقد برز نهج التمويل المتناهي الصغر من أجل مراعاة هذه الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، ولا شك فإن إعلان هيئة الأمم المتحدة لعام 2005 بمثابة العام الدولي للتمويل المتناهي الصغر، يعتبر في الحقيقة بمثابة الاعتراف الذي يؤكد على أهمية التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما فيها تخفيض مستويات الفقر وغيرها من الأهداف المرتبطة به، ذلك أن التمويل المتناهي الصغر يعتبر أداة من الأدوات القوية والفعالة للتخفيف والتقليل من حدة مشكلة الفقر على مستوى أفراد المجتمع، من خلال العمل على تقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض و الادخار إلى أولئك الأفراد الفقراء والأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتدني القادرين على إحداث المشروعات، وهو ما سيسمح لهم بتأمين مداخيل دائمة تساعدهم على رفع مستوى معيشة أسرهم وضمان الرعاية الصحية وفرص

التعليم لأطفالهم. ولا شك في أن الوصول إلى هذا المستوى من الحياة الكريمة لأفقر الفقراء على مستوى أي مجتمع، هو في الحقيقة أولوية بالنسبة للمهتمين بقضايا التنمية بكل أبعادها.

ومن جانب آخر، فقد أظهرت التجارب الهامة في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من دول العالم، أن الأفراد الفقراء يستحقون الحصول على التمويل ولهم الرغبة في دفع المقابل نظير حصولهم على خدمات مالية متنوعة ومتكاملة بالشكل الملائم والسريع، كما أثبتت تلك المؤسسات والبرامج ذات الصلة في مجال التمويل المتناهي الصغر أن التعامل مع أولئك الأفراد الفقراء يمكن أن يكون مجالا مربحا وقابلا للاستمرار في المستقبل عندما يكون قائما على مبادئ وأسس تجارية بحتة. والواقع العملي في هذا المجال يشير إلى أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تسير بطريقة جيدة وفقا لهذه النظرة يمكن أن تكون مؤسسات أفضل من حيث الأداء مقارنة بالبنوك التجارية.

ومن أهم تلك التجارب الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر تجربة بنك غرامين ببنغلاديش (Grameen Bank)، والتي تعني باللغة البنغالية بنك القرية، وقد تم تأسيس وإقامة هذا البنك من طرف البروفيسور محمد يونس في شهر أكتوبر من سنة 1983 كبنك مستقل بعد أن كان مجرد مشروع تشارك في إدارته العديد من البنوك العاملة في بنغلاديش في تلك الفترة، ويعتبر هذا البنك من أول البنوك التي قلبت مبادئ العمل المصرفي، من خلال قيامه بتوفير مجموعة من الخدمات المالية للأفراد الفقراء على مستوى المناطق الريفية ببنغلاديش، ولا شك بأن نيل البروفيسور محمد يونس لجائزة نوبل للسلام لسنة 2006 لدليل على أهمية هذه التجربة الرائدة في مجال مواجهة مشكلة الفقر في الكثير من المجتمعات.

إنّ الجزائر، كغيرها من الدول التي تعاني من تطور معدلات البطالة وتوسع مشكلة الفقر، تسعى لتحجيم المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدة آثارها على مستوى أفراد المجتمع، من خلال مراجعة السياسات الحكومية في هذا المجال، ولعل من بين التوجهات الرئيسية على مستوى الجزائر في مجال التخفيض من نسبة البطالة، هو العمل على تشجيع الأفراد على خلق مشروعات صغيرة و مصغرة، و لا شك في أن تنفيذ هذه التوجهات يتطلب التفكير في ضمان التمويل المناسب والملائم لهذه المنظومة من المشروعات الصغيرة و المصغرة للأفراد المقبلين على إقامة هذه المشروعات، وهم عادة من الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل وليس لهم الإمكانيات الكافية لتقديم الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية والمصرفية كالبنوك التجارية العاملة في الجزائر، والتي تعتبر القناة

التمويلية الأكثر انتشارا لتمويل أفراد هذه الفئات، وزيادة على ذلك، فهي لا تلبي إلا الجزء القليل من احتياجات طالبي التمويل ضمن بعض البرامج الحكومية الهادفة إلى توفير التمويل لتلك الفئات.

أولا: إشكالية البحث

إن التخفيف من مشكلات الفقر وتخفيض نسبة البطالة، يتطلب ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة على المستوى العالمي في مجال التمويل المتناهي الصغر كتجربة بنك غرامين ببنغلاديش، وذلك من خلال العمل على تقييمها وإعادة تطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، مع ضرورة تطويعها بما يتوافق مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد الفئات المستهدفة على مستوى المجتمع الجزائري.

ومما سبق، نسعى من خلال هذا البحث للإجابة عن التساؤلات التي تتعلق بالتمويل المتناهي الصغر في الجزائر، من خلال توضيح كيفية الاستفادة من تجربة بنك غرامين ببنغلاديش وأساليب تكييفها وتطويعها مع خصوصيات الواقع الجزائري، ومن أهمها التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، وما هي أساليب تطويعها وتطبيقها لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد الجزائري ؟

ولمعالجة هذا التساؤل الرئيسي يستدعي الأمر طرح بعض الأسئلة الفرعية، ومنها نذكر:

- ما هي السياسات و الآليات الممكن تطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري لتطوير التمويل المتناهي الصغر وفقا لأفضل الممارسات والمبادئ المتعارف عليها على المستوى العالمي في مجال التمويل المتناهي الصغر؟
- ما هي أهم الدروس المستفادة من تحليل وتقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي الأطر القانونية والتنظيمية والعملية المتكاملة المرتبطة بفكرة تأسيس بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر لتنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري؟

ثانيا: فرضيات البحث

نفترض ضمن هذا البحث من أجل معالجة الإشكالية العامة المذكورة سابقا، مجموعة من الفرضيات الهامة، والتي نذكرها كما يلي:

- يمكن تطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش على مستوى الاقتصاد الجزائري، عن طريق تكييف وتطويع الإجراءات العملية لتتماشى مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري.

- تعتبر منظومة القوانين والسياسات المصرفية الجزائرية من الأمور التي تحد من تطور صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- يعتبر تشجيع البنوك التجارية على ممارسة أو إقامة برامج في مجالات التمويل المتناهي الصغر من أهم عناصر إستراتيجية تطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: أهمية موضوع البحث

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية موضوع التمويل المتناهي الصغر ذاته، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- إنّ موضوع التمويل المتناهي الصغر يعتبر من المواضيع الحديثة الهامة التي أخذت اهتماما واضحا في الفترة الأخيرة ضمن المواضيع ذات الصلة باقتصاديات التنمية بصفة عامة.
- الارتباط الوثيق لموضوع التمويل المتناهي الصغر بأساليب معالجة مشكلات لها أهميتها على مستوى اقتصاديات الكثير من الدول، لا سيما من ذلك مشكلتي الفقر والبطالة.
- الإضافة العلمية التي يقدمها الباحث في مجال الإثراء الأكاديمي لموضوع التمويل المتناهي الصغر على مستوى الجامعات الجزائرية وكل الهيئات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال هذا البحث الذي يدخل ضمن بحوث رسائل وأطروحات الدكتوراه في مجال العلوم الاقتصادية.

رابعا: الأهداف الأساسية للبحث

تتمثل الأهداف الأساسية التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها، فيما يلي:

- التعريف بالدور الإستراتيجي للمؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في التصدي لمشكلات الفقر والبطالة المتزايدة من سنة إلى أخرى على مستوى كثير من دول العالم.
- توضيح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتمويل المتناهي الصغر على مستوى الأهداف التنموية للألفية الثالثة، والدعوة إلى الأخذ بذلك على جميع المستويات ذات الصلة بموضوع البحث.
- توضيح إمكانية زيادة فرص حصول الأفراد الفقراء في المجتمع الجزائري على الخدمات المالية المتنوعة والمتكاملة ليصبحوا، بذلك، أفرادا مشاركين في تنمية مجتمعاتهم، وذلك من

خلال مقترح هذا البحث الذي يتضمن إستراتيجية تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين في إطار تطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع، و نذكر منها الأسباب التالية:

- نجاح العديد من المبادرات والتجارب والبرامج التي أخذت بهذا المنهج التمويلي الجديد في مجال التعامل المالي مع الأفراد الفقراء على مستوى العديد من الدول، وحصول بعض مؤسسيها على جوائز عالمية مثل جائزة نوبل للسلام.
- غياب شبه كلي لهذا المنهج التمويلي المعتمد على المبادئ والممارسات المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر في التعامل المالي مع الأفراد الفقراء على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- قلة الاهتمام و التطبيق للمبادئ والممارسات المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من السياسات التنموية في الجزائر.
- غياب سياسات عملية للاستفادة من هذه التجارب في مجال التمويل المتناهي الصغر والآخذة في التوسع في الكثير من البلدان العربية.
- تثمين التجربة الميدانية للباحث كمسؤول في مجال ترقية المؤسسات المصغرة والصناعات التقليدية على مستوى وحدة تسيير مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية بشمال ولاية المسيلة، والممول في إطار إتفاقية التعاون الدولي بين الجزائر و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بحيث تضمن مجال العمل محاولات لتطبيق منهج التمويل المتناهي الصغر في إطار تمويل و تطوير المؤسسات المصغرة والصناعات التقليدية ضمن المناطق الريفية ، بحيث لم ترق هذه المحاولات إلى برامج أو مشروعات هامة، بل بقيت مجرد أفكار على أوراق على مستوى مكاتب وحدة تسيير المشروع بسبب العوائق القانونية والإدارية ، وذلك على الرغم من توفر الكثير من الموارد الهامة لتطبيق مثل هذه الأفكار على مستوى الاقتصاد الجزائري، لا سيما منها الموارد المالية المعتمدة والمسجلة ضمن ميزانية هذا المشروع.
- الاستفادة من النتائج الإيجابية التي حققتها تجربة بنك غرامين ببنغلاديش على مستوى أفراد المجتمع البنغالي، والتي أثبتتها الكثير من الدراسات والتقارير الجادة في هذا المجال.

سادسا: المنهج المستخدم في البحث

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على العديد من المناهج التي نراها تتناسب مع طبيعة هذا البحث، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وقد تم استخدامه وتوظيفه ضمن هذا البحث في الجانب النظري المتعلق بجمع المعلومات المتعلقة بموضوع التمويل المتناهي الصغر، وكذا تحليلها وتبويبها للوصول إلى الإحاطة النظرية الدقيقة حول موضوع البحث.
- **منهج دراسة الحالة:** تم استخدام هذا المنهج من أجل ربط الجوانب النظرية للبحث بالواقع العملي، وذلك من خلال دراسة وتحليل وتقييم تجربة هامة من التجارب ذات الصلة بموضوع البحث، وهي تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، بحيث تم تجميع وتحليل العديد من المعلومات والبيانات والحقائق المتعلقة بهذه التجربة خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2002-2013، مستندين في ذلك على التقارير والدراسات المتوفرة حولها، كما تم استخدام هذا المنهج في إطار تقييم التجربة الجزائرية في مجالات التمويل المتناهي الصغر من خلال تجميع وتحليل المعلومات والبيانات على مستوى الإدارات المعنية بتنفيذ بعض البرامج ذات الصلة بالتمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، مثل: بنك البركة الجزائري، إدارة مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر، أو على مستوى مكتب الجمعية الوطنية للتطوع بالجزائر العاصمة.

سابعا: الدراسات السابقة

في الحقيقة، توجد الكثير من الدراسات السابقة باللغات الأجنبية، والتي اهتمت بدراسة وتقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش على مستوى الكثير من الجامعات ومراكز البحث على مستوى الكثير من دول العالم، و يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال تلك الدراسات ضمن مجال إعداد رسائل الدكتوراه التالية:

- Jhilam Zebunnessa Iqbal, **The impact of Grameen bank credit on the levels of income, employment, and productivity of poor landless households in rural Bangladesh**, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in department of economics, Fordham University, New York, May 2002.

وقد ناقشت هذه الرسالة بالعرض والتحليل لمعرفة وقياس مدى تأثير القروض المتناهية الصغر الممنوحة من طرف بنك غرامين ببنغلاديش في تحسين مستويات الدخل والتوظيف والإنتاجية للأفراد الفقراء في المناطق الريفية المستفيدين من تلك القروض، بحيث توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى وجود آثار إيجابية لتلك القروض المتناهية الصغر لبنك غرامين في مجالات التحسين لمستويات الدخل للأفراد الفقراء، وزيادة فرص التوظيف.

- Somjita Mitra , **Macro impact of Microcredit**, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in the graduate faculty of economics, Claremont Graduate University, California, 2007.

وقد تمحور مضمون هذه الرسالة حول الجوانب النظرية لاقتصاديات التمويل المتناهي الصغر، لا سيما في ذلك استعراض بعض التطورات الحاصلة في هذا المجال على مستوى العديد من الأقاليم والمناطق، كما ناقشت هذه الرسالة، من خلال دراسات ميدانية، مدى تأثير القروض المتناهية الصغر في تحسين مستويات المؤشرات الكلية على مستوى بعض القرى في بنغلاديش من خلال المتغيرات الأساسية لهذه الدراسة، وقد تضمنت نتائج هذه الدراسة العديد من المؤشرات الكلية التي تبين وجود آثار إيجابية للقروض المتناهية الصغر في العديد من المجالات المرتبطة باقتصاديات القرى محل الدراسة الميدانية.

وأما ما يتعلق بالدراسات ذات الصلة بموضوع التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، فنجد من بينها الدراسات الأكاديمية التالية:

- Smahi Ahmed, **Microfinance et Pauvreté : Quantification de la relation sur la population de Tlemcen**, thèse de doctorat en sciences économiques, université Abou Bekr Belkaïd de Tlemcen, 2009/2010.

وقد تمحورت هذه الرسالة حول محاولة معرفة وإظهار العلاقة كميا بين الفقر والقروض المصغرة، من خلال دراسة تطبيقية لعينة مكونة من 429 مستفيدا للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية تلمسان، بما يسمح بتوضيح سياسة الدولة الجزائرية في مجال تجربة القروض المصغرة، وتقييم آثارها على تخفيض مستويات الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر.

وإن ما نود القيام به من خلال هذا البحث يتكامل مع هذه الرسائل العلمية من حيث مجال البحث المتعلق باقتصاديات التمويل المتناهي الصغر، ولكن سيتم ضمن بحثنا التركيز على تحليل وتقييم تجربة هامة من التجارب الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر، وهي تجربة بنك غرامين

ببنغلاديش، محاولين بعد ذلك توضيح مجالات الاستفادة من هذه التجربة من خلال مقترح تأسيس بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ثامنا: خطة البحث

من أجل دراسة الموضوع والإحاطة بإشكاليته، فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول؛ الفصل الأول المعنون بـ**"التعريف بالتمويل المتناهي الصغر ونماذجه المؤسسية، تجاربه التطبيقية وتحدياته"** سنستعرض فيه الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر، من خلال عرض أهم التجارب ذات الصلة بموضوع التمويل المتناهي الصغر والتي ساهمت في ظهور ما يعرف بصناعة التمويل المتناهي الصغر، كما يناقش بالعرض والتحليل المفاهيم والخصائص و المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر، وكذا الافتراضات الفكرية المتعلقة به. كما سنستعرض فيه مختلف النماذج المؤسسية المعمول بها في إطار تعامل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مع الفقراء، ونناقش واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي والإقليمي من خلال مجموعة من المؤشرات الهامة في هذا المجال، والتي منها ما يتعلق بالدور الحقيقي لتلك المؤسسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. وفي الأخير، نستعرض مختلف التحديات التي تواجهها صناعة التمويل المتناهي الصغر في المرحلة الراهنة، سواء على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر نفسها، أو على مستوى الجهات الرقابية والإشرافية في مجال التمويل المتناهي الصغر.

أما الفصل الثاني المعنون بـ**"تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة 2002-2013"**، فيهتم بالتعريف ببنك غرامين ببنغلاديش من خلال التركيز على عرض بعض الجوانب التاريخية المرتبطة بتأسيس هذا البنك، وكذا عرض منهجيته في إطار التعامل مع الفقراء من خلال فروعه المحلية والمجموعات المرتبطة بها، كما سيتم التركيز على التحليل والتقييم الشامل لهذه التجربة خلال الفترة 2002-2013، وذلك بالتركيز على مجموعة المؤشرات الأكثر استخداما في مجال تقييم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، لا سيما ما يتعلق بمؤشرات وصول البنك لخدمة الفئات الأكثر فقرا، وكذا المؤشرات المرتبطة بقياس الكفاءة والربحية والاستدامة المالية، وذلك بالاعتماد على استخدام أسلوب المقارنة بين تلك المؤشرات الخاصة ببنك غرامين والمؤشرات الإقليمية و المؤشرات الخاصة بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش المتوفرة من خلال الموقع على شبكة الانترنت لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر. وفي الأخير، يهتم هذا الفصل بمناقشة واقع البرامج التي حاولت تطويع و تطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى

اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة، كما يعرض ضمن ذلك مجموعة الشروط والمتطلبات اللازمة ضمن تلك المحاولات المتعلقة بتطويع وتطبيق هذه التجربة على مستوى مختلف الدول.

أما الفصل الثالث المعنون بـ**" سياسات تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية "**، فيهتم بعرض ما يتعلق من حيث الناحية التاريخية لتطور الاهتمام بالمبادئ والممارسات المعمول بها في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، من خلال تحديد طبيعة البرامج أو المؤسسات التي حاولت أو طبقت المبادئ والممارسات المتعارف عليها على المستوى العالمي في مجال التمويل المتناهي الصغر. كما يهتم هذا الفصل بالعرض والتحليل والتقييم للتجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، وذلك من خلال عرض وتقييم تجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر. وكذا عرض وتقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال تقديم الخدمات المالية لصغار الحرفيين والنساء الماكثات بالبيوت. هذا بالإضافة إلى عرض وتقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع من خلال برنامجها المتعلق بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر. كما يعرض هذا الفصل مجموعة من السياسات والآليات الممكن تطبيقها لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الرابع المعنون بـ **" إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد الجزائري "**، فيهتم بعرض ما يتعلق بالتصور الفكري والعملي لمقترح تأسيس بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر لتنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، بحيث يندرج هذا البنك المقترح تأسيسه ضمن محاولة من باب الاستفادة من تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، بصفتها التجربة الناجحة والرائدة في هذا المجال، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لجوانب الاختلاف في الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر وبنغلاديش في الكثير من المجالات التي تخص ذلك المنهج المعمول به ضمن العمليات الأساسية على مستوى هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

وينتهي البحث في الأخير بخاتمة تتضمن أهم النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول

التعريف بالتمويل المتناهي الصغر ونماذجه المؤسسية ، تجاربه التطبيقية وتحدياته

تمهيد

سنعرض ضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للتمويل المتناهي الصغر، وذلك من خلال الإحاطة بتطور فكرة التمويل المتناهي الصغر، وعرض التطورات الحديثة التي جعلت من هذا التمويل تخصصا اقتصاديا له افتراضاته الفكرية ومفاهيمه النظرية، وخصوصياته المنهجية باعتباره من الآليات التي أثبتت جدواها في التقليل من مستويات الفقر والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة. هذا وسيتم ضمن هذا الفصل عرض مختلف النماذج المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر، وكذا أشكال الإقراض المستخدمة في إطار تعامل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مع الأفراد الفقراء، كما سيتم بعد ذلك عرض واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي وعلى مستوى الدول العربية في الفترة الأخيرة من خلال مجموعة من المؤشرات الهامة، لا سيما فيما يتعلق بمساهمة المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف التنموية.

وفي الأخير، سنعرض مجموعة من التحديات التي تواجهها صناعة التمويل المتناهي الصغر في المرحلة الراهنة، سواء على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر نفسها، أو على مستوى الجهات الرقابية والإشرافية في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى الحكومات، إضافة إلى التحديات المرتبطة بدخول البنوك التجارية كجهات فاعلة في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر.

وبذلك سوف تتوزع عناصر هذا الفصل على المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأول: التمويل المتناهي الصغر: المفاهيم والمبادئ، والافتراضات الفكرية الأساسية.

المبحث الثاني: النماذج المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر وأشكال الإقراض.

المبحث الثالث: واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي والإقليمي.

المبحث الرابع: تحديات صناعة التمويل المتناهي الصغر.

المبحث الأول: التمويل المتناهي الصغر: المفاهيم والمبادئ، والافتراضات الفكرية الأساسية

سنستعرض في هذا المبحث لتطور فكرة التمويل المتناهي الصغر بداية من المبادرات الأولى المتعلقة بتمويل الفقراء والفئات المحدودة والمتدنية الدخل، ثم نستعرض فيه المبادرات والتجارب الحديثة التي استطاعت أن تجعل من عملية تقديم الخدمات المالية للفقراء تخصصا له خصوصياته وأفكاره ومبادئه ضمن اقتصاديات التمويل المتناهي الصغر، أو ما أصبح يعرف حاليا بصناعة التمويل المتناهي الصغر.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- التطور التاريخي للتمويل المتناهي الصغر.
- تعريف التمويل المتناهي الصغر وأهم افتراضاته.
- أهمية التمويل المتناهي الصغر.

المطلب الأول:التطور التاريخي للتمويل المتناهي الصغر

عرف التمويل المتناهي الصغر تطورات مرحلية هامة عبر العديد من التجارب والتطبيقات على مستوى الكثير من الدول، بداية من التجارب التاريخية الأولى، ثم التجارب الحديثة التي ساهمت في تطوير اقتصاديات التمويل المتناهي الصغر.

أولا:التجارب التاريخية الأولى للتمويل المتناهي الصغر

إن التجارب التطبيقية المتعلقة بخدمات التمويل المتناهي الصغر، من حيث الناحية التاريخية، يمكن أن تكون قديمة قدم مسألتي الإقراض و الإقتراض الملازمة للأفراد والجماعات منذ تاريخ بعيد؛ ذلك أن التعاون هو ظاهرة اجتماعية إنسانية قديمة قدم البشرية، كما أن هذا التعاون قد شمل عدة مجالات من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد، وذلك لتحقيق أنشطة لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي. وقد مورس هذا التضامن بالفطرة في كافة المجتمعات منذ القدم من خلال تعاون الأفراد في إقامة المساكن أو جني المحاصيل الزراعية ومعالجة آثار الكوارث، بحيث يندفع الأفراد فطريا لتقديم يد العون والمساعدة لأصحاب الحاجة ويتوقعون في سبيل ذلك المعاملة بالمثل عند حاجتهم لذلك.

ويوجد على مستوى اقتصاديات الكثير من الدول العديد من التجارب التاريخية الأولى في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي قد تعتبر- حسب آراء المختصين- بمثابة البدايات الأولى للممارسات و المبادرات المرتبطة بالتمويل المتناهي الصغر المتعارف عليه حاليا، وسيتم عرض بعض هذه التجارب كما يلي:

1. التجارب التاريخية للتمويل المتناهي الصغر في بعض الدول الأوروبية

يظهر التاريخ الاقتصادي الأوروبي عدة تجارب هادفة لتوفير الخدمات المالية لفئات المجتمع التي لا تصل لهم هذه الخدمات، وترجع هذه التجارب من حيث التاريخ إلى القرن السادس عشر، ومن أشهرها تجربة كل من ايرلندا وألمانيا؛ حيث تشير بعض المصادر إلى أن أول قرض موجه لتمويل الأفراد الفقراء في ايرلندا كان في سنة 1720، بحيث أشارت الأرقام والإحصائيات في هذا المجال إلى أن ما يعادل حوالي 20 % من الأسر الايرلندية قد حصلت على قروض صغيرة وقروض متناهية الصغر[1].

أما التطبيقات والممارسات في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى التجربة الألمانية فيرجع، من حيث الناحية التاريخية إلى تلك التعاونيات المالية المعتمدة على المساعدات الذاتية، والتي ظهرت بعد مجاعة 1846-1847، وقد تحولت هذه التعاونيات فيما بعد إلى اتحادات مالية منظمة لأول مرة بقيادة كل من (Friedrich Wilhelm Reiffeisen) و (Herman Schulze-Delitzsch)، وفي إطار ذلك تم في سنة 1889 سن أول قانون للتعاونيات في العالم، بحيث بلغ عددها في سنة 1914 حوالي 15 ألف تعاونية ائتمانية جديدة تعمل بدون أي مساعدة أو تدخل مباشر من الحكومة أو المانحين، وقد أخذت هذه التعاونيات في الانتشار في كل أنحاء العالم وحققت نجاحا كبيرا في هولندا ودول أوروبية أخرى[2].

وتشير بعض الكتابات، فيما يتعلق بالتجارب الأولى المتعلقة بتمويل الفقراء، إلى أن أول بنك موجه لخدمة وتمويل الأفراد الفقراء قد تم تأسيسه في هولندا في سنة 1618، وذلك نتيجة الارتفاع الملاحظ في معدلات الفقر خلال تلك الفترة، ومع بداية القرن الثامن عشر، تم في ايرلندا، فتح بعض الهيئات المتخصصة في تقديم القروض للأفراد الفقراء بدون فوائد في بداية الأمر[3].

وهناك مصادر أخرى، تشير إلى أن البدايات الأولى للتمويل المتناهي الصغر يمكن إرجاعها إلى تلك الفترة التي قام فيها أحد الرهبان الإيطاليين وبالتحديد في سنة 1462، بتأسيس أول نظام للإقراض على أساس الرهن في إيطاليا (Système de prêt sur gage) ضمن ما يعرف في الكثير من الحالات بنموذج (Le Monte de Piété)، وذلك قصد محاربة ومواجهة المرابين الذين كانوا يقرضون الأفراد بمعدلات فائدة لا يستطيعون دفعها[4]. وبعد ذلك، وبالضبط ابتداءً من يوم 27 مارس 1637 سمح الملك لويس الثالث عشر بتأسيس نظام للإقراض على أساس الرهن في كل من مدينة باريس، ومن ثم في أكثر من 58 مدينة فرنسية أخرى ابتداءً من سنة 1643.

---

[1] عبده سعيد إسماعيل: أدبيات التمويل الصغير: عرض ونقد، حوار الأربعاء، يوم:2008/03/12، ص5.(متوفر على موقع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز).

[2] محمد رشراش مصطفى: دراسة حول التطورات الحديثة في سياسات وأعمال البنوك الزراعية في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 2006، ص.87-88.

[3] Nicolas Blondeau: La Microfinance : un outil de développement durable, Etudes, 2006/9 p. 192.

[4] Laurent Lheriau: Réglementer la microfinance : un état des lieux, Revue TFD, N°78, Tome 405, Mars 2005, p .63.

2. التجارب التاريخية للتمويل المتناهي الصغر في دول آسيا وأمريكا اللاتينية

تشير بعض المصادر إلى أن أقدم مؤسسة في دول أمريكا هي محل الرهونات في الساحة المركزية لمدينة المكسيك، والذي أنشئ في سنة 1775 بموجب مرسوم من التاج الإسباني، وذلك بغية مساعدة الناس في أوقات الأزمات.

أما ما يعتقد أنه أقدم مؤسسة تجارية تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر فهو بنك (Badan Kredit Desas)، والذي تم تأسيسه في أندونيسيا في سنة 1896[1].

3. التجارب التاريخية للتمويل المتناهي الصغر في الدول الإسلامية

على ضوء مبادئ الدين الإسلامي يتميز أفراد المجتمع الإسلامي بنوع من التضامن والتعاون والتكافل فيما بينهم؛ حيث إن الدين الإسلامي قد وضع من القواعد ما يسمح بتحقيق هذا التكافل والتعاون بين الأفراد في شكل تتوحد فيه المبادئ الاقتصادية مع المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والتربوية، وذلك أننا نجد في السنة النبوية الكريمة من الأحاديث النبوية الشريفة ما يدعو إلى الإقراض ويشجع عليه في هذا المجال، ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الحديث النبوي التالي:

عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من منح منيحة لبن أو ورق أو هدى زقاقا كان له مثل عتق رقبة". رواه أحمد و الترميذي.

ومعنى هذا الحديث: من منح منيحة لبن: أي أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بلبنها أو بوبرها أو بصوفها ثم يردها، ومعنى منيحة ورق: أي منيحة مال على سبيل القرض الحسن، ومعنى من هدى زقاقا: أي هداية الطريق وهو إرشاد الإنسان إلى سبيله.

وقد يكون الدين الإسلامي بمثابة الدين الوحيد الذي تطرق بعمق وبدقة إلى قضية الفقر وضرورة وجوب استئصاله من المجتمع؛ وذلك قد يتضح جليا من خلال ما نجده من فقهاء مسلمين تعرضوا لموضوع الفقر والعدالة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية خلال فترة القرن الحادي عشر الميلادي من أمثال الشيخ ابن حزم، والمعروف بكتاباته المتعلقة بالعدالة الإجتماعية وبكفاحه من أجل الرقي الاجتماعي، وذلك عبر الحث على مسألة تحسين ظروف معيشة الفقراء. وكذلك العلماء الآخرين من أمثال الإمام الغزالي وابن القيم، وابن تيمية وغيرهم من علماء الإسلام الأفاضل[2] .

وإن ذكر هذه الأمور والأفكار ليس بقصد تحديد الأسبقية في مجال التمويل للفقراء، ولكن هو بقصد ضرورة مواصلة البحث في التاريخ الإسلامي عن مثل هذه التجارب والتطبيقات ومحاولة

[1] عبده سعيد إسماعيل، مرجع سابق، ص. 5.

[2] براهيمي عبد الحميد: العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص.57-58.

الاستفادة منها في الوقت الحاضر، وذلك لسبب واحد هو الاستفادة من هذه التجارب والتطبيقات الماضية لمثل هذه الأفكار على مستوى المجتمعات الإسلامية .

ويظهر التاريخ الإسلامي العديد من التجارب والتطبيقات المختلفة لوقف النقود والأصول في بلاد البلقان بداية من سنة 1423، والتي تحولت بمرور الوقت إلى مؤسسات مالية مصغرة تمول مشاريع التجار وأصحاب الحرف[1]، كما ظهرت أولى التجارب المعروفة لوقف النقود في بلاد الشام بمدينة حلب[2] بداية من سنة 1556.

وإن بعض المصادر تتكلم أيضا عن بعض التجارب والتطبيقات لأوقاف بالمغرب تمتلك الكثير من الأموال الموضوعة خصيصا لتسليف وإقراض المحتاجين بدون فوائد[3].

وإن مؤسسات ودواوين الزكاة لها دورها المعروف في إخراج شريحة واسعة من الفقراء من حالة الفقر و الاحتياج إلى حالة القدرة و الاستغناء[4]، فمؤسسات ودواوين الزكاة تعمل على تحويل الأفراد القادرين على العمل إلى أفراد منتجين من خلال ما تقدمه من قروض حسنة وأدوات المهن والحرف، أو تدريبات مهنية أو حرفية، بحيث يتحول الأفراد المحتاجون العاطلون إلى طاقات عاملة ومنتجة[5].

إن هذه التجارب الهامة و الكثيرة على مستوى بعض الدول الإسلامية والعربية يمكن إعادة إحيائها وبعثها من جديد في إطار العمل على استحداث بدائل غير تقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة والصناعات الحرفية، ضمن السعي إلى القضاء على الفقر والبطالة على مستوى اقتصاديات الدول الإسلامية.

4. التجارب التاريخية للتمويل المتناهي الصغر في دول أخرى

إذا تتبعنا التطورات التاريخية للتمويل المتناهي الصغر، نلاحظ أنه لا يمكننا بسهولة من حيث الناحية التاريخية تحديد المبادرات التاريخية الأولى في مجال التمويل المتناهي الصغر؛ حيث يوجد نظام معروف في غرب إفريقيا يطلق عليه نظام (SUSU) كان سائدا لمئات السنين في إفريقيا، كما أنه مستخدم أيضا في غانا لأكثر من 300 سنة.

وبمتابعة تطورات تاريخ الفكر الاقتصادي، نجد أن رواد ومفكري مدرسة التعاونيون من أمثال (**Robert Owen, Charles Faurier**) خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، قد طرحوا

[1] محمد موفق الأرناؤوط: الوقف في العالم الإسلامي ما بين الماضي والحاضر، دار جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص.15.
[2] المرجع نفسه، ص. 42.
[3] محمود أحمد المهدي: نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص. 18.
[4] صالحي صالح: دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، البليدة، يومي:10 و 11 جويلية 2004، منشورات مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص. 281.
[5] عثمان حسين عبد الله: أضواء على الاقتصاد الإسلامي: الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 1989، ص.148.

عدة أفكار تنادي بتهيئة الجو الملائم لازدهار الإنسان وتطوره، والتي ستسمح بخلق مجتمعات جديدة؛ حيث كانوا يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة بين الأفراد كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية بشرط أن يتوافر في تنظيمها بعض الشروط الخاصة.

وإن الكثير من هذه الأفكار المتعلقة بمدرسة التعاونيون[1] تتطابق مع الأفكار المتعلقة بالتمويل والإقراض للفئات الفقيرة في المجتمعات، وعموما فإن رواد هذه المدرسة قد أسهموا من خلال تلك الأفكار والجمعيات التي أسسوها في تلك الفترة إلى أن تصبح بمثابة النواة الأولى للحركات التعاونية وخصوصا في بريطانيا[2].

ثانيا: التجارب الحديثة الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر

توجد بعض التجارب الحديثة الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر والتي عموما ما تعتبر بمثابة التجارب التي أخذت وميض فكرة تمويل الفقراء ومحدودي الدخل في السنوات الأخيرة، والتي يرجع لها الفضل بشكل أساسي في جعل هذه الأفكار على ما هي عليه اليوم من أهمية حتى أصبح لها تخصص فكري وعملي يعرف بصناعة التمويل المتناهي الصغر، خاصة وأن جائزة نوبل للسلام لعام 2006 قد نالها أحد العاملين والناشطين في مجال التمويل المتناهي الصغر، وهو الدكتور محمد يونس الذي يعتبره الكثير بأنه من المبدعين في مجال التمويل المتناهي الصغر.

وسنعرض بعضا من تلك التجارب الحديثة الرائدة كما يلي:

1. التجارب الحديثة للتمويل المتناهي الصغر في دول آسيا وأمريكا اللاتينية

ظهرت عموما التجارب الحديثة للتمويل المتناهي الصغر في دول آسيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث ابتداءً من سنوات السبعينيات أثبتت عدة تجارب كتجربتي بنك غرامين وتجربة اللجنة الشعبية للنهوض بالريف ببنغلاديش أن الفقراء يمكنهم أن يديروا مشروعاتهم بفعالية، وأن يسددوا قروضهم ولو بأسعار فائدة مرتفعة، وأن تلك المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات المالية استطاعت أن تكون مؤسسات ذات ربحية وقادرة على تغطية تكاليفها.

وفي أندونيسيا، ومع بداية سنوات السبعينيات، بدأ بنك راكيات أندونيسيا (Bank Rakyat Indonesia) في توفير الخدمات المالية للأفراد الفقراء عبر العديد من فروعه القروية، لتصبح تلك الفروع القروية بمثابة مراكز تقدم خدمات مالية وذات حيوية واستدامة مالية، وبذلك أصبح هذا البنك من أكثر البنوك الريفية نجاحا في مجالات التمويل الريفي المتناهي الصغر[3].

[1] حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة،1995 ، ص. 80-87.
[2] Muhammad Yunus: Vers un nouveau capitalisme, édition JC Lattés, 2008, p. 71-72.
[3] Marguerite S Robinson: The microfinance revolution: sustainable finance for the poor, the World Bank, Washington, 2001, p. 58.

ومع نهاية سنوات الثمانينيات، تضاعفت تجارب التمويل المتناهي الصغر الرائدة من حيث الأداء؛ حيث أن المؤسسات التي تقدم القروض في الوسط الحضري في بعض دول أمريكا اللاتينية استطاعت أن تغطي تكاليفها دون أي إعانات من جهات خارجية.

وفي بوليفيا استطاعت إحدى المنظمات غير الحكومية المسماة (PRODEM)، والتي تأسست في سنة 1986 أن تتحول في فترة وجيزة من منظمة غير حكومية إلى بنك له استقلاليته الكاملة تحت تسمية (Banco Sol) ابتداءً من سنة 1992. وتعتبر تجربة هذا البنك من التجارب الرائدة الحديثة في مجال التمويل المتناهي الصغر.

2. التجارب الحديثة للتمويل المتناهي الصغر في دول المنطقة العربية

إن أهم تجربة في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في المنطقة العربية[1] هي تلك التجربة التي بدأها الدكتور أحمد عبد العزيز النجار في قرية ميت غمر بمصر مطلع الستينيات من خلال مشروع **"البنك الإسلامي للتنمية المحلية"**، أو كما سماه مؤسسه باسم **"بنك الادخار المحلي"** أو **"بنك التنمية المحلية"** أو **"البنك الشعبي بلا فوائد"**، وذلك بمقتضى المرسوم الجمهوري رقم:18/1961 [2]، بالتعاون مع الاتحاد العام لبنوك الادخار في ألمانيا الاتحادية .

وقد تم افتتاح أول بنك ادخار محلي بتاريخ 25 جويلية 1963 في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية، ثم توسع البنك إلى عدة محافظات أخرى، ليصل عدد فروعه مع نهاية سنة 1966 إلى تسعة فروع[3].

ولكن تجربة البنك الإسلامي للتنمية المحلية بمصر، وعلى الرغم مما قد حققته من نتائج إيجابية حسب المعلومات المتوفرة عنها في مجالات تعبئة المدخرات المحلية، وتوزيع القروض وتحصيلها، وإنتاجية الموظفين، إلا أنها لقيت العديد من المشكلات التي أدت إلى توقفها خلال السنوات الأربع الأولى من انطلاقها، وبالضبط في شهر فيفري من سنة 1967 بعد صدور قرار الحكومة المصرية بدمج فروع البنك الإسلامي للتنمية المحلية ضمن أصول البنك الأهلي المصري.

[1] Mohamed Salah El-Komi: Poverty: Alleviation through Microfinance and implication on education, presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in public policy and political economy, University of Texas, Dallas, August 2010, P. 10.

[2] رفيق المصري: مصرف التنمية الإسلامي أو محاولة جديدة في الربا الفائدة و البنك، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1987، ص. 325.

[3] المرجع نفسه، ص. 343.

المطلب الثاني: تعريف التمويل المتناهي الصغر وأهم افتراضاته

يحاول هذا المبحث الإحاطة بالتأصيل النظري للتمويل المتناهي الصغر، وتحديد مجموعة الخصائص المتعلقة به والمبادئ المؤطرة له. بالإضافة إلى تحديد أهمية التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بقضايا الفقر والبطالة، والنمو والمشروعات الصغيرة والمصغرة.

أولا: تعريف التمويل المتناهي الصغر

في الحقيقة توجد العديد من التعاريف المحددة لمفهوم التمويل المتناهي الصغر، وهنا يمكن في إطار الإحاطة والتعريف بالمصطلح الدقيق المتعلق بالتمويل المتناهي الصغر تقديم مجموعة من التعاريف الهامة لدى بعض الباحثين أو لدى بعض المنظمات الدولية.

1. تعريف التمويل المتناهي الصغر لدى بعض الباحثين

هناك العديد من التعاريف لمصطلح التمويل المتناهي الصغر،والتي نذكر منها ما يلي:

أ. **التعريف الأول:** " التمويل المتناهي الصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر"[1].

ب. التعريف الثاني: يعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه مجموعة من الخدمات المالية المقترحة (أو المقدمة) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية[2].

ج. التعريف الثالث: التمويل المتناهي الصغر هو "عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية، إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف"[3].

2. تعريف التمويل المتناهي الصغر لدى بعض المنظمات الدولية

يعرف التمويل المتناهي الصغر من قبل بعض المنظمات الدولية ذات الصلة بصناعة التمويل المتناهي الصغر كما يلي:

أ. التعريف الأول: يعرف التمويل المتناهي الصغر من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على أنه" منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم و استرداد قروض قصيرة الأجل لرأس

[1] جوديث براندسما، لورنس هارت: تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998، ص.1.

[2] Sébastien Boyé et autres: Le guide de la Microfinance, éditions d'organisation, Paris, 2006, p. 17.

[3] عالية عبد الحميد عارف: إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد الأول، 2009، ص. 158.

المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة "[1].

ب.التعريف الثاني: عرفت لجنة بازل في إحدى وثائقها التمويل المتناهي الصغر كما يلي:" التمويل المتناهي الصغر يمكن اعتباره عموما على أنه نشاط مالي يمكن أن تضطلع به طائفة واسعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية مثل الإقراض وقبول الإيداعات، التأمين وسداد المدفوعات، وتحويل المبالغ المالية".

ج. التعريف الثالث: يعرف برنامج الخليج العربي للتنمية التمويل المتناهي الصغر كما يلي: "التمويل المتناهي الصغر هو الآلية الفاعلة التي تستهدف شريحة أفقر الفقراء القادرين على العمل، للتخفيف من الصعوبات التي تواجهها هذه الشريحة، وتحسين ظروفهم، وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها".

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف التمويل المتناهي الصغر على أنه تلك البرامج أو المؤسسات التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة.

وبذلك يأتي التمويل المتناهي الصغر لمعالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد الفقراء القليلي المردودية والكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.

كما يوجد اختلاف واضح بين مفهومي التمويل المتناهي الصغر والإقراض المتناهي الصغر؛ حيث يشير هذا الأخير إلى الاهتمام فقط بمنح القروض، ولكن بمرور الوقت والخبرة المكتسبة في هذا المجال تعددت الخدمات المالية المقدمة للفئات الفقيرة لتشمل القروض والأوعية الادخارية، التحويلات المالية وغيرها من الخدمات المالية.

وبالتالي أصبح المصطلح الأكثر استخداما هو مصطلح التمويل المتناهي الصغر (أو التمويل الأصغر)، ولكن هناك من يستخدم كلا المفهومين بشكل متبادل في الكثير من الحالات.

ثانيا: الافتراضات الأساسية للتمويل المتناهي الصغر وضوابطه

تستند معظم الأفكار والممارسات المتعلقة بصناعة التمويل المتناهي الصغر على مجموعة من الافتراضات الأساسية والضوابط الفكرية، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

1. الافتراضات الأساسية للتمويل المتناهي الصغر

تستند معظم المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على مجموعة من

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003، ص. 1.

الافتراضات الأساسية في تعاملاتها المالية مع الأفراد الفقراء، ومن أهم تلك الافتراضات الأساسية يمكن ذكر ما يلي[1]:

أ. **الافتراض الأول:** إن الحصول على القروض يعتبر من أهم الخدمات المالية التي يحتاجها الأفراد الفقراء.

ب.**الافتراض الثاني:** هو أن القروض يمكن أن يتحول آليا وبصورة مباشرة إلى مشروعات استثمارية صغيرة ومصغرة.

جـ .**الافتراض الثالث:** إن الكثير من الفقراء يفضلون في كثير من الحالات العمل الحر ويريدون أن يصبحوا من منظمي أو من أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة، ولكن ينقصهم فقط الحصول على التمويل المناسب للقيام بذلك.

د. **الافتراض الرابع:** إن الأفراد الذين هم فوق خط الفقر ليسوا في حاجة إلى التمويل المتناهي الصغر، وإن منحهم التمويل المتناهي الصغر يعتبر خروجا عن الهدف الأساسي للتمويل المتناهي الصغر، حيث أن الغاية الأسمى من التمويل المتناهي الصغر هو استهداف الأفراد من فئة أفقر الفقراء.

هـ. **الافتراض الخامس:** إن المؤسسات العاملة والناشطة في مجالات التمويل المتناهي الصغر يمكن أن تصبح مؤسسات معتمدة ماليا على الذات في استمرارها مستقبلا، بحيث يمكن أن تصبح هذه المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر مؤسسات تتمتع بالاستدامة المالية والقدرة على الاستمرارية.

2.الضوابط الأساسية للتمويل المتناهي الصغر

هناك بعض الضوابط الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسات أو البرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، لعلنا نذكر منها الضوابط الأساسية التالية[2]:

أ. **تحقيق الربحية في التعامل مع الفقراء:** ينبغي على المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر أن تستند في معظم عملياتها على أنه يمكن التعامل مع الفقراء مع إمكانية تحقيق الربحية والاستمرارية.

ب. **استخدام مصادر بديلة للضمانات:** يمكن للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر أن تستخدم مصادر بديلة لضمان القروض التي لم تستخدم من قبل، والتي تتمثل في ما يملكه الفقراء من بيوت سكنية وأراض زراعية، والتي قد لا يكون لها قيمة سوقية، لكنها تعبر في الحقيقة عن أصول حقيقية هامة .

[1] عبده سعيد إسماعيل، مرجع سابق، ص.7-8.

[2] Betty Wampfler et autres : Organisations professionnelles agricoles et institutions financières rurales : construire une nouvelle alliance au sein de l'agriculture familiale, les cahiers de l'institut des régions chaudes, France, 2010, p.18-19.

ثالثا: خصائص ومبادئ التمويل المتناهي الصغر

إن برامج المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من مؤسسات الأنظمة المالية التقليدية. كما أن للمؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر مجموعة من المبادئ الواجب اتباعها في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية لأفراد الفئات المستهدفة.

1. خصائص التمويل المتناهي الصغر

إن برامج تلك المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر تمتاز بمجموعة من الخصائص الهامة، والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أ. خصائص التمويل المتناهي الصغر حسب رأي بعض الباحثين: تمتاز برامج المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر حسب رأي بعض الباحثين بمجموعة من الخصائص التالية[1]:

- **من حيث حجم وطبيعة القروض الممنوحة**: تركز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على منح القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل، كما أن إمكانية حصول المقترضين على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائهم بالتزاماتهم في تسديد القروض السابقة.
- **من حيث كيفية وأسلوب التقييم للاستثمارات:** تركز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على استخدام طرق التقييم البسيطة و السهلة لاستثمارات المقترضين.
- **من حيث طبيعة الضمانات المستخدمة:** تركز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأساليب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية في معاملاتها المالية.
- **من حيث طبيعة طرق التحصيل للقروض**: تتميز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛ بحيث يتم التحصيل المبسط لأقساط القروض من خلال أساليب التحصيل الأسبوعي أو الشهري، أو حتى أساليب التحصيل اليومي في بعض برامج التمويل المتناهي الصغر.
- **من حيث الاهتمام بتعبئة الادخار:** تركز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترضين على تلبية احتياجاتهم الخاصة الظرفية.

[1] جوديث براندسما، رفيقة شوالي: إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، ص .1.

- **من حيث معدلات الفوائد المطبقة:** تمتاز أغلب المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر بفرض معدلات فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف.
- **من حيث نوعية وجودة الخدمات**: تقدم المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر خدمات مالية تتميز بالملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

ب. خصائص التمويل المتناهي الصغر حسب لجنة بازل للإشراف المصرفي: قامت لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية بتحديد مجموعة من الخصائص المحددة للتمويل المتناهي الصغر، وهي كما يلي[1]:

- **من حيث طبيعة الفئات المستهدفة:** تركز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على خدمة صغار المقترضين.
- **من حيث حجم وطبيعة القروض ومعدلات فوائدها:** تركز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على أن تكون القروض صغيرة جدا وذات آجال قصيرة، وتتزايد قيمتها بشكل تصاعدي، وتفرض هذه المؤسسات معدلات فوائد مرتفعة أعلى من المعدلات المعمول بها على مستوى البنوك التقليدية.
- **من طبيعة الضمانات المستخدمة:** تركز المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على استخدام أنواع أخرى من الضمانات بخلاف الضمانات العينية، كالتركيز على الإقراض المبني على منهجيات إقراض المجموعات.
- **من حيث طبيعة نظم الموافقة على القروض والرقابة عليها:** تركز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على أن تكون نظم الموافقة والرقابة على القروض غير مركزية، والتي عادة ما تكون من طرف لجان القروض المعتمدة في ذلك على المعلومات المقدمة من قبل موظفي القروض الميدانيين، كما أن توثيق القروض يكون من خلال زيارات العمل التي يقوم بها موظفو القروض إلى أماكن عمل أو مساكن المقترضين.
- **من حيث إدارة تحصيل القروض:** يتم التركيز من طرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على أن تكون هناك رقابة صارمة على المتأخرات من القروض.

2. المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر

بمرور الوقت وبالخبرة الميدانية المكتسبة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، تحددت مجموعة من المبادئ المتعارف عليها حاليا على المستوى الدولي في هذا المجال، بحيث ينبغي على المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر اتباع هذه المبادئ الأساسية في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية للأفراد الفقراء المستهدفين.

[1] Basel Committee on Banking Supervision (BCBS): Microfinance activities and the core principles for effective banking supervision, August 2010, p. 10-12. (www.bis.org).

أ. المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر حسب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: تعتبر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إحدى أهم الهيئات الدولية المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وهذه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، هي عبارة عن اتحاد من الجهات المانحة يتألف من 31 هيئة تنموية عمومية وخاصة، ويتمثل هدفها الأساسي في العمل على ترقية وتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر عبر الكثير من مجالات العمل الأساسية ذات الصلة، لا سيما ما يتعلق منها بتقديم المشورة الفنية للكثير من المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر في الكثير من الدول. إضافة إلى إعداد الكثير من المذكرات الفنية المركزة ذات الأهمية حول الكثير من المسائل الفنية المتعلقة بمجالات التمويل المتناهي الصغر.

وقد قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بتحديد مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن اتباعها ضمن إطار العمل في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية ضمن صناعة التمويل المتناهي الصغر بصفة خاصة، وهذه المبادئ الأساسية سنذكرها كما يلي[1]:

- **مبدأ تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:** يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، والتي قد تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس خدمات القروض فقط.
- **مبدأ استخدام القروض في بناء الأصول و الاستثمارات:** يعتبر التمويل المتناهي الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة تلك الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات الخارجية.
- **مبدأ دمج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ضمن النظام المالي الرسمي:** وذلك يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، و لن يحقق التمويل المتناهي الصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج في النظام المالي الرسمي، وهو ما قد يؤدي إلى بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع.
- **مبدأ تحقيق الربحية:** بحيث يجب أن يغطي التمويل المتناهي الصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى تتمكن المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء. وحتى تستطيع تلك المؤسسات القيام و الاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها؛ حيث يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من تغطية تكاليفها و استدامة تقديم خدماتها للفقراء.
- **مبدأ إقامة مؤسسات مالية محلية مستدامة:** إن الغرض الأساسي من التمويل المتناهي الصغر، هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى.
- **مبدأ علاقة التمويل المتناهي الصغر بمشكلة الفقر:** لا يعتبر التمويل المتناهي الصغر حلا لكل

[1] طارق الله خان: تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ماي 2007، ص. 14-15.

المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوافر لديهم وسائل للسداد.

- **مبدأ دور الحكومات في مجال التمويل المتناهي الصغر:** يتمثل الدور الأساسي للحكومات في القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة، أي أن تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف، وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر.
- **مبدأ عدم الاعتماد بشكل أساسي على الدعم المقدم من الجهات المانحة**: يجب على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر أن تعتبر الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص بها، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية مستدامة أخرى.
- **مبدأ تحسين المهارات والأنظمة على كل المستويات:** يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.
- **مبدأ إعداد التقارير وفق أسس تخدم كل الأطراف ذات المصلحة:** إنّ التمويل المتناهي الصغر يمكن أن يؤدي إلى أفضل النتائج عند قياس الأداء، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المتناهي الصغر على الحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

إن هذه المبادئ الأساسية تعتبر من المبادئ التي تلقى قبولا واسعا من قبل العاملين والمهتمين بصناعة التمويل المتناهي الصغر، حيث يشار إليها في الكثير من الأحيان على أساس أنها تعبر عن أفضل الممارسات والأساليب المتعلقة بإدارة برامج التمويل المتناهي الصغر.

ب. بعض المبادئ الفعالة الرئيسية في مجال التمويل المتناهي الصغر حسب رأي الباحثين: حسب رأي بعض الباحثين توجد مجموعة من المبادئ الفعالة الرئيسية الواجب اتباعها من طرف المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي يمكن أن نذكر منها المبادئ التالية[1]:

- **الاهتمام بالفهم الجيد للسوق المستهدفة:** ويكون ذلك من خلال اهتمام مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بالاستفادة من ممارسات القطاع غير الرسمي، لا سيما منها ما يتعلق بالبحث عن بدائل للضمانات المطلوبة، وتسهيل الإجراءات والعمل دائما من مواقع تلائم الفئات المستهدفة، مع ضرورة عدم التساهل مع المتأخرين عن السداد في الأوقات المتفق عليها.
- **وضع حوافز تشجع المقترضين على السداد**: ومن بين حوافز تشجيع المقترضين على السداد كأن تكون فرصة حصول المقترضين على قروض إضافية يتوقف على تسديدهم للقروض

[1] طارق الخير، ريم رمضان: تمويل المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد،2007 /2008، ص. 65-67.

السابقة، مع الاهتمام بتوفير الخدمات المالية الادخارية الملائمة لأفراد الفئات المستهدفة.

- **التركيز على تحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات**: يجب أن تعمل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على تحقيق الربحية في عملياتها بما يضمن الاستدامة و الاستمرارية في تقديم الخدمات المالية وغير المالية مستقبلا، ويكون ذلك من خلال وضع معدلات فائدة ملائمة لتحقيق مستويات هامة من الاستدامة قصد ضمان الاستمرارية مستقبلا.
- **الاستفادة مما تتيحه الأسواق المالية من مصادر مالية**: وذلك بما يسمح للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر بتوسيع نطاق عملياتها والوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء والزبائن.

المطلب الثالث: أهمية التمويل المتناهي الصغر

تتجلى أهمية التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق بالجوانب ذات الصلة بقضايا الحد من الفقر والتخفيض من معدلات البطالة، وكذا تطوير منظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة.

أولا: التمويل المتناهي الصغر أداة من أدوات الحد من الفقر

يعتبر التمويل المتناهي الصغر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر، وتكمن فعاليته في التخفيف من مشكلات الفقر في الإستراتيجيات الإبداعية التي يتبناها في إطار التخفيف من حجم هذه المشكلات، والتي منها أساليب منح القروض بضمان المجموعة و تخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين.

ثانيا: التمويل المتناهي الصغر أداة من أدوات زيادة مستويات القابلية البنكية

إن قيام المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر بتقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية الجوارية، والتي تتوافق مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي التقليدي، كان لها حسب نتائج العديد من الدراسات والتقارير الكثير من الآثار الإيجابية الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد الفقراء.

ثالثا: التمويل المتناهي الصغر وتحقيق الربحية التجارية

إن الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج في مجالات تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا تجارية إلى جانب تحقيقها لأهدافها الاجتماعية المرتبطة بتلك البرامج.

رابعا: التمويل المتناهي الصغر والآثار المترتبة عن تمويل المشروعات الصغيرة و المصغرة

تركز المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على تمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي، وكذا الحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال مساعدتهم على بدء مشروعات صغيرة و مصغرة وعائلية. وقد أقرت ذلك لجنة الجوع المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة؛ حيث لاحظت أن توفير التمويل المناسب لمنظومة المشروعات الصغيرة و المصغرة في مختلف الدول النامية يؤدي إلى زيادة المستويات المعيشية للفقراء، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام للاقتصاديات الوطنية[1].

خامسا: التمويل المتناهي الصغر وتحفيز الاقتصاديات المحلية

يترتب على الحركية التي تحدثها المشروعات الصغيرة و المصغرة والمشروعات العائلية الممولة ضمن برامج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تحفيزا للاقتصاديات المحلية من خلال تحريك ذلك الطلب الواسع والمتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة، وغيرها من الخدمات الأخرى.

سادسا: التمويل المتناهي الصغر والأهمية الإستراتيجية لمنظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة في حد ذاتها

تساهم المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إحداث منظومة متكاملة من المشروعات الصغيرة والمصغرة، وهذه المشروعات حسب ما هو متعارف عليه لها أهميتها الإستراتيجية على اعتبار أنها بمثابة الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي لتوفير مناصب العمل وتحقيق مستويات هامة من الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة .

سابعا: التمويل المتناهي الصغر والاستخدام الأمثل للطاقات و للموارد المتاحة

أكدت الباحثة بمدرسة لندن للاقتصاد كاثرين شاو (Catherine Chaw) على أهمية التمويل المتناهي الصغر كما يلي:" إن تركيز التمويل على فئة بعينها في المجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع، وإن الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات والموارد هو تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمصغرة والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والعمالة وعدالة توزيع الدخل"[2].

[1] عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص. 185.
[2] المرجع نفسه، ص. 185.

المبحث الثاني: النماذج المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر وأشكال الإقراض

يعرض هذا المبحث أهم الخصوصيات والمميزات الأساسية للنماذج المؤسسية الأربعة المعروفة للمؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، كما يحدد خصائص أشكال الإقراض المتبعة من طرف الكثير من المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر عبر دول العالم. كما يعرض من جهة أخرى الطبيعة القانونية لتلك المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، ويحدد في الأخير حجم الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر في المستقبل.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- النماذج المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر.
- أشكال الإقراض في مجال التمويل المتناهي الصغر.
- الأطراف المؤسسية المقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر.
- تقدير الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر.

المطلب الأول: النماذج المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر

تعددت النماذج المؤسسية للمؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر المنفذة حسب الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان المستهدفين من قبل تلك المؤسسات والبرامج، وقد يبلغ عدد تلك النماذج حسب بعض الدراسات أكثر من 14 نموذجا، ولكن يمكن تصنيف عمل تلك المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر حسب رأي الكثير من المختصين والباحثين في مجال التمويل المتناهي الصغر إلى النماذج المؤسسية الأربعة التالية: نموذج بنك غرامين ونموذج بنك القرية، نموذج الاتحاد الائتماني و نموذج جماعات العون الذاتي.

أولا: التمويل المتناهي الصغر من خلال نموذج بنك غرامين

يعتبر تقديم الخدمات المالية وغير المالية ضمن مجال التمويل المتناهي الصغر من خلال نموذج بنك غرامين من أكثر النماذج شيوعا في العالم؛ بحيث يتبنى هذا النموذج مبدأ الالتزام المشترك بين الأفراد، والذي يجعل الأفراد يشكلون مجموعات صغيرة ويتقدمون للحصول على الخدمات المالية، ويتحصل أعضاء تلك المجموعات الصغيرة في إطار تعاملهم مع هذا البنك على حصص تدريبية بشأن العناصر والمبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر، ومختلف المتطلبات الأساسية التي يتعين الالتزام بها للاستمرار في الحصول على تلك الخدمات المالية المقدمة من قبل البنك.

ومن أهم خصائص هذا النموذج، هو أن البنك يعتمد في تعامله مع أفراد الفئات المستهدفة على أسلوب المجموعات التضامنية المشكلة ذاتيا كأسلوب لتقديم الخدمات المالية؛ بحيث يكون تقديم التمويل لأعضاء هذه المجموعات يتميز بالتدرج في الزيادة حسب سلوك الأعضاء في تسديد القروض السابقة. كما أن الأموال أو القروض تصرف لبعض الأعضاء ضمن المجموعة بعد موافقة الأعضاء الآخرين، وبهذا تكون عملية تسديد القروض مسؤولية مشتركة بين جميع أعضاء المجموعة، بحيث إذا عجز أحدهم عن التسديد في الآجال المتفق عليها يواجه جميع الأعضاء هذه المشكلة، وقد تؤدي بهم في الأخير إلى عدم استمرار البنك في التعامل مع أعضاء تلك المجموعة.

ويعتبر بنك غرامين ببنغلاديش بمثابة البنك الذي أدى إلى انتشار هذا النموذج التمويلي القائم على الإقراض الجماعي، والذي تمت عملية إعادة تطبيقه على مستوى الكثير من الدول؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنه يوجد أكثر من 86 برنامجا من برامج التمويل المتناهي الصغر المستخدمة لنموذج بنك غرامين في 28 دولة[1]، وبالتالي أصبح نموذج بنك غرامين بمثابة النموذج القدوة في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر.

هذا، وتشير بعض الكتابات حول صناعة التمويل المتناهي الصغر في الهند، إلى أنه يوجد في الهند وحدها حوالي 19 شبكة تعمل في مجالات التمويل المتناهي الصغر وفقا لما هو متعارف عليه من خلال نموذج بنك غرامين[2].

ثانيا: التمويل المتناهي الصغر من خلال نموذج بنك القرية

يعد هذا النموذج بمثابة النموذج المؤسسي الثاني الذي تمت إعادة تطبيقه على نطاق واسع على مستوى اقتصاديات الكثير من الدول، ولا سيما منها على مستوى دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية. وهذا النموذج قائم أساسا على قيام الهيئة المنفذة لبرنامج التمويل المتناهي الصغر بتأسيس بنوك القرى على نحو منفصل بعدد أعضاء يتراوح مابين 30-50 عضوا، أين تقدم هذه الهيئة لبنوك القرى رأس المال الكافي للقيام بالتمويل المستمر للأفراد الأعضاء، بحيث يسدد الأعضاء المقترضون قروضهم على شكل أقساط أسبوعية في مدة 04 أشهر، وهي المدة التي يعيد فيها بنك القرية الذي تم تأسيسه أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه إلى الهيئة المنفذة، وكل بنك يسدد قروضه بالكامل يعتبر بالنسبة للهيئة المنفذة مؤهلا للحصول على قروض أخرى، ويرتبط حجم هذه القروض بمستوى أداء أعضاء بنك القرية خاصة ما يتعلق بتراكم مستويات الادخار، و يشكل الضغط الذي يمارسه الانتماء والعضوية في بنك القرية على ضمان تسديد القرض المتحصل عليه، مما يضمن إمكانية الحصول على المزيد من رأس المال ويشجع على الإدخار، والذي سيستخدم فيما بعد في تمويل أعضاء بنك القرية.

[1] طارق الله خان، مرجع سابق، ص. 32.

[2] Isabelle Guérin et autres: la microfinance en Asie entre traditions et innovations, éditions KARTHALA, Paris, 2005, p. 161.

وفي إطار هذا النموذج المؤسسي يمكن أن يصبح بنك القرية مؤسسة مالية مستقلة بذاتها ومعتمدة على نفسها في غضون ثلاثة سنوات حسب الخبرات المكتسبة من قبل بنك القرية في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

ثالثا: التمويل المتناهي الصغر من خلال نموذج الاتحاد الائتماني

يقوم هذا النموذج على مفهوم التبادلية من خلال الاتحاد الائتماني، وهو نوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح، والمملوكة والمسيرة من طرف أعضائها[1]، بحيث تعمل هذه الاتحادات الائتمانية على تعبئة مدخرات الأعضاء وتوظيفها في تقديم القروض لأعضائها لبدء مشروعات صغيرة ومصغرة ذات ربحية.

وقد ترتبط هذه الاتحادات الائتمانية بالهيئات المحلية أو الدولية المانحة التي تقدم لها رأس المال والمساعدات الفنية والتقنية المتعلقة بمجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي قد تمارس بعض مهام الرقابة المالية والمتابعة للأهداف المسطرة. وهذا النموذج للتمويل المتناهي الصغر معروف وشائع الاستخدام في الكثير من الدول الآسيوية.

رابعا: التمويل المتناهي الصغر من خلال نموذج جماعات العون الذاتي

تعد مجموعات العون الذاتي[2] ، أو ما يعرف باسم مجموعات المساعدة الذاتية، إحدى ابتكارات التمويل المتناهي الصغر ولا سيما في أندونيسيا و الهند[3]، حيث وفقا لهذا النموذج تتشكل كل مجموعة من مجموعات المساعدة الذاتية من عدد من الأفراد يتراوح من 10 أفراد إلى 15 فردا متقاربين ومتجانسين من حيث الدخل الفردي، ويشكلون فيما بينهم بدون إطار قانوني جمعية للمدخرات الدوارة والإئتمان، بحيث تعمل هذه المجموعة على تعبئة المدخرات المنتظمة من أعضائها وتستخدمها في عمليات الإقراض حسب ما حدده أعضاؤها من حيث مبالغ القروض وحدودها ومعدلات الفائدة المستحقة عليها. وتختلف بالتأكيد شروط وأساليب الإقتراض باختلاف مجموعات المساعدة الذاتية وحسب القرارات المتخذة من طرف أعضاء مجموعات المساعدة الذاتية.

وتستعين هذه المجموعات في تدعيم مواردها المالية الداخلية على بعض الأطراف والهيئات الخارجية، كأن تحصل من خلال علاقتها ببعض المنظمات غير الحكومية على القروض البنكية من المؤسسات المالية الرسمية، حيث تلعب هذه المنظمات غير الحكومية في هذا المجال دور الوسيط بين مجموعات المساعدة الذاتية والمؤسسات المالية الرسمية. كما يمكن لها أن تتلقى بعض الدعم والمساندة التقنية المباشرة من المنظمات غير الحكومية بغية تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح مؤسسات مستقلة ماليا، كما يمكن أن تتلقى بعض المساعدات غير المباشرة التي تختلف باختلاف

[1] Betty Wampfler et autres, op.cit, p. 21.

[2] N. Annapurna: Context of Interview with David S Gibbons, IMB Management Review, September 2008, p. 282.

[3] Ganesh Thapa: Linkage between banks and MFIs: Asian experience, Working paper of IFAD, Seminar on Rural Finance: Expanding the Frontier, Near East North Africa Rural and Agricultural Credit Association (NENARACA), Sana'a, Yemen, 5 – 8 /5/ 2008, p .24.

أهداف تلك المنظمات غير الحكومية[1].

المطلب الثاني: أشكال الإقراض في مجال التمويل المتناهي الصغر

تقدم المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر خدماتها المالية من خلال العديد من الأشكال الإقراضية المختلفة، فمنها ما يقدم القروض من خلال الأشكال المختلفة للإقراض الجماعي، ومنها ما يقدم القروض في شكلها الفردي المتعارف عليه.

أولا: أنواع الإقراض الجماعي

تعتمد المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار تقديم القروض الجماعية عدة أشكال للإقراض، فمنها ما يكون من خلال المجموعات التضامنية أو من خلال بنك القرية، كما يمكن تقديم القروض الجماعية عن طريق فروع البنوك ومن خلال المجموعات التضامنية، ويمكن توضيح ذلك بشكل أكثر تفصيلا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أنواع أشكال الإقراض الجماعي في مجال التمويل المتناهي الصغر

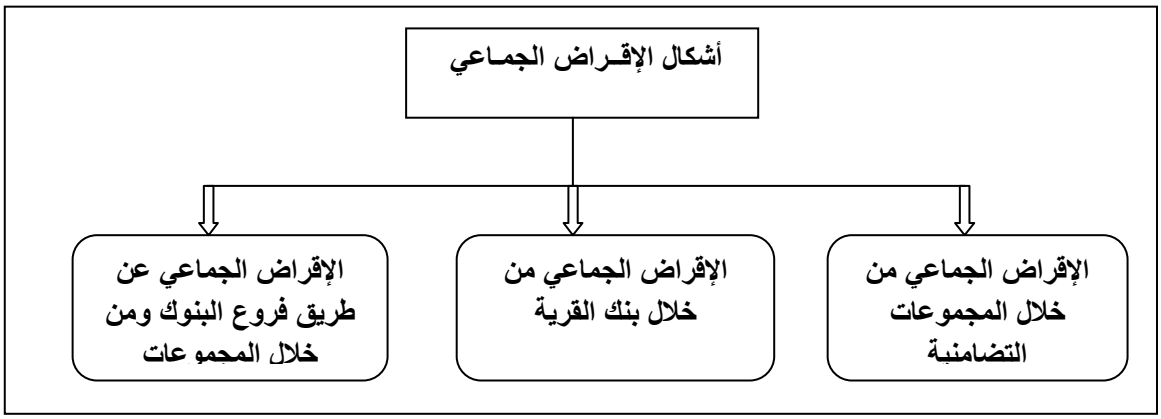

المصدر: ريم رمضان، طارق الخير، مرجع سابق، ص. 104-107.

وللتوضيح أكثر لهذه الأشكال المختلفة من الإقراض الجماعي المستخدمة من قبل العديد من المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، سيتم تحديد بعض خصائص أشكال الإقراض الجماعي كما يلي[2]:

1. الإقراض الجماعي من خلال المجموعات التضامنية

يتم ضمن هذا الشكل من الإقراض الجماعي منح القروض على شكل فردي و بمبالغ صغيرة يتم تسديدها في مدة تتراوح ما بين شهر إلى 12 شهرا، ويعتمد على أسلوب التدرج في زيادة قيمة القروض الممنوحة بناء على الالتزام بالتسديد في الوقت المتفق عليه للقروض السابقة، ويتضامن أعضاء المجموعة التي تتشكل ذاتيا على السداد في حالات التأخر عن التسديد من طرف أحد

[1] انظر للمزيد في ذلك: هانس ديتي سيبل: إستراتيجيات التمويل الصغير: إستراتيجيات تطوير مؤسسات تمويل صغير ذات حيوية وتقديم خدمات مستدامة-التجربة الآسيوية، مؤتمر الإقراض الصغير أيام 1-1998/06/3، عمان الأردن، الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، ص. 29-48.

[2] ريم رمضان، طارق الخير، مرجع سابق، ص. 104-107.

الأعضاء، بحيث قد يفقد أعضاء المجموعة الحق في الحصول على القروض الفردية على أساس تأخر أحد أعضائها عن التسديد، هذا ويتم تفعيل هذا التضامن من خلال جعل الموافقة على طلبات حصول أحد الأعضاء على القروض ترتبط بموافقة الأعضاء الآخرين. كما يتم أيضا تكليف المجموعة أو رئيسها بمهام جمع أقساط القروض المستحقة على الأعضاء وتسديدها دفعة واحدة.

ومن خلال هذا الشكل من الإقراض الجماعي، تتخلى المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر عن طلب الضمانات من المقترضين والاكتفاء فقط بتفعيل مبادئ التضامن والتكافل بين أعضاء المجموعات كبديل عن الضمانات العينية والضمانات الشخصية(الضمانات التقليدية). ويعتبر بنك غرامين ببنغلاديش من بين أهم المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي نجحت فعلا في ابتكار وتطبيق أسلوب الإقراض من خلال المجموعات التضامنية.

2. الإقراض الجماعي من خلال بنك القرية

إن هذا الشكل من الإقراض الجماعي يشبه إلى حد ما شكل الإقراض الجماعي من خلال المجموعات التضامنية من حيث صغر حجم القروض ومدتها، وكذا من حيث اعتماد الأسلوب الشهري أو الأسبوعي في تسديد الأقساط المستحقة

إنّ بنك القرية هو بمثابة وسيط مالي يتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يتراوح عددهم ما بين 30 إلى 90 فردا، وهم الذين يملكون هذا البنك ويديرونه بشكل تشاركي وتعاوني، ويقومون بعمليات متابعة القروض وتحصيلها، وتفعيل سياسات الادخار وفقا للطرق المعتمدة من طرف أعضاء بنك القرية، ويتوقف حصول بنك القرية على الموارد المالية في المستقبل بناء على مدى التزامه بتسديد القروض المتحصل عليها بشكل جماعي في المرات السابقة، كما يمكن لبنك القرية أن ينمو و يصبح بنكا مستقلا بذاته بمرور الزمن .

3. الإقراض الجماعي عن طريق فروع البنوك ومن خلال المجموعات

إن هذا الشكل من الإقراض الجماعي يجمع في خصائصه بين خصائص الإقراض الجماعي من خلال المجموعات التضامنية والإقراض الجماعي من خلال بنك القرية؛ بحيث يقوم أعضاء المجموعة المتشكلة من 05 أعضاء بشكل ذاتي بالاتصال مع المجموعات الأخرى لتشكيل مركز للمجموعات، ويتم حصول الأعضاء في المجموعات على القروض بشكل فردي لفترات أقل من سنة، ويجتمع وكيل البنك أسبوعيا مع الأعضاء لتسلم دفعات الأقساط للقروض المستحقة، وأقساط مدخرات الأعضاء المجمعة، ويكون الأعضاء متضامنين على سداد القروض، وليس لهم الحق في الحصول على القروض مستقبلا في حالة تأخرهم أو امتناعهم عن التسديد.

ثانيا: أشكال الإقراض الفردي

تعتبر القروض الفردية ذات مبالغ أكبر مقارنة بالقروض الجماعية، وتقدم للأفراد دون ضمانات جماعية، وبشروط أكثر مرونة. والمقترضون ضمن هذا النوع من القروض هم من الفقراء ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة.

ومن بين المؤسسات العاملة في مجال الإقراض الفردي هيئة **"ACCION"**، وهي مؤسسة رائدة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وتعمل في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا.

والإقراض الفردي يكون في شكل قروض صغيرة وقصيرة الأجل تتراوح قيمتها ما بين 100 و 500 دولار أمريكي، ويتم تشجيع الأفراد على السداد من خلال حوافز عديدة مثل إمكانية إقتراض مبالغ أكبر بصورة مطردة، أو من خلال فرص الحصول على فرص التدريب في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمصغرة[1].

المطلب الثالث: الأطراف المؤسسية المقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر

يوجد في الوقت الراهن مجموعة متعددة من الأطراف والجهات المقدمة للخدمات المالية في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي يمكن أن نذكرها حسب طبيعتها المؤسسية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، أو حسب توافق خدماتها المالية في مجالات التمويل المتناهي الصغر مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أولا: أطراف وجهات التمويل المتناهي الصغر غير الرسمية

تتمثل هذه الأطراف والجهات للتمويل المتناهي الصغر غير الرسمية في تلك المؤسسات أو المنظمات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر والتي تنشط ضمن مجالات القطاع المالي غير الرسمي، والتي نذكر منها ما يلي:

1. التمويل المتناهي الصغر المقدم عن طريق الأفراد

يمكن للفقراء الحصول على بعض الخدمات المالية من خلال بعض الأطراف و الجهات الفردية غير الرسمية، والتي قد تشمل[2]:

أ. الأصدقاء و الأقارب.

ب. مقرضي الأموال و مقرضي الأموال بالرهن.

ج. التجار.

2. التمويل المتناهي الصغر المقدم عن طريق الأطراف والجهات المالية الجماعية

يمكن أن يحصل الأفراد الفقراء على الخدمات المالية من الأطراف والجهات المالية الجماعية التي تنتمي إلى القطاع المالي غير الرسمي، ويمكن أن نذكر منها الأطراف و الجهات المالية الجماعية التالية:

أ. جمعيات تناوب الإقراض: وهي عبارة عن جمعيات مؤلفة من مجموعة من الأفراد المشاركين في هذه الجمعيات؛ بحيث يقدمون دوريا مبالغ مالية تعطى سواء كليا أو جزئيا لأحد الأعضاء المشاركين سواء حسب الترتيب أو حسب الاختيار، أو حسب التراضي وفقا

[1] Ina Kota: la Microfinance : banque du pauvre, Revue Finance et développement, FMI, Juin 2007, p. 44.

[2] محمد عبد الحليم عمر: التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دررها في الاقتصاديات المغاربية المنعقدة خلال الفترة: 25- 28 ماي 2003 بجامعة سطيف، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2004، ص. 362.

لتوافق أراء الأعضاء في هذه الجمعيات، وما يمكن ملاحظته هنا، هو أن هذه الأموال المجمعة ضمن هذه الجمعيات تدار من طرف الأعضاء المشاركين في الجمعية أنفسهم.

ب. المنظمات غير الحكومية: وهي تلك المنظمات التي تعمل كمؤسسات مقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر، ولكنها تعمل في أغلب الأحيان في ظل النظام المالي غير الرسمي، بحكم أنها لا تملك ترخيصا رسميا بممارسة هذه النشاطات المالية. ونذكر منها على سبيل المثال الجمعية الوطنية للتطوع في الجزائر.

ج. أطراف التمويل الإسلامي المتناهي الصغر غير الرسمية: يوجد عدد محدود من الجهات المالية الإسلامية غير الرسمية التي تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر وفقا لما تقتضيه ضوابط الشريعة الإسلامية، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة القرض الحسن في لبنان، ومؤسسة الإغاثة الإسلامية في فلسطين، وباب رزق جميل في مصر، ومركز بناء الأسر المنتجة في السعودية، ومشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص في سوريا، وجمعية تطوير الأعمال الصغيرة في السودان.

ثانيا: أطراف التمويل المتناهي الصغر الرسمية

من بين أهم الأطراف الرسمية التي تقدم خدماتها المالية ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر، يمكن أن نذكر ما يلي:

1 . بنوك التمويل المتناهي الصغر

وهي تلك البنوك المتخصصة في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، والتي تم إنشاؤها حديثا في إطار تزايد الاهتمام بمجالات التمويل المتناهي الصغر خلال الثلاثين سنة الماضية، وهي بنوك تجارية غرضها الأساسي من دخول هذه السوق هو تحقيق الربحية من خلال تقديمها لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية إلى لأفراد الفقراء القادرين على استحداث أو بدء مشروعات صغيرة ومصغرة ومشروعات عائلية، وتمتاز هذه البنوك العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر بالخصائص التالية[1]:

أ. التنظيم الجيد من حيث الهيكل والتنظيم الإداري.

أ. وجود الأموال اللازمة لممارسة عمليات التمويل المتناهي الصغر.

ج. اتباع الفلسفة التجارية في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، بمعنى أنها مؤسسات ذات نظرة تجارية بحتة، وليس لها النظرة الاجتماعية التي تمتاز بها باقي المؤسسات والمنظمات الأخرى التي تعمل ضمن صناعة التمويل المتناهي الصغر.

2. البنوك التجارية التقليدية

ونقصد بها تلك البنوك التجارية التي كانت في الفترات السابقة لا تهتم بتقديم خدماتها المالية إلى كل فئات المجتمع، بمعنى أنها كانت تعتبر الكثير من أفراد فئات المجتمع بمثابة العملاء غير

[1] البنك المركزي المصري: الإستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر، إعداد المعهد المصري المصرفي بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، بدون ذكر سنة النشر، ص. 9-10.

الجديرين بالائتمان، ولكن بحكم التطورات الحديثة بدأت هذه البنوك في تنفيذ برامج هامة للتمويل المتناهي الصغر تستهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة للفئات الفقيرة من المجتمع، وقد اتبعت هذه البنوك بدائل مؤسسية مختلفة في تنفيذ برامجها للتمويل المتناهي الصغر، سواء بالاعتماد على نفسها، أو بالتعاون مع جهات أخرى دولية متخصصة في تقديم هذه الخدمات كالمنظمات غير الحكومية.

3. المنظمات غير الحكومية التي تحولت إلى مؤسسات مالية رسمية

ظهر في السنوات الأخيرة توجه جديد على مستوى مجال عمل بعض المنظمات غير الحكومية، حيث بدأ البعض من تلك المنظمات غير الحكومية يتوجه في السنوات الأخيرة إلى جعل أنشطتها بمثابة أعمال تجارية بغية ضمان الاستدامة والنمو والاستمرار، حيث تحولت العديد من تلك المنظمات غير الحكومية والتي كانت تقدم خدماتها المالية دون ترخيص من الجهات الوصية إلى مؤسسات مالية رسمية مرخص لها بممارسة خدمات التمويل المتناهي الصغر[1].

ثالثا: الأطراف والجهات الرسمية للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

توجد عدة مؤسسات مالية رسمية تقدم خدماتها المالية بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وتتعدد الأشكال المؤسسية للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، ويمكن ذكرها كما يلي[2]:

1.البنوك التجارية للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

ونذكر منها على سبيل المثال[3]: بنك الأسرة في البحرين، وبنك الثروة الحيوانية والبنك الزراعي السوداني، وكذا بنك الخرطوم في السودان، وبنك الكريمي في اليمن، وبنك أبو ظبي الإسلامي في مصر، وفي الجزائر يوجد بها بنك البركة الجزائري.

2. البنوك المتخصصة في التمويل المتناهي الصغر

والتي يمكن أن نذكر منها تلك التي تأسست على مستوى بعض الدول العربية ضمن إستراتيجية برنامج الخليج العربي للتنمية لتأسيس بنوك الفقراء على مستوى تلك الدول العربية[4]، مثل بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن، والبنك الوطني المشروعات الصغيرة في الأردن، وبنك الإبداع في سوريا.

[1] Felipe Portocarrero: MFIs transformations : The LAC experience, Symposium international de la Microfinance au Maroc, 11-12 Octobre 2012, Fédération nationale des associations de Microcrédit et Centre Mohamed VI de soutien à la Microfinance solidaire, p. 137.

[2] انظر للمزيد في ذلك: نمرة كريم وآخرون: التمويل الأصغر الإسلامي: سوق متخصصة ناشئة، مذكرة مناقشة مركزة، منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، رقم 49، أوت 2008.

[3] انظر للمزيد حول واقع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي: نتائج الاستبيان حول واقع التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية، والمعد من قبل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وبتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية، 2012.

[4] انظر للمزيد في ذلك: برنامج الخليج العربي للتنمية: بنوك الفقراء: التمويل الأصغر لمكافحة الفقر.(www.agfund.org).

3. المؤسسات المالية غير المصرفية

وهي تلك المؤسسات التي تقدم خدماتها المالية الإسلامية في مجالات التمويل المتناهي الصغر مثل: مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر، ومؤسسة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة الجزيرة للتمويل الصغير في السودان، وصندوق التنمية والتشغيل في الأردن.

4. صناديق ودواوين الزكاة

ويقصد بها تلك الهيئات المحدثة على مستوى الدول الإسلامية في شكل صناديق أو مؤسسات أو دواوين، والتي تعنى بجمع الزكاة بمصادرها المتعددة وتوزيعها ضمن مصارفها المعروفة، ولا سيما في ذلك توفير الدعم التمويلي المجاني من خلال القروض الحسنة للأفراد الفقراء القادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة وعائلية، ومن أمثلة تلك المؤسسات صندوق الزكاة الجزائري.

5.الأجهزة الأخرى المتخصصة في التمويل المتناهي الصغر

ونقصد بها تلك الأجهزة أو البرامج التي تم تأسيسها من قبل الجهات الرسمية في بعض المناطق أو على مستوى بعض الولايات، وذلك ضمن بعض المشروعات النموذجية لتنمية المناطق المحلية والريفية أو المناطق الجبلية، ومنها تلك البرامج المنفذة من طرف الحكومات بالتعاون مع المنظمات المالية الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية[1]، أو بالتعاون مع البرامج التنموية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مع المنظمات التنموية الدولية الأخرى المهتمة بمجالات التمويل المتناهي الصغر.

المطلب الرابع: تقدير الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر

إن حجم الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر يستند في تقديره بشكل أساسي على الإحصاءات السنوية الخاصة بالطلب المحتمل على الخدمات المالية مثل طلبات القروض، وكذا الإحصاءات المتعلقة بتطور عدد المشروعات الصغيرة والمصغرة، وكذا عدد الأسر، أو على أساس الإحصاءات المتعلقة بتطور حجم القطاع غير الرسمي من حيث عدد المشروعات الصغيرة والمصغرة وعدد العاملين فيه.

أولا: درجة إتاحة الخدمات المالية للأفراد

يعتبر الحصول على الخدمات المالية من الأمور الهامة سواء للأفراد أو للمؤسسات، فهم يحتاجون إلى سلسلة واسعة ومتنوعة من الخدمات المالية مثل خدمات الادخار، والإقراض والتحويلات المالية، والخدمات التأمينية، وغيرها من الخدمات المالية الأخرى.

[1] خالدة بوزار: التمويل الأصغر الإسلامي: إطلاق إمكانيات جديدة لمكافحة الفقر الريفي، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، ديسمبر 2012.

ويعاني الأفراد على مستوى الدول النامية بعدم القدرة على الحصول على تلك الخدمات المالية بسهولة، وخصوصا أفراد الفئات الفقيرة من المجتمع، وهذا على الرغم من التحسن الملاحظ في مجال الحصول على الخدمات المالية على مستوى بعض البلدان النامية في السنوات الأخيرة[1]

وإن التقديرات في هذا المجال تشير إلى أن حوالي 50% من الأفراد البالغين سن العمل مستبعدون من الحصول على الخدمات المالية الرسمية على المستوى العالمي[2]، وتشكل هذه التقديرات مؤشرا يمكن أن يعكس ذلك الحجم الكبير من الطلب المتوقع مستقبلا على الخدمات المالية ضمن مجالات صناعة التمويل المتناهي الصغر.

ثانيا: درجة إتاحة التمويل الكافي للأفراد القادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة

تبذل بعض المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر مجهودات هامة وجادة في سبيل تلبية الاحتياجات المالية لأفراد الفئات الفقيرة القادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة وعائلية، وعلى الرغم من ذلك لا تلبي هذه المؤسسات إلا نسبة قليلة جدا من الطلب المحتمل على الخدمات المالية من طرف الأفراد الفقراء، حيث تشير المصادر إلى أنه بالرغم من النجاح الذي حققته برامج التمويل المتناهي الصغر في الكثير من المناطق، فإن خدماتها المالية الرسمية لا تصل إلا إلى حوالي 08 % من سكان العالم الفقراء [3]، وحوالي 02% بالنسبة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وبالتالي يشكل هذا العدد الهائل من الأفراد القادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة والمؤهلين للحصول على التمويل الكافي لتلك المشروعات مؤشرا هاما يمكن أن يعتمد عليه في تقدير حجم الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر في المستقبل.

ثالثا: تقدير حجم الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

وفقا لتقديرات متحفظة تفترض على الأقل وجود حوالي 40% من الأفراد الفقراء في سن العمل يسعون للحصول على خدمات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية، وعلى أساس أن حوالي 75 % منهم مؤهلون للحصول على تلك الخدمات المالية، يتوقع وجود ما يقرب من 22 مليونا من الأفراد في سن العمل في المنطقة العربية والمؤهلين للحصول على الخدمات المالية للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر[4].

[1] آتوشي أوشيما، جيمس شان: التفرع: البلدان منخفضة الدخل تشهد تزايدا في فرص الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد لدولي، مارس 2011، ص. 57.

[2] Atikus: Microfinance status, Report 2014, publication Atikus Insurance, May 2014, p. 1.

[3] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: سياسة التمويل الريفي في الصندوق، أوت 2009، روما، ص. 04.

[4] التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، سنابل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، ديسمبر 2010، ص.5-6.

المبحث الثالث: واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي والإقليمي

سنعرض ضمن هذا المبحث واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي من خلال إبراز التطورات الحاصلة في هذا المجال من خلال العديد من المؤشرات المالية الهامة. كما نستعرض واقع التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية بصفة خاصة، وذلك بالتركيز على إبراز بعض التطورات الهامة في هذا المجال .

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي.
- واقع التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية.
- دور التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المطلب الأول: واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي

شهدت صناعة التمويل المتناهي الصغر نموا كبيرا خلال السنوات الثلاثين الماضية، حيث عرفت هذه الصناعة إقامة أكثر من 10.000 مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر عبر العالم[1] ، هذا وقد بلغ عدد المستفيدين من الخدمات المالية لتلك المؤسسات عبر العالم أكثر من 200 مليون شخص بمعدلات نمو تفوق نسبة 40 % سنويا حسب نتائج بعض الدراسات الحديثة [2] .

وتتميز صناعة التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي بمجموعة من الخصائص التي تعكس تطورات هامة في عدد المقرضين النشطين. وكذا في بعض الخصائص المؤسسية لتلك المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

أولا:تطور عدد المقترضين النشطين

عرفت صناعة التمويل المتناهي الصغر نموا ملحوظا في عدد المقترضين النشطين خلال السنوات الأخيرة، ووفقا للإحصائيات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر(Mixmarket)، فقد انتقل عدد المقترضين النشطين من 85 مليون مقترض في نهاية سنة 2008، إلى أكثر من 100 مليون مقترض في نهاية سنة 2010، ثم تراجع بعد ذلك عدد المقترضين النشطين إلى ما يقارب 95 مليون مقترض مع نهاية سنة 2013.

[1] ResponsAbility Research Department: Microfinance Market Outlook 2015, ResponsAbility Investments AG, November 2014, p. 4.

[2] Leif Atle Beisland and others: The Association between microfinance rating scores and corporate governance: a global survey, International Review of Financial Analysis, N°:35, 2014, p. 268.

ويقدر الباحث بالاعتماد على عدة تقارير سنوية سابقة حول حالة التمويل المتناهي الصغر أن يفـوق عـدد المقترضين النشطين أكثر من 125 مليون مقترض في نهاية سنة 2014، والجدول التالي يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول رقم (01): تطور عدد المقترضين النشطين على المستوى العالمي خلال الفترة 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر	1.384	1.447	1.434	1.397	1.121	821	تقديرات
عدد المقترضين النشطين (بالمليون مقترض)	85	99	103	94	95	95	125

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

و تتضح الصورة أكثر لتطور عدد المقترضين النشطين المستفيدين من الخدمات المالية للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2008-2014 من خلال ما يبرزه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (01): تطور عدد المقترضين النشطين خلال الفترة 2008-2014

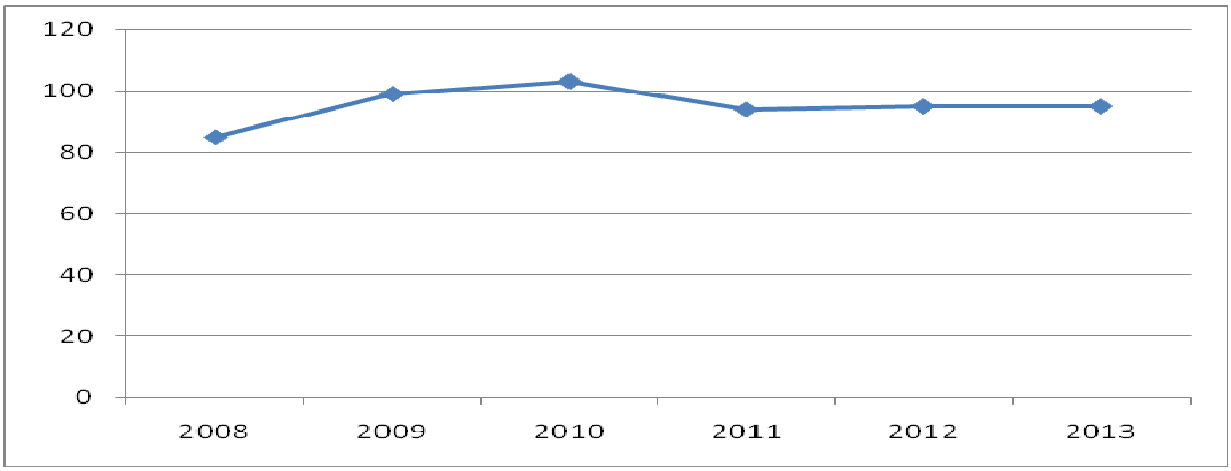

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

ونشير إلى ملاحظة هامة من خلال الجدول السابق، والتي تتعلق بعدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي قدمت معلوماتها إلى مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر؛ حيث نلاحظ التراجع الكبير في عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والتي قدمت معلوماتها في نهاية سنة 2013، والتي بلغ عددها 802 مؤسسة فقط مقارنة بأكثر من 1400 مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر في السنوات 2009 و2010،2011. و بهذا التراجع في عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والتي أبلغت عن معلوماتها المالية يمكن تفسير سبب التراجع الملاحظ في عدد المقترضين النشطين في نهاية سنة 2013 إلى مستوى يقارب حوالي 95 مليون مقترض نشط.

ثانيا: الخصائص المؤسسية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر

تتميز صناعة التمويل المتناهي الصغر بمجموعة من الخصائص المؤسسية، لا سيما من تلك الخصائص المؤسسية ما يتعلق منها بحجم أصول هذه المؤسسات العاملة في مجال تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، أو من حيث عدد المكاتب الفرعية لتلك المؤسسات على المستويات المحلية.

والجدول التالي يعرض بعضا من تلك الخصائص المؤسسية، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (02): الخصائص المؤسسية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي

خلال الفترة 2008-2013

الخصائص المؤسساتية	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الأصول (مليار دولار أمريكي)	55	69	101	125	138	98
عدد المكاتب (ألف مكتب)	44	49	57	54	55	47

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

ومن خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ النمو السنوي المتزايد في قيمة أصول مؤسسات التمويل المتناهي الصغر؛ حيث عرفت قيمة أصول تلك المؤسسات ارتفاعا من ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2008 إلى أكثر من 138 مليار دولار أمريكي بنهاية سنة 2012 بمعدل زيادة تجاوز 150% خلال الفترة 2008- 2012، ثم تراجعت قيمة أصول تلك المؤسسات إلى ما يقارب 98 مليار دولار أمريكي بنهاية سنة 2013 بسبب التراجع الملاحظ في عدد المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر التي قدمت معلوماتها المالية لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر.

كما عرفت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر زيادة معتبرة في عدد مكاتبها الفرعية على المستويات المحلية، بحيث انتقل عددها من أكثر من 44 ألف مكتب بنهاية سنة 2008 إلى أكثر من 57 ألف مكتب مع نهاية سنة 2010، وهذا ما قد يعكس الانتشار الواسع لهذه المؤسسات على المستويات المحلية للدول العاملة بها، ثم تراجع بعد ذلك عدد المكاتب الفرعية ليصل إلى 47 ألف مكتب في نهاية سنة 2013.

كما تتميز المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر في منطقة جنوب آسيا بكثرة عدد مكاتبها الفرعية على المستوى المحلي بعدد تجاوز 23 ألف مكتب فرعي، ثم تليها مباشرة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأكثر من 9 ألاف مكتب فرعي، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ما تبرزه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للمكاتب الفرعية حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2013.

المناطق الجغرافية	جنوب آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	أفريقيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	شرق آسيا والباسيفيك
عدد المكاتب الفرعية	23.248	9.559	4.841	1.610	3.260	4.325

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

وقد تتضح الصورة أكثر لذلك التباين لتوزيع عدد المكاتب الفرعية للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر مبوبة حسب المناطق الجغرافية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (02): التوزيع النسبي لعدد المكاتب الفرعية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2013.

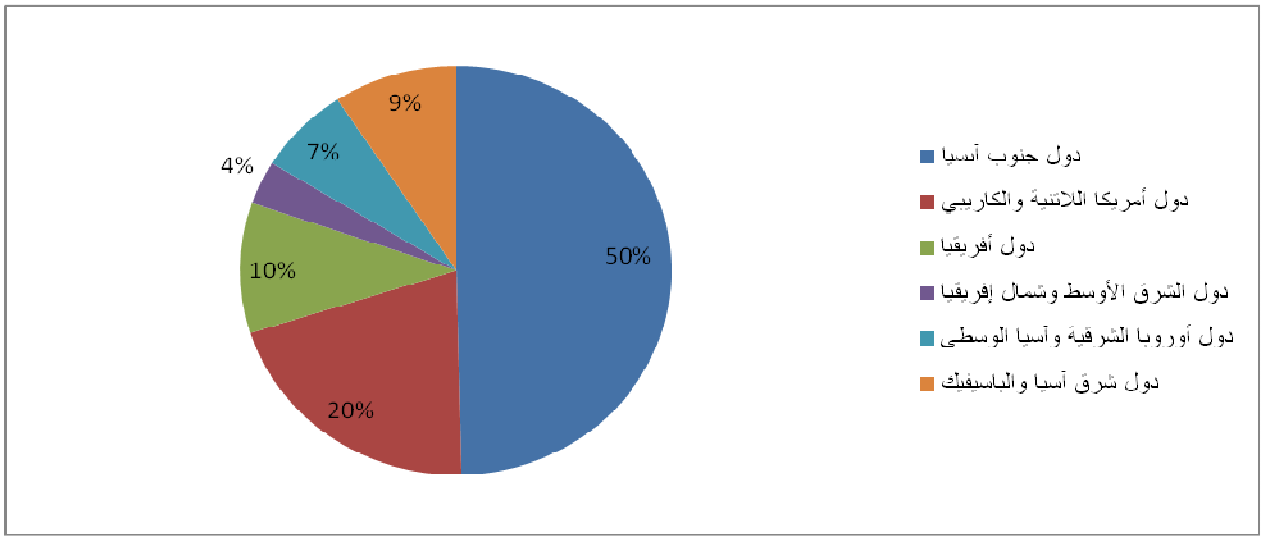

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

ثالثا: الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر

قبل العديد من السنوات كانت أغلب المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر من حيث طبيعتها وشكلها القانوني على المستوى العالمي، هي على شكل منظمات غير حكومية؛ ففي نهاية سنة 2010 نجد أنه من بين أكثر من 1.416 مؤسسة أو برنامج للتمويل المتناهي الصغر يوجد منها حوالي 500 برنامجا تابعا للمنظمات غير الحكومية، وذلك بنسبة تقارب 36%، كما تشكل المؤسسات المالية غير المصرفية نسبة 32% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

وأما في نهاية سنة 2013، فتتغير الأمور حيث أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية تشكل ما يقارب 42 % من بين أكثر من 795 مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر، في حين نلاحظ تراجعا في الأهمية النسبية للمنظمات غير الحكومية في نهاية سنة 2013، بحيث أصبحت تشكل حوالي نسبة 30% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

وهذا ما قد يعكس بداية ذلك التوجه للمؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر للاندماج ضمن الأنظمة المالية الرسمية، وكذا زيادة عدد البنوك التجارية المهتمة بمجالات التمويل المتناهي الصغر[1]. كما يؤكد ذلك أحد التقارير المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر من حيث تضاعف الحصة السوقية للمؤسسات المالية غير المصرفية والبنوك التجارية مقارنة بالحصة السوقية للمنظمات غير الحكومية[2].

ويمكن توضيح ما سبق ذكره من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الطبيعة القانونية للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر

طبيعة المؤسسات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بنوك	126	155	165	142	97	84
تعاونيات واتحادات	245	217	226	232	176	110
مؤسسات مالية غير مصرفية	431	479	458	462	428	330
منظمات غير حكومية	463	500	498	476	353	244
بنوك ريفية	83	68	48	36	14	8
أخرى	18	19	21	35	25	19
المجمـــــــــوع	1.366	1.438	1.416	1.383	1.093	795

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

و قد تتضح الصورة أكثر للتغيرات التي عرفتها الطبيعة القانونية للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2008-2013 من خلال الشكل البياني التالي:

[1] Marie Brière and Ariane Szafarz: Does Commercial Microfinance Belong to the Financial Sector? Lessons from the Stock Market, World Development, Vol 67, 2015, p. 110.
[2] Convergences, Baromètre de la Microfinance 2015, 6 ème éditions, France, juin 2015, p. 3.

الشكل البياني رقـم (03): الطبيعة القانونية للمؤسسات العاملة في مجـالات التمـويل المتناهي الصغر خـلال الفترة 2008-2013

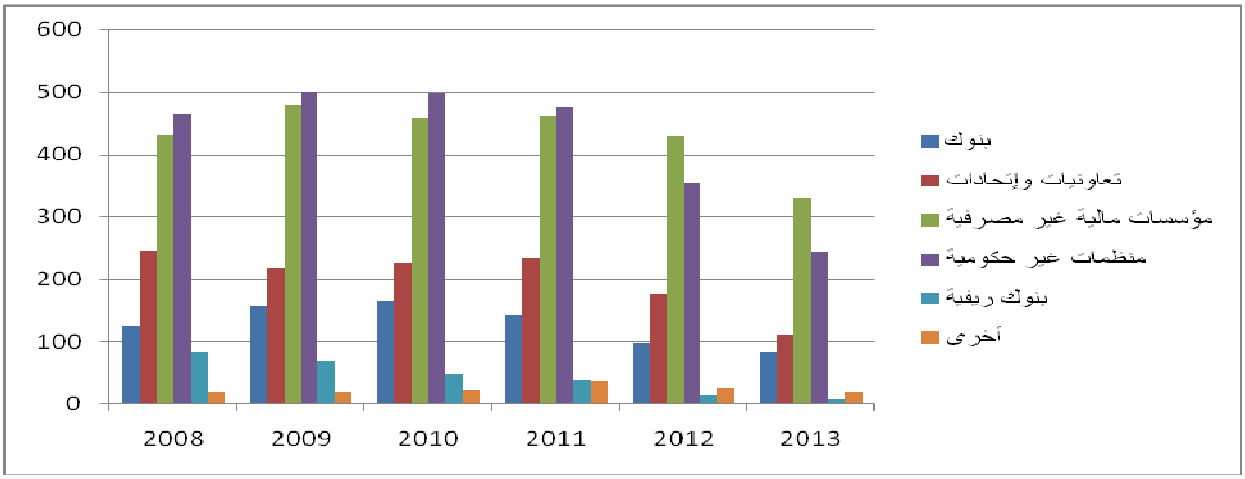

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

رابعا: التوزيع الجغرافي لعدد المقترضين النشطين حسب المناطق الجغرافية

من بين أكثر من 95 مليون مقترض نشط في مجال التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي، تمت خدمتهم في نهاية سنة 2013 وفقا للأرقام التي تم الإبلاغ عنها من طرف أكثر من 800 مؤسسة عاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، يتواجد أكثر من 52 مليون مقترض نشط في منطقة جنوب آسيا، أي بنسبة 56 %، ثم تليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 20 % من إجمالي المقترضين، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للمقترضين النشطين حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2008-2013.

الوحدة: مليون مقترض

السنوات	عدد المقترضين الإجمالي	توزيع عدد المقترضين حسب المناطق الجغرافية					
		جنوب آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إفريقيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	شرق آسيا والباسيفيك
2008	85	42,5	13,7	7,1	2,6	03	15,4
2009	99	52,8	15,3	10,8	2,5	2,7	14,3
2010	103	59	16,5	5,6	2,2	2,7	16,3
2011	94	51,2	18,3	6,3	2,3	2,6	13,4
2012	95	50,4	19,2	7,5	1,9	2,6	12,9
2013	95	52,8	20,5	4,6	1,6	2,7	12,7

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

والشكل البياني اللاحق يبين بوضوح الأهمية النسبية لعدد المقترضين في دول منطقة جنوب آسيا مقارنة بباقي المناطق والأقاليم الأخرى خلال الفترة 2010-2013.

الشكل البياني رقم (04): التوزيع الجغرافي للمقترضين النشطين حسب المناطق خلال الفترة 2010-2013

الوحدة: مليون مقترض

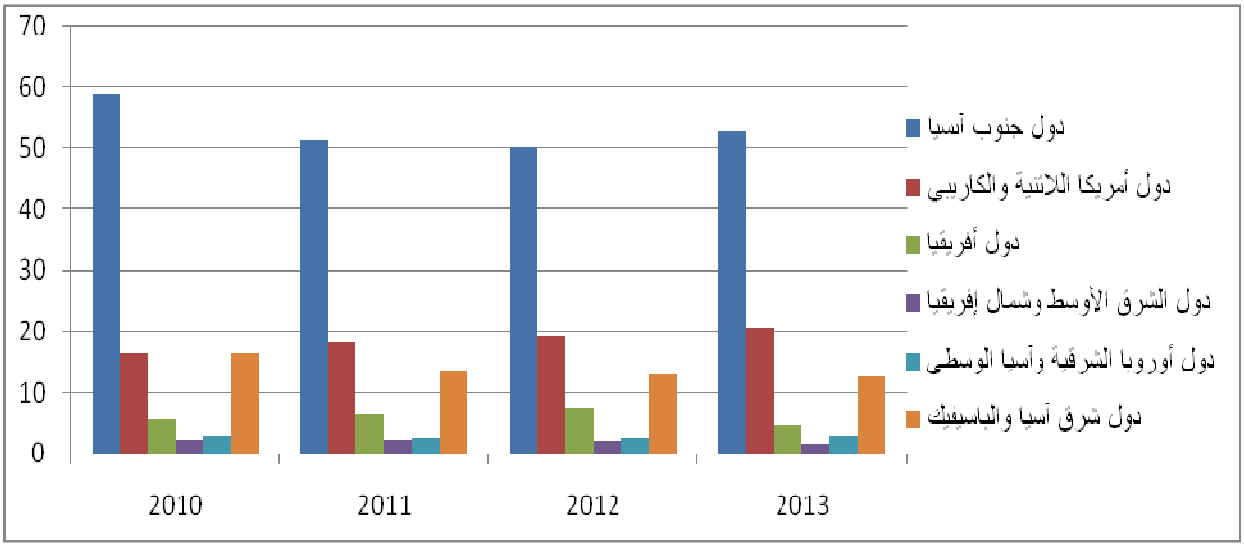

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

إن الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 80% من المقترضين هم من فئة النساء[1]، وهي تختلف باختلاف المناطق الجغرافية في بعض المصادر، والجدول التالي يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول رقم (06): نسبة النساء المقترضات حسب المناطق والأقاليم الجغرافية خلال الفترة 2008-2013.

السنوات	نسبة النساء المقترضات موزعة حسب المناطق والأقاليم الجغرافية (%)					
	جنوب آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إفريقيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	شرق آسيا والباسيفيك
2008	91 ,63	66,28	54,52	57,62	41,72	50,68
2009	92,04	64,64	61,35	61,81	46,11	83
2010	92,44	67,94	63,82	60,87	47,14	55,79
2011	92,08	64,64	66,49	60,95	49,04	74,75
2012	92,92	67,94	62,60	58,11	46,52	64 ,61
2013	93,85	61,32	64,24	60,54	42,64	73,10

Source: Rapports du MIX Market, cross Market analysis : 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

[1] Rapports du MIX Market, cross Market analysis: 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:25/05/2015).

ويلاحظ من خلال المعطيات السابقة، أن الدول المتواجدة ضمن منطقة جنوب آسيا تعتبر من بين المناطق ذات المعدلات العالية لنسبة النساء المقترضات بحوالي 94% في نهاية سنة 2013، ثم تليها دول منطقة شرق آسيا والباسيفيك بنسبة تتجاوز 73% في نهاية سنة 2013. أما باقي المناطق فتتراوح بها نسبة النساء المقترضات في نهاية سنة 2013 ما بين 42% و 64%.

المطلب الثاني: واقع التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

يمتاز التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية بمجموعة من المميزات والخصائص التي تميزه عن باقي المناطق، قد تختلف هذه المميزات والخصائص من دولة إلى أخرى للعديد من الأسباب، وسنعرض ضمن هذا المطلب أهم تلك المميزات والخصائص المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013.

أولا: الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

إن أغلب مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية، هي منظمات غير حكومية؛ حيث تمثل هذه الأخيرة أكثر من 70% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2008-2013 وفقا للتقارير الصادرة عن مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر خلال تلك الفترة.

وهذا ما قد يؤكده التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، الذي يتعلق بفرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في المنطقة العربية من حيث أن المنظمات غير الحكومية تشكل نسبة كبيرة من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية بنسبة تجاوزت 70% من إجمالي عدد تلك المؤسسات في نهاية سنة 2010[1] . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013.

طبيعة المؤسسات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بنوك	2	3	4	4	1	1
مؤسسات مالية غير مصرفية	9	9	9	9	5	4
منظمات غير حكومية	49	53	50	40	24	22
أخرى	3	4	4	4	4	3
المجمـــــوع	63	69	67	57	34	30

Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:27/02/2015).

[1] صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص. 225.

ويمكن توضيح ذلك التوزيع النسبي لعدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية حسب طبيعتها القانونية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (05):الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

خلال سنة 2013

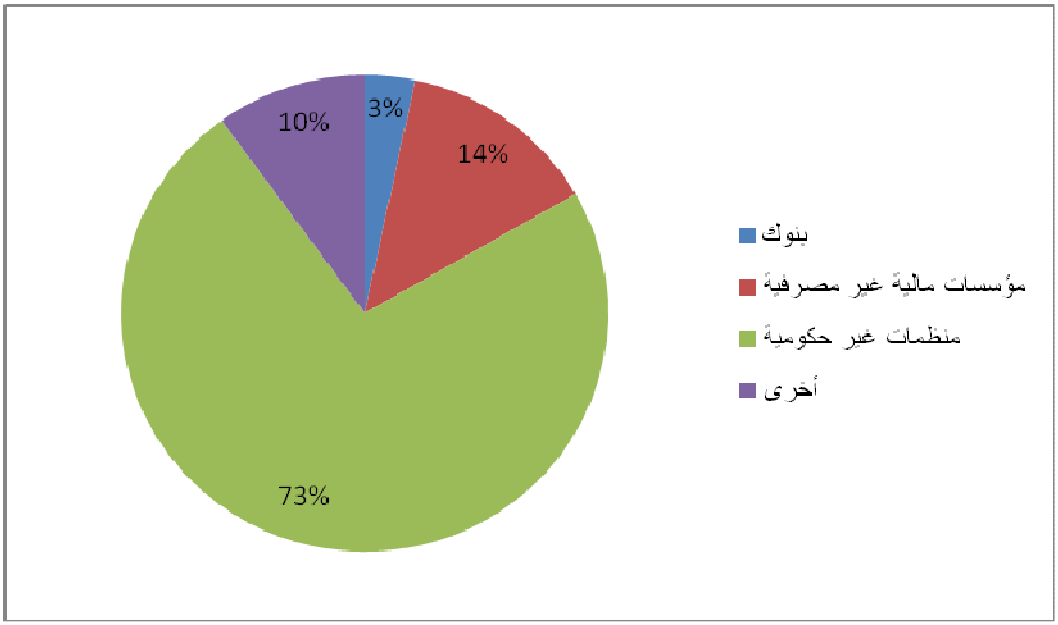

Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:27/02/2015).

و يوجد في المنطقة العربية بعض المؤسسات والبنوك التجارية العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر؛ ففي لبنان توجد بعض البنوك التجارية التي تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر منذ عدة سنوات، وذلك إما من خلال تحالفات إستراتيجية مع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر المتخصصة، أو من خلال تقديمها لخدمات التمويل المتناهي الصغر مباشرة إلى الفئات المستهدفة [1].

كما توجد في مصر بعض البنوك التجارية العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، بحيث يمكن اعتبار تجربة هذه البنوك تجربة رائدة يمكن الاستفادة من نتائجها بالنسبة للبنوك التجارية في المنطقة العربية، ومن بين تلك البنوك التجارية نذكر على سبيل المثال: بنك أبو ظبي الإسلامي في مصر (بعد استحواذه على البنك الوطني للتنمية بمصر).

أما في الجزائر، فقد بدأ بنك البركة الجزائري مع نهاية سنة 2008 بالاهتمام بمجالات التمويل المتناهي الصغر من خلال برنامج نموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي بمدينة غرداية، والذي توسع مؤخرا ليشمل مدينة الجزائر العاصمة.

[1] Ranya Abdel-Baki et autres: Rapport MIX Microfinance World: Analyse de la Microfinance et rapport comparatif dans le monde Arabe en 2010, Microfinance Information Exchange, p. 2.

ثانيا: تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية

يتميز تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية بالمحدودية، وذلك لقلة عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، وبالتالي قلة عدد المقترضين مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان في المنطقة العربية البالغ أكثر من 370 مليون نسمة.

وتشير بعض التقديرات إلى أن خدمات تلك المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر لا تصل إلا إلى حوالي 04 مليون زبون من إجمالي أكثر من 82 مليون من زبائن التمويل المتناهي الصغر المحتملين في المنطقة العربية[1].

و للتوضيح أكثر حول تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية؛ وفقا للتقارير الدورية لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر	63	69	68	57	41	30
عدد المقترضين النشطين(بالمليون)	2,6	2,5	2,2	2,3	1,9	1,6

Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:23/02/2015).

ويمكن التوضيح أكثر لتطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013 من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (06): تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013

الوحدة: مليون مقترض

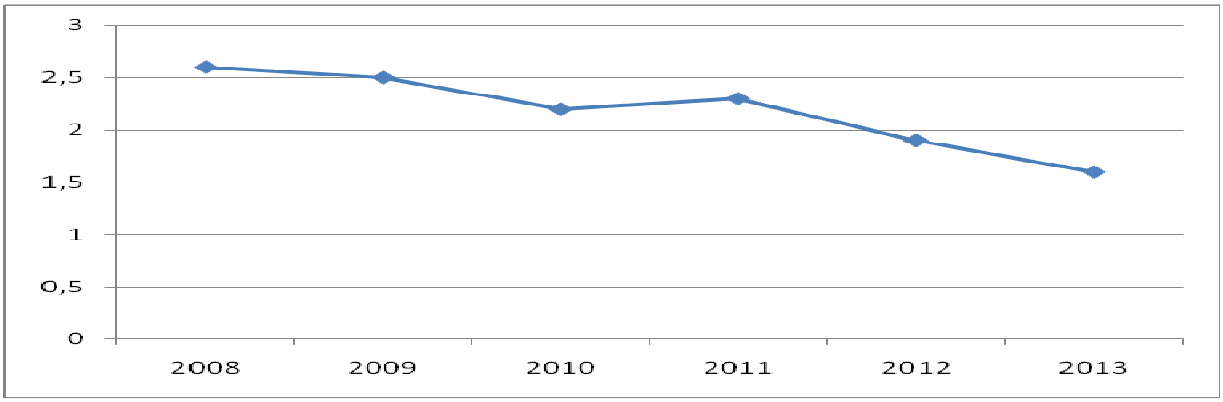

Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:23/02/2015).

[1] Muhammad Yunus, A new model, Bulletin Grameen-Jameel, Issue-12, December 2013, p. 11.

من خلال المعطيات السابقة، نلاحظ بأن عدد المقترضين النشطين قد بدأ في التراجع ابتداء من سنة 2010، من 2,5 مليون مقترض في نهاية سنة 2009 إلى 1,6 مليون مقترض في نهاية سنة 2013، ويرتبط هذا التراجع بالتأكيد بالتراجع الملاحظ في عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بالمنطقة العربية والتي قدمت معلومات عن مقترضيها لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر، والذي قد يعزى إلى طبيعة الأوضاع المضطربة في معظم البلدان العربية.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لعدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية حسب الدول، فنجد أن كلا من مصر والمغرب بصفة خاصة تشكلان موطنا لأكبر عدد ممكن من المقترضين النشطين في المنطقة العربية.

والجدول التالي يوضح توزيع عدد المقترضين النشطين في بعض دول المنطقة العربية ذات الاهتمام بمجالات التمويل المتناهي الصغر:

الجدول رقم (09): توزيع عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية حسب الدول خلال الفترة 2008-2013

الوحدة: ألف مقترض

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مصر	1.120	1.422	1.493	1.389	560	350
المغرب	1.380	923	815	789	808	819
الأردن	144	158	188	227	244	283
تونس	177	205	239	277	210	232
السودان	/	19	99	465	494	706
المجمـــوع	**2.821**	**2.727**	**2.834**	**3.147**	**2.316**	**2.390**

المصدر: تقارير شبكة سنابل للتمويل الأصغر في البلدان العربية (Sanabel Industry Survey 2011) .

- البيانات المتاحة حول الأعضاء في شبكة سنابل للتمويل الأصغر في البلدان العربية خلال الفترة 2012-2013.

- تقرير التمويل الأصغر، مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، جوان 2013، ص. 1.

- بدرالدين عبد الرحيم: الممارسة الحالية للتجربة السودانية للتمويل الأصغر الإسلامي في إطار أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، مجلة المصرفي لبنك السودان المركزي، العدد 71، مارس 2014، ص. 6.

من المعطيات السابقة، نلاحظ ذلك النمو الإيجابي لعدد المقترضين النشطين في السودان الذي تجاوز مع نهاية سنة 2013 أكثر من 706 ألف مقترض، بحيث أصبح السودان ثاني أكبر دولة من حيث عدد المقترضين النشطين بعد التراجع الملاحظ في عدد المقترضين النشطين في مصر نتيجة

الاضطرابات التي تعرفها هذه المنطقة في السنوات الأخيرة، وهو ما جعل من السودان بلدا رائدا مؤخرا في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

ويتميز التمويل المتناهي الصغر بالجزائر بالمحدودية والضعف مقارنة بالتمويل المتناهي الصغر بالمغرب و مصر[1]؛ فمن حيث عدد المقترضين وفقا للإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجد أن العدد التراكمي للقروض الممنوحة من طرف هذه الوكالة لا يمثل سوى 63% من عدد المقترضين النشطين بالمغرب في نهاية سنة 2013 ، وذلك بافتراض أن العدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كلها قروض نشطة، والجدول التالي يوضح تلك المقارنة بأكثر تفصيل:

الجدول رقم (10): مقارنة بين عدد المقترضين النشطين في المغرب، وعدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة خلال الفترة 2009-2013.

السنوات	عدد المقترضين في المغرب بالألف	عدد القروض في الجزائر بالألف	%
2009	923	132	14,30
2010	815	179	21,96
2011	789	284	36
2012	808	423	52,35
2013	819	523	63,85

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(www.angem.dz)، بتاريخ:2015/05/20.

ثالثا: الخصائص المؤسسية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

تتميز صناعة التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية بمجموعة من الخصائص المؤسسية المتعددة، حيث بلغ مجموع أصول مؤسسات التمويل المتناهي الصغر خلال سنة 2011 حوالي 1,9 مليار دولار أمريكي وبإجمالي قروض بحوالي 1,35 مليار دولار أمريكي، ثم تراجع حجم تلك الأصول والقروض مع نهاية سنة 2013 لأسباب تتعلق بتراجع عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر المقدمة للمعلومات بحكم الأوضاع المضطربة للدول العربية في السنوات الثلاثة الأخيرة، وذلك كما توضحه الأرقام ضمن الجدول التالي:

[1] Célestin Mayoukou et autres: Essai sur le microcrédit et entrepreneuriat: cas de l'Algérie et du Liban, communication au XXIX^{éme} colloque de l'association tiers Monde, Université Paris-Est Créteil, Juin 2013, p. 8.

الجدول رقم (11): الخصائص المؤسسية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

خلال الفترة 2008-2013

الخصائص المؤسساتية	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	69	73	71	59	40	30
قيمة الأصول (مليار دولار أمريكي)	1,61	1,78	1,79	1,90	1,32	1,38
حجم محفظة القروض القائمة (مليار دولار أمريكي)	1,20	1,28	1,35	1,35	1,24	1,12

Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:23/02/2015).

وتتركز أصول هذه المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية في عدد محدود من الدول كالمغرب والأردن ومصر بنسبة حوالي 75% خلال سنة 2013، وذلك ما توضحه الصورة في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (07): التوزيع النسبي لأصول مؤسسات التمويل المتناهي الصغر حسب الدول العربية

خـلال سنة 2013

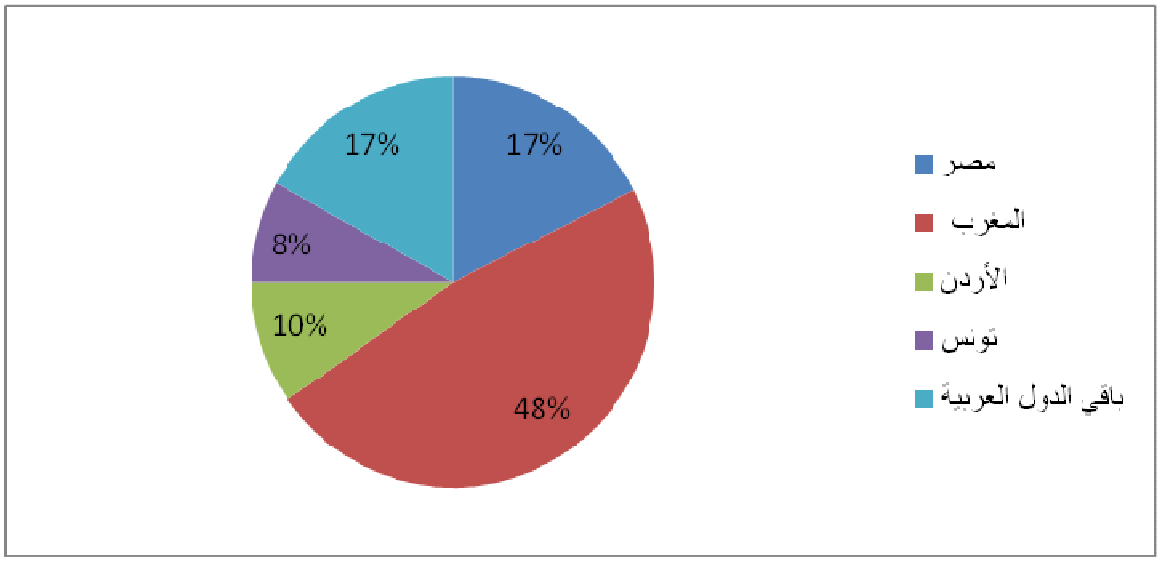

Source : Rapports du MIX Market, cross Market analysis, Moyen Orient et Afrique du Nord: 2008-2013. (www.mixmarket.org, Le:23/02/2015).

رابعا: أشكال الإقراض المستخدمة على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

يتوزع الإقراض في المنطقة العربية على شكلين أساسيين هما: الإقراض الجماعي التضامني والإقراض الفردي؛ حيث على الرغم من سيطرة القروض الجماعية في الماضي فقد عرفت السنوات الأخيرة بعض الاستخدام لشكل الإقراض الفردي من طرف المؤسسات العاملة في مجال تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، بحيث نجد دولا مثل تونس والعراق ولبنان تتميز بتقديم القروض الفردية بشكل أساسي نسبة إلى إجمالي محفظة القروض، إضافة إلى الأردن كذلك التي تحولت تحولا ملحوظا من منهج الإقراض الجماعي إلى الإقراض الفردي[1].

وهذا التوجه نحو منهج الإقراض الفردي مقارنة مع منهج الإقراض الجماعي يتوافق إلى حد ما مع التوجه الملاحظ على مستوى أغلب أسواق التمويل المتناهي الصغر في دول العالم.

خامسا: طبيعة المنتجات المالية المعروضة من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية

إن القروض الموجهة لتمويل المشروعات المصغرة كانت تشكل غالبية محافظ القروض على مستوى المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأت تلك المؤسسات في تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية الأخرى كالقروض الاستهلاكية وقروض السكن، وقروض التعليم، بالإضافة إلى القروض الموسمية وغيرها من الأنواع الأخرى من الخدمات المالية كالتأمين الأصغر[2].

وأصبح التمويل المتناهي الصغر الإسلامي يشكل مؤخرا سوقا متخصصة ناشئة سريعة النمو تقدم خدماتها المالية لأكثر من 1,28 مليون زبون في البلدان الإسلامية[3]. ولكن على الرغم من ذلك لا يمثل التمويل المتناهي الصغر الإسلامي سوى أقل من 1% من إجمالي سوق التمويل المتناهي الصغر[4].

و فيما يلي بعض مميزات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي[5]:

[1] Ranya Abdel-Baki et autres, op-cit, p. 2-3.

[2] انظر للمزيد من التفصيل في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي نتائج الدراسة المتوصل إليها عن طريق الاستبيان الذي تم حول واقع التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في المنطقة العربية، إعداد شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية بالتعاون مع المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء وبتمويل من الـوكالة الفرنسية للتنميـة، 2012.

[3] ميادة الزغبي، مايكل بارازي: الاتجاهات العامة للاشتمال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مذكرة مناقشة مركزة رقم 84، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، مارس 2013، ص. 1.

[4] أحمد عمور عمور: التمويل الأصغر الإسلامي من خلال بعض التجارب العربية والإفريقية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للمالية الريادية بعنوان:التمويل الأصغر الإسلامي قاطرة لخدمة الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، يومي:27-27 نوفمبر 2014، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، أغادير بالمغرب، ص. 566.

[5] ميادة الزغبي، مايكل بارازي، المرجع السابق، ص. 3 -5.

1. عدد المؤسسات المقدمة للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

تؤكد بعض الدراسات على وجود أكثر من 255 مؤسسة مالية (أو برنامج) تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر.

2. التمركز الجغرافي للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي

يتواجد أكثر من 92 % من الجهات والمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ويوجد أكثر من 164 مؤسسة تعمل في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي ضمن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بما يمثل نسبة 64 % من العدد الإجمالي لتلك المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

3. التوزيع الجغرافي لزبائن التمويل المتناهي الصغر الإسلامي

يقيم ما يقرب من 82% من زبائن المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في ثلاثة بلدان،وهي: بنغلاديش والسودان، وأندونيسيا.

4. الطبيعة القانونية للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي

تتباين الأشكال القانونية للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، إلا أن غالبيتها من حيث العدد المطلق تتمثل في البنوك الريفية، وذلك بسبب تأثير العدد الكبير من البنوك الريفية المتواجدة في أندونيسيا ذات الريادة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي. أما من حيث العدد الإجمالي للزبائن، فإن البنوك التجارية تعد أكبر المؤسسات المقدمة للخدمات المالية في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي بحيث تصل خدماتها إلى حوالي 60 % من العدد الإجمالي لزبائن التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

5. طبيعة المنتجات المالية للتمويل المتناهي الصغر

تنحصر الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في صيغتي المرابحة والقرض الحسن، بحيث يعد التمويل بصيغة المرابحة من أوسع منتجات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي انتشارا لأكثر من 672 ألف زبون وبإجمالي محفظة قروض تصل إلى 413 مليون دولار أمريكي[1].

[1] المرجع نفسه، ص. 3-5.

المطلب الثالث: دور التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

نستعرض في هذا المطلب دور برامج التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وذلك من خلال عرض نتائج بعض الدراسات الهامة ذات الصلة. كما نستعرض مجموعة من الانتقادات حول مدى المساهمة الإيجابية لبرامج التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. ونؤكد في الأخير على أهمية التمويل المتناهي الصغر كأحد وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة .

أولا:مضمون الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

1. لمحة تاريخية عن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة عن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] خلال يومي 06 و07 من شهر سبتمبر من سنة 2000 بمدينة نيويورك، وحدد الإعلان المنبثق عن هذا المؤتمر الذي تم تبنيه من قبل 189 دولة، ووقع عليه من قبل 147 من رؤساء الدول والحكومات، ثمانية أهداف تنموية من المفترض تحقيقها في غضون سنة 2015، وتتعلق في مجملها بقضايا الفقر المدقع والجوع، الرعاية الصحية والتعليم، والشراكة العادلة من أجل التنمية وغيرها من المجالات الأخرى.

وتعرف الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بأنها مجموعة مختارة من الأهداف والغايات والمؤشرات القابلة للقياس، بحيث تم التوافق بشأنها على أساس 08 أهداف و 18 غاية و 48 مؤشرا، وذلك ضمن أطر زمنية محددة لها في آفاق سنة 2015. وهذه الأهداف الإنمائية تعكس في مضمونها عموما تطلعات الناس الأساسية لحياة أفضل.

2. مضمون الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة حسب وثائق الأمم المتحدة في ثمانية أهداف رئيسية نذكرها كما يلي[2]:

أ. الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

ب.الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

ج. الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

د. الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال.

هـ. الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية.

[1] انظر في ذلك: قرارات الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك ضمن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الجديدة الذي انعقد بمقر هيئة الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، شهر سبتمبر من سنة 2000.

[2] انظر للمزيد في ذلك: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.

و. الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية: الإيدز والملاريا، وغيرهما من الأمراض.

ز. الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

ح. الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ثانيا: دور برامج التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

سنحاول، ضمن المجال، إبراز دور برامج التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وذلك بالاعتماد على نتائج بعض الدراسات المتعلقة بقياس تأثير تلك البرامج على بعض العناصر الأساسية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خصوصا ما يتعلق بتأثير هذه البرامج على التخفيف من مستويات الفقر، وتوفير التعليم للأطفال، وتحسين الرعاية الصحية للنساء والأطفال، وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية.

1. دور التمويل المتناهي الصغر في التخفيف من الفقر

تعمل برامج التمويل المتناهي الصغر على توفير خدمات مالية تجعل الفقراء قادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة، مما يسمح لهم من خلال تلك المداخيل المتراكمة والمتنوعة من الخروج من دائرة الفقر. و لا شك في أن التجاوز التدريجي لعتبة الفقر يعني تجاوز مشكلة الجوع، من خلال تحسين المستوى المعيشي لأسر الفقراء المستفيدين من تلك الخدمات المالية. ويركز الكثير من أنصار التمويل المتناهي الصغر على مسألة الدخل؛ إذ يرون أن زيادة الدخل تؤدي بدون شك إلى تخفيض مستويات الفقر.

وقد سجلت بعض الدراسات الهامة نتائج إيجابية تؤكد أن برامج التمويل المتناهي الصغر يمكن التعويل عليها في التخفيف من مستويات الفقر والجوع. ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

أ. نتائج دراسات باربارا مكنلي (Barbara Mknelly) و كريستوفر دانفورد (Christopher Dunford):
أظهرت نتائج هذه الدراسة التي قام بها الباحثان على مستوى مؤسسة (CRECER) في بوليفيا وجود آثار إيجابية تتمثل في ارتفاع مداخيل ثلثي الأفراد المشاركين في البرنامج المنفذ من قبل مؤسسة (CRECER)، كما وجدت الدراسة أن مدخرات الأفراد قد ارتفعت بنسبة 86 % بعد تعاملهم مع المؤسسة، مع العلم أن 78 % منهم لم يمتلكوا أية مدخرات قبل مشاركتهم في هذا البرنامج[1].

وأظهرت دراسة أخرى للباحثين السابقين وجود تأثير إيجابي على الأفراد المشاركين في "برنامج التحرر من الجوع" في غانا، وذلك بزيادة مداخيل الأفراد المشاركين في البرنامج بمقدار 36 دولارا، في حين أن غير المشاركين في البرنامج لم ترتفع مداخيلهم سوى بمقدار 18 دولارا فقط. كما استطاع الأفراد تنويع مصادر دخلهم، حيث أن 80 % من المشاركين لديهم مداخيل ثانوية مقابل 50 % للأفراد غير المشاركين[2] .

[1] Elizabeth Littlefield et autres : La Microfinance est-elle une stratégie efficace pour atteindre les objectifs du millénaire pour le développement, Note focus n° 24, CGAP, janvier 2003, p. 3.
[2] Ibid, p. 3.

ب. نتائج الدراسة الميدانية للأفراد المشاركين في برنامج (SHARE) بالهند: أظهرت نتائج هذه الدراسة الميدانية التي أجريت على الأفراد المشاركين في برنامج (**SHARE**) بالهند، أن نصف الأفراد المشاركين في هذا البرنامج قد أفلتوا من براثن الفقر. كما أن هناك تحولا ملحوظ في أنماط التوظيف بالنسبة للأفراد المشاركين من العمل اليومي غير المنتظم والمنخفض الأجر إلى مصادر الدخل المتنوعة، من خلال زيادة معدلات توظيف أفراد الأسرة و الاعتماد القوي على أنشطة الأعمال الصغيرة[1].

ج. نتائج دراسة تجربة برنامج الصرافة المتنقلة لبنك فيتنام للتنمية الزراعية الريفية: أظهرت نتائج دراسة تجربة برنامج الصرافة المتنقلة لبنك فيتنام للتنمية الزراعية الريفية ضمن مشاريع البنك الدولي للتمويل الريفي، أن القروض الصغيرة قد ساعدت المقترضين على تنويع أنشطتهم، كما استطاع ما يقرب من 99% من المقترضين على زيادة دخلهم بفضل القروض الصغيرة[2].

د. نتائج دراسة تجربة التعاونيات المالية في الهند: أظهرت نتائج هذه الدراسة لمجموعة من التعاونيات المالية المنفذة من قبل برنامج التنمية والتعاون الألماني (**GTZ**) ، أن حوالي 65% من أعضاء التعاونيات المالية الذين تم استجوابهم قد صرحوا بزيادة مداخيلهم بعد حصولهم على الخدمات المالية التعاونية، كما أظهرت هذه الدراسة وجود ارتفاع بنسبة تفوق 30% في صافي الدخل لكل أسرة بالنسبة لبرنامج الربط المالي في الهند من خلال مجموعات المساعدة الذاتية، كما أن حوالي 20% من أعضاء مجموعات المساعدة الذاتية كانوا قادرين على زيادة دخلهم فوق خط الفقر[3].

هـ. نتائج الدراسات المسحية لأثر التمويل المتناهي الصغر في مصر والمغرب: أظهرت نتائج الدراسة المسحية لأثر التمويل المتناهي الصغر في مصر، أن الإقراض المتناهي الصغر له أثر كبير على زيادة الأرباح الشهرية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة الرسمية من الأثر على أولئك الذين يديرون مشروعات غير رسمية[4]. وأما في المغرب فقد أظهرت نتائج دراسة لتأثير التمويل المتناهي الصغر في المناطق الريفية وجود تأثير إيجابي للتمويل المتناهي الصغر بحيث سمح ذلك للأفراد المستفيدين بتطوير مجالات نشاطاتهم القائمة وبالخصوص في المجالات الفلاحية والرعوية عبر زيادة الإنتاج الفلاحي والتنويع في الإنتاج الحيواني[5].

---

[1] Elizabeth Littlefield et autres, op.cit, p. 3.

[2] ج.نجوين تيين هانج: بنك يسير على عجلات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد جوان 2004، ص. 43.

[3] Wolfgang Hannover and others: Contribution of Microfinance to the Millennium Development Goals (MDGs) and the Implementation of the Programme of Action 2015 (Poverty Reduction), GTZ, Germany, 2005, p. 5-7.

[4] مؤسسة بلانت فينانس: أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، 2008، ص. 50.

[5] Bruno Crépon et autres: Evaluation de l'impact du microcrédit en zone rurale au Maroc, série analyse d'impact N° :07, Agence française de développement, Paris, Mars 2012, p. 33.

و. نتائج دراسات تقييم الأثر للبرامج التجريبية لنموذج التخرج من الفقر: أظهرت نتائج الدراسات الحديثة المتعلقة بتقييمات الأثر للبرامج التجريبية لنموذج التخرج من الفقر[1]، وجود زيادة في القيمة الإجمالية للأصول المملوكة من طرف المشاركين في البرنامج التجريبي للتخرج من الفقر الذي انطلق في سنة 2006 في هايتي، من نحو 138 دولارا بعد تحويل ملكيتها مباشرة لتصل إلى ما يتراوح ما بين 152 و 380 دولارا بعد ستة أشهر من انتهاء البرنامج في سنة 2008، وهو ما يشير إلى قدرة المشاركين في البرنامج على تنمية أصولهم وزيادة مداخيلهم[2].

2. دور التمويل المتناهي الصغر في النهوض بتعليم الأطفال

يستخدم الفقراء المداخيل المتحصل عليها من خلال مشروعاتهم الصغيرة في إطار برامج التمويل المتناهي الصغر في الاستثمار في تعليم أبنائهم و العمل على إلحاقهم بالمدارس، أو إبقائهم في المدارس مدة أطول؛ ذلك أن الكثير من الأفراد الفقراء يعتبر أن التعليم يمثل بالنسبة لهم أهم وأول الأشياء الواجب الاهتمام بها لما له من عوائد مجزية سواء بالنسبة لأسرهم أو بالنسبة للقرى التي يقطنون بها في المستقبل.

وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات وجود مساهمة إيجابية لبرامج التمويل المتناهي الصغر في توفير التعليم للأطفال، و سنستعرض نتائج بعض الدراسات التي تمت في هذا المجال كما يلي:

أ. نتائج الدراسة الميدانية لأعضاء بنك غرامين ببنغلاديش: أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت من قبل الباحثة هيلين تود في سنة 1996 في إحدى القرى التي يعمل بها بنك غرامين ببنغلاديش وجود أثار إيجابية تتمثل في الارتفاع الكبير في نسب التعليم بين أبناء الأسر الأعضاء في البنك مقارنة بأبناء الأسر غير الأعضاء؛ حيث يذهب ما نسبته 81 % من أطفال الأسر الأعضاء إلى المدارس مقارنة بنسبة 54 % من أطفال الأسر غير الأعضاء، وتتحصل تقريبا جميع فتيات الأسر الأعضاء في بنك غرامين على التعليم مقارنة بما نسبته 60 % من فتيات الأسر غير الأعضاء.

إن هذه النتائج الإيجابية المحققة على مستوى بنك غرامين قد يرجع إلى تلك المبادرة التي أطلقها البنك لتوفير التعليم للجميع بتأسيس **"مؤسسة غرامين للتعليم"** بالتعاون مع منظمة اليونسكو، والتي تستهدف توفير المزيد من التعليم المستمر للنساء الفقيرات الأميات من أعضاء البنك عبر برامج محو الأمية والقراءة والكتابة والحساب. وما يدل على اهتمام بنك غرامين بالتعليم هو أن رؤية البنك تنص صراحة على أن البنك يسعى ضمن أهدافه إلى نشر التعليم من أجل تنمية المجتمع بصفة عامة.

[1] نموذج التخرج من الفقر: هو المبادرة التي أطلقت في سنة 2006 بالتعاون بين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة فورد للتخرج من الفقر، وهذا البرنامج هو برنامج معدل ومستند أساسا إلى النهج المتبع من طرف اللجنة البنغالية للنهوض بالريف (BRAC).

[2] Syed. M.Hashemi, Aude de Montesquiou : Atteindre les plus pauvres : les leçons du modèle de progression, Note focus n° 69, CGAP, Washington, Mars 2011, p. 9.

ب. نتائج دراسة تجربة أربعة برامج للتمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش: إن الدراسة التي قام بها الخبير الاقتصادي لدى البنك الدولي شاهيدور خاندكر (Shahidur R.khandker)، والتي تم إعدادها في إطار بحوث البنك الدولي على مستوى أربعة برامج رائدة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، قد أظهرت أن لهذه البرامج أثرا إيجابيا واضحا على تعليم أبناء الأفراد المشاركين في هذه البرامج، وخصوصا بالنسبة للأطفال الذكور، في حين أن معدلات تعليم الفتيات في الأسر الأعضاء في بنك غرامين كانت أعلى بكثير من الناحية الإحصائية[1].

ج. نتائج دراسة لتجربة برنامج التمويل المتناهي الصغر بالهندوراس: أظهرت نتائج الدراسة المعدة من قبل "منظمة إنقاذ الطفل" حول برامج التمويل المتناهي الصغر في منطقة الهندوراس وجود آثار إيجابية في مجال تعليم الأطفال، حيث أن مشاركة الأفراد في برامج الادخار والإقراض قد سمح لهم بإرسال العديد من أبنائهم إلى المدارس والتقليل من معدلات التسرب المدرسي.

3. دور التمويل المتناهي الصغر في تحسين مستويات الرعاية الصحية

توجد العديد من الدراسات التي أظهرت وجود دور إيجابي لبرامج التمويل المتناهي الصغر في تحسين مستويات الرعاية الصحية، وقد نذكر منها الدراسات التالية:

أ. **نتائج دراسات باربارا مكنلي (Barbara Mknelly) و كريستوفر دانفورد (Christopher Dunford):** إن نتائج هذه الدراسة التي تمت على مستوى "برنامج التحرر من الجوع" في غانا، قد أظهرت أن أفراد الفئات المستهدفة والتي شاركت في البرنامج قد قامت بممارسات أفضل فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية، وأن أبناءهم من ذوي العام الواحد هم في وضعية صحية أفضل بكثير من حيث مؤشرات الطول والوزن، وذلك مقارنة مع أبناء الأفراد غير المشاركين في البرنامج.

ب.نتائج الدراسة لزبائن برنامج التمويل المتناهي الصغر(FOCCAS) في أوغندا: إن من نتائج هذه الدراسة التي أعدها مشروع تقييم أثر خدمات المشروعات الصغرى التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن زبائن برنامج التمويل المتناهي الصغر في أوغندا (FOCCAS) الذين تلقوا تعليمات وتدريبات حول الرعاية الصحية والرضاعة الطبيعية والصحة الوقائية وممارسات تنظيم الأسرة، قاموا بتنفيذ ممارسات أفضل بكثير فيما يتعلق بالرعاية الصحية مقارنة بغير الزبائن، كما بينت الدراسة أن نسبة 95 % من زبائن البرنامج قد قاموا بممارسات صحية وغذائية محسنة فيما يتعلق بأبنائهم مقارنة بما نسبته 72 % من غير الأعضاء[2].

ج. نتائج دراسات تقييم الأثر للبرامج التجريبية لنموذج التخرج من الفقر: أظهرت نتائج دراسات تقييم الأثر لبرنامج التخرج من الفقر في هايتي، أن هناك ارتفاعا ملحوظا في معدل استخدام

[1] Shahidur Khandker: Fighting poverty with microcredit: Experience in Bangladesh, Oxford University Press, 1998, New York, p. 49.

[2] Elizabeth Littlefield et autres, op.cit, p. 7.

الأفراد المشاركين في البرنامج للمستشفيات والعيادات الصحية من معدل 14 % إلى معدل 46 %، كما سجلت هذه الدراسة، أيضا، أن هناك انخفاضا في نسبة الأشخاص الذين يتأخرون في الحصول على الرعاية الصحية ضد الأمراض أو يهملونها ببساطة من نسبة 24 % عند بدء البرنامج إلى نسبة 6 % بعد سنتين من بدء البرنامج[1].

4. دور التمويل المتناهي الصغر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

توضح المعلومات المتوفرة من خلال نتائج بعض الدراسات في هذا المجال وجود بعض الدلائل الإيجابية حول دور برامج التمويل المتناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للنساء، والتي نوجزها في النقاط التالية:

أ.نتائج دراسة حول برامج التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش: أظهرت نتائج دراسة حول برامج التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش وجود بعض الدلائل الإيجابية في مجالات التمكين للمرأة؛ حيث بينت هذه الدراسة أن حصول المرأة على القروض الصغرى له آثار مهمة، إذ أنه يزيد من حركية المرأة وقدرتها على شراء السلع، ويساهم في زيادة ملكيتها للأصول المنتجة ويرفع من مستويات مشاركتها في إتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة. كما أن حصول المرأة على القروض يعمل على زيادة وعيها القانوني والسياسي، فضلا عن زيادة مشاركتها في العديد من الحملات والاحتجاجات العامة[2].

ب.نتائج دراسة حول برامج التمويل المتناهي الصغر في الفلبين: أظهرت نتائج دراسة حول تأثير توفير الخدمات المالية الادخارية للنساء في الفلبين وجود نتائج إيجابية في مجالات التمكين و الاستقلالية للنساء؛ حيث أن حصول النساء على هذه الخدمات المالية الادخارية كحسابات الادخار المقيدة قد رفع من مستويات مشاركة النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة مقارنة بالفترات السابقة. كما رفع ذلك من قدراتهن على الحصول على الحاجيات المستدامة الخاصة بأسرهن[3].

ج . نتائج دراسة حول برنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك غرامين في بنغلاديش: أظهرت نتائج دراسة تأثير الخدمات المالية المقدمة من قبل بنك غرامين على حياة النساء المستفيدات بقرى بنغلاديش وجود آثار إيجابية تتعلق بتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء في المناطق الريفية، وبالأخص في ذلك التحسن الملاحظ في أوضاع المحيط الأسري[4].

---

[1] Syed. M.Hashemi, Aude de Montesquiou, op.cit, p. 10.

[2] كاميليا فوزي الصلح: جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة:رؤى نظرية واعتبارات عملية، منشورات اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،2001، ص. 36-37.

[3] Robert Cull et autres: Inclusion financière et développement: de nouvelles évaluations d'impact, note d'information n° :92.CGAP, Avril 2014, p. 2.

[4] Ferdoushi Ahmed and others: Impact of Grameen Bank Microcredit programme on changing livelihood status of the rural women in Panchagarh District of Bangladesh, American Journal of Applied Sciences, 2011, p. 977

ثالثا: أهم الانتقادات الموجهة لدور برامج التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

لقد وجهت الكثير من الانتقادات لنتائج تلك الدراسات والأبحاث التي توصلت إلى أن هناك آثارا إيجابية لبرامج التمويل المتناهي الصغر في المجالات المتعلقة بتخفيض الفقر وزيادة مستويات الرعاية الصحية، وتوفير التعليم للأطفال، وكذا تحقيق التمكين الاجتماعي، وسنستعرض أهم تلك الانتقادات من خلال العناصر التالية:

1. الانتقادات في مجال فعالية الدراسات و عدم التجانس بين أفراد عينة الدراسات

حتى تكون الدراسات ذات فعالية، يجب أن تكون عملية إجراء المقارنات بين المقترضين وغير المقترضين على مستوى فئات متجانسة من كل الجوانب ذات الصلة، وهذا ما قد يعتبر من الصعب ومن المكلف جدا الوصول إليه[1].

كما قد تؤثر مهارات إدارة المشروعات التي يحظى بها المقترضون بصورة أكبر من غير المقترضين على نتائج تلك الدراسات؛ حيث أن هذه المهارات المكتسبة من قبل المتلقي للقروض في إدارة المشروعات الصغيرة والمصغرة قد تكون هي السبب في تحقيق تلك النتائج الإيجابية في تحسين مستويات الدخل، وليس بسبب توفير القروض في حد ذاتها.

2.الانتقادات في مجال وجود تضارب بين نتائج بعض الدراسات

من بين الانتقادات الموجهة للدور الإيجابي للتمويل المتناهي الصغر، هو وجود بعض التضارب بين نتائج تلك الدراسات التي تمت في هذا المجال، حيث أن هناك نتائج مختلقة ومتضاربة بين بعض الدراسات الخاصة بقياس أثر التمويل المتناهي الصغر على العنف الممارس على المرأة، فنتائج إحدى الدراسات التي تمت على مستوى بنك غرامين واللجنة الشعبية للنهوض بالريف ببنغلاديش قد أظهرت أن القروض تؤدي إلى تقليل مستويات العنف الذي يمارس ضد النساء المقترضات، ولكن هناك دراسة أخرى تشير إلى أن قروض اللجنة الشعبية للنهوض بالريف تزيد وترفع من مستويات العنف الممارس ضد النساء المقترضات، والسبب كما تقول تلك الدراسة هو أن بعض الرجال لا يقبلون بتغير علاقات القوى[2].

وقد لا يكون الإقراض المتناهي الصغر الخدمة المالية الأكثر نفعا لأغلبية الفقراء؛ حيث لم تجد الدراسة التي قام بها كل من **بانيرجي ودوفلو وجلينرستر وكينان** بمعهد **ماساسوشتس للتكنولوجيا** أي تأثير على معايير الصحة أو التعليم أو صنع القرار النسائي بين قاطني مدينة **هايدرآباد بالهند**.

[1] ريتشارد روزنبرغ: هل الائتمان الأصغر يساعد الفقراء حقا؟، مذكرة مناقشة مركزة رقم 59، المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، 2010، ص. 1.

[2] عبده سعيد إسماعيل، مرجع سابق، ص. 12.

كما لم تظهر نتائج الدراسة التي أجراها **دين وزينمان** المتعلقة بقياس احتمالية الاندراج تحت خط الفقر وجودة الغذاء الذي يتناوله الأشخاص أي تأثير ملحوظ [1].

3.الانتقادات فيما يخص مسألة حصول المرأة على القروض و التحكم في إستخدامها

وفقا لنتائج بعض الدراسات، فإن لبعض برامج التمويل المتناهي الصغر آثارا ضارة على المرأة، وتشمل تلك الآثار زيادة أعباء العمل، بحيث أصبحت الأمهات والزوجات تتكفلن بالالتزام بمتطلبات أنشطة العمل الحر وما يرتبط بها من مسؤوليات مالية تجاه مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، هذا بالإضافة إلى الالتزام بواجباتهن المنزلية التقليدية.

وقد وجدت بعض الدراسات وجود حالات لتمرير القروض التي تطلبها النساء من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وتسليمها إلى أزواجهن لاستخدامها في أغراض أخرى، وهذا ما أشار إليه بعض الباحثين إلى أنه في حالات كثيرة تجبر المرأة على أن تسلم المبلغ المقترض للرجال لاستخدامه في أغراضهم الخاصة. وبالتالي يصبح هناك فرق كبير من هذه الناحية بين مسألة الحصول على القروض ومسألة التحكم في استخدام تلك القروض من طرف المرأة.

4. الانتقادات في مجال اعتماد مؤشرات الطلب المتكرر على القروض كدليل على فعالية التمويل المتناهي الصغر

إن اللجوء والاستخدام المتكرر للخدمات المالية من قبل الأفراد الفقراء قد لا يعني بالضرورة أن الفقراء يستفيدون من تلك القروض بشكل إيجابي؛ حيث أن لجوء الأفراد الفقراء إلى الإقتراض المتكرر قد لا يستند دائما إلى قرارات عقلانية ورشيدة[2] ، فبالتالي لا ينبغي اعتماد مؤشرات الطلب المتكرر للقروض من طرف الفقراء بمثابة حجة على فعالية تلك الخدمات المالية التي تقدمها برامج التمويل المتناهي الصغر.

5.الانتقادات في مجال اعتبار التمويل المتناهي الصغر حلا فريدا لمشكلة الفقر

يرى الكثير من المهتمين والناشطين في مجال التمويل المتناهي الصغر أنه ينبغي عدم اعتبار التمويل المتناهي الصغر حلا فريدا لمشكلة الفقر؛ حيث يقول **سام دالي هاريس** مدير حملة قمة الإقراض الأصغر ما يلي: " لا يعد التمويل المتناهي الصغر حلا لمشكلة الفقر العالمي، كما قد لا تعد الصحة أو التعليم أو النمو الاقتصادي حلا لها، ولا يوجد حلا وحيدا ومنفردا لمشكلة الفقر،

[1] أنيس تشودهاري: التمويل الأصغر كأداة للحد من الفقر: تقييم نقدي، ورقة عمل إدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية، رقم 89، الأمم المتحدة، 2009، ص. 2-3.
[2] المرجع نفسه، ص. 4.

وينبغي أن يتضمن الحل مجموعة عريضة من تدخلات التمكين، ويعد التمويل المتناهي الصغر حينما يستهدف الفقراء للغاية ويتم إدارته بفاعلية بمثابة إحدى الأدوات القوية."[1].

كما يرى الدكتور محمد يونس نفس الرأي ويعتبر أن التمويل المتناهي الصغر ليس حلا سحريا يستطيع القضاء على الفقر بضربة واحدة، ولكنه يعد وسيلة ضرورية في سبيل القضاء على الفقر إذا اقترن بالبرامج المبتكرة الأخرى التي تطلق العنان لإمكانات الأشخاص.

6.الانتقادات في مجال دور القروض المتناهية الصغر في تنمية المشروعات العائلية المصغرة

هذا الانتقاد يتمثل في أنه لم يكن للقروض المتناهية الصغر دورا في تنمية المشروعات العائلية المصغرة؛ حيث أن الكثير من تلك القروض إنما استخدمت في مجالات استهلاكية عوضا عن استثمارها في مشروعات عائلية، وبالتالي يكون الهدف الرئيسي لحركة التمويل المتناهي الصغر والمتمثل في توفير الأموال من أجل استثمارها في المشروعات العائلية المصغرة محل تساؤل.

ويدعم هنا توماس ديتشر انتقاده هذا بأنه في الوقت الحالي كما في الوقت الماضي اعتمدت و تعتمد بدايات المشروعات في الدول المتقدمة بشكل كبير على المدخرات والمصادر غير الرسمية للقروض، ويستند في ذلك الرأي إلى ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي بول بيروش بأن التمويل الذاتي كان الشكل المهيمن وتقريبا الحصري لتمويل المشروعات التجارية في بداية الثورة الصناعية، كما يستند أيضا في تلك الانتقادات للتمويل المتناهي المتناهي إلى ما خلصت إليه إحدى الدراسات المسحية في سنة 2000 لاثنتي عشرة دولة متقدمة ومرتفعة النمو(مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، النرويج وسنغافورة) أن حوالي 78 % من المشروعات والأعمال التجارية المبتدئة قد حصلت على التمويل من مصادر غير رسمية[2].

وإن تقرير التنمية البشرية الصادر عن البنك الدولي لسنة 2009 يبين نفس النتائج تقريبا فيما يتعلق بمصادر تمويل المشروعات في الدول العربية، حيث نجد أنه في الجزائر، مثلا، يشكل المصدر التمويلي المعتمد على أفراد العائلة فقط نسبة 59 % من مصادر تمويل المشروعات، وتقريبا نفس النتيجة للدول العربية مثل المغرب، لبنان وسوريا واليمن وغيرها[3].

[1] أنيس تشوهادري، المرجع نفسه، ص. 5.
[2] توماس ديتشر: نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر: تسلسل النمو والائتمان في التاريخ الاقتصادي، مركز الحرية والرخاء العالميين، 2007، ص. 1، 7.
[3] مكتب العمل العربي: تقرير حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2011، ص. 75 .

المبحث الرابع: تحديات صناعة التمويل المتناهي الصغر

هناك تحديات تواجهها المؤسسات أو البرامج العاملة في مجال تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، وتحديات تواجهها الجهات والهيئات التنظيمية والرقابية والإشرافية في مجال التنظيم القانوني لصناعة التمويل المتناهي الصغر في إطار إدماجه ضمن النظام المالي الرسمي على مستوى اقتصاديات الدول المعنية.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- التحديات التي تواجهها المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر.
- تحديات التمويل المتناهي الصغر بالنسبة للجهات التنظيمية والإشرافية.
- البنوك التجارية وبرامج التمويل المتناهي الصغر.

المطلب الأول: التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والجهات التنظيمية والإشرافية

هناك العديد من التحديات التي تواجهها المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي ترتبط في مجملها بقدرتها على الاستمرارية والنمو وتحقيق الربحية، كما تواجه الجهات التنظيمية و الإشرافية تحديات أخرى ترتبط بمسائل الإشراف والتنظيم لعمل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في إطار دمجها ضمن النظم المالية الرسمية.

أولا: التحديات التي تواجهها المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر

كان التحدي الأساسي للتجارب الحديثة في مجال التمويل المتناهي الصغر، منذ أكثر من خمسة وعشرين سنة مضت، يتمثل في إيجاد أساليب جديدة في تقديم وتحصيل القروض الممنوحة بدون ضمانات للأفراد أصحاب المشروعات من ذوي الدخل المحدود والأفراد الفقراء، وهذا ما يعني أن هذه المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر كانت تهدف أساسا إلى إثبات أن الأفراد الفقراء يمكن التعامل معهم وأنهم جديرون بالثقة، وأنه يمكن التعامل معهم على أسس تجارية بحتة.

ولكن، وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من المؤشرات ذات الصلة، لا تزال تواجه المؤسسات والبرامج العاملة في الوقت الراهن العديد من التحديات، والتي يمكن أن تكون لها آثار على مستقبل صناعة التمويل المتناهي الصغر، و يمكن إبراز تلك التحديات من خلال النقاط التالية:

1. تحقيق القابلية للاستمرار و توسيع نطاق العمليات

ينبغي أن تكون مؤسسات التمويل المتناهي الصغر مؤسسات قابلة للإستمرار في تقديم الخدمات

في المستقبل، وتتحقق هذه القابلية للاستمرار من قدرة تلك المؤسسات على تغطية تكاليفها من إجمالي الإيرادات التي تحققها، ذلك أن هذه المؤسسات القابلة للإستمرار هي وحدها التي يمكن لها توسيع نطاق العمليات وتحقيق مستويات عالية من الانتشار، أو من الوصول إلى مستويات عالية من الفئات الأقل حظا ضمن السعي لتحقيق المزيد من الشمولية المالية.

2. تحقيق الربحية والاستدامة دون الاعتماد على الدعم والإعانات

ينبغي على المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر أن تسعى إلى تحقيق الربحية التجارية وضمان الاستدامة في تقديم الخدمات المالية إلى الأفراد الفقراء، وذلك دون الاعتماد على الدعم والإعانات المقدمة من الجهات المانحة والذي يبلغ مئات الملايين من الدولارات، خاصة مع السعي للوصول إلى أفقر الفقراء في المناطق الريفية والمناطق المعزولة، وما يرتبط بذلك من تكاليف ومخاطر عالية.

3. ضمان عدم خروج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر عن مهمتها الاجتماعية

يجب أن تبقى المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر متمسكة برسالتها ورؤيتها الاجتماعية، على أساس أن العمل في مجال التمويل المتناهي الصغر هو عمل تجاري و إقتصادي تحكمه أساسا ضوابط اجتماعية، لذلك ينبغي عدم التخلي عن المهمة الاجتماعية على مستوى المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر سعيا منها وراء تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية والتجارية البحتة .

4. قدرة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على الوصول إلى مصادر التمويل

من الضروري أن تكون المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر قادرة على الوصول إلى مصادر التمويل لضمان استمراريتها، وهذا التحدي مرتبط في حد ذاته بالأشكال القانونية للمؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي هي في الكثير من الأحيان مؤسسات غير ربحية، وهذا ما يقيد من إمكانيات حصولها على مصادر التمويل التي تحتاجها[1].

5. القدرة على مواجهة المنافسة

ينبغي أن تكون المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر قادرة على منافسة الجهات الفاعلة الجديدة في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي قد تشمل بعض البنوك التجارية والتي لها من المزايا والخصائص ما يجعلها أكثر قدرة على تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر

[1] تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، بعنوان: دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، الجمعية العامة، بتاريخ:2008/07/29،الدورة الثالثة والستون، ص. 22.

بشكل أفضل بالمقارنة مع المؤسسات والمنظمات الأخرى العاملة حاليا في مجال تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر.

6. تحول مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى النظام المالي الرسمي

إن الأمر يستدعي أن يتم دمج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ضمن مؤسسات النظام المالي الرسمي للدولة؛ فالقدرة على تحقيق تلك الأهداف المنتظرة من التمويل المتناهي الصغر تتوقف بالتأكيد على مدى إدماج تلك المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن النظام المالي الرسمي لتلك البلدان [1].

7. استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر

تواجه المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر تحديات مرتبطة بالتكنولوجيا وابتكاراتها في مجالات الصناعة المصرفية، فاستخدام هذه التكنولوجيا البنكية بالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر يمكن أن تساهم في تخفيض تكاليف تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر وتخفيف المخاطر، وهو ما يعني تحقيق إيرادات أكبر في المستقبل.

8. حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر

إن استدامة المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر لا يتطلب فقط مؤسسات تحقق الربحية ولها القدرة على تحقيق القابلية للاستمرار، بل يتطلب مؤسسات لها رؤية إستراتيجية واضحة وتنظيما إداريا متوافقا مع أهداف كل الأطراف ذات المصلحة بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في إطار مبادئ حوكمة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وما يرتبط بها من تساؤلات في هذا المجال، ومنها الخاصة بكيفية تنظيم تلك المؤسسات وإدارتها على ضوء الأهداف التي تسعى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى تحقيقها[2].

ثانيا: تحديات التمويل المتناهي الصغر بالنسبة للجهات التنظيمية والإشرافية

تشكل مسألة التنظيم القانوني والإشراف على المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر تحديا هاما بالنسبة للجهات التنظيمية والإشرافية، وذلك بسبب التساؤلات محل النقاش حول كيفيات وأساليب التقنين والتنظيم والإشراف على تلك المؤسسات المتعددة الأشكال المؤسسية. كما توجد مسائل أخرى محل نقاش منها ما يتعلق بطبيعة المعايير الاحترازية الواجب تطبيقها على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على ضوء تعدد طبيعة المخاطر المرتبطة بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر من قبل المؤسسات العاملة في هذا المجال.

---

[1] إليزابيث ليتلفيلد، ريتشارد روزنبرغ: التمويل الصغير جدا والفقراء: إزالة الحواجز بين التمويل الصغير جدا والتمويل الرسمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد جوان 2004، ص. 39.

[2] Michel Lelart: De la finance informelle à la microfinance, éditions des archives contemporaines, France, 2005, p.84.

وينبغي على الحكومات والجهات التنظيمية الراغبة في التنظيم القانوني للتمويل المتناهي الصغر، أن تعمل على توفير البيئة القانونية المواتية، والتي قد تساعد على إقامة نظام مالي شامل للجميع ضمن ما يعرف بالأنظمة المالية المفتوحة والشاملة للجميع، وبدون شك سيكون لتشاور الحكومات مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التمويل المتناهي الصغر بمختلف أشكالها القانونية من الأمور الهامة التي ينبغي التركيز عليها في إطار اعتماد الإطار القانوني المناسب للتنظيم والإشراف على عمل تلك المؤسسات في ظل نظام مالي رسمي يتسق مع خصوصيات المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر[1].

المطلب الثاني: البنوك التجارية وبرامج التمويل المتناهي الصغر

من المسائل الهامة في مجال التمويل المتناهي الصغر أن تتغير نظرة مسيري البنوك التجارية تجاه مسألة تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة والمشروعات العائلية، لتصبح هاته البنوك مشاركا رئيسيا في مجال تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر.

أولا: أسباب عدم اهتمام البنوك التجارية بتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة من ذوي الدخل المحدود

يرى المسيرون في البنوك التجارية أن تمويل الاحتياجات المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة من ذوي الدخل المحـدود هـو عملية عالية المخاطر لأسباب كثيرة، نذكر منها الأسباب التالية [2]:

1. أسباب تتعلق بصغر حجم القروض و ارتفاع تكاليف إدارتها ومخاطرها العالية

إن حجم القروض المطلوبة من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة من ذوي الدخل المحدود تتميز في مجملها بصغر حجمها، مما يترتب عليها من وجهة نظر البنك ارتفاعا لتكاليف إدارة تلك القروض وما يرتبط بها من ارتفاع لدرجات المخاطر المترتبة عنها.

2. أسباب تتعلق بالانتشار الجغرافي الواسع لطالبي القروض

إن تعامل البنك مع عدد كبير من الأفراد أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتواجدين في مناطق واسعة الانتشار من الناحية الجغرافية، يتطلب المزيد من التكاليف التشغيلية خاصة من حيث الوقت والجهد.

[1] Kathryn Imboden: Building inclusive financial sectors for development, United Nations, New York, 2006, p. 116-133.

[2] Doris Köhn: Microfinance: Reconciling Sustainability with Social Outreach and Responsible Delivery, Springer Open, London, 2013, p. 51.

3. أسباب تتعلق بصغر حجم الأرباح المتوقعة

يعتبر صغر حجم الأرباح المتوقعة من تلبية الاحتياجات المالية للأفراد أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة من الأسباب التي جعلت من البنوك التجارية لا تهتم بتلبية الاحتياجات المالية للأفراد أصحاب تلك المشروعات.

ثانيا: اهتمام البنوك التجارية بصناعة التمويل المتناهي الصغر

بدأت البنوك التجارية، في الآونة الأخيرة، بإعادة النظر في رؤيتها السابقة حول برامج التمويل المتناهي الصغر، حيث أصبحت ترى أن برامج التمويل المتناهي الصغر هي برامج ناجحة وذات ربحية، وقد أكد بعض الباحثين ذلك فيما يلي: " لقد أدرك العاملون في المجال المصرفي الآن فقط أن الفقراء لهم احتياجات مثلهم مثل الأفراد الآخرين، وأن إتاحة الفرصة أمامهم كي يساعدوا أنفسهم لا تعد خيارا ناجحا فحسب، ولكنها أيضا تفتح آفاق الأسواق المالية العالمية على فئة أو شريحة جديدة تماما من الأصول وأسواق المستهلكين "[1] .

ويمكننا من جانب آخر أن نذكر تلك الأسباب الأخرى التي غيرت وجهة نظر البنوك حول برامج التمويل المتناهي الصغر فيما يلي[2]:

1. البنوك التجارية وتزايد المنافسة في أسواقها التقليدية

إن البنوك التجارية تواجه اليوم نوعا من المنافسة المتزايدة في أسواقها التقليدية، لذلك تقوم بالبحث عن أسواق جديدة تزيد من خلالها معدلات أرباحها، حيث تقدر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عدد العملاء المحتملين في سوق التمويل المتناهي الصغر بحوالي 03 مليارات عميل يحصل حوالي 500 مليون منهم الآن على خدمات مالية من مؤسسات ذات بعد اجتماعي[3].

2. الأرباح المحققة من طرف البنوك التجارية من خلال برامجها للتمويل المتناهي الصغر

إن قيام بعض البنوك التجارية بدخول هذا العمل المصرفي المتناهي الصغر،والذي حقق لها أرباحا أضحت دافعا للبنوك التجارية الأخرى لدخول مجالات التمويل المتناهي الصغر، وتبين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن حوالي 225 بنكا تجاريا ومؤسسة مالية رسمية تعمل في مجال التمويل المتناهي الصغر قد حققت لها تلك البرامج أرباحا كبيرة.

3. البنوك التجارية والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية

يعد تطور الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى البنوك التجارية من الأمور التي قد ساهمت في تزايد اهتمام البنوك التجارية بتنفيذ برامج ذات صلة بالمسؤولية الاجتماعية، ولا سيما

---

[1] Jennifer Isern, David Porteous : Commercial banks and microfinance : evolving models of success, focus note n°.28, CGAP, Washington, june 2005, p. 1.

[2] Fall François Seck: Panorama de la relation banques/Institutions de microfinance à travers le monde, Revue Tiers Monde, N° 199, Juillet-Septembre 2009, p. 485.

[3] Jennifer Isern, David Porteous, op.cit, p. 2.

منها تلك البرامج في مجالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى المناطق التي تعمل بها تلك البنوك التجارية.

ثالثا: مميزات نشاط البنوك التجارية في سوق التمويل المتناهي الصغر

يمكن للبنوك التجارية أن تصبح مشاركا رئيسيا في مجال تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر، ذلك أنها تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات قد تؤهلها لأن تكون في وضع ملائم للدخول بسهولة في تنفيذ برامجها للتمويل المتناهي الصغر، والتي نوجزها في النقاط التالية[1] :

1.امتلاك البنوك التجارية للفروع الكثيرة

إن امتلاك البنوك التجارية للكثير من الفروع في العديد من المناطق التجارية يوفر لها القدرة على توسيع نطاق عملياتها و الوصول إلى عدد واسع من العملاء من خلال برامجها في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

2.امتلاك البنوك التجارية للمصادر التمويلية الكافية

إن وجود المصادر التمويلية الكافية لدى البنوك التجارية سيسهل لها من عمليات تنفيذ وإدارة برامج هامة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي تقدم من خلالها مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تتماشى مع الاحتياجات المالية المتعددة للعملاء.

3.الخبرات المتراكمة في مجالات إدارة القروض

إن تراكم الخبرات المكتسبة في مجالات إدارة القروض على مستوى البنوك التجارية سيوفر لها بالتأكيد إمكانيات وقدرات كبيرة في مجال إدارة برامج التمويل المتناهي الصغر بما يتماشى مع خصوصيات عملائها الجدد ضمن برامج التمويل المتناهي الصغر.

وإن هذه الخصائص يمكن أن تجعل البنوك التجارية قادرة على إدارة برامج كبيرة ومربحة للتمويل المتناهي الصغر إذا قامت بتعديل إجراءاتها وأساليب عملها المصرفي، وذلك للوصول إلى خدمة شريحة مهمة من الفقراء الناشطين اقتصاديا والقادرين على خلق المشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية.

رابعا: النماذج المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية في دخولها لأسواق التمويل المتناهي الصغر

تتعدد طبيعة النماذج المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية في دخولها لأسواق التمويل المتناهي الصغر، ويمكن تفصيل خصائص تلك النماذج المؤسسية سواء حسب رأي الباحثين المختصين في مجالات التمويل المتناهي الصغر، أو حسب اقتراحات ورأي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ضمن اهتمامها بمجالات التمويل المتناهي الصغر.

[1] Rim Bounouala, Chérif Rihane: Commercial banks in microfinance: entry strategies end keys of success, Investment Management and Financial Innovations, Volume 11, Issue 1, 2014, p. 148.

1. النماذج المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية في دخولها لأسواق التمويل المتناهي الصغر حسب رأي الباحثين

لا يوجد نموذج مؤسسي واحد متاح أمام البنوك التجارية في سبيل دخولها للعمل في مجالات التمويل المتناهي الصغر، ولكن تستطيع هذه البنوك التجارية الاستفادة من الفرصة المتاحة أمامها من خلال النماذج المؤسسية الموضحة وفقا للشكل التالي[1]:

الشكل رقم (02): النماذج المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية للدخول في مجالات التمويل المتناهي الصغر

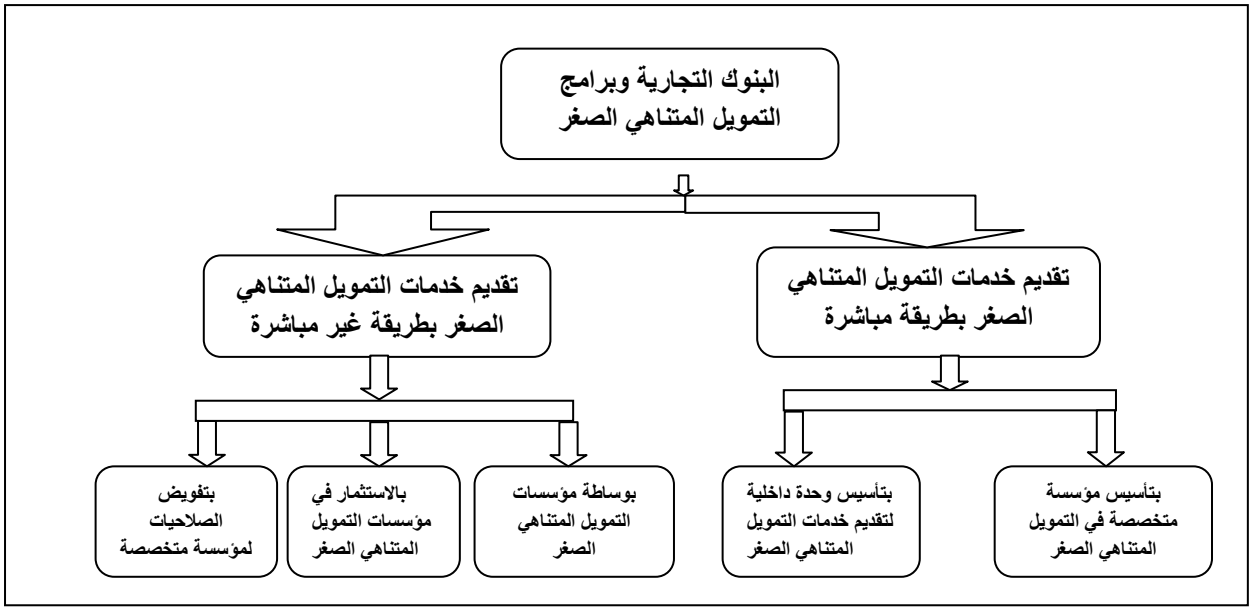

Source : Sébastien Boyé et autres, op-cit, p. 261-266.

ويمكن التفصيل أكثر في خصائص هذه النماذج المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية للدخول في مجالات التمويل المتناهي الصغر كما يلي:

أ. **النموذج الأول: تقديم القروض لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر:** ضمن هذا النموذج، يقوم البنك التجاري بتقديم القروض لإحدى المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي تعيد إقراضها لعملائها بأسعار فائدة أكبر، ويعني هذا أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تصبح بمثابة أحد زبائن البنك التجاري، ويعتبر هذا النموذج الأكثر استخداما في الواقع العملي من قبل البنوك التجارية، وتكون هذه القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية مضمونة في كثير من الأحيان من طرف الهيئات المالية الدولية المدعمة لانتشار صناعة التمويل المتناهي الصغر. وتشير الدراسات إلى أن التجارب الأولى لهذا النموذج قد كانت في دول أمريكا اللاتينية وآسيا، مثل التجربة الرائدة لبنك راكيات بأندونيسيا[2] **Bank Rakyat Indonesia**، وبنك **Banco do Nordest** في البرازيل، كما قامت بعد ذلك بعض البنوك المتواجدة في إفريقيا بتبني هذا النموذج بدعم من البنك الدولي.

[1] Sébastien Boyé et autres, op.cit, p. 261-266.
[2] Rim Bounouala, Chérif Rihane, op.cit, p. 147.

ب.النموذج الثاني: الاستثمار في التمويل المتناهي الصغر : ضمن هذا النموذج يعمل البنك التجاري في ميدان التمويل المتناهي الصغر من خلال استثماره لأمواله في مؤسسة متخصصة في التمويل المتناهي الصغر موجودة مسبقا، وهذا ما قد يسمح له بفهم خصوصيات سوق التمويل المتناهي الصغر، وكذلك بتحمل مخاطر أقل في هذا المجال، وعادة ما يشار إلي هذا النموذج على أنه نوع من الشراكة بين البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

ج.النموذج الثالث: تفويض مؤسسة متخصصة في التمويل المتناهي الصغر: يقوم البنك بإدارة محفظته من القروض وغيرها من الخدمات المالية الأخرى، من خلال تفويض الصلاحيات لمؤسسة متخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي تتولى بدورها مسؤوليات التنظيم و الإشراف على عمليات إعداد الملفات لطلبات القروض وتسييرها ومتابعتها.

د.النموذج الرابع:إنشاء مؤسسة متخصصة في التمويل المتناهي الصغر:ضمن هذا النموذج ينشأ البنك التجاري وحدة قانونية مستقلة عنه إداريا وماليا، تتخصص في تقديم الخدمات المالية ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر، ومثال ذلك ما قامت به بعض البنوك التجارية المغربية بتأسيس مؤسسات متخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر بموجب القانون رقم 97- 18 الصادر بتاريخ 05 فيفري 1999 والمتعلق بالسلفات الصغيرة، كالبنك الشعبي الذي ساهم في تأسيس مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر تسمى مؤسسة التوفيق (المعروفة سابقا بمؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى)، وبنك الإئتمان الزراعي المغربي الذي أسس مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر تسمى مؤسسة أرضي.

هـ.النموذج الخامس: إنشاء وحدة داخلية على مستوى البنك التجاري تشرف على نشاطات التمويل المتناهي الصغر: يؤسس البنك التجاري على مستوى هيكله التنظيمي وحدة مستقلة (أو قسم مستقل) تتولى الإشراف على إدارة نشاطات برنامج التمويل المتناهي الصغر، وهذا النموذج قد تم الأخذ به من قبل الإدارة العليا لبنك القاهرة والبنك الوطني للتنمية بمصر، والذي استحوذ عليه مؤخرا بنك أبو ظبي الإسلامي، وقد أخذ به أيضا بنك البركة الجزائري خلال السنوات الأخيرة[1]، والذي سنتكلم عن تجربته النموذجية في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي بأكثر تفصيل في الفصل الثالث في إطار تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر.

[1] Nasser Hideur: Le Banking Islamique en Algérie, Vingt ans après, les Cahiers de la Finance Islamique, N° spécial 2013, université de Strasbourg, , France, 2013, p. 12.

2. النماذج المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية في دخولها لأسواق التمويل المتناهي الصغر حسب رأي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من خلال الاستقصاء الذي أجرته بشأن البنوك العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر بتحديد ستة بدائل مؤسسية مختلفة تستخدمها البنوك عادة من أجل دخول سوق التمويل المتناهي الصغر، وذلك من خلال قيام البنوك التجارية باتباع النماذج التالية [1] :

أ. النموذج الأول: تقديم الخدمات مباشرة : ويكون ذلك من خلال البدائل التالية:

- إقامة وحدة داخلية لتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر.
- تأسيس مؤسسة مالية متخصصة في مجال التمويل المتناهي الصغر.
- تأسيس شركة لتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر.

ب. النموذج الثاني: التعاقد مع الجهات القائمة العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر:
ويكون ذلك التعاقد من خلال البدائل التالية:

- التعاقد مع جهات خارجية للقيام بعمليات تقديم الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد.
- توفير القروض التجارية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر.
- توفير البنية الأساسية والنظم التابعة للبنك لإحدى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

[1] Jennifer Isern, David Porteous, op.cit, p. 2.

خلاصة الفصل الأول

يتبين من خلال هذا الفصل أن التمويل المتناهي الصغر أصبح مجالا اقتصاديا له مفاهيمه وأفكاره ومبادئه الأساسية في مجال التعامل المالي مع الفقراء، وله العديد من النماذج المؤسسية التي يمكن أن تطبقها وتأخذ بها تلك المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر مستخدمة عدة أشكال للإقراض، وبذلك يكون مما هو متفق بشأنه على المستوى الدولي أن التمويل المتناهي الصغر يعتبر كأحد الوسائل الهامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

وقد حدثت تطورات هامة في صناعة التمويل المتناهي الصغر سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية، من خلال العديد من المؤشرات سواء من حيث حجم أصول هذه الصناعة أو عدد العملاء الناشطين. ولكن، على الرغم من ذلك، تشير الدراسات إلى أن هناك طلبا كبير محتملا على خدمات التمويل المتناهي الصغر لم يتم تغطيته في المرحلة الراهنة، حيث لا تلبي تلك المؤسسات إلا نسبة قليلة جدا من ذلك الطلب المحتمل على الخدمات المالية من طرف الفقراء. وزيادة على ذلك، تشير مصادر أخرى إلى أنه بالرغم من النجاح الذي حققته المؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من المناطق، فإن الخدمات المالية لتلك المؤسسات لا تصل إلا إلى حوالي نسبة 10 % من سكان المناطق الريفية، وهو ما يشكل تحديا كبير لتلك المؤسسات للوصول إلى تحقيق هدف خدمة تلك الفئات المستهدفة.

ورغم التطورات الحاصلة على مستوى التمويل المتناهي الصغر في المرحلة الراهنة على مستوى الكثير من المؤشرات الهامة، خاصة ما يتعلق منها بتحقيق التحدي الأساسي للتجارب الحديثة في مجال التمويل المتناهي الصغر منذ أكثر من خمسة وعشرين سنة مضت، المتمثل في إيجاد أساليب جديدة في تقديم وتحصيل القروض الممنوحة بدون ضمانات للفقراء، وهذا ما يعني أن هذه المؤسسات قد أثبتت أن الأفراد الفقراء يمكن التعامل معهم ماليا وأنهم جديرون بالثقة، وأنه يمكن التعامل معهم على أسس تجارية بحتة، رغم كل ذلك فإن مستقبل وآفاق صناعة التمويل المتناهي الصغر يبقى مرتبطا أساسا بقدرة المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر على مواجهة العديد من التحديات الهامة، والتي يمكن أن تكون لها آثار هامة حول مستقبل صناعة التمويل المتناهي الصغر، وذلك على ضوء الدور المرتقب من حكومات الدول في مجال التنظيم والإشراف والرقابة على عمل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

الفصل الثاني

تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش

خلال الفترة 2002-2013

تمهيد

تعتبر تجربة بنك غرامين ببنغلاديش من التجارب الهامة والمعروفة في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي أثبتت أن الفقراء صالحون للتعامل معهم بشكل تجاري ابتداء من تاريخ تأسيس هذا البنك في شهر أكتوبر 1983 كبنك مستقل عن باقي البنوك التي كانت مشاركة في مشروع غرامين بداية من سنة 1976.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تقييم تجربة هذا البنك خلال الفترة 2002-2013 بعرض بعض الجوانب التاريخية لتأسيسه، لما لها من أهمية في فهم منهجية البنك في التعامل مع الفقراء. كما يعرض هذا الفصل مختلف الجوانب المتعلقة بمنهجية العمل المصرفي والتعامل المالي المعمول بها من خلال فروعه المحلية وهياكله الإدارية والتنظيمية، لا سيما في ذلك ما يتعلق بالأهداف الأساسية لهذا البنك وما يرتبط بها من المبادئ التي تضبط آلية تعامله مع الفقراء، كما سيتم محاولة إجراء تقييم لهذه التجربة من خلال المؤشرات الأكثر استخداما في مجال تقييم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر(مؤشرات قياس مستويات الانتشار، مؤشرات الكفاءة في التحصيل للقروض، مؤشرات قياس مستويات الربحية والاستدامة المالية للبنك)، معتمدين في ذلك على أسلوب المقارنة بين المؤشرات الخاصة بالبنك والمؤشرات الإقليمية والمؤشرات الخاصة بالمؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر في دولة بنغلاديش المتوفرة على مستوى مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر، وفي الأخير يعرض هذا الفصل واقع محاولات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقاتها على مستوى اقتصاديات الدول النامية و الدول المتقدمة، وكذا مجموعة الشروط والمتطلبات اللازم أخذها بعين الإعتبار ضمن أية محاولة لتطويع وتطبيق تجربة البنك خارج دولة المنشأ، كما سيتم عبر ذلك تحديد بعض الدروس والأفكار المستفادة من خلال تحليل وتقييم تجربة بنك غرامين بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

وبذلك سوف تتوزع عناصر هذا الفصل على المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأول: الجوانب التاريخية لتأسيس بنك غرامين.

المبحث الثاني: الجوانب المتعلقة بمنهجية العمل المصرفي لبنك غرامين.

المبحث الثالث: تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

المبحث الرابع: متطلبات محاولات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: الجوانب التاريخية لتأسيس بنك غرامين

يعرض هذا المبحث بعضا من الجوانب والمحطات التاريخية الهامة لتأسيس بنك غرامين، بداية من الفكرة التي كانت في سنة 1976، ثم كمشروع تجريبي على مستوى أحد فروع البنوك التجارية العاملة في بنغلاديش، إلى أن تحول هذا المشروع التجريبي إلى بنك له استقلاليته الإدارية والمالية بداية من شهر أكتوبر 1983.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- الخلفية التاريخية لمشروع غرامين.
- مولد مشروع غرامين التجريبي.
- تأسيس بنك غرامين كبنك له استقلاليته الإدارية والمالية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمشروع غرامين

يعتبر بنك غرامين أحد أهم البنوك الريفية التي تنشط في دولة بنغلاديش، والذي جذب اهتمام الكثير من المهتمين بقضايا التنمية والتمويل والفقر، من خلال برامجه المستحدثة في تمويل الفقراء، وخصوصا أولئك المتواجدين في القرى والمناطق الريفية ببنغلاديش.

أولا:بداية التفكير في تمويل الأفراد الفقراء

ترجع بداية التفكير في تمويل الفقراء في بنغلاديش- من حيث الناحية التاريخية - إلى تلك الدراسة الأولية التي قام بها الدكتور محمد يونس* بصفته رئيسا لقسم الاقتصاد **بجامعة تشيتاجونج ببنغلاديش** في سنة 1976، والتي تمحورت حول معرفة الواقع المعيشي للأسر الأكثر فقرا في إحدى القرى الريفية المتواجدة في المنطقة الجنوبية ببنغلاديش اسمها **"قرية جوبرا"**. وما تم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها إجراء عدة مقابلات مع بعض الأسر الأكثر فقرا، هو أن أنماط وأساليب الإقتراض المتاحة أمامهم تجعلهم في حلقة مفرغة من الفقر المدقع، وحسب ما يرويه الدكتور محمد يونس حول واقع ممارسات وأساليب الإقراض الريفي في تلك الفترة في قرى بنغلاديش، فيرى أنها ممارسات قائمة على الاستغلال؛ حيث - من خلال المحادثة التي أجراها مع إحدى نساء **قرية جوبرا**- اتضح له أن هذه المرأة تقوم بالإقتراض يوميا من أحد الوسطاء مبلغ خمسة (05) تاكا لشراء مادة الخيزران لتصنع به منتجاتها من كراسي الخيزران، وبموجب اتفاقية الإقتراض وفقا " لنظام الدادان "[1]، بحيث تحصل المرأة في نهاية كل يوم عمل بعد بيع منتجاتها من الكراسي إلى التاجر بأسعار محددة مسبقا (السعر محدد بقيمة 05 تاكا وخمسين بويشا لمنتجاتها من الكراسي) على ربح قدره 02 سنتا (أي ما يعادل 10 سنتيم)[2].

إن هذه المحادثة شكلت نقطة البداية بالنسبة للدكتور محمد يونس في التفكير في تغيير النظام الإقراضي السائد على مستوى تلك المناطق، خاصة وأن إمكانية التغيير ممكنة إذا استطاعت هذه المرأة ومثيلاتها أن تحصل على مبلغ 05 تاكا من خلال نظام ما للإقراض والتسليف، لتشتري به مادة الخيزران وأن تبيع منتجاتها مباشرة في الأسواق. وبالتالي الخروج من علاقة الإقتراض من

* الدكتور محمد يونس اقتصادي بنغالي من مواليد سنة 1940، حاصل على درجة الدكتوراه في الإقتصاد بالولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسس بنك غرامين ببنغلاديش، وحاصل على جائزة نوبل للسلام لسنة 2006.

[1] نظام الدادان (Système dadan): هو نظام يقوم التجار بموجبه بتقديم قروض بضمان المنتجات، والتي تشترى من المقترض بأسعار محددة مسبقا تقل عن الأسعار السائدة في السوق.

[2] Muhammad Yunus: Vers un monde sans pauvreté, éditions JC. Lattés, Paris, 1997, p. 24.

عند التجار والوسطاء القائمة على الاستغلال[1]، وقد عبر الـدكتور محمـد يونس عن هـذا بالقـول التـالي:" إن الأشخاص من أمثال صفية فقراء ليس لأنهم كسالى فقد كانوا يعملون طوال اليوم ويقومون بأعمال بدنية شاقة، وإن هؤلاء الأفراد فقراء لأن المؤسسات المالية بالبلاد لم تكن تساعدهم على توسيع قاعدتهم الاقتصادية. وكان الحل بالنسبة له بسيطا للخروج من دائرة الفقر،هذا الحل يتمثل في إقراض الفقراء المعدمين قروضا صغيرة ميسرة ".

وبعد تلك الدراسة الميدانية، قام الدكتور محمد يونس بتكليف أحد طلابه بالجامعة بجمع معلومات عن عدد الأفراد في تلك القرية الذين يعتمدون على التجار في الحصول على المال، وقد كانت القائمة التي تم إعدادها من خلال هذه الدراسة تضم 42 شخصا قاموا بإقتراض ما مجموعه 856 تاكا، أي ما يعادل تقريبا أقل من 27 دولارا[2].

ثانيا:المبادرة الشخصية لتمويل الأفراد الفقراء

وبمبادرة من الدكتور محمد يونس أعطى إحدى الطالبات التي أعدت تلك القائمة مبلغ 27 دولارا من ماله الخاص، من أجل إقراضها بدون فوائد إلى الفقراء المسجلين في القائمة. وقد اتضح له في نفس الوقت أنه عبر هذه المبادرة البسيطة لن تحل مشكلة معاناة الفقراء بصفة نهائية، بسبب أن عدد هؤلاء المحتاجين للمال هو عدد كبير جدا، وهو لا يستطيع القيام بذلك لوحده، لذلك رأى أنه من المفيد إيجاد حل مؤسسي يمكن الاعتماد عليه في توفير الأموال للأفراد الفقراء في تلك المناطق والقرى الريفية على مستوى دولة بنغلاديش.

ثالثا:البحث عن الحل المؤسسي لتمويل الأفراد الفقراء

لإيجاد الحل المؤسسي المستدام لتمويل الفقراء، توجه الدكتور محمد يونس إلى مدير الفرع المحلي لبنك **جاناتا**، وهو من بين البنوك الحكومية الكبيرة العاملة في بنغلاديش. ونشير هنا أن هذا البنك كانت تربطه علاقة سابقة مع الدكتور محمد يونس والمتعلقة بتمويل البنك للجمعية التعاونية الزراعية المسماة:**"مزرعة ناباجوج (الحقبة الجديدة) ثلاثية الحصص"** لاستصلاح الأراضي في قرية جوبرا.

وفي أثناء المقابلة مع مدير البنك المحلي اقترح الدكتور محمد يونس على مدير البنك إقراض الأموال إلى الفقراء في قرية جوبرا، ولكن المدير رفض الطلب للأسباب التالية[3]:

1. القروض الصغيرة المطلوبة لا تغطي ثمن وثائق القروض التي يتعين على المقترضين ملؤها.
2. البنوك ترى أن تقديم القروض الصغيرة هو مجرد مضيعة للوقت والجهد.
3. عدم امتلاك الفقراء للضمانات العينية المطلوبة من قبل البنك.
4. قانون المصارف يجعل من البنوك تمنح القروض فقط للأفراد الذين يملكون الضمانات العينية.

وقد اعترض الدكتور محمد يونس على هذه الأسباب في إطار تلك المناقشة مع مدير البنك المحلي؛ حيث رأى أن مشكلة عدم وجود الضمانات يمكن الاستغناء عنها، لأن الفقراء لهم دوافع أخرى تدفعهم لسداد القروض؛ أي أن الفقراء أكثر التزاما بالتسديد طالما أنهم يعرفون أن القرض هو

[1] Muhammad Yunus: Poverty Alleviation: is Economics any help? Lessons from Grameen bank experience, Journal of international affairs, the trustees of Columbia, University in the City of New York, n°:52, 1998, p. 50.

[2] Ibid, p. 51.

[3] رولند تشالز: تطوير الاقتصاد العالمي في الدول الفقيرة والغنية، ترجمة محمد يونس، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص 51-55.

فرصتهم الوحيدة للخروج من دائرة الفقر، وبالتالي يكون الأمر كافيا للبنك من أجل إقراض الفقراء، الأمر الذي يضمن تسديدهم لقروضهم من وجهة نظر الدكتور محمد يونس.

وفي ختام هذه المناقشة، رأى الدكتور محمد يونس أنه ينبغي مناقشة اقتراح إقراض البنك للفقراء مع مدير الفرع الإقليمي لبنك **جانـاتـا**، والذي يملك بعض صلاحيات اتخاذ قرارات تقديم القروض للفقراء، على عكس مدير الفرع المحلي الذي لا يملك تلك الصلاحيات.

رابعا: بنك جاناتا وبداية تمويل الفقراء بقرية جوبرا

التقى الدكتور محمد يونس مع السيد **ر.أ.هاولادار** بصفته المدير الإقليمي لبنك **جاناتا** بمنطقة **تشيتاجونج** لمناقشة الاقتراح المتعلق بمنح القروض للفقراء، وبعد المناقشة تم الاتفاق على قيام البنك بمنح القروض للفقراء ولكن بشرط وجود الضامن الميسور الحال من القرية، والمستعد لأن ينوب عن المقترضين المتخلفين عن تسديد قروضهم في آجال استحقاقها، وقد وافق الدكتور محمد يونس على أن يكون هو بمثابة الطرف الضامن لتلك القروض المقدمة من قبل هذا البنك إلى الأفراد الفقراء في حدود مبلغ قدره: 10.000 **تاكا**، أي ما يعادل تقريبا 300 دولار أمريكي.

وبعد مناقشة مدير الفرع الإقليمي لبنك **جانـاتـا** لأمر تقديم القروض للفقراء بالمبلغ المتفق عليه مع المركز الرئيسي للبنك، تمت الموافقة الفعلية بعد حوالي 06 أشهر من الإجراءات الإدارية على تقديم القروض للفقراء في قرية جوبرا في شهر ديسمبر 1976.

المطلب الثاني: مولد مشروع غرامين التجريبي

بدأ مشروع غرامين التجريبي كفرع تابع للبنك الزراعي ببنغلاديش في سنة 1977 بقرية جوبرا، ثم توسع بعد ذلك المشروع إلى مناطق أخرى بعد موافقة العديد من البنوك التجارية العاملة في بنغلاديش على المشاركة في مشروع غرامين التوسعي عبر العديد من الفروع البالغ عددها 25 فرعا.

أولا: مولد مشروع غرامين التجريبي بالبنك الزراعي

في شهر أكتوبر من سنة 1977 التقى الدكتور محمد يونس - بالصدفة- مع أحد زملائه، وهو السيد أ.م.أنيس الزمان بصفته المدير العام لبنك بنغلاديش كريشي "الزراعي"، وبعد سلسلة من المناقشات والمحادثات تم الاتفاق بين الطرفين على تأسيس فرع تابع للبنك الزراعي تحت تسمية فرع غرامين التجريبي للبنك الزراعي، والذي سيعمل فيه مجموعة من الأفراد المتطوعون الذين عملوا مع الدكتور محمد يونس في المشروع التجريبي بقرية جوبرا[1].

ونشير هنا إلى أن الدكتور محمد يونس كان يقوم بتسيير فرع غرامين التجريبي للبنك الزراعي بصفة غير رسمية، حيث في تلك الفترة مازال يشغل منصبه بالجامعة كأستاذ جامعي.

[1] Muhammed Yunus: Vers un nouveau capitalisme, éditions Jean Claude Lattés, France, 2008, p. 89.

ثانيا: توسع مشروع غرامين خارج منطقة جوبرا إلى مقاطعة تانجيل

أثناء مشاركة الدكتور محمد يونس مع مجموعة من الخبراء من **جامعة أوهايو** في فعاليات إحدى جلسات ندوة مشتركة حول تمويل الفقراء في القرى، والمنظمة بالتعاون بين البنك المركزي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال أوائل سنة 1978، التقى الدكتور محمد يونس مع نائب محافظ البنك المركزي **أسيت كومار جانجو بادهايا** الذي كان حاضرا في المناقشات التي دارت بين الدكتور محمد يونس في إطار عرضه لتجربته في تمويل الفقراء في منطقة جوبرا و بعض الخبراء الأجانب وكبار المصرفيين على مستوى البنوك الوطنية ببنغلاديش، وشرح له رغبته في توسيع نطاق تجربته في تمويل الفقراء خارج منطقة جوبرا.

وبعدها، وفي إطار الدعوة الموجهة من نائب محافظ البنك المركزي ببنغلاديش إلى الدكتور محمد يونس لحضور اجتماع المدراء العامين للبنوك المملوكة للدولة، والمخصص لمناقشة مشروع توسيع تجربته في تمويل الفقراء خارج منطقة جوبرا. وبعد المناقشة ورغـم التحفظات المطروحة خـلال الاجتماع، فقد تم الاتفاق على ما يلي[1]:

1. أن يجعل كل بنك من البنوك السبعة المملوكة للدولة ثلاثة من فروعه متاحة لمشروع غرامين.
2. يقدم أحد البنوك الصغيرة فرعا واحدا فقط لمشروع غرامين.
3. اختيار مقاطعة تانجيل كمنطقة لتوسيع التجربة لقربها من العاصمة **دكـا**، كما سيكون من السهل على مدراء البنوك متابعة نتائج التوسع لمشروع غرامين.
4. يتم توزيع الفروع البالغ عددها 25 فرعا على المناطق كما يلي[2]:
   - 19 فرعا بمنطقة تانجيل.
   - 06 فروع بمنطقة تشيتاجونج.
   - 01 فرع بمنطقة جوبرا، والتابع للبنك الزراعي.
5. أن يتم عقد اجتماعات شهرية لمناقشة قرارات البنك، وذلك خلال الاجتماع الدوري الشهري للبنك المركزي.

ثالثا: تنفيذ برنامج توسعي آخر لمشروع غرامين في مقاطعات أخرى

مع نهاية سنة 1981، وبعد التوسع الأولي لتجربة مشروع غرامين في مقاطعة **تانجيل** والتي استغرقت حوالي سنتين، تقرر إجراء تقييم شامل للتجربة ومناقشة نتائجها، وإمكانيـات توسيعها إلـى مقاطعـات أخـرى، وذلك خلال الاجتماع الذي يضم مدراء البنوك الأعضاء في مشروع غرامين. وفي إطار هذا الاجتماع، أرجع المدراء سبب نجاح تجربة مشروع غرامين بمقاطعة **تانجيل** إلى الصفات الشخصية للدكتور محمد يونس، وإلى الصفات الفردية للموظفين العاملين معه، وبالتالي فهم مازالوا مقتنعين بفكرة عدم إمكانية توسيع تجربة مشروع غرامين في مقاطعات أخرى. كما رأى أحد

[1] Muhammad Yunus: Vers un monde sans pauvreté, op.cit, p. 202-204.

[2] رولند تشالز، مرجع سابق، ص. 95-96.

المدراء أن مشروع غرامين لا يعتبر بمثابة بنك، فموظفوه لا يجلسون في مكاتب ولا يلتزمون بمواعيد العمل المصرفي المتعارف عليها، كما أنهم يعملون إلى أوقات متأخرة من الليل، ويذهبون إلى بيوت الأفراد بيتا بيتا. وهنا يظهر جليا عدم قبولهم بعمل مشروع غرامين الذي جاء بهيكل مصرفي جديد وأفكار مصرفية جديدة، تم فيها التحول الجذري لنظام العمل المصرفي المعمول به على مستوى البنوك في تلك الفترة.

ولكن ورغم هذه الانتقادات الموجهة لهذه التجربة من حيث جوانب عدة من قبل مدراء البنوك ومعارضتهم الشديدة لإمكانية توسيع وتطبيق تجربة مشروع غرامين في مقاطعات أخرى، اقترح الدكتور محمد يونس خطة توسعية لتجربة مشروع غرامين على مدى خمس سنوات، وحتى لا يتراجع مدراء البنوك عن خطة التوسع بحجة ارتفاع درجة المخاطرة للتجربة، طلب الدكتور محمد يونس من مؤسسة فورد التي كانت مهتمة بتجربة مشروع غرامين تقديم مبلغ 800 ألف دولار أمريكي لاستخدامها كضمان للبنوك الأعضاء في الخطة التوسعية لمشروع غرامين، وهذا ما حدث فعلا حيث قدمت مؤسسة فورد تلك الأموال ووضعت في حساب مصرفي في أحد البنوك في لندن ببريطانيا. ونشير هنا إلى أن القائمين على تسيير مشروع غرامين لم يسحبوا دولارا واحدا من هذه الأموال حسب تصريحات الدكتور محمد يونس[1].

كما تحصل بنك غرامين على قرض بقيمة 3,4 مليون دولار أمريكي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[2]، والذي سيستخدم مع قرض آخر مقدم من قبل البنك المركزي ببنغلاديش في توسيع برنامج مشروع غرامين خلال السنوات الثلاثة القادمة في خمس مقاطعات ابتداء من سنة 1982 كمقاطعة دكا في وسط بنغلاديش ومقاطعة **تشيتاجونج** في الجنوب الشرقي، وكذا مقاطعة **رانجبور** في الشمال الشرقي ومقاطعة **باتواخالي** في الجنوب، بالإضافة إلى مقاطعة **تانجيل** في الشمال.

المطلب الثالث: تأسيس بنك غرامين كبنك له استقلاليته الإدارية والمالية

في أواخر شهر سبتمبر 1983، تم التوقيع من قبل الرئيس البنغالي على قرار إنشاء بنك غرامين كبنك له كامل الاستقلالية الإدارية والمالية في مجال عمله المتعلق بإقراض الفقراء المتواجدين في المناطق الريفية ببنغلاديش.

أولا: بداية التفكير في تحويل مشروع غرامين إلى بنك مستقل

بعد الاتصالات التي أجريت مع وزارة المالية التي كان يشرف عليها أحد زملاء الدكتور محمد يونس السيد أ.م.أ.مغيث، تم عرض مشروع تحويل مشروع غرامين إلى بنك له استقلاليته الإدارية والمالية ضمن جدول الأعمال للاجتماع الشهري للبنك المركزي خلال سنة 1982. وفي إطار ذلك الاجتماع لم يساند مدراء البنوك فكرة تحويل مشروع غرامين إلى بنك مستقل، نتيجة للمبررات المذكورة سابقا، والتي تتعلق بصفة أساسية بأنه ليست هناك جدوى تقتضي تحويل مشروع غرامين إلى بنك مستقل بذاته.

[1] Muhammad Yunus: Vers un monde sans pauvreté, op.cit, p. 216.
[2] Ibid, p. 216.

وبعد مدة حوالي شهرين، تم إثارة فكرة تحويل مشروع غرامين إلى بنك مستقل مرة أخرى خلال اجتماع مدراء البنوك السبعة المشاركة، وكان الرأي أن مشروع غرامين هو عمل رائع، لكن فكرة تحويله إلى بنك مستقل بذاته هو أمر قد تكون له نتائج وخيمة، وذلك للأسباب التالية[1]:

1. عدم إدراك القائمين على مشروع غرامين مدى الوقت والتكلفة التي يحتاجها هذا النوع من الأعمال المصرفية المقدمة للفقراء.
2. إن إنشاء قسم في أحد البنوك يعمل من خلاله مشروع غرامين سيكون أفضل من تحويله إلى بنك مستقل.
3. المخاطر المحتملة المتعلقة بالعمل المصرفي الذي يتطلب ضوابط وإجراءات داخلية لم يعهدها القائمون على مشروع غرامين.

وبالإضافة إلى أسباب أخرى تمثلت في استحالة تحويل مشروع غرامين إلى بنك مستقل، ونظرا لصعوبة الحصول على موافقة مدراء البنوك، تم عرض الفكرة مباشرة على الرئيس البنغالي في تلك الفترة من طرف وزير المالية الذي كان معجبا فعلا بالمنهج والأسلوب الذي يعمل به مشروع غرامين.

ثانيا: إعداد مشروع قرار تحويل مشروع غرامين إلى بنك مستقل

بعد الموافقة المبدئية للرئيس البنغالي، تم إعداد مشروع لعرض كل التفاصيل المتعلقة بمشروع بنك غرامين وكل الجوانب المتعلقة بالإطار القانوني الذي يحكمه، وذلك لتقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه، وقد اقترح في هذا العرض، من حيث الملكية لرأس المال، أن تملك الحكومة نسبة 40 % من أسهم بنك غرامين، والنسبة المتبقية يملكها المقترضون من البنك.

ثالثا: تحول مشروع غرامين إلى بنك له استقلاليته الإدارية والمالية

في أواخر شهر سبتمبر 1983، تم التوقيع من قبل الرئيس البنغالي على قرار إنشاء بنك غرامين، ولكن وفق هيكل ملكية الحكومة لنسبة 60 % من أسهم البنك، أما نسبة 40 % المتبقية فيملكها المقترضين، وتحول بذلك مشروع غرامين إلى بنك له كامل الاستقلالية الإدارية و المالية[2]، وذلك بداية من تاريخ 1983/10/02.

وقد عرف هيكل الملكية للبنك عدة تغيرات؛ بحيث تغير خلال سنة 1985 لتصبح الحكومة تملك نسبة 25 % من أسهم البنك، في حين يملك الأعضاء المقترضون نسبة 75 % من الأسهم المتبقية. وحاليا يملك المقترضون نسبة 94% من أسهم البنك، أما حكومة بنغلاديش فتملك نسبة 6% المتبقية من الأسهم المتبقية من رأس المال[3].

[1] رولند تشالز: مرجع سابق، ص. 118-119.

[2] Muhammed Yunus: Vers un nouveau capitalisme, op.cit, p. 91.

[3] Grameen bank: bank for the poor, General questions on Grameen bank FAQ. (www.Grameen.com. Date:19/05/2015).

المبحث الثاني: الجوانب المتعلقة بمنهجية العمل المصرفي لبنك غرامين

يستعرض هذا المبحث منهجية العمل المصرفي التي اعتمدها بنك غرامين في تقديم مجموعة خدماته المالية وغير المالية للفقراء على مستوى مقاطعات دولة بنغلاديش، ويعرض مجموعة السمات والمبادئ والأهداف الأساسية للبنك، ويحدد الهيكل التنظيمي لمختلف المستويات التنظيمية للبنك، كما يتطرق إلى طبيعة وأنواع الخدمات المالية وغير المالية المقدمة. إضافة إلى العرض المفصل لمنهجية البنك في التعامل المصرفي مع الفقراء، لا سيما كيفية تنظيم الفقراء في مجموعات تضامنية، ومنهجية منح القروض وأساليب تحصيلها، وكذا آليات تشجيع الفقراء على الادخار وغيرها من الأمور التنظيمية و العملية للبنك.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- السمات والمبادئ والأهداف الأساسية للبنك.
- الهيكل التنظيمي والجوانب الإدارية والتنظيمية للبنك.
- الخدمات المالية المقدمة من قبل بنك غرامين.
- مصادر تمويل بنك غرامين ببنغلاديش.
- منهجية بنك غرامين في العمل المصرفي.

المطلب الأول: السمات والمبادئ والأهداف الأساسية للبنك

يمتاز بنك غرامين بمجموعة هامة من السمات والخصوصيات ذات الصلة بمجال عمله في تمويل الأفراد الفقراء، بحيث يسعى ضمن ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تشمل تنمية الإنسان وتحسين نوعية حياته، عبر مسيرة من المجهودات التي يشارك فيها الفقير بفكره ومهاراته وماله وجهده.

أولا: السمات الأساسية لبنك غرامين

يعرف عن بنك غرامين بأنه ذلك البنك الذي قلب الأسس والمبادئ المعروفة في مجال العمل المصرفي، من خلال أنه تبنى مجموعة من السمات والخصوصيات التي ميزته عن السمات والخصوصيات المتعارف عليها على مستوى المؤسسات المصرفية التقليدية، ومن بين أهم خصوصيات بنك غرامين نذكر ما يلي[1]:

1. التركيز على تحقيق الأهداف الاجتماعية و الأهداف الاقتصادية

يعتبر بنك غرامين مؤسسة اقتصادية مصرفية، تقوم بعمليات الإقراض و الادخار والاستثمار، من خلال نظام مالي وإداري خاص، يهدف إلى تحقيق الديمومة والاستمرار والربحية في مجالات عمله. وعلى الرغم من كونه مؤسسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية بحتة، إلا أن للبنك أهدافا أولى يسعى إلى تحقيقها، وهي الأهداف الاجتماعية كالتزامه بتنمية الفقراء وأفقر الفقراء في بنغلاديش، والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والأحوال المعيشية لهم، من خلال الاهتمام

[1] مجدي سعيد: تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم-ناشرون، الطبعة الثانية، لبنان، 2007، ص.36-67.

بتعليم الأطفال وزيادة مستويات الرعاية الصحية للأسر الفقيرة وغيرها من الجوانب الاجتماعية الأخرى.

2. التركيز الشديد على قضية الفقر

يعرف بنك غرامين في بنغلاديش في كثير من الأحيان باسم بنك الفقراء، ذلك أن رؤية البنك تركز على معالجة قضية الفقر عبر توفير الخدمات المالية لأفقر الفقراء المستبعدين من التعامل مع النظم المالية الرسمية لبدء مشروعات صغيرة ومصغرة. كما أن بنك غرامين هو بنك يملكه الفقراء ويعمل من أجل الفقراء.

3. التركيز الكبير على الاهتمام بالنساء

يهدف البنك إلى تقديم خدماته المالية لأفقر الفقراء عموما، ولكنه يركز بصفة خاصة على النساء كفئة أولى ينبغي الاهتمام بها، وذلك للأسباب التالية:

أ. هن الأكثر تأثرا وتحملا لأعباء مشكلة الفقر في الأسرة.
ب. لهن إمكانيات هامة للقيام بالكثير من المشروعات والأعمال المنزلية الصغيرة والمصغرة.
ج. هن أكثر اهتماما بمتطلبات أفراد الأسرة؛ حيث وجد البنك أن المال الذي يأتي من خلال النساء يحقق فوائد أكبر لأفراد الأسرة مقارنة بالرجال، وذلك أن المداخيل التي تحققها النساء تستثمر في كثير من الأحيان بالاهتمام بتحسين الظروف المعيشية لأفراد الأسرة والاستثمار في تعليم الأطفال، والاهتمام بالرعاية الصحية وغيرها.
د. المعاملة غير اللائقة والقاسية التي تتعرض لها النساء في الكثير من الأحيان، وخصوصا ما يتعلق بذلك من أسباب قد تؤثر على عدم مشاركتها في تحقيق التنمية.
هـ. وما يدعم تركيز بنك غرامين على استهداف فئة النساء، هو أن أكثر من 97 % من المقترضين من البنك هم من النساء[1]، كما أن عدد النساء الأعضاء في مجلس إدارة البنك هو تسعة نساء منتخبات من بين ثلاثة عشر عضوا في المجلس.

إن هذه الأسباب تتوافق وتتطابق مع النتائج المشار إليها ضمن دراسات البنك الدولي؛ حيث أن إحدى دراساته لسنة 2011 قد أشارت إلى أن سيطرة المرأة على موارد الأسرة سواء من خلال مكسبها الخاص أو من خلال التحويلات النقدية، من شأنه أن يعزز من احتمالات النمو في البلدان المختلفة، من خلال تغيير أنماط الإنفاق على النحو الذي يصب في مصلحة الأطفال. و تشير الأدلة المستقاة من عدة بلدان كالبرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة، إلى أن زيادة سيطرة المرأة على دخل الأسرة تصب في مصلحة الأطفال نتيجة زيادة الإنفاق على الغذاء والتعليم.

وقد أشارت إحدى مذكرات مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي بعنوان" المرأة والعمل و الاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين "، إلى أنه من الممكن أن تساهم عمليات تحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الدول

[1] Grameen bank: Bank for the poor, Data and reports, Statement n°:01, Issue n°:420, January 2015. (www.grameen.com, Date: 19/05/2015).

النامية عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم، ذلك أن المرأة يرجح لها بدرجة أكبر من الرجال أن تستثمر الجزء الأكبر من دخل أسرتها في تعليم أبنائها[1].

4. الاهتمام والتركيز على الروح الإبداعية في العمل

إن نظام عمل البنك يعكس اهتماما كبيرا بحرية المبادرة ونشر ثقافة الروح الإبداعية في العمل، خصوصا في مجالات العمل الميداني المباشر مع الفقراء، ونستشف ذلك من خلال النقاط التالية[2]:

أ. تطلب الإدارة العليا للبنك من مدراء القطاعات تطبيق برامج تجديدية مستحدثة في العمل بدون أي معوقات تنظيمية.

ب. تحث إدارة البنك الموظفين ذوي الأفكار الجديدة على كتابة أفكارهم مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة؛ إذ أن البنك يرى أن الأفكار الجديدة أكثر أهمية بكثير من أن تترك لتمر عبر قنوات الاتصال العادية المتوافقة مع مستويات السلم الإداري.

ج.أنشأ البنك صحيفة تسمى **(UDDGE)** والتي تعني المبادرة، وهي تلعب دورا بارزا في الحث على الإبداع، ففي كل عدد منها يكتب المبدعون تقارير عن إبداعاتهم، وذلك ما يجعل من الأفراد الآخرين يحصلون على أفكار تساعدهم على القيام بأشياء إبداعية جديدة على مستوى الفروع التي يعملون بها.

5. التركيز على مبدأ المشاركة في إتخاذ القرار

يحتاج بنك غرامين في ظل التطورات التي تعرفها البيئة التي يعمل فيها إلى تعديل و اتخاذ إجراءات جديدة في العمل، وعندما يكون البنك بصدد إصدار تلك القرارات، تحاول الإدارة جعل عملية إتخاذ القرارات تتسم بمشاركة كل الأطراف ذات المصلحة، بما يجعل من هذه القرارات مدعومة من طرف الجميع، ولتجنب اتخاذ قرارات أحادية من قبل المكتب الرئيسي للبنك. وكون البنك مؤسسة كبيرة سواء من حيث عدد الفروع المحلية أو عدد الموظفين، أو من حيث العدد الكبير للأعضاء، فإن عملية اتخاذ القرارات على مستوى البنك تمر بالمراحل التالية:

أ. إعداد مسودات حول موضوع القرار من طرف المركز الرئيسي للبنك، وإرسالها إلى رؤساء المناطق ومديري القطاعات لإبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم.
ب. إرسال جميع الآراء والتعليقات إلى لجنة تسمى لجنة إعداد المسودات، وذلك قصد إعداد مسودة ثانية تمرر مرة أخرى لاستطلاع الآراء.
ج. تعتمد المسودة بصفة نهائية وتصدر بصفة رسمية بعد قبولها من قبل كل الأطراف، وإذا لم يتفق بشأن مضمون المسودة بطريقة الإرسال، يتم عرضها على مؤتمر مديري القطاعات الذي يعقد ثلاث مرات في السنة، أين تناقش نقاط الاختلاف للوصول إلى قرارات نهائية.

[1] كاترين إيلبورغ وآخرون: المرأة والعمل و الاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، مذكرات مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، منشورات صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص. 5.
[2] مجدي سعيد، مرجع سابق، ص. 59-60.

د. كل مدير قطاع يستخدم نفس المنهجية في اتخاذ القرارات، حيث يعقد مديرو القطاعات مؤتمر مديري المناطق في قطاعاتهم قصد الوصول إلى قرارات متفق عليها.

6. السعي إلى المساهمة في تحقيق التنمية

يظهر جليا من خلال أهداف البنك تركيزه على المساهمة في تحقيق التنمية على كل المستويات، والتي تتعلق حسب القائمين على إدارة البنك في إحداث ذلك التغيير الإيجابي في حياة الـ: 50% من الأفراد الذين يمثلون قاعدة المجتمع البنغالي.

ثانيا: الأهداف الأساسية لبنك غرامين

يسعى البنك في إطار اهتمامه بتمويل وتنمية الأفراد الفقراء إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة، والتي نذكرها كما يلي[1]:

1. تقديم مجموعة متعددة من الخدمات المالية للفقراء.
2. العمل على تجميع الفقراء في إطار تنظيمي (مجموعات)، يسمح لهم بأن يصبحوا قوة سياسية واقتصادية من خلال الدعم المشترك، ومساعدتهم على الوصول إلى الاستقلالية الذاتية الفردية والجماعية.
3. خلق فرص التوظيف الذاتي من خلال تشجيع الفقراء على الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة لهم.
4. عكس حلقة الفقر التقليدية ذات الخصائص: **"دخل متدني، ادخارات متدنية، استثمارات متدنية، دخل متدني"** إلى حلقة إقتصادية ديناميكية ذات الخصائص: **"دخل متدني، إقراض، استثمار، دخل أعلى، إقراض أكثر، استثمار أكبر، دخل أكبر"**.

إن هذه الأهداف التي وضعها القائمون على إدارة البنك، تسعى إلى المساهمة في إخراج الأفراد الفقراء من دائرة الفقر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية المتكاملة، والتي يمكن من خلالها العمل على تنمية الإنسان وتحسين نوعية حياته، عبر مسيرة من المجهودات الهامة التي يشارك فيها الفقير بفكره ومهاراته وماله وجهده.

ثالثا:المبادئ الأساسية لبنك غرامين

يمارس بنك غرامين عمله من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي تمثل مجموعة إرشادات يجب التقيد بها قصد ضمان تحقيق أهداف البنك، وقد تطورت هذه المبادئ بمرور الوقت حسب التطورات التي عرفها البنك، وسنذكر هذه المبادئ كما يلي:

[1] Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig: Guidelines for establishing and operating Grameen style microcredit programs, Based on the practices of Grameen Bank and the experiences of Grameen Trust and Grameen Foundation Partners, Grameen foundation and grameen trust, p. 3.

1- المبادئ الأساسية للبنك خلال الفترة 1970-2000

تتمثل مبادئ هذه المرحلة فيما يلي[1]:

أ. تقديم الخدمات المالية للفقراء، خصوصا النساء في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية العالية.
ب. تنظيم الفقراء في مجموعات متجانسة، تتشكل من خمسة أعضاء متضامنين فيما بينهم حول تسديد القروض الممنوحة بشكل فردي لأعضاء المجموعة.
ج. عدم حصول أي عضو من أعضاء المجموعة الآخرين على القروض في حالة فشل أحد الأعضاء في تسديد القروض المستحقة عليه.
د. حصول الأعضاء على قروض جديدة يتوقف على سلوكهم في سداد القروض الأولى.
هـ. أن تكون مدة القروض أقل من السنة، مع اعتماد الآجال الأسبوعية لتحصيل تلك القروض.
و. تعبئة الادخار بجعل المقترض يدخر جزءا يسيرا من قيمة القرض المتحصل عليه، والذي يوضع في الحساب الادخارية الإجبارية.

2- المبادئ الأساسية للبنك خلال الفترة: 2000 إلى غاية الآن

اعتمد البنك بداية من سنة 2000 مبادئ جديدة عبر نظام غرامين المعمم، والتي سنذكرها فيما يلي:

أ. منح قروض قصيرة من حيث المدة، وصغيرة من حيث القيمة.
ب. تقديم قروض جديدة وبقيم أكبر، وفقا لمدى الالتزام والانتظام في السداد لأقساط القروض، وبالحضور الدائم لاجتماعات المجموعة والمركز، و مدى الجدية في استخدام تلك القروض ضمن الأغراض المطلوب من أجلها.
ج. التركيز على أسبقية المعرفة الجيدة للمقترضين على الدراسة المصرفية لملف القرض في ظل الصعوبات التي تكتنف تطبيق الأدوات التقليدية في دراسة ملفات القروض.
د. جوارية الخدمات المالية المقدمة؛ بحيث أن البنك هو الذي يذهب نحو الزبائن وليس العكس، وهو ما يجعل – تقريبا- من كل معاملات البنك تتم خلال اجتماعات المراكز.
هـ. المتابعة الجيدة لتحصيل أقساط القروض، وذلك بجعل المقترض يدفع أقساطه على دفعات أسبوعية أو على دفعات شهرية.
و. أن تكون الفوائد المطبقة على القروض تتحدد معدلاتها وفقا لما يسمح بتغطية التكاليف التشغيلية للبنك.

وقد سمحت هذه المبادئ الجديدة ضمن نظام غرامين المعمم بتنويع مجالات القروض وأشكالها وزيادة أحجامها بما يتوافق مع السلوك الائتماني للمقترضين، كما سمحت هذه المبادئ الجديدة بزيادة الاهتمام أكثر بتعبئة المدخرات، وذلك من خلال تقديم العديد من المنتجات المالية الجديدة للأعضاء في البنك وغير الأعضاء[2].

[1] Sébastien boyé et autres, op.cit, p. 54.55.
[2] Asif Dowla, Dipal Barua: Les pauvres remboursent toujours : le microcrédit à la Grameen Bank, éditions Yves Michel, 2008, France, p. 255-256.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والجوانب الإدارية والتنظيمية للبنك

يصف الدكتور محمد يونس الهيكل التنظيمي لبنك غرامين على أنه يشمل مجموعة من الحلقات أو المستويات المتكاملة والمترابطة فيما بينها، وذلك وفقا لما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (03):الهيكل التنظيمي لبنك غرامين ببنغلاديش

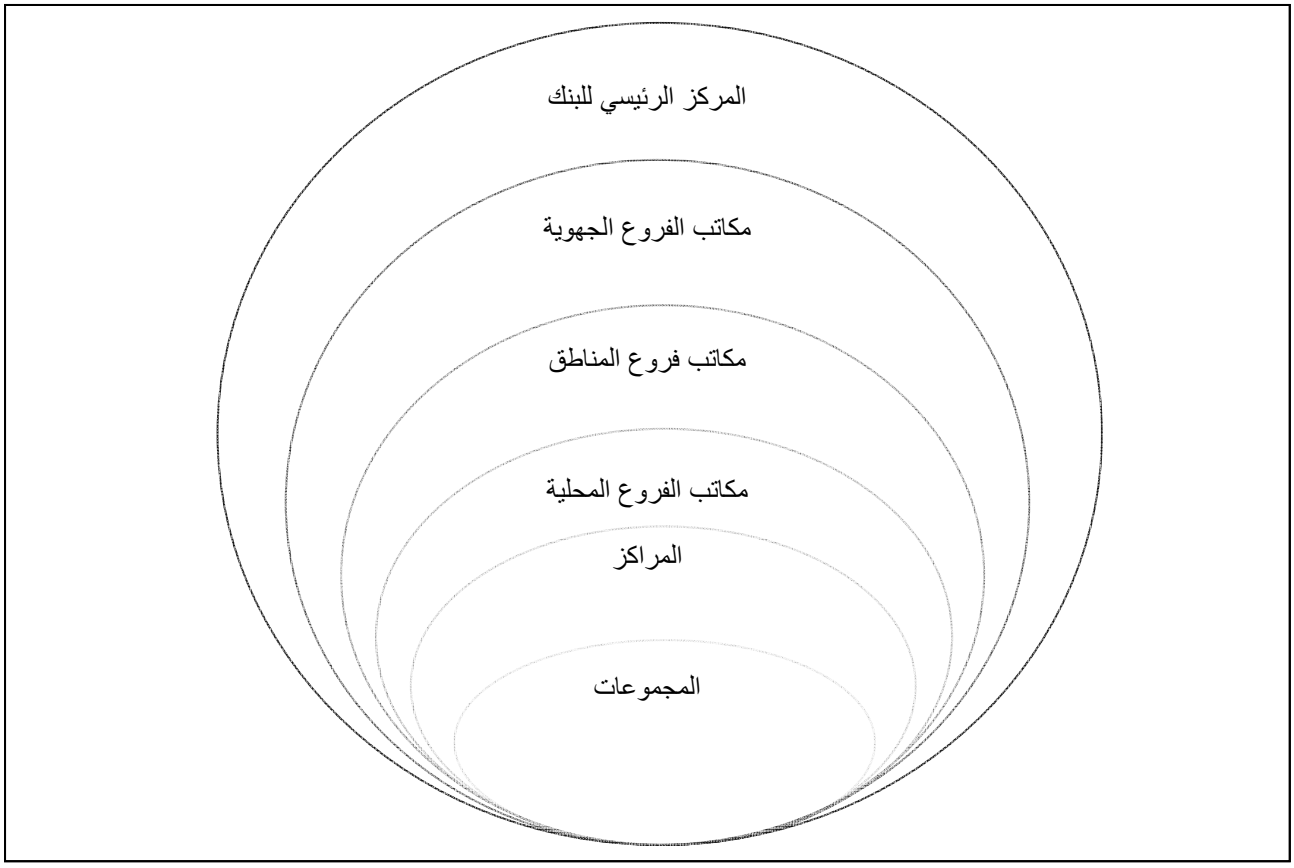

Source: Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op.cit, p. 92.

و من خلال الشكل السابق، يتضح أن المركز الرئيسي للبنك يشكل المستوى التنظيمي الأعلى، أما المستوى التنظيمي الأخير ضمن الهيكل التنظيمي العام للبنك فيتشكل من المجموعات التضامنية ذات الأعضاء الخمسة.

أولا:الهيكل التنظيمي للمركز الرئيسي للبنك

يقع المركز الرئيسي لبنك غرامين في عاصمة بنغلاديش " **دكـا** "، وهو بمثابة الوحدة الإدارية الرئيسية للبنك، ويتشكل المركز الرئيسي للبنك من الهياكل الإدارية التالية:

[1] Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op.cit, p. 92.

1- مجلس الإدارة

يتشكل مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضوا، تحت رئاسة رئيس مجلس الإدارة الذي تعينه الحكومة، كما تعين الحكومة عضوين آخرين، أما الأعضاء التسعة الآخرون فيتم تعيينهم عن طريق الانتخاب من بين الأعضاء المساهمين في البنك. و يتكفل ضمن ذلك مجلس الإدارة بالقيام بالمهام التالية[1]:

أ. الاتصال مع وزارة المالية والهيئات الأخرى ذات الصلة بالبنك.
ب. رسم السياسة العامة للبنك،والمصادقة على الميزانية السنوية ومتابعة تنفيذها.
ج. الإشراف والتوجيه العام لأعمال الفروع المحلية للبنك.
د. إعداد الأطر واللوائح التنظيمية للإجراءات العملية والتنظيمية للبنك.
هـ. إعداد نشاطات البحوث والتطوير، وإعداد برامج التدريب والتعليم.
و. البحث عن المصادر التمويلية الجديدة للبنك.
ز. تقييم أداء الموظفين على مستوى البنك.

وفيما يتعلق بالمتابعة اليومية لأعمال البنك فقد أوكلت إلى المدير العام لبنك غرامين، والذي هو أحد أعضاء مجلس إدارة البنك، وقد كان الدكتور محمد يونس هو المدير العام لبنك غرامين إلى غاية بداية سنة 2011 بعد صدور قرار حكومي يقضي بتوقيفه من منصب المدير العام لبنك غرامين.

2- رئيس مجلس الإدارة

يتكفل رئيس مجلس إدارة البنك بالمهام الإدارية للمجلس الإداري للبنك، وضمان تنفيذ الأطر واللوائح التنظيمية الخاصة، وكذلك التنسيق مع مكاتب الفروع الجهوية ومكاتب المناطق ومكاتب الفروع المحلية، والإشراف والتحضير للاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة قصد اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والأمور التنفيذية للبنك.

3- الأقسام الإدارية العامة للبنك

يشمل الهيكل التنظيمي للبنك مجموعة من الأقسام الإدارية في عدة مجالات منها: قسم المالية والمحاسبة وقسم تسيير الموارد البشرية، قسم الإشراف والتقييم، قسم العمليات، إضافة إلى قسم يتولى إدارة نظام المعلومات الإداري، كما يوجد بالمقر الرئيسي للبنك معهد للتكوين والتدريب.

ثانيا:الهيكل التنظيمي لمكاتب الفروع الجهوية، ومكاتب فروع المناطق

1- الهيكل التنظيمي لمكاتب الفروع الجهوية (Bureaux régionaux)

تشكل مكاتب الفروع الجهوية ثاني هيئة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي لبنك غرامين، حيث كل فرع جهوي يتكفل بالإشراف والمتابعة لأعمال 10 إلى 12 مكتبا من مكاتب فروع المناطق.

2- الهيكل التنظيمي لمكاتب فروع المناطق

تتكفل مكاتب فروع المناطق ضمن الهيكل التنظيمي لبنك غرامين بمهام الإشراف والمتابعة لأعمال الفروع المحلية، بحيث كل مكتب منطقة يشرف على 10- 15 فرعا محليا، ويضم كل مكتب

[1] M. Tazeemul Haque: L'expérience de la Grameen bank en matière de promotion et de financement des Micro-Entreprises, Actes de l'atelier sur la promotion et financement des micro-entreprises, 24 au 26 Mars 1997, Casablanca Maroc, banque islamique de développement, P. 66.

من فروع المناطق- بالإضافة إلى مدير مكتب المنطقة- مسؤولا للبرامج وموظفا آخر (محاسبا) مختصا بمتابعة الحسابات[1].

ثالثا:الهيكل التنظيمي للفروع المحلية

تعتبر الفروع المحلية أصغر وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، وفي أغلب الحالات تتشكل تلك الفروع المحلية[2] من مدير للفرع ومساعد له، بالإضافة إلى عدة موظفين (في أغلب الحالات 06 موظفين منهم 03 نساء) وعون أمن، و يشرف الفرع المحلي الواحد لبنك غرامين على تسيير حوالي 70-80 مركزا، وهذه المراكز يتشكل الواحد منها من 08 إلى 10 مجموعات، أي أن الفرع المحلي يشرف تقريبا على حوالي 4000 عضوٍ من أعضاء بنك غرامين.

وسنركز على عرض الهيكل التنظيمي للفروع المحلية للبنك، بسبب أن أهم الأعمال والنشاطات تكون على مستوى الفروع المحلية وما تشرف عليه من مراكز ومجموعات وأعضاء، و هذا لا يعني أننا نهمل ما تقوم به مكاتب المناطق والفروع الجهوية، والمكتب الرئيسي للبنك من مهام تتعلق بوضع الخطط والأهداف والإشراف على تنفيذها، ومتابعة الأداء على كل المستويات.

وللوصف والتوضيح أكثر للهيكل التنظيمي لأحد الفروع المحلية لبنك غرامين، نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لأحد الفروع المحلية لبنك غرامين ببنغلاديش

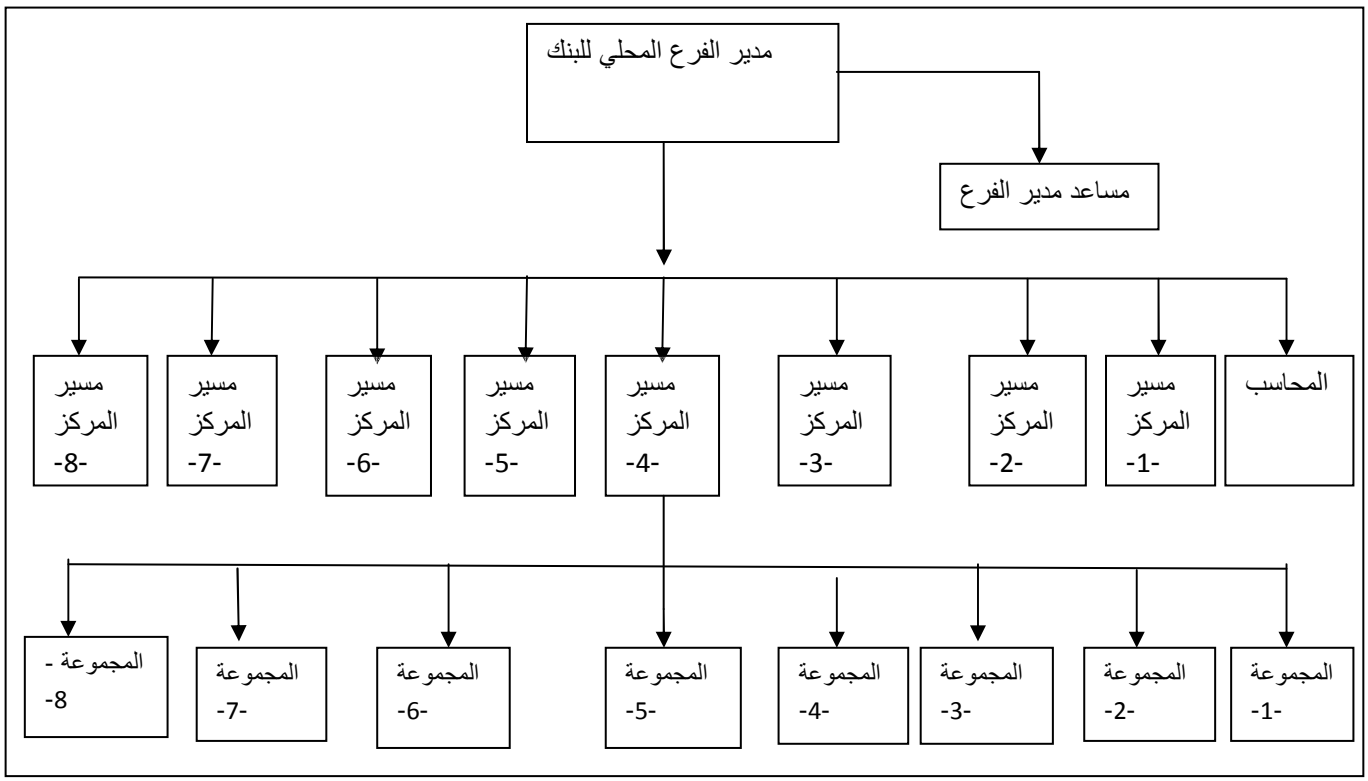

Source: Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op.cit, p. 9.

[1] Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op.cit, p. 92.
[2] Asif Dowla, Dipal Barua, op.cit, p. 43.

المطلب الثالث: الخدمات المالية المقدمة من قبل بنك غرامين

يقدم البنك، في إطار الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، مجموعة متعددة من الخدمات المالية، منها القروض بمختلف أنواعها، والخدمات الادخارية بمختلف منتجاتها، إضافة إلى خدمات أخرى مكملة تتعلق بمجالات التنمية والتعليم من خلال الشركات التابعة التي يملكها بنك غرامين.

أولا:تطور خدمات الإقراض والادخار

عرفت الخدمات المالية لبنك غرامين في مجالات الإقراض و الادخار تطورات هامة منذ تأسيس البنك، بحيث تطورت أنواعها وأشكالها بحسب التطورات التي عرفها البنك في هذا المجال، خصوصا في ذلك ما ترتب من تطورات نتيجة تعديلات نظام عمل البنك الذي تغير من النظام الكلاسيكي إلى نظام غرامين المعمم (أو نظام غرامين 02)، ويمكن عرض تلك التطورات كما يلي:

1- تطور خدمات الإقراض

يقدم بنك غرامين مجموعة متعددة من الخدمات المالية في المجالات الإقراضية، وقد تعددت مسمياتها ومجالاتها، كما تطورت أنواعها عبر الزمن منذ تأسيس البنك، وذلك وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور خدمات القروض وأنواعها على مستوى بنك غرامين

إسم ونوع القرض	تاريخ بدء تقديم القرض	ملاحظات حول أنواع القروض
1. قرض عام	أوت 1976	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
2. قرض للمؤسسة	نوفمبر 1982	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
3. قرض للسكن	ماي 1984	معمول به حاليا
4. قرض للسكن الأساسي	سبتمبر 1987	معمول به حاليا
5. قرض من أجل إعادة تشكيل الأصول(في حالة الكوارث الطبيعية)	سبتمبر 1990	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
6. قرض عائلي	جويلية 1992	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
7. قرض موسمي	جويلية 1992	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
8. قرض من أجل احتياطات التغذية Resérves nourriture	مارس 1992	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
9. قرض من أجل تجهيز الآبار	نوفمبر 1992	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
10. قرض من أجل التركيبات الصحية (Installations sanitaires)	فيفري 1993	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02

11. التمويل الإيجاري	أكتوبر 1993	معمول به حاليا
12. قرض إضافي	أكتوبر 1994	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
13. قرض من أجل تربية الأنعام	ديسمبر 1994	معمول به حاليا
14. قرض من أجل حيازة الأرض	مارس 1996	معمول به حاليا
15. قرض للسكن	أكتوبر 1996	معمول به حاليا
16. قرض عام خاص	جوان 1997	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
17. قرض موسمي 2	سبتمبر 1997	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
18. قرض موسمي 3	سبتمبر 1997	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
19. قرض وسيط (Prét intermédiaire)	أكتوبر 1997	تم إلتخلي عنه من خلال نظام غرامين 02
20. قروض للطلبة أبناء الأعضاء	أكتوبر 1997	معمول بها حاليا
21. قروض جديدة مرنة	ديسمبر 1999	معمول بها حاليا
22. قرض أساسي	ماي 2000	معمول به حايا

Source: Asif Dowla, Dipal Barua, op.cit, p. 172-173.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن البنك يعمل بصفة مستمرة على إطلاق منتجات مالية جديدة، سواء من حيث طبيعة الفئات المستهدفة أو من حيث مجالاتها. كما أن طبيعة القروض المرنة التي بدأها بنك غرامين خلال شهر ديسمبر من سنة 1999، فقد تم إطلاقها بشكل مرحلي وفي مقاطعات محددة إلى غاية شهر فيفري من سنة 2001، أين تم تطبيقها في كل المقاطعات. أما ما يخص القروض الأساسية والتي بدأها البنك خلال شهر ماي من سنة 2000 ضمن " **نظام غرامين المعمم** "، فنلاحظ أنها تعددت من حيث طبيعة الفئات المستهدفة، بحيث وجهت بخصائص تقنية معينة وأكثر ملاءمة إلى زبائن البنك ذوي الدرجات الذهبية (Membres d'or)، وبخصائص مختلفة أخرى إلى زبائن البنك ذوي الطبيعة العادية (Membres ordinaires).

ويمكننا عرض أنواع الخدمات المالية لبنك غرامين والمتعلقة بالإقراض، وكذا مجالاتها وخصائصها ضمن **"نظام غرامين المعمم"**، وذلك وفقا لما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): أنواع ومجالات الخدمات المالية المتعلقة بالإقراض وفقا لنظام غرامين المعمم

إسم ونوع القرض	مجالات القرض	خصائص القرض
1. القرض الأساسي	القرض الأساسي، هو من أهم أنواع القروض بالنسبة لبنك غرامين، وهو موجه لكل أعضاء البنك في إطار تمويل المشروعات المدرة للدخل	• قرض له آجال متغيرة(03 أشهر إلى 03 سنوات). • قرض يتميز بعدم وجود حد أقصى لقيمة القرض، ويرتبط في تحديد حجمه بالتاريخ الائتماني للمقترض، وللمجموعة والمركز الذي ينتمي إليهما. • أي عضو لديه على الأقل 05 سنوات من الإقتراض من البنك يصبح ضمن ما يعرف بالعضو الذهبي، والذي تعطى له فرص أكثر في الإقتراض بمبالغ أكبر. • عدد أقساط دفع القروض متعددة تبعا لتغير حجم القروض. • يمكن للمقترض الحصول على قرض أساسي جديد يساوي قيمة ما تم تسديده من القرض الأساسي خلال 06 أشهر. • قرض بفائدة تقدر بـ:10%.
2. القرض المرن	القرض المرن، هو عبارة عن قرض أساسي أعيدت جدولته تبعا لظروف المقترض التي يمر بها. وهو يسمح للمقترض بتخفيض قيمة الأقساط المستحقة على المقترض والخاصة بالقرض الأساسي، بمعنى أنه لا يتحصل المقترض على قرض جديد، باستثناء ما يمكن أن يتحصل عليه بعد 06 أشهر من الانتقال للقرض المرن	• قرض أساسي أعيد التفاوض بشأنه لظروف تتعلق بتخلفه عن سداد القرض الأساسي. • القرض المرن يمكن تسديده على مدة 03 سنوات. • يمكن للمقترض الحصول على قرض مرن جديد يساوي ضعف قيمة ما تم تسديده من القرض المرن خلال 06 أشهر،إذا كان تاريخه الإئتماني جيد. • تتغير قيمة القرض المرن الذي يمكن أن يتحصل عليه المقترض بعد 06 أشهر من التسديد، والتي تساوي معدل 175%، أو 150% أو 125%، أو 100%، وذلك وفقا للشروط المتعلقة بالتسديد للأقساط في آجالها، وبالالتزام بحضور اجتماعات المراكز، وبالالتزام بدفع ما يجب عليه في حسابات الادخار. • أقساط القرض متعددة، وفي كل الحالات لا تقل عن 20 تاكا أسبوعيا. • تسديد القرض المرن يسمح للمقترض بالحصول على القرض الأساسي.
3. قروض السكن	قروض السكن موجهة لتمويل أعضاء بنك غرامين من أجل بناء مساكن جديدة، أو تهيئة المساكن القديمة.	• القرض موجه أساسا لأعضاء البنك الذين لهم تاريخ ائتماني جيد، بما فيها أيضا التاريخ الجيد للمركز الذي له على الأقل 03 سنوات من الوجود، ولأعضاء البنك كذلك على الأقل ثلاثة دورات متتالية من القروض، والتي تؤهلهم للحصول على النوع الأول من قروض السكن (قرض ما قبل قرض السكن الأساسي). • الحد الأقصى للقروض السكنية في حدود 25.000 تاكا، والحد الأدنى في حدود 5.000 تاكا. • التسديد للقرض يكون على أقساط أسبوعية موزعة على عدة سنوات. • مدة تسديد القروض السكني تتراوح ما بين 03 سنوات إلى 10 سنوات. • معدل الفائدة المعمول به للقروض السكنية هو معدل 8 % سنويا.
4. قروض التعليم العالي	قروض التعليم العالي موجهة لتوفير فرص التعليم العالي لأبناء أعضاء بنك غرامين الموهوبين	• يغطي القرض تكاليف الإيواء والتكاليف المرتبطة بالتعليم العالي؛ • يغطي القرض التكاليف المتعلقة بمرحلة شهادة البكالوريا، الماستر،..إلخ؛ • يدفع القرض من قبل البنك على أقساط خلال السنة؛ • يبدأ سداد القرض بعد مضي سنة كاملة من إنتهاء مرحلة التعليم للشهادة المحضرة؛ • لا يطبق أي معدل فائدة على القرض خلال فترة الدراسة • بعد نهاية الدراسة يطبق البنك نسبة 5% على قيمة القرض.
5. قروض تمويل المشروعات المصغرة	هذه القروض موجهة أساسا لتمويل أعضاء البنك الراغبين في القيام بمشروعات مصغرة	• القرض ليس له حد معين من حيث القيمة. • معدل الفائدة يساوي 20%.

Source:

- Grameen bank: bnak for the poor, Methodology Grameen bank II, p. 3-4. (www.grameen.com, date:01/07/2013.

- Rafiqur Rahman: The Synthesis of Grameen bank Microfinance approaches in Bangladesh, International Journal of Economics and finance, Canadian Center of Science an Education, Vol.3, N°:6, November 2011, p. 210.

2- تطور خدمات الادخار وصناديق المعاشات

منذ بداية بنك غرامين كمشروع تجريبي، اهتم كثيرا بتعبئة المدخرات وفقا لإجراءات إلزامية وأخرى طوعية اختيارية؛ حيث يشترط البنك على أعضاء بنك غرامين توفير مبلغ 02 تاكا أسبوعيا، إضافة إلى اقتطاع نسبة 5% من قيمة القروض الممنوحة عند صرفها للمقترضين، والتي توضع في حسابات ادخارية خاصة بالمقترضين المدخرين، كما يشجع البنك أعضاءه على الإدخار الاختياري الطوعي، من خلال مجموعة من الصيغ الادخارية المستحدثة من قبل بنك غرامين، خاصة تلك المستحدثة ضمن **"نظام غرامين المعمم"**. وهذه المدخرات المجمعة سمحت منذ عدة سنوات في استخدامها في منح القروض المطلوبة من قبل أعضاء بنك غرامين.

وسنعرض مختلف أنواع تلك الخدمات المالية المتعلقة بجمع وتعبئة المدخرات المحلية، وكذا خصائصها وشروطها ضمن **"نظام غرامين المعمم"**، وذلك ضمن عرضنا لمنهجية عمل بنك غرامين.

ثانيا:خدمات التأمين على الحياة

تتعلق خدمات التأمين على الحياة بسياسة البنك في القيام بتقديمه لخدمات التأمين على الحياة لأسر الأعضاء المتوفين، بحيث كل أسرة يدفع لها على الأقل 1.500 تاكا، وأعضاء البنك غير مطالبين بدفع أي مساهمة ضمن خدمة التأمين على الحياة التي يقدمها بنك غرامين.

ونشير هنا إلى أنه إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2014 بلغت قيمة ما تلقته أسر أعضاء البنك من منح الوفاة أكثر من 05 مليون دولار أمريكي[1].

ثالثا: خدمات التنمية الاجتماعية

إضافة إلى الخدمات المتعلقة بالإقراض والادخار التي يقدمها البنك، يعمل بنك غرامين على تحسين الجوانب الإجتماعية للأفراد المقترضين من البنك، وذلك من خلال مجموعة من البرامج ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية، والتي نذكر بعضا منها كما يلي[2]:

1. برامج تتضمن القيام بدورات تدريبية وتعليمية لأعضاء البنك حول القواعد والضوابط المعمول بها على مستوى البنك، فلسفة البنك والقرارات الستة عشر، وكذلك ما يتعلق بمسائل التدريب على المهارات، وحل المشكلات وإدارة الاجتماعات الدورية للمراكز وغيرها.
2. برامج هادفة لزيادة فرص حصول أبناء أعضاء البنك على فرص التمدرس و التعليم الجيد، من خلال تأسيس صندوق خاص يساهم فيه أعضاء البنك، بحيث تخصص مساهماته في المساعدة على بناء المدارس وتسديد أجور المدرسين.
3. برامج تهدف إلى الاهتمام بقضايا الصحة لأعضاء بنك غرامين.

[1] Grameen bank: bank for the poor, Data and reports, Statement n°:01, Issue n°:420, op.cit. (www.grameen.com, Date: 19/05/2015).

[2] Rafiqur Rahman: The Synthesis of Grameen bank Microfinance approaches in Bangladesh, International Journal of Economics and finance, Canadian Center of Science an Education, Vol.3, N° 6, November 2011, p. 211.

رابعا: الشركات التابعة لبنك غرامين

قام بنك غرامين في إطار العمل على تحقيق أهدافه، بتأسيس مجموعة من الشركات التابعة له ضمن مجالات تنموية متعددة، والتي يمكن من خلالها القيام بمجموعة من المشروعات الاقتصادية الهامة في مجالات لها علاقة بحياة الفقراء، ومن أهم هذه الشركات التي يزيد عددها عن 25 شركة، نذكر منها ما يلي[1]:

1. الشركة المستقلة غير الهادفة للربح "Grameen Uddog"

وهي الشركة التي تنشط في مجال تنظيم قطاع المنسوجات، وذلك بمساعدة الفقراء العاملين في قطاع النسيج، من خلال تنظيمات معينة على تسويق منسوجاتهم اليدوية محليا، وكذلك العمل على تصديرها للأسواق الأجنبية وفق متطلبات الجودة المطلوبة.

2. الشركة غير الهادفة للربح لمصايد الأسماك

وهي الشركة التي تنشط في مجال تربية الأسماك في البرك المائية، وذلك من خلال الانخراط في عمليات تربية وإنتاج وتخزين وتسويق الأسماك، بحيث يتم تنظيم الفقراء في مجموعات تساهم في تطوير أنشطة تربية الأسماك لزيادة دخلهم وتحسين مهاراتهم المهنية والإدارية.

3. الشركة غير الهادفة للربح المسماة "Grameen Fund "

وهي شركة لرأس مال المخاطر، و تنشط في مجال تمويل الاستثمارات المشتركة العالية المخاطر على مستوى المناطق الريفية ذات المنافع المباشرة وغير المباشرة على الأفراد الفقراء، كما تقوم الشركة بإقراض مؤسسات غرامين الأخرى.

4. الشركة غير الهادفة للربح "Grameen Telecom"

وهي أحد الشركاء في اتحاد الشركات المسمى "Grameen Phone"، والتي تنشط في مجال توفير خدمات الهاتف المحمول الخلوي للفقراء.

5. الشركة غير الهادفة للربح "Grameen Communications"

وهي الشركة التي تنشط في مجال توفير خدمات الإنترنت للمؤسسات التعليمية والبحثية في بنغلاديش، وتعمل على إطلاق برامج تستخدم التكنولوجيات الحديثة للمساعدة على التخفيف من حدة الفقر مثل برنامج هاتف القرية.

6. شركة إدارة أوراق غرامين المالية:

وهي الشركة التي تقوم بتسهيل إجراء العمليات المالية على الأسهم الخاصة بالشركات التابعة لمجموعة غرامين.

7. المؤسسة غير الحكومية وغير الهادفة للربح "Grameen Trust"

وهي الشركة التي تنشط في مجال دعم البرامج الهادفة للتقليل من الفقر بالاعتماد على نموذج بنك غرامين، وذلك عبر مجموعة من البرامج المتكاملة أهمها: برنامج بنك غرامين للتكرار (أو إعادة التطبيق)، وبرنامج البحوث في مجال تخفيف حدة الفقر. كما تقوم المؤسسة بتمويل البحوث والدراسات حول البرامج الدولية لتكرار نموذج بنك غرامين قصد التقييم واستخلاص الدروس

[1] Muhammed Yunus: Vers un nouveau capitalisme, op.cit, p. 136-138.

المستفادة، كما تقوم المؤسسة بعقد الندوات التدريبية والمؤتمرات حول التمويل المتناهي الصغر وبرامج التكرار لنموذج بنك غرامين في دول العالم.

المطلب الرابع: مصادر تمويل بنك غرامين ببنغلاديش

منذ تأسيس بنك غرامين كمؤسسة مصرفية مستقلة في سنة 1983، تغير هيكل الملكية للبنك عدة مرات حسب ما أشرنا إليه سابقا، ليصبح في شكله الأخير الذي يتمثل حاليا في نسبة 94 % من الأسهم مملوكة من قبل الأعضاء الفقراء، أما النسبة المتبقية من الأسهم فهي مملوكة من قبل الحكومة.

وفيما يتعلق بمصادر التمويل لبنك غرامين، فقد مول البنك أعماله المختلفة من مصادر تمويلية داخلية ومصادر تمويلية خارجية.

أولا: المصادر التمويلية الداخلية

وتشمل هذه المصادر التمويلية الداخلية ما يلي:

1. رأس مال البنك.
2. الاحتياطات والأرباح المحتجزة وغير الموزعة. ونشير هنا، إلى أنه بداية من سنة 2007 سمح بنك بنغلاديش المركزي للبنك بتوزيع الأرباح على الأعضاء حاملي الأسهم[1].
3. مصادر تمويلية أخرى.

ثانيا: المصادر التمويلية الخارجية

منذ البداية لمشروع غرامين، وخلال الفترة 1979-1982، قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا لمشروع غرامين بقيمة 3,4 مليون دولار أمريكي[2]، وبمعدل فائدة يساوي 3%[3]، وذلك لاستخدامه في تمويل البرنامج التوسعي لمشروع غرامين لتغطية 05 مقاطعات بدولة بنغلاديش. كما إقترض وتلقى بنك غرامين أموالا من بنك بنغلاديش المركزي على عدة سنوات مختلفة وبأسعار فائدة مخفضة. و تلقى البنك أيضا بعض المساعدات المالية على سبيل القروض المخفضة الفائدة من بعض الجهات المانحة مثل الوكالة السويدية من أجل التنمية الدولية، والوكالة النرويجية للتنمية الدولية[4]. كما إقترض البنك بعض الأموال من البنوك التجارية المتواجدة في بنغلاديش لتمويل عملياته المتعددة خلال العديد من السنوات.

[1] Grameen bank: bank for the poor, General questions on Grameen bank FAQ. (www.Grameen.com. Date:19/05/2015).

[2] Muhammad Yunus : Vers un monde sans pauvreté, op.cit, p. 216-217.

[3] إماموس سلطان : بنك جرامين: بنك للتخفيف من حدة الفقر"الإقراض للفقراء"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإقراض الصغير"المفاهيم والمنهجية"، أيام 1-3 جوان 1998، الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان الأردن، ص. 149.

[4] Valérie Gilbert, étude de la Grameen bank: le microcrédit au Bangladesh comme moyen d'empowerment, les cahiers de la chaire C-A. Poissant de recherche, janvier 2009, p. 66.

ثالثا: المصادر التمويلية الأخرى

وتمثلت أساسا تلك المصادر في المدخرات التي يتم تعبئتها من الأفراد الأعضاء في البنك، وكذلك تعبئة المدخرات من غير الأعضاء في البنك، وهي تشكل أحد أهم المصادر التي يعول عليها بنك غرامين في القيام بتقديم خدماته المالية وغير المالية في دولة بنغلاديش.

وللتوضيح أكثر لتطور مصادر تمويل بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، نقدم جدولا يتضمن العناصر الكبرى لجانب خصوم ميزانية بنك غرامين، وذلك كما يلي :

الجدول رقم (14): مصادر تمويل بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	48,36	162,79	105,42	114,82	134,73	137,41	147,67	154,83	164,04	157,92	178,54	208,50
الودائع	154,61	227,65	345,43	482,92	634,27	758,92	940,09	1205,95	1492,02	1475,03	1630,11	1910,56
القروض	120,52	72,82	48,02	29,14	26,53	26,13	25,19	24,16	22,57	19,17	18,19	18,05
مصادر أخرى	2,47	1,86	59,13	51,41	53,88	82,40	91,95	105,73	102,83	110,67	146,98	164,32
المجموع	325,96	464,38	558,00	678,28	849,42	1004,87	1204,90	1490,67	1781,46	1762,79	1973,82	2301,43

Source: Grameen Bank: Bank for the poor, Past Seventeen Years at a Glance (1997-2013), p.1. (www.grameen.com.date:18/01/2015).

و سيتم تحليل وتقييم تركيبة الهيكل المالي لبنك غرامين ضمن المبحث المتعلق بتقييم تجربة البنك خلال الفترة 2002-2013، وذلك بالاعتماد على النسب المالية الخاصة بمجالات تحليل الهيكل المالي لبنك غرامين.

المطلب الخامس: منهجية بنك غرامين في العمل المصرفي

يتميز بنك غرامين عن باقي البنوك بأن له منهجية متكاملة في العمل المصرفي، والتي تتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية في التعامل مع الفقراء المنظمين من خلال المجموعات التضامنية والمراكز التابعة لها، والتي تشكل العناصر الأساسية ضمن آلياته في مجال منح القروض وتحصيلها، وكذا آلياته في مجال تعبئة المدخرات المحلية.

أولا: المفاهيم والمبادئ الأساسية لمنهجية بنك غرامين في العمل المصرفي

يعتمد بنك غرامين في منهجيته في التعامل مع الأفراد الفقراء على مجموعة من المفاهيم والمبادئ، والتي تحكم الإطار العام لممارسة مهامه في تقديم الخدمات المالية وغير المالية، وهذه المبادئ الأساسية لبنك غرامين نذكر منها ما يلي[1]:

1- التركيز على أفقر الفقراء

يستهدف بنك غرامين من خلال خدماته المالية وغير المالية الأفراد الفقراء المتواجدين على مستوى المناطق والقرى الريفية، والذين يملكون أقل من حوالي 2000 م^2 من الأراضي، أو الفقراء الذين لا تتجاوز قيمة الأصول التي يملكونها ما يقابل قيمة 4000 م^2 من الأراضي القابلة للزراعة.

2- التركيز على فئة النساء الفقيرات

يعمل البنك بشكل مستمر على التركيز على تمويل النساء الفقيرات بشكل خاص، وذلك لأسباب تتعلق بأن النساء هن أكثر الفئات فقرا من بين الأفراد الفقراء، كما أن إيرادات تلك المشروعات التي تديرها النساء يمكن أن ترجع وتعود بفوائد أكبر على أفراد الأسرة، وخصوصا بالنسبة لأطفال تلك الأسر.

3- التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة

منذ بدايته كمشروع تجريبي، يعمل البنك على التركيز على تمويل المشروعات المتوافقة مع الواقع المحلي، والتي يسهل تحصيل عائداتها بشكل سريع، وبما يمكن بذلك أصحابها من سداد قروضهم في الآجال المتفق عليها، ومن أهم تلك المشروعات ما يتعلق بالأعمال والحرف اليدوية، مشروعات الصناعات النسيجية، والمشروعات الفلاحية الأخرى. ويؤمن القائمين على إدارة بنك غرامين أن هؤلاء الأفراد الفقراء لديهم مهارات فطرية (أو مهارات البقاء)، وتنقصهم فقط إتاحة فرصة الحصول على الأموال لاستغلال تلك المهارات الفطرية في القيام بمشروعات صغيرة ومصغرة.

4- التركيز على تشكيل المجموعات والمراكز

يعتمد البنك في إطار التعامل مع الفقراء على تنظيمهم على شكل مجموعات صغيرة تتشكل من خمسة أفراد لهم نفس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، بحيث كل ثماني مجموعات تشكل في مجموعها ما يعرف بالمركز، وهذه المجموعات والمراكز لها أدوار متعددة ومتكاملة في إطار إستراتيجية البنك في توفير الخدمات المالية وغير المالية للفقراء.

[1] Grameen bank: Bank for the Poor, Credit delivery system, p. 1-2. (www.grameen.com. Date:01/07/2013).

5- التركيز على أن البنك يذهب للناس بدلا من أن يأتي الناس إليه

اعتمد بنك غرامين منذ البداية، على فكرة أن يذهب موظفو البنك إلى الفئات المستهدفة بدلا من ذهابهم إليه، وبالتالي كل المعاملات تتم على مستوى المراكز في القرى.

6- التركيز على تقديم القروض لأغراض الاستثمار الفردي وبدون ضمانات

يرى القائمين على إدارة بنك غرامين، أن الحصول على القروض يمثل حقا من حقوق الإنسان، وفي إطار ذلك يعمل البنك على توفير القروض بعدة صيغ تمويلية، وبشكل فردي في إطار ما يعرف بالمجموعات، وذلك قصد قيام الأفراد باستثمار تلك القروض في مشروعات صغيرة ومصغرة.

7- التركيز على الاهتمام بتعبئة المدخرات من خلال صناديق وأوعية ادخارية متنوعة

اهتم القائمون على إدارة بنك غرامين منذ بداية عملهم في مجال تمويل الفقراء بجعل الفقراء يدخرون ولو الشيء القليل، وذلك من خلال صناديق وأوعية ادخارية متنوعة، ومن تلك المنتجات والأوعية الإدخارية ما تكون وفق شكل المدخرات الإلزامية الإجبارية أو المدخرات الاختيارية.

8- التركيز على أهمية القرارات الستة عشر للبنك

يعمل القائمون على إدارة بنك غرامين على جعل الفقراء شركاء أساسيين في العمل، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي يعانون منها، من خلال عقد الحلقات الدراسية لقادة المراكز. والقرارات الستة عشر التي تم اعتمادها ضمن فعاليات الحلقة الدراسية لسنة 1984، والتي تعتبر بمثابة ثمرة جهد متواصل من المشاورات خلال الحلقات الدراسية السنوية لقادة المراكز لتحديد القيم التي تحكم عمل أعضاء بنك غرامين، والتي تساعدهم على الخروج من الفقر، من خلال العمل على إجراء تغييرات ملموسة في حياة أسرهم وعائلاتهم في كل المجالات، وهذه القرارات الستة عشر لبنك غرامين تشمل القرارات التالية [1]:

أ. سوف نتبع ونعزز المبادئ الأربعة لبنك غرامين، وهي النظام والوحدة، الشجاعة والعمل الجاد في جميع نواحي حياتنا.

ب. سوف نحقق الرخاء لأسرنا.

ج. سوف لن نعيش في منازل متهدمة، وسنقوم بإصلاح منازلنا، ونعمل على بناء منازل جديدة في أقرب فرصة ممكنة.

د. سوف نزرع الخضروات طوال أيام السنة، وسنأكل الكثير منها، ونبيع الفائض منها.

هـ . سوف نزرع أكبر قدر ممكن من الشتلات خلال مواسم الزرع.

و. سوف نعمل على أن تظل أسرنا صغيرة، وسنقلل من مصروفاتنا إلى أدنى حد ممكن، وسنعتني بصحتنا.

ز. سوف نعلم أبناءنا، ونعمل على أن يكونوا قادرين على الكسب حتى يسددوا مصاريف تعليمهم؛

ج. سوف نحافظ على نظافة أبنائنا وبيئتنا.

ط. سوف نبني ونستخدم مراحيض صحية.

[1] Grameen Bank: bank for the poor, The 16 decisions of Grameen bank. (www.grameen.com, 19/05/2015).

ي. سوف نعمل على أن نشرب الماء من آبار إرتوازية، وإذا لم تكن متوفرة فسوف نغلي الماء، أو نستخدم مادة لتنقيته.
ك. سوف لن نأخذ أي مهر في زواج أبنائنا، ولن نعطي أي مهر في زواج بناتنا، وسوف نبقي المركز بعيدا عن لعنة المهر، وسوف لن نمارس عادة زواج الأطفال.
ل. سوف لن نرتكب أي ظلم، وسنقف في وجه أي شخص يفعل ذلك.
م. سوف نقوم باستثمارات أكبر بشكل جماعي لتحقيق مداخيل أكبر.
ن. سنكون دائما مستعدين لمساعدة بعضنا بعضا، وإذا كان أي أحد يواجه أي صعوبة فسوف نقوم بمساعدته.
س. إذا نما إلى علمنا أي إخلال بالنظام في أي مركز، فسوف نذهب إلى ذلك المركز ونساعد في عودة النظام.
ع. سوف نشترك في جميع الأنشطة الاجتماعية بصورة جماعية.

إن عدد القرارات في البداية كان أربعة قرارات، وقد تم إصدارها خلال فعاليات الحلقة الدراسية لقادة المراكز في سنة 1980. و في الحلقة الدراسية للاجتماع القومي الثاني في سنة 1982، أصبح عدد القرارات عشر قرارات، وبعدها أصبح عدد القرارات ستة عشر قرارا منذ سنة 1984.

9- مؤشرات قياس تحقيق الأهداف

قصد قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه الأساسية، لاسيما منها هدف أن تكون الحياة للفئات المستهدفة من قبل البنك خالية من مظاهر الفقر وما يرتبط به من مظاهر أخرى، أجرى البنك مقابلات مع الكثير من المقترضين لمعرفة ماذا يعني لهم أن تكون الحياة خالية من الفقر، ومن خلال تلك المقابلات اعتمد البنك عدة مؤشرات لقياس تحقيق الأهداف، وهي كالتالي[1]:

أ. الأسرة تعيش في منزل قيمته على الأقل 25 ألف تاكا، أو في منزل بسقف من الصفيح، ويتضمن أسرة النوم لجميع أفراد الأسرة.
ب. أفراد الأسرة يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب.
ج. وجود سبيل للوصول إلى مراحيض صحية.
د. التحاق جميع الأبناء في سن التعليم بالمدارس، أو قد أكملوا مرحلة التعليم الابتدائي.
هـ. الحد الأدنى لأقساط القروض الأسبوعية للمقترض أكثر من 200 تاكا.
و. لأفراد الأسرة ملابس كافية لكل الاستعمالات.
ز. الأسرة لها مصادر لتوفير مداخيل إضافية يمكن الاعتماد عليها للضرورة، كوجود حديقة خضروات بالمنزل.
ح. المقترض يحافظ على متوسط رصيد من الادخار السنوي يساوي 5 ألاف تاكا.
ط. عدم وجود نقص في الطعام حتى في أصعب الأوقات في أي يوم من السنة.
ي. الأسرة لها القدرة على الحصول على الرعاية الكافية، وأي فرد مريض من أفرادها يمكن أن تتخذ الخطوات لعلاجه من طرف الأسرة.

[1]Grameen Bank: bank for the poor, The 10 indicators of Grameen bank. (www.grameen.com, 19/05/2015).

وتكمن أهمية هذه المؤشرات التي تمس كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأسر، في أنها ستسهل على موظفي البنك وموظفي مكاتب الدراسات و التقييم الخارجية عملية إجراء دراسات التقييم والمتابعة، فيما إذا كانت أسر أعضاء البنك تعيش حياة خالية من الفقر حسب تلك المؤشرات.

ثانيا: أهمية المجموعات التضامنية في نجاح إستراتيجية البنك

في إطار النظرة إلى الهيكل التنظيمي للبنك على أنه مجموعة من الحلقات المتلاحقة والمتداخلة من الأعلى إلى الأسفل، تعتبر المجموعات بمثابة أصغر الحلقات وآخرها ضمن الهيكل التنظيمي لبنك غرامين، وهي بذلك ذات أهمية كبيرة في نجاح إستراتجية البنك في التعامل مع المقترضين الفقراء.

1. المجموعات التضامنية: تعريفها، ومعايير تشكيلها واعتمادها

أ. تعريف المجموعات التضامنية: تتشكل المجموعات التضامنية في إطار إستراتيجية بنك غرامين من خمسة أعضاء من السيدات أو الرجال، ممن يعيشون في نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية[1].

ب.معايير تشكيل المجموعات: يحدد بنك غرامين في إطار تشكيل المجموعات وتنظيمها، مجموعة من المعايير، نذكرها كما يلي[2]:

- كل مجموعة يجب أن تتشكل من خمسة أفراد من نفس الجنس، مع ضرورة أن يختار أعضاء المجموعة بعضهم بعضا بشكل ذاتي.
- يجب أن يكون أعضاء كل مجموعة من أفراد العائلات الفقيرة.
- يجب أن يكون أعضاء المجموعة متجانسين، بحيث يكونون من نفس المنطقة ولهم تقريبا نفس السن، وعلى أن تكون لهم نفس الظروف والخصائص الاقتصادية والاجتماعية.
- يجب أن يكون في كل مجموعة عضو واحد على الأكثر من نفس الأسرة.
- يجب أن يكون أعضاء المجموعة يعرفون بعضهم بعضا، ويملكون ميزة الثقة والتعاون فيما بينهم.
- يجب أن يكون لكل مجموعة رئيس وسكرتير يتم اختيارهم بالانتخاب فيما بينهم.
- يجب أن يتلقى أعضاء المجموعة تدريبا لمدة سبعة (07) أيام حتى يتم الاعتراف بها من قبل موظفي بنك غرامين.
- يجب أن يكون عمر أي عضو من أعضاء المجموعة أكثر من 18 سنة.

ج. كيفية تشكيل المجموعات: يتم البدء في تشكيل المجموعة الواحدة عندما يتقدم أحد المقترضين المحتملين إلى البنك للحصول على القروض؛ حيث يطلب منه أن ينضم إلى مجموعة من خمسة أعضاء ممن يعيشون في نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بعد ذلك يبدأ هذا الشخص بالبحث عن الأشخاص الذين سينظمون إلى المجموعة. ونشير هنا إلى ما لاحظه القائمون على

[1] Grameen bank: Bank for the poor, Method of action.(www.grameen.com. Date:01/07/2013).
[2] Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op-cit, p. 17.

إدارة البنك من أنه ليس من السهل دائما أن ينظم الفقراء أنفسهم في مجموعات، بحيث قد يتطلب تشكيل المجموعة من بضعة أيام إلى عدة شهور حتى يعترف البنك بالمجموعة ويعتمدها.

د. مراحل اعتماد البنك للمجموعة: تمر عملية اعتماد البنك للمجموعة بعدة مراحل، نذكرها كما يلي[1]:

- **المرحلة الأولي:** وتتعلق بتقدم أعضاء المجموعة الخمسة للبنك.
- **المرحلة الثانية:** وتتعلق بتلقي تدريبات حول سياسة البنك لمدة سبعة أيام.
- **المرحلة الثالثة:** وتتعلق بإجراء اختبارات شفوية من طرف أحد كبار موظفي البنك لكل عضو من أعضاء المجموعة، وذلك قصد معرفة مدى فهمهم لسياسة بنك غرامين.
- **المرحلة الرابعة:** ويتم خلال هذه المرحلة اعتماد المجوعة والاعتراف بها من قبل إدارة البنك.

وقد يرفض البنك الاعتراف بالمجموعة في حالة عدم تمكن أحد أعضائها من الإجابة عن الأسئلة الخاصة بواجبات ومسؤوليات الأعضاء في البنك، ويحرص القائمين على إدارة بنك غرامين أن تكون عملية الاعتراف بالمجموعة صعبة للغاية من أجل ضمان أن يكون الفقراء الجادين في العمل هم فقط من سيصبحون أعضاء في البنك.

2. أهمية المجموعات بالنسبة لنظام عمل البنك

تتمثل أهمية المجموعات التضامنية المشكلة على ضوء إستراتيجية بنك غرامين في النقاط التالية[2]:

أ. يشكل الانتماء للمجموعة أسلوبا للدعم والحماية لأعضاء المجموعة، من خلال التعاون والتضامن فيما بينهم، خاصة أن هذا التضامن سيكون أقوى، إذا علمنا أن عملية تكوين هذه المجموعات يكون من تلقاء أعضائها ودون تدخل من البنك.

ب. أعضاء المجموعة يمكنهم التخفيف من حدة السلوك غير السوي لبعض الأعضاء.

ج. تعمل المجموعة بمرور الوقت على إكساب أعضائها مزيدا من الثقة بالنفس.

د. تشجع المجموعة المنافسة فيما بين أعضائها، وبين أعضاء المجموعات الأخرى.

هـ. يقدم أعضاء المجموعة المساعدة لبعضهم البعض في حالة حدوث مصاعب لأي عضو في المجموعة.

و. تساعد المجموعة الأعضاء على المبادرة و الاعتماد على النفس بعد الحصول على القروض.

ز. تحفيز الأفراد على عدم وقوع أي مشكلة لأي عضو تتعلق بعدم قدرته على تسديد أقساط القروض المستحقة عليه، لأن المجموعة كلها ستتأثر بتلك المشكلة.

ح. التخفيف من عمل البنك من خلال تحويل ونقل عملية الإشراف والمتابعة المستمرة للمقترضين من البنك إلى المجموعة والمركز الذي تنتمي إليه.

و نشير هنا إلى أن البنك يعمل على دعم المجموعات المعتمدة من خلال ما يعرف بالمراكز التي لها دور هام ضمن إستراتيجية عمله في مجالات تمويل وتنمية الفقراء.

[1] Rafiqur Rahman, op.cit, p. 209-210.
[2] Muhammad Yunus: Vers un monde sans pauvreté, op.cit, p. 155-157.

3. أهمية المراكز في دعم المجموعات

يعمل القائمين على إدارة بنك غرامين على تأسيس ما يعرف بالمراكز، والتي تعتبر كثاني حلقة سفلية للهيكل التنظيمي للبنك بعد المجموعات، وهذه المراكز هي بمثابة اتحاد يضم ما قد يصل إلى ثماني (08) مجموعات في القرية، والذي يرأسه أحد رؤساء المجموعات المنتحب من طرف جميع الأعضاء لإدارة شؤون المركز، وتعمل هذه المراكز على القيام بالأدوار التالية:

أ. تقديم العون والمساعدة لحل أي مشكلة لا تستطيع المجموعة حلها بنفسها، وذلك بالتعاون مع موظفي البنك المختصين بشؤون هذه المراكز.

ب. متابعة طلبات القروض، حيث أنه عندما يتقدم أحد الأعضاء بطلب رسمي للبنك للحصول على القروض يسأل القائمون على البنك كلا من رئيس المجموعة ورئيس المركز إن كانا موافقين على هذا الطلب من حيث حجم القرض وقيمته ومجالات استخدامه.

ج. اجراء الاجتماعات الدورية.

د. ابتكار الأساليب الجديدة لمنع حدوث المشكلات وحلها بأسرع وقت ممكن.

ثالثا: آلية منح القروض وتحصيلها على مستوى البنك

نتيجة للتطور الذي حدث على مستوى بنك غرامين، لا سيما ما يتعلق بانتقاله إلى النظام المعروف باسم **"نظام غرامين 2 "** أو ما يعرف باسم **"نظام غرامين المعمم"**، وذلك بدلا عن النظام الكلاسيكي الذي كان معمولا به من قبل البنك قبل سنة 2000، سنعرض- ضمن هذه النقاط - آلية ومنهجية منح القروض وأساليب تحصيلها على مستوى البنك وفقا للنظام الجديد **"نظام غرامين** 2".

1. آلية وشروط منح القروض على مستوى البنك

يعتمد البنك ضمن نظام غرامين المعمم في إطار قيامه بعمليات منح القروض للأفراد الفقراء على آلية متضمنة مجموعة من الشروط التالية[1]:

أ. أن يكون طالب القرض ضمن مجموعة تتكون من خمسة أفراد ممن لهم نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ب. أن تكون المجموعة معتمدة ومعترفا بها من طرف بنك غرامين.

ج. أن توافق المجموعة على طلبات القروض لأعضائها، وأن يتم مناقشة تلك الطلبات مع رئيس المجموعة ورئيس المركز الذي تنتمي إليه تلك المجموعة، بمعنى أنها تتحمل مسؤولية معنوية عن تسديد تلك القروض.

د. كل أعضاء المجموعة يمكنهم الحصول على القروض دفعة واحدة وبشكل فردي، بمعنى أن القروض هي قروض فردية وليست قروضا جماعية. وهنا نشير إلى أن البنك قد تخلى عن الطريقة السابقة في منح القروض ضمن نظام غرامين الكلاسيكي بحيث كان يتم إعطاء القروض لعضوين فقط من المجموعة، وبعد تسديد العضوين الحاصلين على القروض للأقساط المستحقة خلال ستة (06) أسابيع الأولى، يمكن لعضوين آخرين الحصول على القروض، ويكون بذلك رئيس المجموعة آخر من يتحصل على القروض. ولكن هذا لا يعني أن البنك قد

[1] Muhammad Yunus : Vers un monde sans pauvreté, op.cit, p. 160.

تخلى عما يعرف بمسؤولية المجموعة ضمن منهجية الإقراض ولكن أصبح يستخدم التاريخ الائتماني للمجموعة وللمركز محددا أساسيا في تحديد قيمة القروض التي يمكن أن تمنح لأي عضو من أعضاء المجموعات، وذلك بالإضافة إلى التاريخ الإئتماني للعضو الذي يطلب القرض في حد ذاته.

هـ. أن يشتري كل مقترض سهما من أسهم البنك بقيمة اسمية تقدر بقيمة 100 تاكا[1].

2. آلية دفع المقترضين لأقساط القروض

منذ بداية مشروع غرامين في قرية جوبرا كمشروع تجريبي، اعتمد على أن تكون آلية الدفع للأقساط من طرف المقترضين بالشكل التالي[2]:

أ. أن يكون مكان الدفع في إطار محلي من خلال موظفي البنك المباشرين الذين يقابلون المقترضين كل أسبوع في القرى.

ب. أن تكون علاقتنا مع زبائن البنك علاقة مبنية على الثقة، وأن لا نطبق الإجراءات القضائية في تسوية مشكلات حالات عدم السداد للقروض الممنوحة.

ج. أن نفترض الأمانة في كل المقترضين، بحيث لا نركز كثيرا على المستندات والوثائق القانونية بين البنك والمقترضين، بل نركز أن تكون الثقة والعلاقات الشخصية هي أساس علاقة البنك بالمقترضين.

د. أن نتصور دائما أن تعثر أحد المقترضين عن السداد ناتج عن ظروف شخصية حالت دون تسديد ما عليه من أقساط تجاه البنك، وأنه علينا القيام بالمزيد لمساعدة المقترضين على النجاح.

وفي حالة عدم قدرة أحد المقترضين على التسديد بسبب مأساة شخصية أو كارثة طبيعية، فإن فلسفة البنك تقتضي جعل المقترض يسدد قرضه حتى وإن كان بمعدل بنس واحد فقط في الأسبوع، والمقصود بهذا النظام هو تعزيز إحساس المقترض بضرورة الاعتماد على النفس، ذلك أن الإعفاء من تسديد القرض يمكن أن يقضي على سنوات من العمل الشاق لجعل المقترض يثق بقدراته ويعتمد على نفسه. كما يقوم البنك بإقراض مبالغ جديدة لأولئك الذين تصيبهم كوارث طبيعية للبدء بمشروعاتهم من جديد، على أن لا تلغى القروض القديمة بل تحول إلى قروض مرنة تسدد بشكل أبطأ وعلى أقساط أصغر.

3. تأمين القروض كآلية لضمان سداد القروض

اعتمد بنك غرامين في إطار سياسته لضمان استرداد القروض الممنوحة للفقراء على تأسيس نظام لتأمين القروض يعرف بصندوق التأمين، وهذا الصندوق يمثل بالنسبة لبنك غرامين أداة من أدوات ضمان القروض المقدمة للمقترضين[3]، بحيث يلتزم أي مقترض بدفع نسبة 3% من قيمة القرض المستحق في آخر يوم من السنة، ويسمح للأفراد استخدام مدخراتهم الموضوعة في الحسابات الادخارية الشخصية في تسديد قيمة علاوات تأمين القروض، ويبلغ معدل الفائدة المستحق على هذه الإيداعات في حسابات تأمين القروض حوالي 12%.

[1] Asif Dowla, Dipal Barua, op.cit, p. 38.
[2] Grameen bank: Bank for the Poor, Credit delivery system, p.1-2. (www.grameen.com. Date:01/07/2013).
[3] Grameen bank: bank for the poor, Methodology Grameen bank II, p.6. (www.grameen.com, date:01/07/2013).

وعموما، تستخدم هذه الأموال المجمعة ضمن حسابات تأمين القروض في تسديد أقساط القروض المتأخرة بما فيها الفوائد المستحقة عليها بالنسبة للمقترضين المتأخرين عن التسديد في الآجال المتفق عليها.

رابعا: آلية تشجيع المقترضين على الادخار

أولى بنك غرامين أهمية كبرى للادخار، وذلك من خلال سياسته الجديدة في تعبئة وجمع الادخار ضمن نظام غرامين المعمم، ومن الابتكارات الأكثر أهمية ضمن هذا النظام هو الإهتمام بجمع الادخار سواء من عند الأعضاء أومن عند الجمهور العام من غير الأعضاء في البنك بدولة بنغلاديش.

وهذا الاهتمام بالادخار قد تجسد فعلا على مستوى بنك غرامين من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المتعلقة بجمع الادخار، والتي نعرضها كما يلي:

1. حسابات الادخار الشخصي

وهي عبارة عن حسابات شخصية غير مقيدة الاستخدام، وهي أيضا حسابات ادخارية إجبارية بحيث يقتطع بشكل إجباري معدل 2,5 % من قيمة كل قرض يستلمه الشخص المقترض، إضافة إلى ذلك يجب على الشخص المقترض دفع مبلغ 5 تاكا أسبوعيا بالنسبة للأشخاص الذين تقل قروضهم عن مبلغ 15 ألف تاكا، أو يدفع الشخص المقترض مبلغ 50 تاكا أسبوعيا بالنسبة للأشخاص الذين تفوق قروضهم مبلغ 100 ألف تاكا[1]، وتبلغ معدلات الفائدة ضمن حسابات الادخار الشخصي حوالي 8,50 % ، والتي توضع في نهاية كل سنة في تلك الحسابات الادخارية. ونشير هنا إلى أن عملية الحث على الادخار تبدأ في الحقيقة خلال فترة التدريب لأعضاء المجموعة على مبادئ وآليات عمل بنك غرامين ضمن إطار مراحل الاعتراف بالمجموعة كمرحلة أولى للتعامل مع بنك غرامين مستقبلا.

2. حسابات الادخار الخاص

وهي حسابات ادخارية خاصة شخصية للأفراد، بحيث يمكن السحب منها مرة واحدة في كل 03 سنوات، كما يسمح بالسحب منها في الحالات الطارئة في حدود أن يبقى رصيد هذا الحساب لا يقل عن 2.000 تاكا، ويتم تغذية هذا الحساب الادخاري من خلال ما يقتطعه بنك غرامين إجباريا بمعدل 2,5 % من قيمة كل قرض يستلمه الشخص المقترض، وتبلغ معدلات الفائدة ضمن حسابات الادخار الشخصي الخاصة معدل 8,50 %، والتي توضع في نهاية كل سنة في تلك الحسابات الادخارية، ويمكن استخدام الأموال المجمعة والمدخرة بما فيها الفوائد المترتبة عنها في شراء أسهم بنك غرامين المعروضة للشراء لأعضاء البنك حتى يصبحوا مساهمين في رأس مال البنك، كما يمكن - من جانب آخر - استخدام أرصدة هذا الحسابات الادخارية في سداد قروض الأفراد في حالة قرارهم بالخروج من المجموعة التي ينتمون إليها[2].

[1] Asif Dowla, Dipal Barua, op.cit, p. 84.
[2] Grameen bank, Methodology Grameen bank II.p.4-5.(www.grameen.com, date:01/07/2013).

3. صندوق معاشات غرامين(Grameen Pension Scheme,GPS)

وهو من الأوعية الادخارية التي أحدثها بنك غرامين، والذي بدأ العمل به بداية من شهر فيفري من سنة 2000، ويهدف بنك غرامين من خلال هذه الخدمة المالية إلى جعل أعضائه يدخرون من أجل مرحلة التقاعد، والأعضاء المعنيين بهذا الادخار هم الأعضاء الذين تتجاوز قيمة قروضهم 8 ألاف تاكا[1]، حيث ضمن هذا الحساب الادخاري يضع كل شخص مقترض شهريا مبلغا ثابتا (ما بين 50 تاكا إلى 100 تاكا، وذلك بحسب قيمة قروض الشخص المقترض) لمدة 05 أو 10 سنوات، وبعد تلك الـ: 05 أو الـ: 10 سنوات يدفع لصاحب هذا الحساب الادخاري كامل المبلغ بما فيه الفوائد المترتبة عن تلك المبالغ عن كامل المدة دفعة واحدة، أو في شكل عائد شهري، وتبلغ معدلات الفائدة ما بين 10% بالنسبة لحسابات 05 سنوات، ومعدل 12% بالنسبة لحسابات 10 سنوات [2] .

4. حسابات ادخارية اختيارية أخرى

وهي مقدمة سواء للأشخاص الأعضاء في البنك أو من غير الأعضاء، ومن تلك الحسابات الإدخارية نذكر حسابات الادخارات الثابتة بقيمة لا تقل عن 1.000 تاكا لمدة 01 سنة إلى 03 سنوات بمعدل فائدة تتراوح مابين 8,75% ،9.50% وفقا لمدة الادخار الثابت. كما يوجد أيضا حساب الادخار المعروف باسم" **ضاعف أموالك في مدة 07 سنوات "**، بحيث قيمة الإدخار الأدنى يساوي 1.000 تاكا لمدة 07 سنوات بمعدل فائدة يساوي 10,40%. كما يوجد نوع آخر من الادخار، وهو حساب الادخار الثابت مع عائد شهري بقيمة لا تقل عن 20 ألف تاكا لمدة 05 سنوات إلى 10 سنوات بمعدلات فائدة تساوي 9,60% و 10% حسب عدد السنوات على التوالي.

[1] Ibid, p. 5.
[2] Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op.cit, p. 71.

المبحث الثالث: تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة 2002-2013

يهدف هذا المبحث إلى محاولة إجراء تقييم لتجربة بنك غرامين في تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر من خلال مجموعة الخدمات المالية المقدمة، بالتركيز على عرض نتائج أهم الدراسات الميدانية التي تمت على مستوى أعضاء البنك. كما سيتم التقييم لتجربة البنك بالتركيز على مجموعة المؤشرات الأكثر استخداما في مجال تقييم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر كمؤشرات وصول البنك لخدمة الفئات الأكثر فقرا، ومؤشرات الكفاءة في التحصيل للقروض الممنوحة، وكذا مؤشرات تحديد مدى الربحية والاستدامة المالية للبنك، وذلك بالإضافة لمؤشرات مالية هامة أخرى في مجال الفعالية والكفاءة والإنتاجية، وهذا خلال الفترة 2002-2013.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- تقييم أثر الخدمات المالية لبنك غرامين على المستفيدين.
- تقييم أداء بنك غرامين باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل المتناهي الصغر.
- تحليل وتقييم الهيكل المالي لبنك غرامين.

المطلب الأول: تقييم أثر الخدمات المالية لبنك غرامين على المستفيدين

يناقش هذا المطلب مدى مساهمة البنك في التخفيف من حدة الفقر للأفراد الفقراء الأعضاء في البنك، وسنعتمد في ذلك على عرض النتائج المتوصل إليها من خلال أهم الدراسات والبحوث والتقارير التي أعدت من قبل المؤسسات المالية الدولية والجهات الأكاديمية والجهات المانحة .

أولا: مساهمة البنك في تخفيض عدد الفقراء

إن بنك غرامين منذ بدايته كمشروع أو بعد أن تحول إلى بنك له الاستقلالية المالية والإدارية الكاملة، له هدف أساسي هو القضاء على الفقر في المناطق الريفية، ولمعرفة مدى تحقيق البنك لهذا الهدف الأساسي، نقدم الدلائل المستقاة من نتائج بعض الدراسات الميدانية التي تمت في هذا المجال، والتي تثبت وجود دور إيجابي للبنك في تخفيض عدد الفقراء، ومن تلك الدراسات نذكر ما يلي:

1. نتائج دراسات البنك الدولي

إن إحدى دراسات البنك الدولي في بنغلاديش بعنوان" Fighting poverty with microcredit: Experience in Bangladesh"، والتي قام بها الخبير الاقتصادي شاهيدور خندكار(Shahidour Khandker)، والتي شملت أربعة برامج من أكبر مقدمي خدمات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش ومن بينهم بنك غرامين، أشارت إلى أن حوالي 21% من مقترضي البنك يتجاوزون عتبة الفقر في مدة 4,2 سنة بعد انضمامهم إلى البنك، كما أشارت نفس الدراسة إلى أن حوالي 5% من المقترضين يتجاوزون عتبة الفقر في كل سنة بفضل حصولهم على القروض[1].

[1] Shahidur Khandker, op.cit, p. 56.

2. نتائج دراسات وأبحاث أخرى

تظهر نتائج بعض الدراسات في مجال التمويل المتناهي الصغر أن القدر اللازم من القروض السنوية لانتشال الأفراد من الفقر المدقع هو ما بين ستة إلى عشرة قروض متتالية (قرض واحد كل سنة) مع قدر كبير من الجهد المبذول، وقيمة القرض تكون عادة في حدود 50 دولارا، وكمتوسط لقيمة القرض فهو في حدود 100 دولار، ومن خلال هذه القروض والجهود المبذولة المطلوبة يصل ذلك الشخص إلى بناء عمله الخاص وعادة ما يتم إشراك وتشغيل أفراد الأسرة في ذلك العمل الخاص، وفيما يتعلق بتأثير ذلك على الفقر فقد استطاع حوالي 54% من مقترضي بنك غرامين تجاوز خط الفقر، وأن حوالي 27% منهم قريبون من تحقيق ذلك الهدف[1].

3. نتائج الدراسات المسحية الداخلية لبنك غرامين

تشير النتائج المتوصل إليها استنادا إلى دراسة أو مسح داخلي قام به موظفو بنك غرامين لحوالي 02 مليون مقترض، أن حوالي 64% منهم قد تجاوزوا عتبة الفقر بعد انخراطهم في بنك غرامين[2]. كما تشير دراسات أخرى إلى أن حوالي 58 % من أعضاء بنك غرامين تجاوزوا عتبة الفقر بعد 05 سنوات من حصولهم على أول القروض[3].

4. نتائج دراسات تقييم الأثر لبرنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك غرامين على النساء

إن نتائج هذه الدراسة الميدانية المتعلقة بتحديد الآثار المترتبة عن انضمام النساء إلى برنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك غرامين أشارت إلى وجود آثار إيجابية تتعلق بتحسن الأوضاع الاقتصادية للنساء الأعضاء في بنك غرامين بعد قيامهم باستحداث مشروعات صغيرة و مصغرة عائلية، كما تراجعت نسبة الفقراء من بين المستجوبين إلى معدل 20% بعد انضمامهم إلى البنك بعد أن كانت في حدود 45% قبل انضمامهم لبرنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك غرامين[4].

ثانيا: مساهمة البنك في النهوض بالتعليم

يعد الاهتمام بتعليم الأطفال من أهم الأهداف التي يسعى بنك غرامين لتحقيقها، خاصة وأن القرارات الستة عشر الخاصة بالبنك تنص صراحة على ضرورة أن يرسل أعضاء البنك أبناءهم إلى المدارس ويهتموا بتعليمهم. ولمعرفة مدى حقيقة هذا الاهتمام من قبل أعضاء بنك غرامين نقدم الدلائل المستقاة من بعض نتائج الدراسات التي تمت في هذا المجال، والتي تعكس الدور الإيجابي للبنك في تحسين مستويات التعليم، ومن تلك الدراسات نذكر الدراسات التالية:

1. نتائج دراسة مسحية بإحدى قرى بنغلاديش

أشارت الدراسة التي قامت بها الباحثة هيلين تود (Helen Todd) في سنة 1996 بإحدى القرى التي يعمل بها بنك غرامين إلى أن هناك ارتفاعا كبيرا في معدلات التعليم لدى أبناء أعضاء بنك

[1] مكافحة الاستغلال الاقتصادي للنساء: تجربة بنك جرامين في بنغلاديش، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد الخامس، سبتمبر 2005، ص.73.

[2] Yves Marie Abraham, Emmanuel Raufflet : concilier responsabilité sociale et rentabilité : Grameen une banque prix Nobel de la paix, Revue Gestion, Vol 33, 2008/4, p. 15.

[3] Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op.cit, p. 4.

[4] Ferdoushi Ahmed and others: Impact of Grameen Bank Microcredit programme on changing livelihood status of the rural women in Panchagarh District of Bangladesh, American Journal of Applied Sciences, 2011, p. 977.

غرامين مقارنة مع أبناء غير الأعضاء، بحيث وجدت أن 80% من أولاد الأسر الأعضاء في البنك يذهبون إلى المدارس مقارنة بما نسبته 54% من أولاد الأسر غير الأعضاء في بنك غرامين، كما وجدت الباحثة أن جميع الفتيات تقريبا في الأسر الأعضاء في بنك غرامين قد حصلن على قدر من التعليم مقارنة بنسبة 60% من الفتيات في مجموعة المقارنة[1].

2. نتائج دراسات البنك الدولي

أشارت دراسة البنك الدولي التي قام بها الخبير الاقتصادي شاهيدور خندكار(Shahidour Khandker)، أن برامج التمويل المتناهي الصغر محل الدراسة كان لها أثر إيجابي واضح على تعليم أبناء الأفراد المشاركين في هذه البرامج، وخصوصا بالنسبة للأطفال الذكور، في حين أن معدلات تعليم الفتيات في الأسر الأعضاء في بنك غرامين كانت أعلى بكثير من الناحية الإحصائية[2].

3. نتائج دراسات أخرى للبنك الدولي

أظهرت نتائج دراسات أخرى للبنك الدولي أن زيادة القروض الممنوحة للنساء بمعدل 01% يزيد من احتمالية التحاق البنات بالمدارس بمعدل 1,86%، ومن جهة أخرى تؤدي أية زيادة في قيمة القروض الممنوحة للرجال أو للنساء بمعدل 01% إلى زيادة احتمالية التحاق الذكور بالمدارس بمعدلات 2,4% و 2,8% على التوالي[3]. وما يدل على الاهتمام العملي لبنك غرامين بقضايا التعليم هو إطلاق البنك لبرنامجه الخاص بالمنح الدراسية بداية من سنة 1999، وذلك لتشجيع أبناء الأفراد الأعضاء في البنك على مواصلة التعليم، وزيادة على ذلك اهتم البنك بتشجيع أبناء الأفراد الأعضاء في البنك على مواصلة تعليمهم الجامعي، وذلك من خلال القروض المخصصة لهذا الغرض والمسماة قروض التعليم العالي، بحيث تجاوز عدد الأفراد المستفيدين من تلك القروض أكثر من 53 ألف طالب[4].

وعموما، يمكن القول أن بنك غرامين قد ساهم في إحداث حركية اقتصادية واجتماعية في حياة الفقراء، سواء من حيث إخراج أعداد هامة من الفقراء من براثن الفقر، أو من حيث الزيادة الملاحظة في حصول أبناء الأسر الأعضاء في البنك على فرص التعليم. وزيادة على ذلك ومن خلال مجموعة الشركات التابعة لبنك غرامين نجد أن الكثير من تلك الشركات قد زادت من فرص نمو مداخيل الأفراد الأعضاء في البنك، خصوصا تلك الشركات التي تعمل على زيادة الفرص التسويقية لمنتجات الأفراد الأعضاء في داخل بنغلاديش، أو خارج بنغلاديش من خلال زيادة إمكانية تصدير تلك المنتجات المصنعة محليا إلى الأسواق الأجنبية.

---

[1] Elizabeth Littlefield et autres, op.cit, p. 4.
[2] Shahidur Khandker, op.cit, p. 49.
[3] Asif Dowla, Dipal Barua, op.cit, p. 227.
[4] Grameen bank: Bank for the poor, Data and reports, Statement n°:01, Issue n° 420. (www.grameen.com. date:19/05/2015)

المطلب الثاني: تقييم أداء بنك غرامين باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل المتناهي الصغر

يعرض هذا المطلب تطور بعض المؤشرات العامة لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، كما يعرض نتائج تقييم وتحليل أداء البنك باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية في مجالات التمويل المتناهي الصغر، بحيث يتم التركيز على تحليل وتقييم مستويات الانتشار، وكذا تحليل وتقييم مستويات الكفاءة التحصيلية للقروض ومستويات الاستدامة المالية خلال الفترة 2002-2013.

أولا: تطور المؤشرات العامة للبنك

بنهاية سنة 2014، وبعد أكثر من 30 سنة من تأسيس بنك غرامين كمؤسسة مصرفية مستقلة، بلغ عدد الفروع المحلية للبنك 2.568 فرعا تغطي أكثر من 81 ألف قرية من قرى دولة بنغلاديش البالغ عددها 84 ألف قرية على مستوى 64 مقاطعة، وهذا يعني أن البنك تصل خدماته إلى حوالي 97 % من المحيط الجغرافي لبنغلاديش.

ويقدم البنك خدماته المتعددة لعدد كبير من أعضائه البالغ عددهم مع نهاية سنة 2014 حوالي 8,6 مليون عضو، والمنظمين في مجموعات تضامنية يبلغ عددها أكثر من 1,3 مليون مجموعة، وذلك بعدد موظفين يقارب 22 ألف موظف موزعين على مستوى كل الهياكل التنظيمية لبنك غرامين.

ووفقا لنتائج بعض الدراسات الحديثة لهيئة تنظيم التمويل المتناهي الصغر للبنك المركزي ببنغلاديش، فإن بنك غرامين له حصة سوقية من حيث عدد الزبائن تمثل حوالي 25% من العدد الإجمالي لزبائن المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر ببنغلاديش البالغ عددها بنهاية سنة 2013 أكثر من 650 مؤسسة خاضعة لسلطة هيئة تنظيم التمويل المتناهي الصغر ببنغلاديش[1].

ولمتابعة تطور المؤشرات العامة لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور المؤشرات العامة لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الفروع	1.178	1.195	1.358	1.735	2.319	2.481	2.539	2.562	2.565	2.565	2.567	2.567
عدد القرى (بالألف)	41	44	48	60	74	81	83	83	81	81	81	81
عدد الأعضاء (بالمليون)	2,4	3,1	04	5,6	6,9	7,4	7,6	7,9	8,34	8,37	8,37	8,54
عدد المجموعات (بالألف)	513	577	685	877	1.086	1.168	1.210	1.253	1.284	1.302	1.311	1.321
عدد المراكز (بالألف)	70	74	81	99	121	136	140	144	144	144	143	143

Source: Grameen bank: bank for the poor, Past Seventeen Years at a Glance: 1997-2013. (www.grameen.com. Date:18/01/2015).

[1] Microcredit Regulatory Authority: NGO-IMFs in Bangladesh, Volume –X, June 2014, p. 6.

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن هذه المؤشرات العامة المتعلقة ببنك غرامين تعكس تطورا ونموا ملحوظا، لا سيما ما يتعلق بالبنى التحتية للبنك، سواء من حيث عدد الموظفين، أو عدد المكاتب المحلية، أو من حيث الانتشار الجغرافي الواسع، أو عدد الأفراد الأعضاء في البنك وعدد المجموعات التضامنية المشكلة، وهي بالتأكيد سمات ومؤشرات تعكس النمو والتطور والتوسع الذي عرفه هذا البنك خلال الفترة 2002-2013.

ويمكن توضيح ذلك بشكل أكثر وضوحا من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (08): تطور عدد الفروع وعدد المجموعات لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

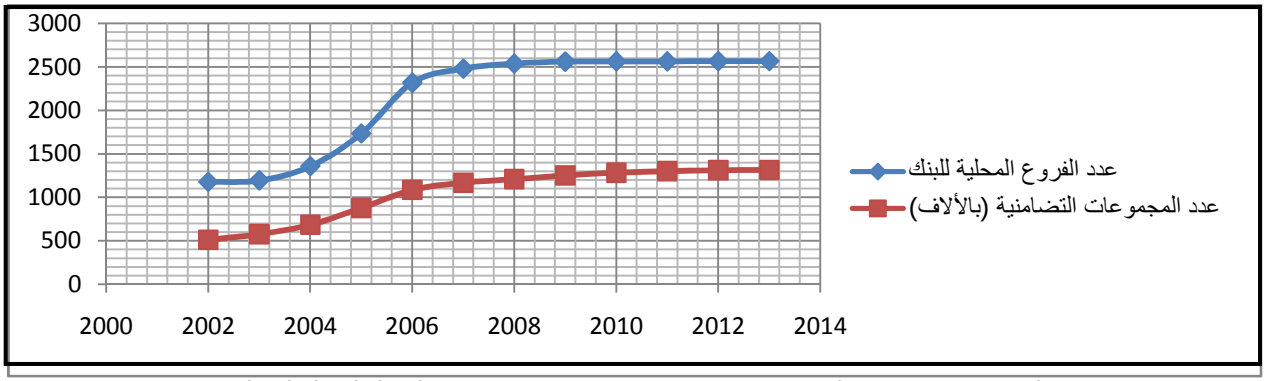

Source: Grameen bank: bank for the poor, Past Seventeen Years at a Glance: 1997-2013.(www.grameen.com. Date:18/01/2015).

ثانيا: تحليل وتقييم مستويات الانتشار(النطاق والعمق) لبنك غرامين

يمكن تقييم وقياس مستويات الانتشار لخدمات البنك من خلال متابعة وتحليل المؤشرات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مؤشرات تحليل وتقييم مستويات الانتشار(النطاق والعمق)

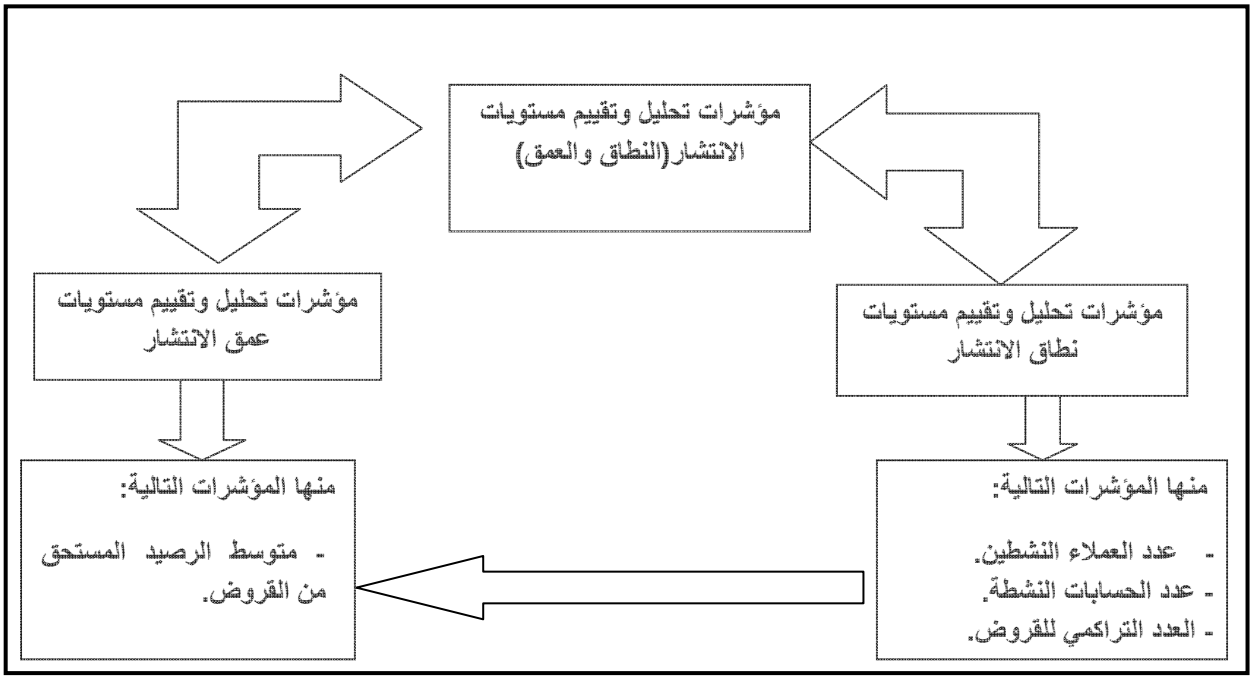

Source: Jennifer Isern and others: Appraisal Guide for Microfinance Institutions, Consultative Group to Assist the Poor, Washington, 2008, p. 37.

وفيما يتعلق بتحليل وتقييم تلك المؤشرات المتعلقة بمستويات نطاق وعمق الانتشار لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، فسيكون كما يلي[1]:

1- مؤشرات تحليل مستويات الانتشار(النطاق)

يقيس مؤشر الانتشار(النطاق) درجة الوصول أو مداه من حيث عدد العملاء المستفيدين من خدمات البنك، أو بمعنى آخر العدد المطلق للمشروعات الصغيرة والمصغرة التي استطاع البنك الوصول إليها، لذلك أفضل قياس لهذا المؤشر هو القياس المباشر، وذلك كما يلي:

مؤشر الانتشار(النطاق أو درجة الوصول) = عدد العملاء النشطين أو الحسابات النشطة عند نقطة زمنية معينة.

ويفضل حساب هذا المؤشر من خلال عدد العملاء (أو الأعضاء) النشطين مقارنة بحسابه من خلال العدد التراكمي للقروض التي تم تقديمها أو العملاء الذين تمت خدمتهم خلال فترة زمنية محددة، ذلك أن مؤشر العدد التراكمي قد تشوبه بعض النقائص، فمنها أنه قد يجعل من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تقدم القروض القصيرة الأجل أفضل حالا مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تقدم القروض الطويلة الأجل، لذلك يوصى باستخدام مؤشر النطاق الذي يحصي عدد العملاء النشطين بدلا من عدد الأعضاء للتعبير عن الحجم الفعلي للخدمات المقدمة، لأنه من الممكن جدا أن يظل بعض الأعضاء في مؤسسة التمويل المتناهي الصغر غير نشطين لفترات زمنية طويلة.

وفيما يتعلق بتطور مؤشر الانتشار (النطاق أو درجة الوصول) الخاص ببنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، فهو كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور مؤشر الانتشار (النطاق أو درجة الوصول) لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

الوحدة: بالمليون

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأعضاء	2,48	3,12	4 ,60	5,58	6,91	7,41	7,67	7,97	8 ,34	8,37	8,37	8,54
عدد الأعضاء النشطين	2,08	2,87	3,70	5,05	5,96	6,16	6,21	6,43	6,61	6,58	6,71	6,74

Source: Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p.1.(www.grameen.com. Date:18/01/2015).

وللتوضيح أكثر للمعطيات السابقة، يمكن عرض تطورها من خلال الشكل البياني التالي:

[1] Richard Rosenberg: Core performance indicators for Microfinance (Draft), p. 2. (Disponible in : www.arabic.microfinancegateway.org.)

الشكل البياني رقم (09): تطور عدد الأعضاء والأعضاء النشطين لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

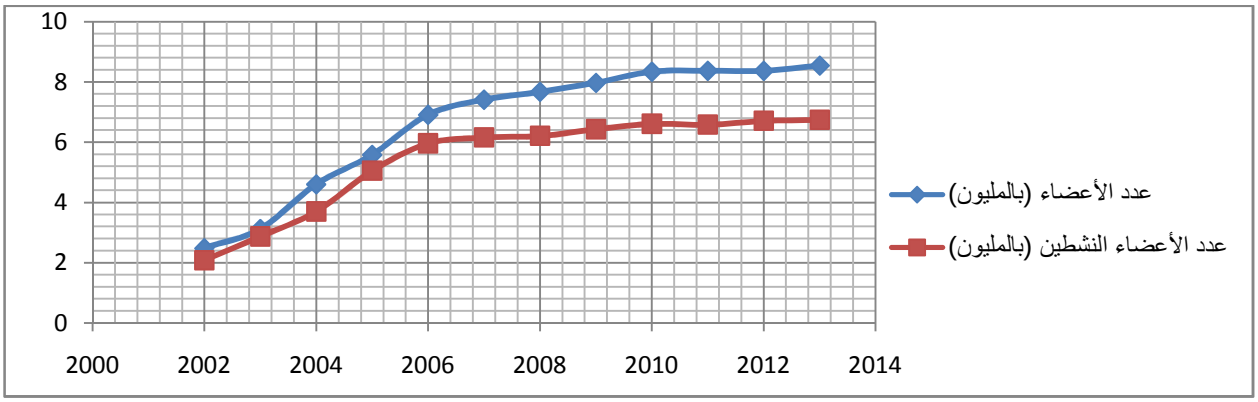

Source: Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p.1.(www.grameen.com. Date:18/01/2015).

ومن المعطيات السابقة، يلاحظ أن عدد الأعضاء النشطين قد زاد بمعدل حوالي 224 % خلال الفترة 2002-2013، حيث عرف البنك زيادة معتبرة في عدد الأعضاء النشطين، بحيث انتقل من 2,08 مليون عضوا في نهاية سنة 2002 إلى 6,74 مليون عضوا في نهاية سنة 2013. وهو ما يشير إلى سعي بنك غرامين إلى توسيع نطاق وصول خدماته المالية إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء المستهدفين ضمن قرى ومقاطعات دولة بنغلاديش.

و ضمن تحليل مؤشرات الانتشار لبنك غرامين، نشير إلى أن البنك يركز - كما ذكرنا سابقا- على تقديم الخدمات المالية وغير المالية للنساء الفقيرات، بحيث تشكل عموما نسبة النساء الأعضاء في بنك غرامين أكثر من 96% من إجمالي الأعضاء في البنك، والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة خلال الفترة 2002-2013، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (17): تطور نسبة النساء الأعضاء في بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة النساء الأعضاء في بنك غرامين (%)	95,20	95,44	95,66	96,27	96,70	96,85	96,88	96,79	96,39	96,12	96,23	96,21

Source: Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p.1.(www.grameen.com. Date:18/01/2015).

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أنها تعكس حقيقة تركيزا لبنك غرامين على الاهتمام بتمويل وتنمية النساء الفقيرات في مناطق وقرى بنغلاديش.

2- مؤشرات تحليل مستويات الانتشار (العمق)

يتعلق هذا المؤشر بقياس مدى عمق وصول مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى الفئات المستهدفة من المجتمع، وبحكم أن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تسعى للوصول إلى

العملاء الفقراء، يتم الاعتماد في حساب هذا المؤشر على قياس مستوى فقر العملاء عند نقطة زمنية معينة، وقد تعددت الأساليب المستخدمة في هذا المجال، إلا أنه ينبغي في كل الحالات الإبلاغ عن المؤشر الموضح لقيمة متوسط الرصيد المستحق الذي يعبر تقريبا عن مستوى فقر العملاء لدى مؤسسة التمويل المتناهي الصغر، وذلك كما يلي:

$$\text{متوسط الرصيد المستحق} = \frac{\text{إجمالي مبالغ القروض أو المدخرات المستحقة}}{\text{عدد العملاء النشطين أو الحسابات النشطة}}$$

وعموما، يرتبط تفسير هذا المؤشر بصورة تقريبية بمستوى فقر العملاء، حيث لا يسعى العملاء الأيسر حالا إلى الحصول على القروض الأصغر حجما. ولأغراض المقارنة يفضل التعبير عن هذا المؤشر كنسبة مئوية من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وعموما، يتفق على أنه حين يكون متوسط رصيد القروض القائم أقل من 20% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، أو في حدود 150 دولارا أمريكيا[1]، فإن ذلك يعتبر دلالة تقريبية على شدة فقر العملاء المقترضين.

وفيما يتعلق بحساب مؤشر الانتشار(العمق) الخاص ببنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، فهو كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور مؤشر الانتشار (العمق) لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي مبالغ القروض المستحقة (مليون دولار أمريكي)	220	276	334	427	476	530	646	792	943	945	997	1085
عدد الأعضاء النشطين (بالمليون)	2,08	2,87	3,70	5,05	5,96	6,16	6,21	6,43	6,61	6,58	6,71	6,74
متوسط الرصيد المستحق (دولار أمريكي)	106	96	90	85	80	86	104	123	143	144	149	161
متوسط الرصيد المستحق /نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%)	29,32	25,24	22,26	19,10	17,97	17,99	19,89	21,92	22,42	18,61	19,98	21,54

Source: Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p.1. (www.grameen.com. Date:18/01/2015).

[1] Richard Rosenberg: Core performance indicators for Microfinance (Draft), op.cit, p. 2.

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن متوسط الرصيد المستحق قد عرف انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2002-2007، حيث انخفض من مبلغ 103 دولار أمريكي في سنة 2002 إلى مبلغ 86 دولارا أمريكيا في سنة 2007، ثم بدأ في الارتفاع من جديد بداية من سنة 2008 ليصل إلى مبلغ 161 دولار أمريكي في نهاية سنة 2013.

ونشير هنا إلى أن هذه الزيادة أو الارتفاع في متوسط الرصيد المستحق من القروض قد ترجع إلى بعض العوامل مثل توسع المشروعات التي يديرها أعضاء البنك وبالتالي زيادة حصولهم على قروض أكثر، أو بسبب زيادة الحد الأعلى للقروض التي يقدمها البنك ضمن الإجراءات المعمول بها ضمن نظام غرامين المعمم.

ومما سبق، يمكن القول أن البنك يعمل بشكل جدي على تقديم خدماته المالية إلى الأفراد شديدي الفقر، حيث أن متوسط الرصيد المستحق خلال كل السنوات لم يتجاوز مبلغ 150 دولارا أمريكيا باستثناء سنة 2013، وهو ما يشير إلى أن البنك قد نجح في الوصول إلى أكثر الأفراد فقرا في المناطق الريفية ببنغلاديش.

ثالثا: تحليل وتقييم الكفاءة التحصيلية للقروض لبنك غرامين

تعتبر ظاهرة تدني نسب تحصيل القروض من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات العاملة في مجال الإقراض بصفة عامة، ذلك أن تأخر المقترضين عن التسديد في الآجال المتفق عليها يؤدي إلى تراكم ديونهم بصورة تفوق قدرتهم على التسديد، مما ينتج عنه إضعافهم ماليا وفقدانهم لأصولهم الاستثمارية.

كما يؤدي عدم تحصيل الديون المستحقة سواء كانت أقساطا أو فوائد متعلقة بها إلى إضعاف الحيوية المالية بالنسبة لمؤسسة التمويل المتناهي الصغر، وبالتالي عدم قدرتها على ضمان الديمومة والاستمرارية، وزيادة الانتشار في المستقبل في تقديم الخدمات المالية، ذلك أن محفظة القروض هي من أكثر الأصول أهمية بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر.

و من المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم كفاءة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في تحصيل القروض، يمكن ذكر المؤشرات المبينة ضمن الشكل التالي:

الشكل رقم (06): مؤشرات تحليل وتقييم الكفاءة التحصيلية للقروض

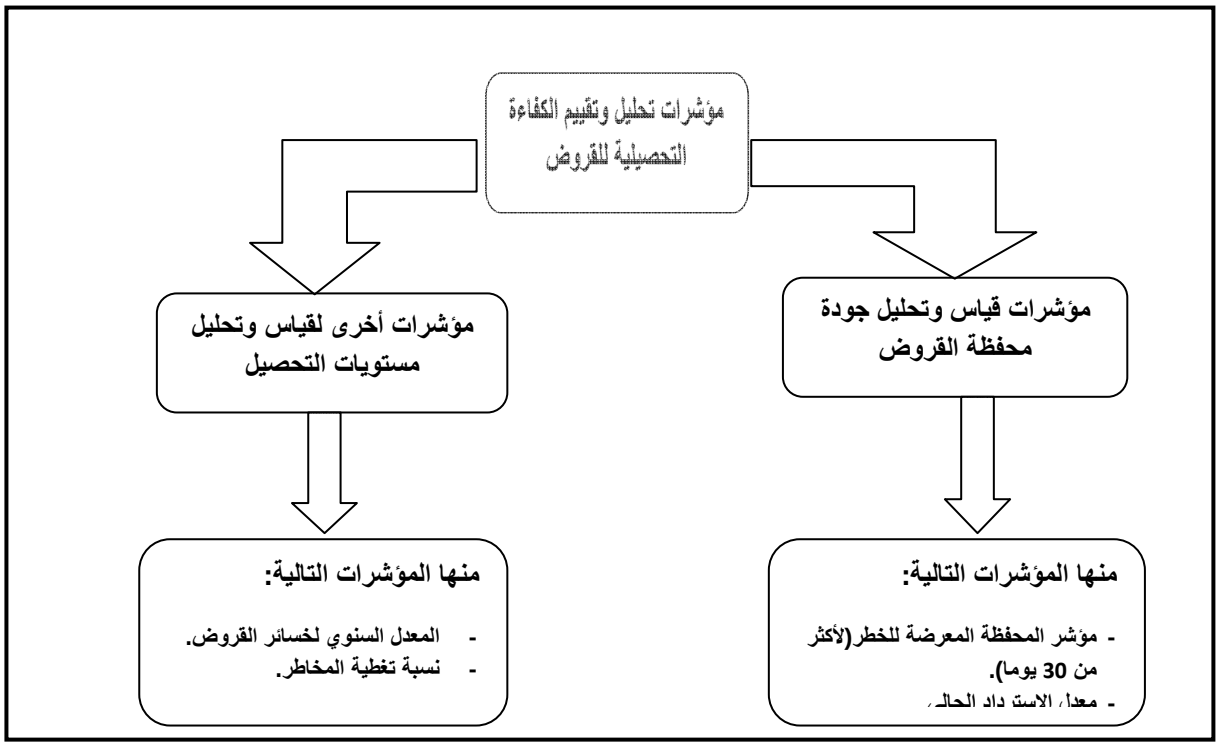

Source : Jennifer Isern and others, op.cit ,p. 40.

ويمكن تحليل وتقييم المؤشرات المتعلقة بالكفاءة التحصيلية للقروض الممنوحة من طرف بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، وذلك كما يلي:

1. مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر

ويعتبر هذا المؤشر بمثابة المقياس الدولي المعياري المستخدم في قياس جودة (أو نوعية) المحفظة بعد مرور عدد محدد من الأيام، كما يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الأكثر قبولا في تقييم جودة محفظة القروض من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفئات الأكثر فقرا، والتي لها اهتمام واضح بصناعة التمويل المتناهي الصغر، ومؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر يمكن حسابه من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\text{المحفظة المعرضة للمخاطر(ن من الأيام)} = \frac{\text{رصيد القروض القائمة لجميع القروض التي لها دفعات مستحقة مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من "ن" من الأيام}}{\text{رصيد المبالغ الأصلية القائمة لجميع القروض}}$$

ومما هو متعارف عليه في مجال التمويل المتناهي الصغر فيما يخص عدد الأيام، فيتم استخدام مدة 30 يوما إذا كان جدول السداد شهريا. وكقاعدة عامة للجودة والفعالية، فتعتبر محفظة القروض

[1] Sébastien Boyé et autres, op.cit, p. 199-200.

المعرضة للمخاطر(لأكثر من 30 يوما) مقبولة إذا كانت في حدود نسبة 5 %[1]، وإذا تجاوز هذا المؤشر نسبة 5%، فإنه يجب القيام بالإجراءات المناسبة على وجه السرعة لتخفيض هذه النسبة إلى النسب المقبولة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

وقصد تحليل وتقييم جودة محفظة القروض الخاصة ببنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 من خلال مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر، سنعرض تطور هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): تطور مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002– 2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر* (%)	1,77	2,84	2,94	2,57	2,69	3,88	3,67	4,39	3,01	3,86	4,45	3,66
المؤشر الإقليمي (%)	2,62	2,44	1,48	0,90	0,83	1,41	1,30	1,17	1,14	1,11	0,46	0.62
المؤشر في بنغلاديش (%)	2,13	1,56	1,92	1,17	1,88	3,01	2,34	2,56	1,46	1,61	5,04	5.70

Source: Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

* Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p.2. (www.grameen.com. Date:18/01/2015).

ومن المعطيات السابقة، نلاحظ أن مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر قد عرف تذبذبا من حيث معدلاته خلال الفترة 2002-2013، حيث ارتفع من معدل 1,77 % في سنة 2002 إلى معدل 3,88 % في سنة 2007، ثم يعرف ارتفاعا ملحوظا في نهاية سنة 2009 في حدود أكثر من 4% ليصل إلى معدل يقارب 4,45 % في نهاية سنة 2012، والشكل البياني اللاحق يبرز ذلك بأكثر تفصيل :

الشكل البياني رقم (10): مؤشرات المحفظة المعرضة للخطر لبنك غرامين، وفي بنغلاديش وجنوب آسيا خلال الفترة 2002-2013.

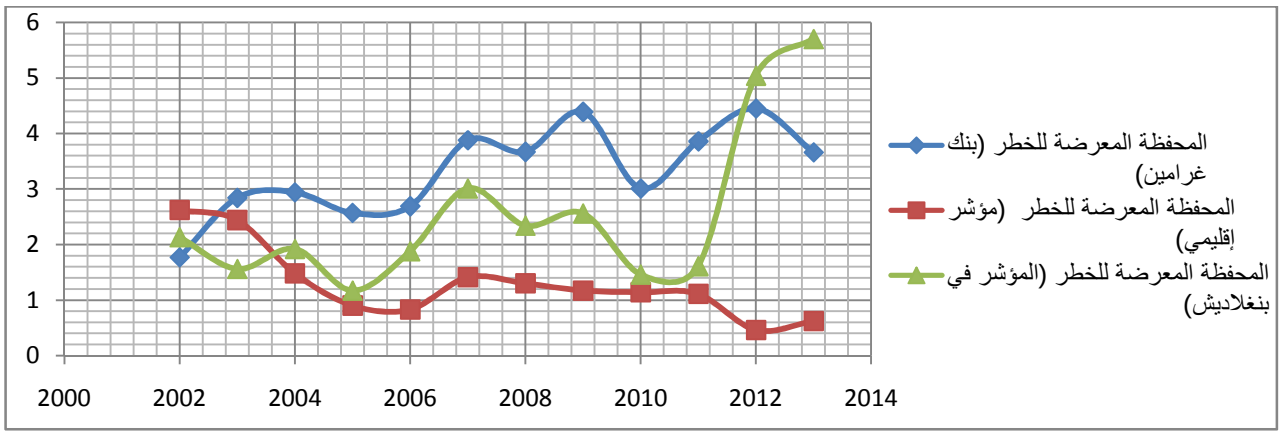

Source: Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

-Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p.2.

[1] Bouakary Sidiki Diakite : Les fondements théoriques de l'économie de la Microfinance, Tome II, éditions MENAIBUC , France, 2008, p. 89.

وعموما، تشير هذه المعطيات المتعلقة بتطورات مؤشر محفظة القروض المعرضة للمخاطر لبنك غرامين بأنها أقل بكثير عن المعدل الأقصى المقبول من وجهة نظر مالية لمؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر في حدود 5 %، وذلك باستثناء سنتي 2009 و2012 والتي كان فيها هذا المؤشر قريب جدا من معدل 5 %، وهو ما قد يعني أن البنك يتمتع بكفاءة مقبولة في إدارة محفظة القروض خلال الفترة 2002-2013.

وبمقارنة المؤشر الإقليمي للمحفظة المعرضة للمخاطر مع مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، نلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع وبعيد نوعا ما عن قيمة المؤشر الإقليمي لمنطقة جنوب أسيا خلال الفترة 2002-2013، ونفس الشيء يمكن قوله إذا قارنا مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر للبنك خلال الفترة 2002-2011 مع المؤشر الذي سجله هذا المؤشر كوسيط بالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر الناشطة في دولة بنغلاديش.

وبذلك يتضح أن مؤشر المحفظة المعرضة للخطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 هو مرتفع وبعيد نوعا ما عن وسيط المؤشر بالنسبة لدولة بنغلاديش، وذلك باستثناء سنتي 2012 و2013 والتي كان فيها مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر بالنسبة لدولة بنغلاديش أكثر من معدل 5%.

2. المعدل السنوي لخسائر القروض

وهو مؤشر مكمل لمؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر، وهو يقيس قيمة القروض التي تم إلغاؤها(القروض التي تم شطبها) باعتبارها كنسبة من متوسط محفظة القروض القائمة لفترة زمنية معينة، ويتم حساب المعدل السنوي لخسائر القروض من خلال العلاقة التالية [2]:

$$\text{المعدل السنوي لخسائر القروض} = \frac{\text{إجمالي القروض التي تم شطبها} - \text{قيمة القروض المستردة}}{\text{متوسط إجمالي محفظة القروض}}$$

ويركز في الكثير من الحالات في تقييم خسائر القروض على استخدام المعدل السنوي لخسائر القروض بدلا من استخدام معدل الإسترداد أو التحصيل للقروض الممنوحة، وذلك لأسباب قد تتعلق بسوء التفسير لمدلول معدل الإسترداد الحالي .

وعموما تعتبر مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تجاوزت معدلاتها السنوية لخسائر القروض حدود 5 % في وضعية غير ملائمة، ومن الأنسب العمل على تخفيضها في حدود أقل من 2 % من خلال تحسين وتطوير الإجراءات الكفيلة بتحسين مستويات التحصيل للقروض.

[2] Joanna Ledgerwood and others: The new Microfinance handbook: A financial market system perspective, The World Bank, 2012, p. 337.

ولتحليل وتقييم المعدلات السنوية لخسائر القروض الخاصة بالبنك خلال الفترة 2002-2013، نعرض تطور هذا المؤشر من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور المعدل السنوي لخسائر القروض لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل السنوي لخسائر القروض (%)	/	5,83	4,17	0,86	1,04	- 0,06	- 1,26	- 0,67	- 0,95	- 0,56	- 0,40	- 0,47

Source: Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

ومن المعطيات السابقة، نلاحظ أن المعدل السنوي لخسائر القروض بالنسبة لبنك غرامين قد عرف تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2002-2013، وتشير المعدلات السنوية السالبة لخسائر القروض بالنسبة لبنك غرامين للفترة 2007- 2013 إلى أن البنك قام بمجهودات لتحصيل القروض التي شطبت في الفترات السابقة (لاحظ أن طريقة حساب المعدل السنوي لخسائر القروض يتضمن طرح القروض المستردة من إجمالي القروض التي تم شطبها أو إلغائها من محفظة القروض. إضافة إلى ذلك وما يجب الإشارة إليه، هو أن بنك غرامين لم يلغ أو يشطب أية قروض بداية من سنة 2007، أي أن نسبة الشطب للقروض تساوي الصفر بداية من سنة 2007، بعد أن كانت في حدود 5,38% في نهاية سنة 2003. وهذا ما يعني أن بنك غرامين يطبق ذلك المبدأ المتعلق بعدم الإلغاء لأية قروض ضمن محفظة القروض مهما كانت الظروف التي يمر بها ذلك المقترض (راجع في ذلك آلية دفع المقترضين لأقساط القروض بالنسبة لبنك غرامين).

وللتعمق أكثر في فهم أداء محفظة قروض البنك، يمكن تتبع تطور نسبة تغطية مخاطر القروض للبنك خلال الفترة 2002-2013، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): تطور مؤشر نسبة تغطية المخاطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة تغطية المخاطر (%)	85,88	174,58	115,72	82,74	95,51	/	199,49	153,76	94,34	87,18	87,89	94,01
المؤشر الإقليمي (%)	/	74,16	55,83	85,34	85,74	86,19	88,94	97,63	89,22	99,13	174,13	/
المؤشر في بنغلاديش (%)	/	83,83	77,70	128,73	113,53	84,96	77,66	107,69	134,72	80,70	/	/

Source: Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

وفيما يتعلق بنسبة تغطية المخاطر التي تمثل مخصصات خسائر القروض كنسبة مئوية من المحفظة المعرضة للمخاطر، والتي توضح قدرة البنك على تغطية خسائر القروض المتوقع حدوثها، وبملاحظة المعطيات السابقة نجد أن نسبة تغطية المخاطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 غير مستقرة، بحيث كانت هذه النسبة في سنة 2002 في حدود 85,88 % لترتفع

بعد ذلك لتصل إلى نسبة 115,72 % في نهاية سنة 2004، ثم تعرف تراجعا ملحوظا بعد ذلك مسجلة نسبة 82,74% و95,51 % في سنتي 2005 و2006 على التوالي، ثم عرفت بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2008 و2009 بنسبة 199,94% و 153,76% على التوالي، ثم عرفت نسبة تغطية المخاطر تراجعا مسجلة معدل 94,01% في نهاية سنة 2013. و الشكل اللاحق يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل البياني رقم (11): نسب تغطية المخاطر لبنك غرامين مقارنة بنسب تغطية المخاطر الإقليمية وفي بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

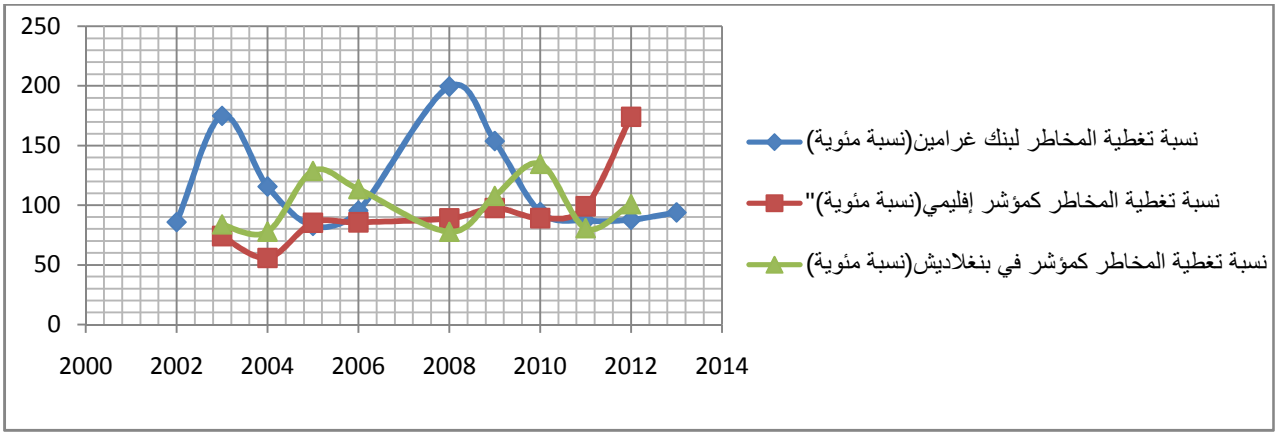

Source: Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

وبمقارنة نسبة تغطية المخاطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 بالمؤشرات الإقليمية لمنطقة جنوب آسيا، وبالمؤشرات في دولة بنغلاديش، نجد أن بنك غرامين له نسب تغطية للمخاطر تتجاوز تلك النسب الإقليمية والنسب الوسيطة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في دولة بنغلاديش، وذلك باستثناء السنوات 2005 و2006، 2010 و2012 ، والتي كانت فيها نسبة تغطية المخاطر لبنك غرامين أقل مما هو مسجل كوسيط على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش. وهذا ما قد يعني أن بنك غرامين يتمتع بقدرة مقبولة لتغطية خسائر القروض المتوقعة في أغلب السنوات خلال الفترة 2002-2013.

رابعا: تحليل وتقييم مستويات الربحية المالية لبنك غرامين (الاستدامة أو الحيوية المالية)

من بين التحديات الهامة بالنسبة لبنك غرامين منذ بدايته كمشروع تجريبي ضرورة تحقيق الاستمرارية المالية في مجال عمله، والتي تعني قدرة البنك على تحقيق إيرادات كافية تسمح بتغطية التكاليف الكلية و ضمان الإستمرار في تقديم الخدمات المتنوعة إلى أفراد الفئات المستهدفة.

ويركز في مجال تحليل وتقييم مستويات الربحية المالية للبنك على تحليل المؤشرات المالية الموضحة ضمن الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مؤشرات تحليل وتقييم مستويات الربحية المالية للبنك

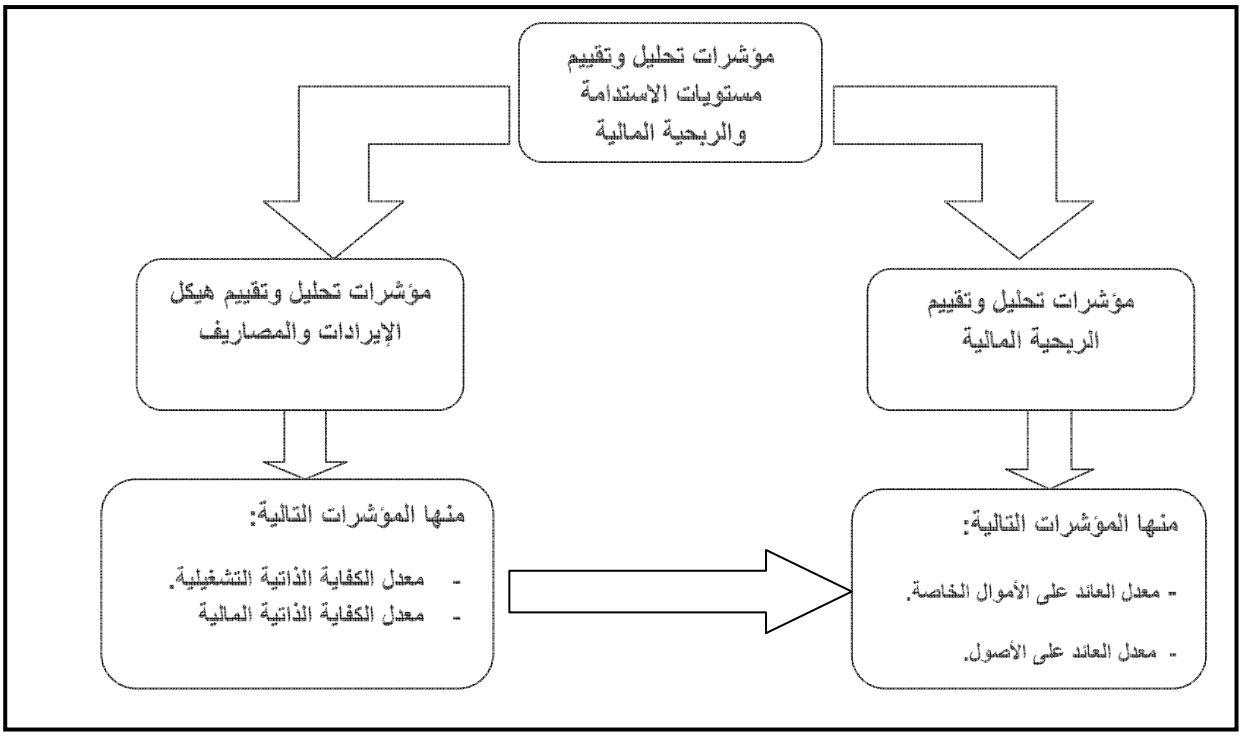

Source : Richard Rosenberg et autres : Les taux d'intérêt du microcrédit et leurs facteurs déterminants, Consultative Groupe pour l'assistance aux Pauvres et Mixmarket, USA, Juin 2013, p. 25.

ويمكننا التعرف على مدى تحقيق بنك غرامين لهـدف الاستمرارية المالية خـلال الفترة 2002-2013 من خلال متابعة تلك المؤشرات المالية، وذلك كما يلي:

1. مؤشر العائد على الأموال الخاصة

يعتبر مؤشر العائد على الأموال الخاصة مؤشرا هاما في تحليل وقياس الربحية المالية للبنك، والذي يوضح ويقيس العائد المتحقق لحاملي أسهم البنك، ويمكن حساب مؤشر العائد على الأموال الخاصة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأرباح بعد خصم الضرائب}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$$

وقصد تحليل وتقييم مستويات ربحية البنك من خلال مؤشر العائد على الأموال الخاصة، نستعرض تطور هذا المؤشر من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل العائد على الأموال الخاصة (%)	/	4,90	1,07	18,40	22,37	1,07	14,78	4,45	8,04	6,82	14,51	11,36
المعدل الإقليمي (%)	/	/	4,76	3,39	8,12	2,31	4,66	6,13	-1,44	-1,10	6,96	/
المعدل في بنغلاديش (%)	/	/	17,67	18,77	14,86	- 2,57	-12,28	3 ,41	3,31	3,27	/	/

Source : Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك غرامين قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2003-2008، حيث انتقل من معدل 4,90% في سنة 2003 إلى معدل 22,37% في سنة 2006، مع استثناء سنتي 2004 و 2007 التي تراجع فيها معدل العائد على الأموال الخاصة بشكل ملفت للانتباه إلى حدود 1,07%. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التراجع الكبير في الأرباح الصافية لبنك غرامين خلال تلك السنوات.

أما خلال السنوات الأخيرة، فمعدل العائد على الأموال الخاصة لبنك غرامين كان في أدنى معدل في حدود 4,45% في نهاية سنة 2009، وفي أعلى معدل له في حدود 14,51% مع نهاية سنة 2012. ويمكننا توضيح ذلك من خلال ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (12): معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك غرامين مقارنة بالمعدلات الإقليمية وفي بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

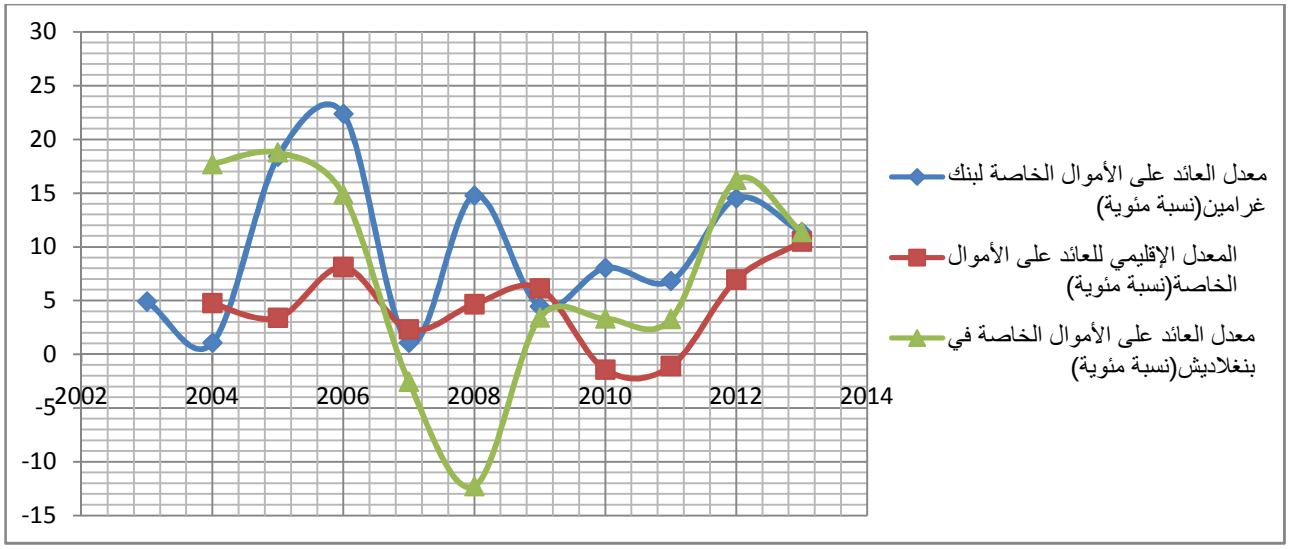

Source : Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

وبمقارنة معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك غرامين مع معدل العائد على الأموال الخاصة الإقليمي، نجد أن البنك يحقق معدلات إيجابية أفضل بالنسبة لبعض السنوات مقارنة مع المعدلات الإقليمية، وذلك على الأخص بالنسبة للسنوات التي سجل فيها المعدل الإقليمي للعائد على الأموال الخاصة معدلات سالبة.

أما إذا ما تمت المقارنة مع المعدل على الأموال الخاصة للمؤسسات العالمة في مجال التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش، فنجد أن بنك غرامين له معدلات أفضل في أغلب السنوات مقارنة مع تلك المعدلات المتعلقة بالعائد على الأموال الخاصة بالنسبة للمؤسسات العاملة في بنغلاديش، وذلك باستثناء سنة 2004 التي سجل فيها بنك غرامين نتائج أقل من المعدلات العامة بالنسبة لدولة بنغلاديش.

وعموما، يمكننا القول أن بنك غرامين يحقق عائدا إيجابيا من عملياته المختلفة خلال الفترة 2002-2013؛ ويعني هذا أن البنك يحقق دخلا صافيا إيجابيا ويرجع الفضل في ذلك إلى انخفاض مستويات التكاليف على مستوى البنك.

2. معدل العائد على الأصول

وهذا المؤشر هو أيضا من المؤشرات الهامة والجيدة في الحكم على قدرة البنك على ضمان الاستمرارية وتحقيق الربحية المالية، وهو يعكس قدرة مؤسسة التمويل المتناهي الصغر على تحقيق الإيرادات من خلال مجموع أصولها والتي تضم محفظة القروض وغيرها، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{الأرباح بعد خصم الضرائب}}{\text{متوسط الأصول}}$$

ولتحليل وتقييم مستويات الربحية لبنك غرامين من خلال معدل العائد على الأصول،نعرض تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2002-2013 ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (23): تطور معدل العائد على الأصول لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل العائد على الأصول للبنك (%)	0.77	0.19	2.41	2.46	0.11	1.66	0.43	0,52	0.41	0,86	0,69
معدل العائد على الأصول المعدل الإقليمي (%)	/	-3,15	-0,47	0,21	-0,29	-0,06	0,32	- 0,36	-0,96	0,67	/
معدل العائد على الأصول المعدل في بنغلاديش (%)	/	6,40	6,45	4,27	-0,43	-3,27	0,39	0,16	0,60	/	/

Source : Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن معدل العائد على الأصول للبنك قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2006، حيث انتقل من نسبة 0,77% في سنة 2003 إلى معدل 2,46% في سنة 2006، ثم بعدها عرف معدل العائد على الأصول تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2007 بمعدلات تتراوح ما بين 0,11 % و 0,86 % خلال الفترة 2007- 2013.

وبالتحليل لهيكل إيرادات ومصاريف البنك فقد يعزى هذا الانخفاض في معدل العائد على الأصول إلى ذلك التراجع الملاحظ في نسبة الإيرادات المالية من 17,14% في سنة 2007 إلى نسبة 16,56% في نهاية سنة 2013، وكذلك تراجع معدلات العائد على محفظة القروض خلال الفترة 2007-2013، والذي تراجع من معدل 15,52% في نهاية سنة 2006 إلى معدل 8,71 % في نهاية سنة 2013، وذلك بسبب عدم الكفاءة في تسيير محفظة قروض البنك خلال تلك الفترة وتدهور نوعية محفظة القروض بالارتفاع المسجل في مؤشر المحفظة في خطر لأكثر من 30 يوما، كما يمكن أن يعزى ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته نسبة المصاريف المالية من 7,06% في نهاية سنة 2006 إلى نسبة 8,49% في نهاية سنة 2013، وذلك لأن المصاريف الأخرى (مصاريف المستخدمين، مصاريف مخصصات خسائر القروض والمصاريف التشغيلية) كانت شبه مستقرة أو في تراجع في بعض الحالات خلال الفترة 2003 -2013.

وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المؤشرات ونسب الإيرادات والمصاريف لبنك غرامين من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (24): نسب الإيرادات والمصاريف لبنك غرامين خلال الفترة 2003-2013

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات المالية/ متوسط الأصول (%)	15,25	15,47	17,49	18,00	17,14	16,10	16,29	15,86	16,65	16,95	16,56
المصاريف الإجمالية/ متوسط الأصول (%)	14,47	15,27	15,06	15,52	17,03	14,44	15,86	15,14	16,22	16,07	15,88
المصاريف المالية/ متوسط الأصول (%)	6,44	7,27	6,28	7,06	7,47	7,74	8,13	8,53	8,55	8,30	8,49
الإيرادات المالية/ متوسط محفظة القروض (%)	/	/	14,37	15,15	10,26	9,74	13,43	10,89	8,95	8,73	8,71
مخصصات خسائر القروض/ متوسط الأصول (%)	0,92	1,81	0,44	1,50	2,23	0,51	1,26	-0,10	1,24	1,61	1,11
المصاريف التشغيلية/متوسط الأصول (%)	7,12	6,19	8,35	6,97	7,33	6,20	6,47	6,67	6,43	6,17	6,27
مصاريف المستخدمين/ متوسط الأصول (%)	/	/	4,97	4,48	4,61	4,19	4,41	4,29	4,02	3,58	3,50
المصاريف الإدارية /متوسط الأصول (%)	/	/	3,38	2,49	2,72	2,01	2,06	2,41	2,41	2,59	2,77

Source : Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

وإذا ما تم إجراء أسلوب التحليل المقارن من خلال مقارنة معدلات العائد على الأصول لبنك غرامين خلال الفترة 2002- 2013 بالمعدلات الإقليمية للعائد على الأصول على مستوى منطقة جنوب آسيا، نجد أن بنك غرامين له معدلات أفضل و ذات قيم إيجابية مقارنة بالمعدلات الإقليمية السالبة في أغلب الحالات، والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل البياني رقم (13): معدل العائد على الأصول لبنك غرامين مقارنة مع المعدلات الإقليمية وبنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

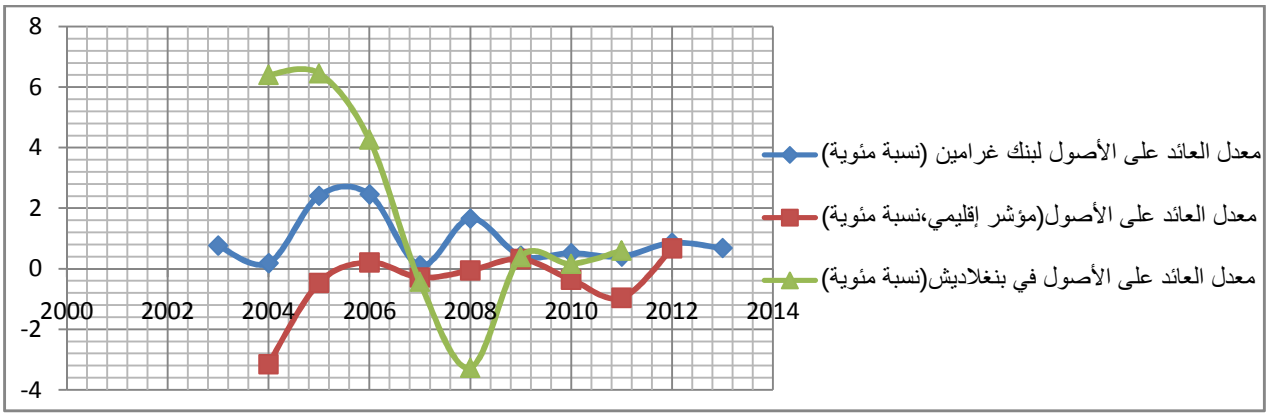

Source : Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

أما إذا قارنا ذلك بمعدلات العائد على الأصول المسجلة على مستوى المؤسسات المنتمية إلى دولة بنغلاديش، فنجد أن معدلات بنك غرامين كانت أقل خلال الفترة 2002-2006 من تلك المسجلة بالنسبة لمؤسسات دولة بنغلاديش، في حين أن معدلات العائد على الأصول خلال الفترة 2007-2013 هي تقريبا معدلات أفضل من تلك المسجلة على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر المنتمية لدولة بنغلاديش

3. مؤشر الكفاية الذاتية التشغيلية

وهو من المؤشرات الهامة في قياس الربحية بالنسبة للمؤسسات العاملة مجال التمويل المتناهي الصغر، ويسمح هذا المؤشر بمعرفة مدى تغطية وكفاية الإيرادات المالية المتأتية من العمليات التشغيلية للمصاريف التشغيلية لمؤسسة التمويل المتناهي الصغر، أي بطريقة تسمح بمعرفة مدى تغطية إيرادات العمليات التشغيلية (الفوائد والعمولات أساسا) للمصاريف التشغيلية التي تشمل مصاريف الاستغلال ومصاريف مخصصات خسائر القروض والمصاريف الإدارية الأخرى، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\text{الكفاية الذاتية التشغيلية} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات التشغيلية}}{\text{إجمالي المصاريف التشغيلية}}$$

[1] روبرت بك كريستين وآخرون: نموذج لتقييم مؤسسات التمويل البالغ الصغر،سلسلة الأدوات الفنية رقم 04، منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفئات الأشد فقرا، جويلية 1999، ص. 31.

ولتحليل مؤشر الكفاية الذاتية التشغيلية لبنك غرامين نعرض تطور معدلات الكفاية الذاتية التشغيلية للبنك خلال الفترة 2002-2013، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور مؤشر الكفاية الذاتية التشغيلية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكفاية التشغيلية الذاتية للبنك (%)	96,43	105,41	101,29	116,09	115,97	100,65	111,47	102,69	103,62	102,64	105,50	104,34
المعدل الإقليمي للكفاية التشغيلية الذاتية (%)	/	85,73	83.95	101,40	100,84	100,24	97,52	100,74	99,90	97,05	103,45	112,01
المعدل للكفاية التشغيلية الذاتية في بنغلاديش (%)	/	124,32	130,74	120,85	111,43	94,31	86,33	101,33	100,74	102,71	113,62	106,32

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

ومن المعطيات السابقة، نلاحظ أن مؤشر الكفاية الذاتية التشغيلية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2002-2006، حيث ارتفع من نسبة 96,34% في سنة 2002 إلى نسبة 115,97 % في نهاية سنة 2006، ثم عرف بعد ذلك استقرارا خلال الفترة 2007-2013 بنسب تتجاوز الـ : 100%، وهذا ما يعني أن الإيرادات المالية التشغيلية للبنك والتي تتشكل من الفوائد المحصلة تغطي المصاريف التشغيلية التي تشمل مصاريف الاستغلال ومصاريف مخصصات خسائر القروض والمصاريف الإدارية الأخرى بنسب تتراوح عموما ما بين 100% و 117% خلال الفترة 2002-2013.

وبمقارنة مؤشر الكفاية الذاتية التشغيلية للبنك خلال الفترة 2002-2013 مع المعدلات الإقليمية الوسيطة لمنطقة جنوب أسيا أو مع المعدلات الوسيطة للكفاية الذاتية التشغيلية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في دولة بنغلاديش، نجد أن بنك غرامين يحقق معدلات إيجابية أفضل مقارنة مع المعدلات المسجلة بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا خلال السنوات 2002-2013، كما يحقق معدلات متقاربة مع المعدلات الوسيطة للكفاية التشغيلية للمؤسسات العاملة في بنغلاديش، وذلك باستثناء السنوات 2003، 2004 و2005 ، والتي حقق فيها بنك غرامين معدلات أقل بكثير من المعدلات الوسيطة في بنغلاديش للكفاية التشغيلية. والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم (14): معدل الكفاية الذاتية التشغيلية لبنك غرامين مقارنة مع المعدلات الإقليمية وبنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

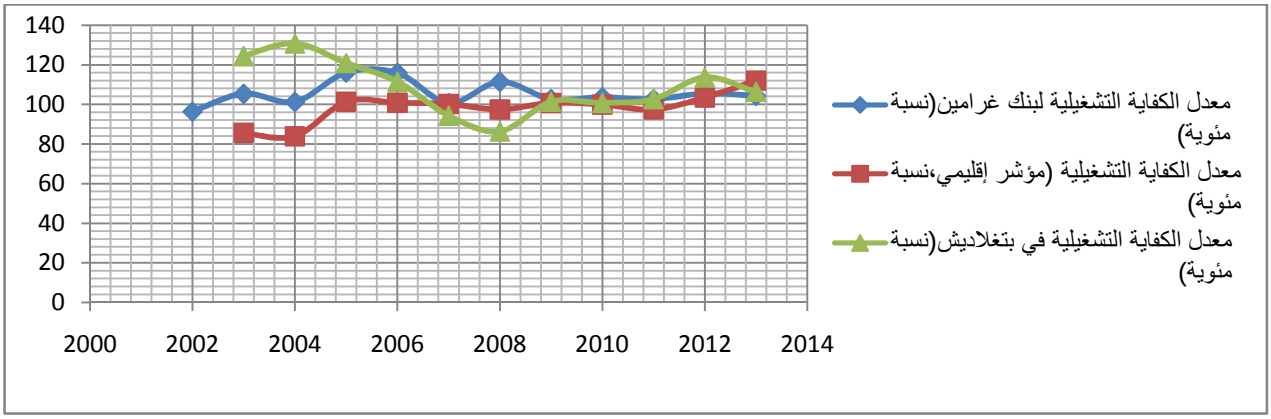

Source : Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

4. مؤشر الكفاية الذاتية المالية

يتعلق مؤشر الكفاية الذاتية المالية بقياس قدرة مؤسسة التمويل المتناهي الصغر على تغطية مصاريفها التشغيلية المعدلة، والتي تشمل مصاريف الاستغلال ومصاريف مخصصات خسائر القروض، والمصاريف المالية وتكاليف رأس المال، وذلك بالاعتماد على إيراداتها المالية؛ ويقصد هنا بالمصاريف المعدلة تلك المصاريف المعدلة بعد الأخذ بعين الاعتبار لمعدل التضخم وتكلفة التمويل المدعم، والدعم العيني المتحصل عليه. ويسمح هذا المؤشر بتوضيح قدرة مؤسسة التمويل المتناهي الصغر على تحقيق التعادل المالي الذي يسمح لها يتيح لها تحقيق الاستدامة المالية وضمان الاستمرارية في تقديم الخدمات المالية مستقبلا دون الاعتماد على المنح والهبات من الجهات والأطراف الأخرى الداعمة لتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر.

ولتحليل مؤشر الكفاية الذاتية المالية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، نعرض تطور ذلك المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (26): تطور مؤشر الكفاية الذاتية المالية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكفاية الذاتية المالية (%)	99,60	107,88	105,70	110,40	112,80	94,84	106,07	99,21	99,20	95,79	99,62	99,59

Source: Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p. 2. (www.grameen.com.Date:18/01/2015).

ومن المعطيات السابقة، نلاحظ أن مؤشر الكفاية الذاتية المالية قد عرف تطورا خلال الفترة 2002 -2006، بحيث انتقل من معدل 99,66% في نهاية سنة 2002 إلى معدل 112,80% مع نهاية سنة 2006، ثم عرف بعد ذلك تراجعا خلال الفترة المتبقية 2007-2013 مسجلا

أعلى معدل للكفاية الذاتية المالية في حدود معدل 106,07 % مع نهاية سنة 2008، في حين سجل معدل الكفاية الذاتية المالية لباقي سنوات الفترة معدلات تقل نوعا ما عن معدل 100%، بحيث كان أدنى معدل مسجل للكفاية الذاتية المالية في حدود معدل 94,84% في نهاية سنة 2007.

ويتضح لنا أن بنك غرامين قد تمتع بمؤشر للكفاية الذاتية المالية مقبول بالنسبة للسنوات: 2003 ،2004، 2005، 2006، وسنة 2008، وذلك بمعدلات تجاوزت النسبة المقبولة من وجهة نظر مالية والتي هي في حدود 100%. أما بالنسبة للسنوات الأخرى، فكان مؤشر الكفاية الذاتية المالية لبنك غرامين يقل عن معدل 100%، ولكنها قريبة جدا من المعدل المقبول.

وبذلك يمكن القول أن بنك غرامين خلال السنوات الأخيرة (2012 و 2013) يتمتع إلى حد ما بالكفاية الذاتية المالية. أما خلال السنوات (خصوصا سنة 2007) التي تتراجع فيها معدلات الكفاية الذاتية المالية بأكثر من 5% عن المعدل المقبول في مجال التمويل المتناهي الصغر فإن ذلك يعني أن البنك لا يحقق مستويات مقبولة من الكفاية الذاتية المالية.

خامسا: تحليل وتقييم مستويات الكفاءة والإنتاجية لبنك غرامين

تهتم مؤشرات الكفاءة في مجال التمويل المتناهي الصغر بمعرفة مدى نجاح مؤسسة التمويل المتناهي الصغر في مراقبة تكاليفها الإدارية من خلال معرفة تكلفة الوحدة الواحدة من المخرجات. أما مؤشرات الإنتاجية فتهتم بمعرفة مدى نجاح تلك المؤسسات في استخدام مواردها بشكل جيد خاصة ما يتعلق منها بالأصول والموظفين لديها من خلال معرفة قيمة وحجم المخرجات (حجم الأعمال) التي يتم توليدها من أحد عناصر تلك الأصول[1] .

وبذلك فإن مؤسسة التمويل المتناهي الصغر تحقق الكفاءة إذا كانت تحقق الحد الأدنى من التكاليف في تقديم الخدمات المالية، بينما تحقق الإنتاجية إذا حققت مؤسسة التمويل المتناهي الصغر أقصى حد من الخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد.

ويمكننا في إطار تحليل وتقييم الكفاءة والإنتاجية لبنك غرامين بالاعتماد على المؤشرات الموضحة ضمن الشكل التالي:

[1] Joanna Ledgerwood and others, op.cit, p. 334.

الشكل رقم (08): مؤشرات تحليل وتقييم مستويات الكفاءة والإنتاجية للبنك

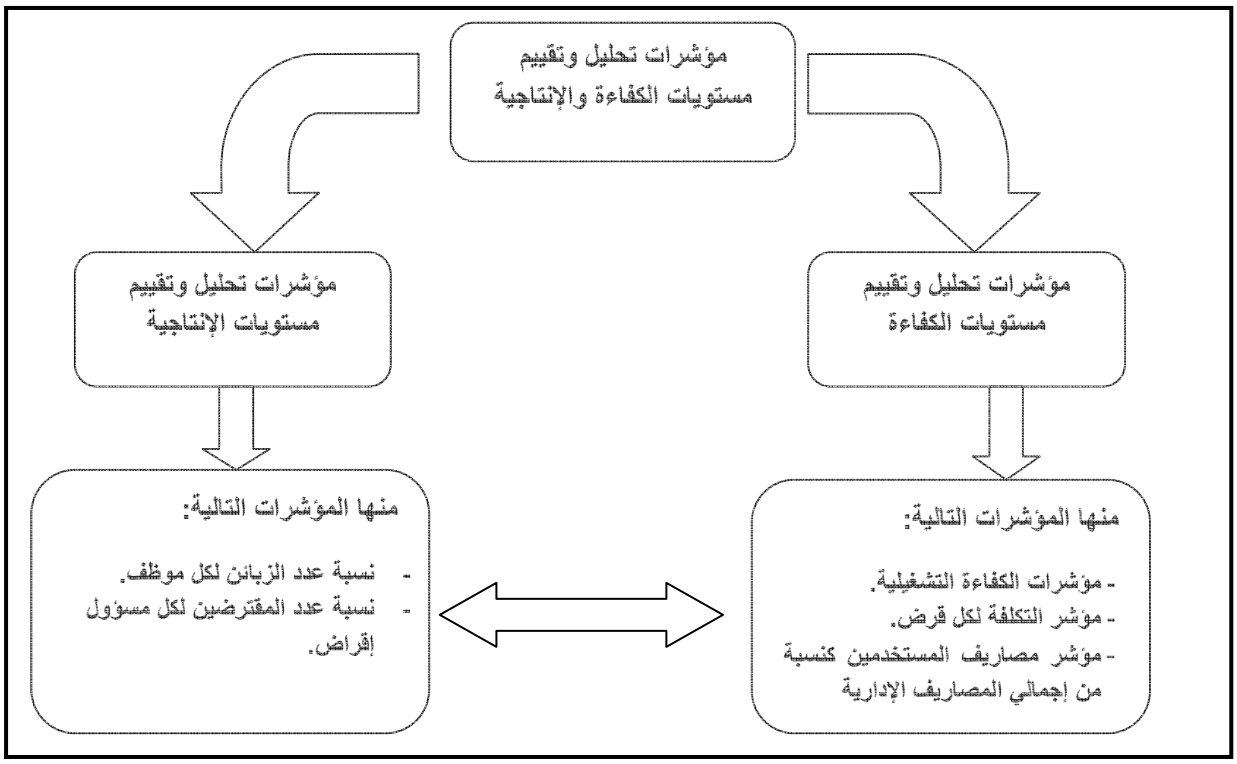

Source: Joanna Ledgerwood and others, op.cit, p. 334.

ويمكننا تحليل و تقييم مستويات الكفاءة والإنتاجية على مستوى بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 من خلال متابعة تطور تلك المؤشرات المالية، وذلك كما يلي:

1- مؤشرات تقييم مستويات الكفاءة

من بين أهم مؤشرات تقييم مستويات الكفاءة المستخدمة في مجال التمويل المتناهي الصغر النسب والمؤشرات التالية [2]:

أ. مؤشر الكفاءة التشغيلية: يشير مفهوم الكفاءة التشغيلية إلى التكلفة التي تتحملها مؤسسة التمويل المتناهي الصغر من أجل إقراض وحدة واحدة من أموالها، ويتم قياس مؤشر الكفاءة التشغيلية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة التشغيلية} = \frac{\text{إجمالي المصاريف التشغيلية + تعديل المنح العينية}}{\text{متوسط إجمالي محفظة القروض القائمة}}$$

ولتحليل وتقييم مؤشر الكفاءة التشغيلية لبنك غرامين خلال الفترة 2003-2013، نعرض تطور ذلك المؤشر من خلال الجدول التالي:

[2] طارق الخير، ريم رمضان، مرجع سابق، ص.274-275.

الجدول رقم (27): تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية لبنك غرامين خلال الفترة 2003-2013

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكفاءة التشغيلية (%)	10,49	9,29	12,57	11,17	12,72	10,87	11,22	11,84	11,38	11,31	12,15
المؤشر الإقليمي (%)	16,22	15,45	13,86	13 ,26	14,24	14,00	14,43	14,24	13,88	12,26	10,90
المؤشر في بنغلاديش (%)	13,51	16,27	15,44	15,45	18,30	17,64	14,53	14,28	14,33	14,62	14,50

Source : Rapports du MIX Market .(www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

ومن المعطيات السابقة، نلاحظ أن مؤشر الكفاءة التشغيلية للبنك شبه مستقر خلال الفترة 2002-2013، وذلك بالتغير ارتفاعا أو انخفاضا ضمن معدلات تتراوح ما بين 9,29% و 12,72%. وبالتالي يكون البنك خلال السنوات التي يقل فيها مؤشر الكفاءة التشغيلية عن معدل 10% مقبولا جدا على غرار ما هو متعارف عليه بالنسبة لصناعة التمويل المتناهي الصغر. أما في السنوات التي يكون فيها مؤشر الكفاءة التشغيلية أكثر من معدل 10% فيعني ذلك أن بنك غرامين لا يتمتع بالقدر الكافي من الكفاءة التشغيلية، خاصة بالنسبة للسنوات (2005، 2007، 2013) التي سجل فيها معدلات قريبة من 13%. ولكن يجب أثناء التحليل لمؤشر الكفاءة التشغيلية للبنك ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير بعض العوامل على التحليل مثل الانتشار الجغرافي الواسع للبنك على مستوى المناطق الريفية الذي يجعل من المصاريف التشغيلية مرتفعة بالنسبة للبنك نتيجة هذا الانتشار الواسع، وكذلك تأثر مؤشر الكفاءة التشغيلية بمتوسط محفظة القروض الصغيرة، بحيث تكون المؤسسة التي تقدم قروضا صغيرة أسوء حالا من مثيلاتها التي تقدم قروضا أكبر، ذلك أن 06 قروض بقيمة 50 دولارا أمريكيا تكلف أكثر مما يكلفه قرض واحد بقيمة 300 دولار أمريكي[1].

ويمكن توضيح عملية المقارنة بين معدلات الكفاءة التشغيلية للبنك مع المعدلات الإقليمية للكفاءة التشغيلية خلال الفترة 2002-2013 من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (15): معدل الكفاءة التشغيلية لبنك غرامين مقارنة مع المعدلات الإقليمية وبنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

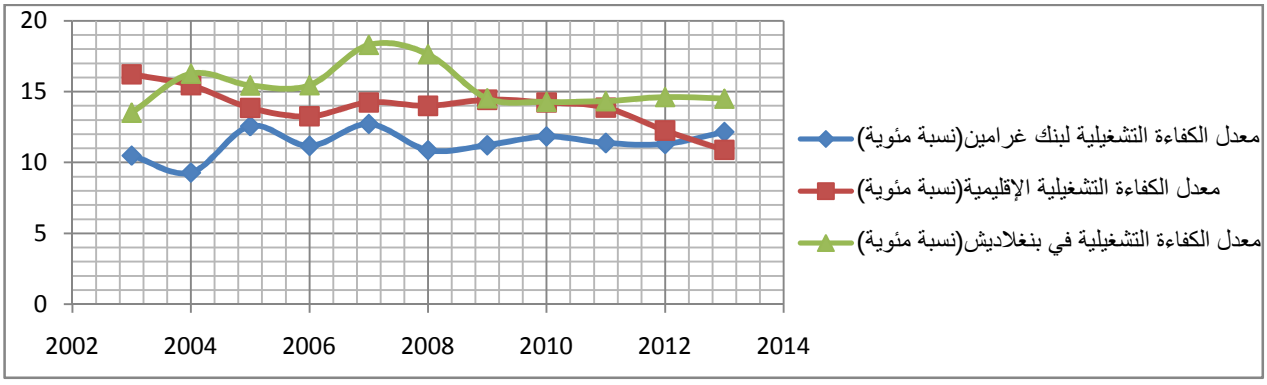

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

[1] Richard Rosenberg et autres : Les taux d'intérêt du microcrédit et leurs facteurs déterminants, op.cit, p. 14.

ونلاحظ من المعطيات السابقة، أن البنك خلال الفترة 2002-2013 يتمتع بمعدلات كفاءة تشغيلية أفضل بكثير مما هو محقق في المنطقة الإقليمية، أو على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في بنغلاديش.

ب. مؤشرات أخرى للكفاءة: توجد مؤشرات أخرى مكملة لتقييم مستويات كفاءة مؤسسة التمويل المتناهي الصغر، والتي من أهمها مؤشر التكلفة لكل قرض، والذي يتم حسابه كما يلي[1]:

$$\text{مؤشر التكلفة لكل قرض} = \frac{\text{إجمالي المصاريف التشغيلية + تعديل المنح العينية}}{\text{متوسط عدد القروض النشطة}}$$

ويمكن تحليل وتقييم مؤشرات الكفاءة الأخرى الخاصة ببنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، وذلك بعد عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تطور مؤشرات الكفاءة الأخرى لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التكلفة لكل قرض	/	10	9	11	9	11	10	13	16	16	16	/
متوسط التكلفة لكل قرض في بنغلاديش	/	/	9	9	10	12	15	14	16	17	19	19

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

ومن خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن التكلفة لكل قرض على مستوى بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، قد سجلت بالنسبة لسنتي 2004 و 2006 أدنى تكلفة لكل قرض بقيمة 9 دولار أمريكي، في حين كانت أعلى تكلفة لكل قرض في السنوات الأخيرة بقيمة 16 دولار أمريكي. وهذه الزيادة في التكلفة لكل قرض يمكن تفسيرها بالزيادة الملاحظة في المصاريف لا سيما وأن مصاريف الفوائد والعمولات لسنة 2013 قد عرفت زيادة ملحوظة تقدر بنسبة تقارب 70% مقارنة بسنة 2009.

وبمقارنة التكلفة لكل قرض على مستوى بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 بالتكلفة الوسيطة لكل قرض لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش، نجد أن بنك غرامين خلال

[1] Ibid, p. 15.

الفترة 2002-2013 له تكاليف أقل مما يتكلفه كل قرض بالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في بنغلاديش.

2. مؤشرات تقييم مستويات الإنتاجية

من المؤشرات الأكثر استخداما في مجال تحليل وتقييم مستويات الإنتاجية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، المؤشرات الإنتاجية التالية:

أ. نسبة عدد الزبائن لكل موظف(إنتاجية الموظفين): وهي من المؤشرات الهامة بالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، والتي توضح إنتاجية الموظفين المشرفين على الزبائن، ويتم حساب إنتاجية الموظفين من خلال حاصل قسمة عدد الزبائن النشطين لدى مؤسسة التمويل المتناهي الصغر على العدد الإجمالي للموظفين.

ب.نسبة عدد المقترضين لكل موظف إقراض (إنتاجية موظفي الإقراض): وهذا المؤشر يمكن مؤسسة التمويل المتناهي الصغر من معرفة إنتاجية موظفي الإقراض بعد أن يتم التمييز بين فئات موظفي الإقراض عن باقي الموظفين، ويتم حساب إنتاجية موظفي الإقراض من خلال حاصل قسمة عدد المقترضين لدى مؤسسة التمويل المتناهي الصغر على عدد موظفي الإقراض في المؤسسة.

ج. نسبة عدد المودعين لكل موظف: ويتم حسابه من خلال حاصل قسمة عدد المودعين لدى مؤسسة التمويل المتناهي الصغر على العدد الإجمالي للموظفين.

د. نسبة عدد الحسابات الادخارية لكل موظف: ويتم حسابه من خلال حاصل قسمة عدد الحسابات الادخارية لدى مؤسسة التمويل المتناهي الصغر على العدد الإجمالي للموظفين.

ويمكننا تحليل وتقييم مستويات الإنتاجية الخاصة ببنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 بعد عرضنا لتطور تلك المؤشرات الهامة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (29): تطور مؤشرات الإنتاجية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المقترضين لكل موظف بالبنك	178	242	284	313	285	244	256	276	297	297	301	308
عدد المقترضين لكل موظف في بنغلاديش	120	119	129	133	141	125	133	118	125	120	121	156
عدد المقترضين لكل موظف إقراض بالبنك	291	399	487	579	520	442	465	509	552	553	553	553
عدد المقترضين لكل موظف إقراض في بنغلاديش	/	281	244	238	197	198	246	234	225	222	227	242

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

- Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p.2. (www.grameen.com.Date:18/01/2015).

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن بنك غرامين قد عرف زيادة هامة في معدل عدد المقترضين لكل موظف خلال الفترة 2002-2005، حيث انتقلت إنتاجية الموظفين من معدل 178 مقترض لكل موظف في سنة 2002 إلى معدل 313 مقترض لكل موظف في نهاية سنة

2005، وذلك بمعدل زيادة بحوالي 75% خلال الفترة 2002-2005، وبذلك يكون معدل الزيادة في نسبة عدد المقترضين لكل موظف أعلى من معدل الزيادة في عدد الموظفين على مستوى البنك والذي بلغ معدل 38% خلال الفترة 2002-2005، وذلك ما يعني أن إنتاجية موظفي بنك غرامين في تحسن مع مرور الوقت. وقد يعزى ذلك إلى منهجية تعامل البنك مع الأفراد المنظمين في شكل مجموعات، والتي يمكن أن تشكل عاملا مهما من عوامل زيادة إنتاجية الموظفين.

وقد تراجعت إنتاجية الموظفين بداية من سنة 2006 من معدل 285 مقترضا لكل موظف إلى معدل 244 مقترضا لكل موظف في نهاية سنة 2007، وذلك على الرغم من معدل الزيادة في عدد الموظفين في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 والذي كان في حدود 21%.

وفي السنوات الأخيرة (2010-2013) استقـر معدل عدد المقترضين لكل موظف في حدود 300 مقترض لكل موظف وذلك بالموازاة مع التراجع الملاحظ في عدد موظفي البنك خلال السنوات الأخيرة بنسبة تقارب 13% مقارنة بسنة 2007، بحيث تراجع عدد موظفي البنك في نهاية سنة 2013 إلى أقل من 22 ألف موظف بعد أن كان في حدود 25 ألف موظف في نهاية سنة 2007.

وبمقـارنة معدل عدد المقترضين لكـل موظف على مستوى بنك غـرامين خـلال الفترة 2002-2013 بالوسيط الحسابي لعدد المقترضين لكل موظف على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في دولة بنغلاديش، نجد أن بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 يتميز بارتفاع إنتاجية موظفيه مقارنة بإنتاجية الموظفين بالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في دولة بنغلاديش، وذلك وفقا لما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (16): عدد المقترضين لكل موظف لبنك غرامين مقارنة مع المعدل في بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

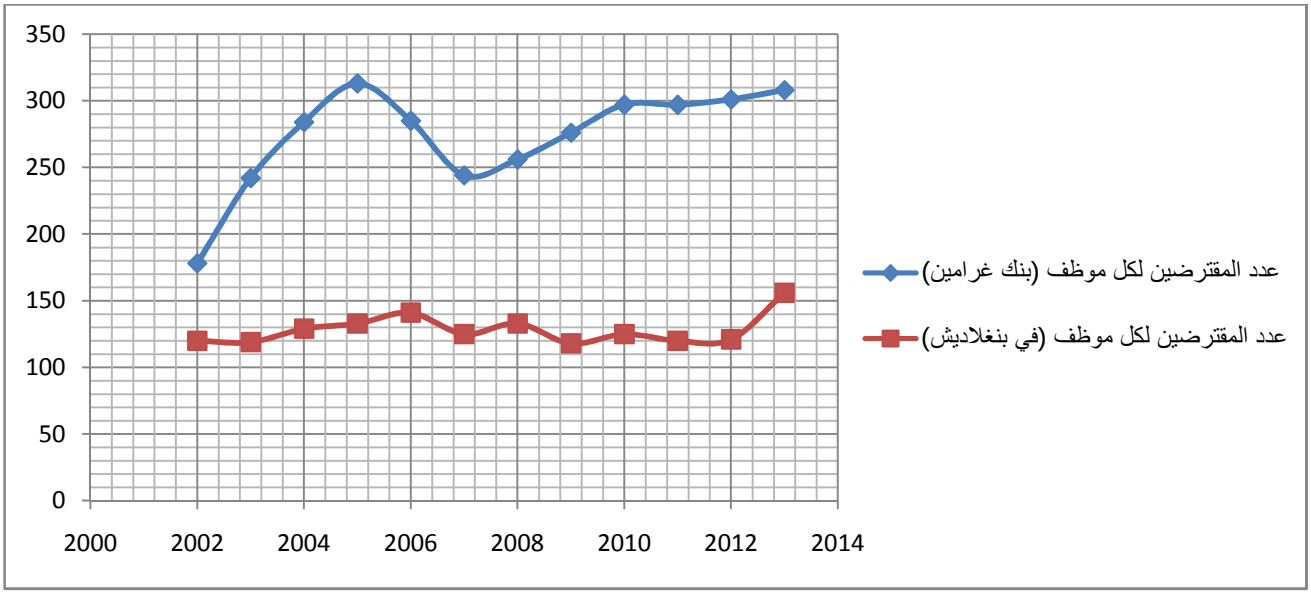

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

كما عرف بنك غرامين زيادة ملحوظة في إنتاجية موظفي الإقراض خلال الفترة 2002-2013، بحيث ارتفع معدل عدد المقترضين لكل موظف من 291 مقترضا لكل موظف إقراض في نهاية سنة 2002 إلى 559 مقترضا لكل موظف إقراض مع نهاية سنة 2005 وذلك بمعدل زيادة قدرها حوالي 92% مقارنة بسنة 2002.

ثم عرف هذا المعدل تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2006-2008 مسجلا أدنى معدلا له في نهاية سنة 2007 في حدود 442 مقترضا لكل موظف إقراض، ولكن في السنوات الأخيرة (2010-2013) عرفت إنتاجية موظفي الإقراض ارتفاعا مقارنة بسنة 2009 مسجلة معدل 553 مقترضا لكل موظف إقراض.

وبمقارنة إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 بالوسيط الحسابي لإنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في دولة بنغلاديش، نجد أن بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 يتميز بارتفاع كبير جدا لإنتاجية موظفي الإقراض، وذلك ما يوضحه أكثر الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (17): عدد المقترضين لكل موظف إقراض لبنك غرامين مقارنة مع المعدل في بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.

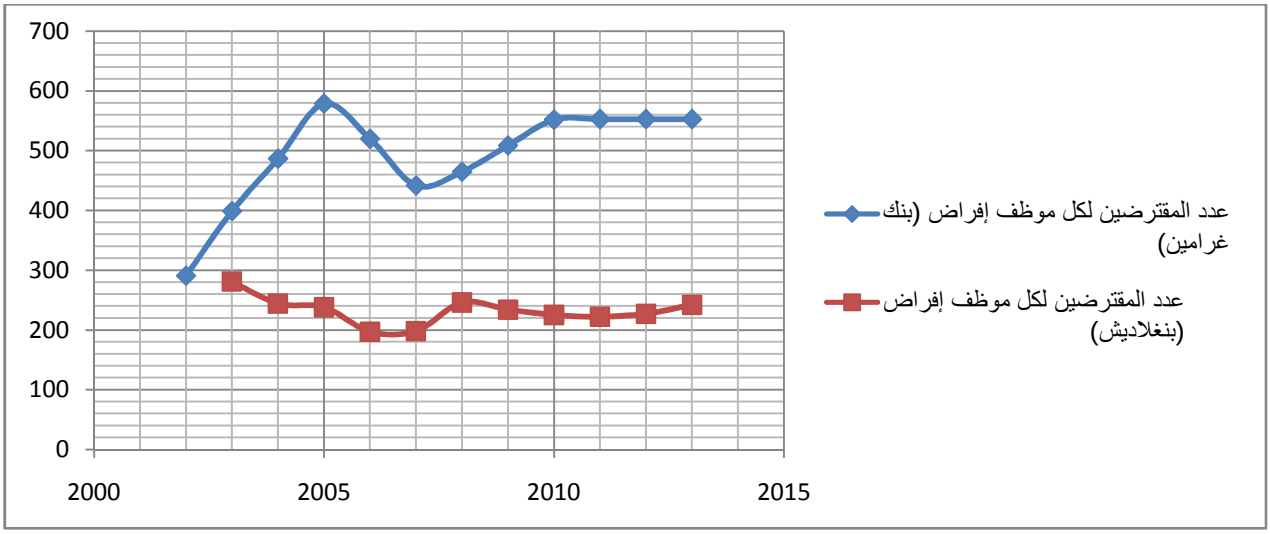

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

- Grameen bank: bank for the poor, Performance Indicators and Ratios Analysis, December 2013, p. 2. (www.grameen.com.Date:18/01/2015).

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن إنتاجية موظفي الإقراض على مستوى بنك غرامين تساوي الضعف أو أكثر مقارنة بإنتاجية موظفي الإقراض على مستوى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في دولة بنغلاديش.

المطلب الثالث: تحليل وتقييم الهيكل المالي لبنك غرامين

أشرنا سابقا إلى مختلف مصادر التمويل التي يعتمد عليها بنك غرامين في القيام بمهامه المتعلقة بتقديم الخدمات المالية وغير المالية للفئات المستهدفة، وسنحاول ضمن هذا المطلب تحليل وتقييم عناصر الهيكل المالي لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، من خلال تحليل أهمية العناصر التي تشكل أهم عناصر تمويل البنك، وذلك بالاعتماد على تحليل بعض المؤشرات والنسب المالية الهامة في هذا المجال، لا سيما منها نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون إلى الأموال الخاصة، وكذا نسبة الودائع إلى إجمالي القروض.

أولا: تحليل أهمية الأموال الخاصة ضمن عناصر الهيكل المالي لبنك غرامين

إن تحليل وتقييم أهمية الأموال الخاصة ضمن عناصر الهيكل المالي لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 يمكن أن يكون من خلال تحليل بعض النسب المالية الهامة في هذا المجال، وذلك حسب ما توضحه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (30): تطور نسب الأموال الخاصة ضمن عناصر الهيكل المالي لبنك غرامين

خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول (%)	10,81	19,76	15,37	11,25	10,81	9,12	12,98	6,93	6,08	5,84	6,04	6,08
نسبة الديون إلى الأموال الخاصة (مرة)	8,25	4,06	5,51	7,89	8,25	9,96	6,71	13,43	15,44	16,11	15,57	15,46

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

و يتضح من خلال تحليل النسب المالية الواردة في الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها:

1. أهمية عناصر الأموال الخاصة في تمويل الأصول

إن عناصر الأموال الخاصة لبنك غرامين والتي تتشكل أساسا من رأس مال البنك و الإحتياطات والأرباح المحتجزة لا تساهم إلا بنسب قليلة جدا في تمويل البنك، وهذه النسبة نجد أنها خـلال الفترة 2002-2013 قد عرفت تراجعا من معدل 19,76% في نهاية سنة 2003 إلى أدنى معدل لها في نهاية سنة 2013 في حدود 6,08%، وهذا ما يعني أن البنك لا يعتمد كثيرا على عناصر الأموال الخاصة في تمويل توسعه في مجالات عمله.

2. أهمية إجمالي الديون مقارنة بالأموال الخاصة

إن إجمالي ديون بنك غرامين تمثل قيما هامة بالنسبة إلى إجمالي الأموال الخاصة، حيث نجد أن هذه النسبة ارتفعت من 4,06 مرة في نهاية سنة 2003 إلى نسبة تقارب 16 مرة في السنوات الأخيرة. وهذا هو حال صناعة التمويل المتناهي الصغر التي تتميز بنسب مرتفعة لإجمالي الديون مقارنة بالأموال الخاصة، ولكن - وعلى الرغم من ذلك - ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي ديون بنك غرامين تضم ضمنها عنصرا هاما وهو المدخرات المحلية المجمعة من قبل البنك، وهذه المدخرات لها خصائص تختلف عن خصائص الديون الأخرى، سواء من حيث الفوائد أو من حيث المخاطر المتعلقة بها، حيث أن هذه المدخرات يمكن اعتبارها مصدرا ماليا هاما بالنسبة لعمل بنك غرامين، وهذا ما قد يوضحه أكثر تحليل نسبة الودائع مقارنة بإجمالي القروض.

ثانيا: تحليل أهمية الودائع مقارنة بإجمالي القروض

إذا تابعنا نسبة المدخرات المجمعة على مستوى بنك غرامين مقارنة بإجمالي محفظة قروض البنك، نجد أن البنك منذ سنة 2008 تجاوزت قيمة مدخراته المجمعة قيمة محفظة القروض القائمة، وهذا ما توضحه أكثر معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (31): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي القروض لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الودائع إلى القروض (%)	/	/	/	72,14	82,15	81,47	145,44	147,86	158,29	156,08	163,44	176,04

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

ومن خلال المعطيات السابقة، يتضح أن البنك بإمكانه التقليل من اللجوء إلى الإقتراض الخارجي و الاعتماد فقط على المدخرات المجمعة في تمويل نشاطاته لا سيما في مجالات منح القروض. ونشير هنا إلى أنه إلى غاية نهاية سنة 2014 بلغ عدد الفروع المحلية لبنك غرامين والتي تجاوزت فيها قيمة المدخرات المجمعة قيمة محفظة القروض القائمة بما يقارب 2.250 فرعا محليا من أصل العدد الإجمالي للفروع المحلية لبنك غرامين البالغ 2.568 فرعا محليا[1]، وهذا يعني أن نسبة 87% من الفروع المحلية لبنك غرامين يمكنها منح القروض بالاعتماد على المدخرات المحلية المجمعة، وهذا ما قد يجعل منها فروعا محلية معتمدة على ذاتها في تمويل عملياتها المختلفة.

إذا ما تمت مقارنة نسبة الودائع إلى إجمالي القروض لبنك غرامين مع المعدلات الوسيطة لنسبة الودائع إلى إجمالي القروض لعدد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة في بنغلاديش، فنجد أن بنك غرامين له معدلات أعلى فيما يخص نسبة الودائع إلى إجمالي القروض،

[1] Grameen bank: Bank for the poor, Data and reports, Statement n°:01, Issue n°:420.(www.grameen.com.date:19/05/2015)

والجدول التالي يوضح تطور المعدلات الوسيطة لنسبة الودائع إلى إجمالي القروض لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (32): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي القروض لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الودائع/ إجمالي القروض (%)	/	16,17	47,95	44,74	43,88	37,06	35,32	34,73	37,65	37,80	26,89	34,38

Source : Rapports du MIX Market. (www.mixmarket.org, Le:11/12/2014).

وقد يعزى ما سبق ذكره إلى تركيز الإدارة العليا لبنك غرامين على تشجع الفروع المحلية الجديدة على الاعتماد على جمع وتعبئة المدخرات المحلية واستخدامها في منح القروض، أو بالاعتماد على الإقتراض من مكاتب الفروع الجهوية، مع ضرورة إرجاع تلك القروض في مدة 06 أشهر، وذلك بدلا من الإقتراض من المقر الرئيسي والذي كان معمولا به سابقا من خلال نظام غرامين الكلاسيكي؛ بحيث كانت الفروع المحلية تقترض من المقر الرئيسي بمعدل فائدة يبلغ 12%، وهي بدورها تستخدم تلك الأموال في منح القروض لأعضاء البنك بمعدل فائدة يساوي 20%[1].

[1] Asif Dowla, Dipal Barua, op.cit, p. 137

المبحث الرابع: متطلبات محاولات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول

يعرض هذا المبحث واقع محاولات تطويع تجربة بنك غرامين ببنغلاديش وتطبيقاتها على مستوى اقتصاديات الدول النامية و الدول المتقدمة، كما يعرض بعض الشروط والمتطلبات اللازم أخذها بعين الاعتبار ضمن أية محاولة لتطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين خارج الدولة التي تأسست فيها (دولة بنغلاديش)، ويحدد في الأخير ما يستفاد من دروس وأفكار من تحليل وتقييم تجربة بنك غرامين بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- واقع تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين في اقتصاديات الدول.
- شروط ومتطلبات تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين في اقتصاديات الدول.
- ما يستفاد من تجربة بنك غرامين ضمن أساليب تطويعها وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: واقع تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول

وجدت العديد من المبادرات والبرامج والمشاريع على مستوى اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة، والتي تشكل من خلال مضمونها ومبادئ عملها الأساسية محاولات لتطويع و تطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، وقد بلغ عدد تلك البرامج والمشاريع أكثر من 175 برنامجا[1]، وتتوزع هذه البرامج على أكثر من 100 دولة حول العالم[2].

أولا: واقع تطويع و تطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول النامية

بدأت أول تجربة لتطويع و تطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش في ماليزيا في منتصف سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال تأسيس**"مشروع إختيار"** بماليزيا، وذلك بمحاولة جادة من "David S. Gibbons" وبمساعدة زميله "Sukor Kasim"، وذلك بهدف زيادة فرص الحصول على القروض على مستوى المناطق الريفية في ماليزيا[3].

وقد بدأت بعض المشاريع والبرامج الأخرى التي حاولت تطويع وتطبيق نموذج بنك غرامين ببنغلاديش، وهذه المشاريع والبرامج قد بدأت في كل من الفلبين والهند، وفي النيبال والفيتنام، وفي أماكن أخرى.

[1] Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig, op.cit, p. 8.

[2] Mohammad Aftab Uddin: Exploring the leadership style of Dr. Muhammad Yunus at Grameen bank of Bangladesh, considerable, volume X-Issue 1, 2014 - 2015, p. 46.

[3] Muhammad Yunus : Vers un monde sans pauvreté, op.cit, p. 269-270.

ثم بدأت الصين بعد ذلك في منتصف التسعينيات بثلاثة برامج كمحاولة لتطويع و تطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش. وبعد تلك البرامج بدأت بعض الدول من أمريكا اللاتينية وإفريقيا تشرع في برامج ومشاريع مماثلة لتطويع و تطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش.

ثانيا: واقع تطويع و تطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة

إن ما يتعلق بتطويع و تطبيق منهجية إقراض الفقراء على غرار تجربة بنك غرامين لم تكن فقط على مستوى الدول النامية والدول الفقيرة، بل تم تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى العديد من الدول المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت فيها أول تجربة لتطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش بداية من شهر فيفري من سنة 1986، وذلك في **" مدينة أركنسو "**، والتي تأسس فيها مشروع سمي باسم **" صندوق حسن النية "**.

كما تم تأسيس مؤسسة تسمى **" مشروع العمل الحر للنساء "** بمدينة شيكاغو الأمريكية، وهي مؤسسة لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، والتي تكفلت ضمن ذلك بإقامة برنامج إقراضي على أساس تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين تحت اسم **" صندوق الدائرة الكاملة "**، والذي بدأ عمله فعلا في سنة 1988، من خلال القيام بتقديم القروض للنساء منخفضات الدخل بقيم تتراوح مابين 300 دولار أمريكي و 5.000 دولار أمريكي[1].

وبالنسبة لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الدول الأوروبية، فتعتبر حكومة النرويج من أوائل الدول الأوروبية التي قررت بدء مشروع مماثل في إطار تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، وذلك من خلال التكليف للوزارة المكلفة بالصيد البحري ببدء مشروع يوفر الائتمان للنساء للقيام بمشروعات صغيرة ومصغرة، وذلك ضمن رؤية إستراتيجية لهذا المشروع، وهي أن التمويل المتناهي الصغر يشكل أداة للتكامل الاجتماعي، ويعتبر كوسيلة فعالة لإحداث التغيير في حياة الناس.

هذا، وقد وجدت ثلاثة برامج في الجمهورية الفرنسية تعتبر من خلال مبادئ عملها الأساسية ومضمون إستراتيجياتها كمحاولات لتطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين ببنغلاديش[2].

المطلب الثاني: شروط ومتطلبات تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول

إن عملية تطويع تجربة بنك غرامين ببنغلاديش وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول، تتطلب بدون شك ضرورة توفر بعض الشروط الأساسية الواجب آخذها بعين الاعتبار ضمن هذه العملية، وهذه الشروط الأساسية والمتطلبات قد تضمن نجاح عملية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول.

[1] Muhammad Yunus : Vers un monde sans pauvreté, op.cit, p. 304-305.

[2] إماموس سلطان: مرجع سابق، ص.17.

أولا: الشروط الأساسية لتطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول

من بين الشروط الأساسية الواجب آخذها بعين الاعتبار ضمن محاولات تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول، الشروط الأساسية التالية:

1. عدم المشاركة الحكومية في إدارة المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن عدم مشاركة الحكومة المباشرة وعدم التدخل في التسيير الإداري في عملية إدارة المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن عملية تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين يعد من الشروط الأساسية، ذلك أن التدخل الحكومي قد يرتبط في كثير من الأحيان بالجوانب السياسية أكثر من ارتباطه بالجوانب الاقتصادية والفنية لتسيير وإدارة تلك المشاريع و البرامج المتخصصة في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر.

ونشير هنا إلى أن التجربة تشير إلى أن المشاريع والبرامج التي أقيمت ضمن محاولات تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين ومولتها الحكومة قد فشلت لعدم المرونة و التدخل الإداري والسياسي، في حين أن المشاريع والبرامج التي أقيمت من طرف المنظمات غير الحكومية قد أثبتت بعض النجاح[1]. وتتوافق هذه الأمور في مجال المشاركة الحكومية في مجال التمويل المتناهي الصغر مع النتائج المستقاة من تقييم بعض المشاريع والبرامج للتمويل المتناهي الصغر الممولة من طرف البنك الدولي، والتي أثبتت أن أداء هذه المشاريع والبرامج يزيد بتراجع مستوى المشاركة الحكومية في إدارة تلك المشاريع والبرامج[2].

2. وجود قيادة واعية بأهمية التمويل المتناهي الصغر

إن من الشروط الأساسية لتطـويع تجـربة بنك غـرامين وتطبيقهـا على مستـوى اقتصاديات الدول، هو ضرورة وجود القيادة الواعية بأهمية التمويل المتناهي الصغر المؤسسي غير المدعوم وبآلياته وطرق استدامته، وإن هذه القيادة قد تمثلت بالنسبة لتجربة بنك غرامين في شخصية البروفيسور محمد يونس مؤسس البنك.

3. وجود الطلب على التمويل غير المدعوم

إن من الشروط الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول، هو ضرورة وجود الطلب على التمويل غير المدعوم من خلال ما توفره مشاريع و برامج التمويل المتناهي الصغر التي أقيمت ضمن محاولات تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى تلك الدول، حيث أن وجود مشاريع أو برامج بديلة للتمويل بشروط ميسرة، أو بشروط شكلية في بعض الأحيان قد يجعل من إقامة هذه المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر مجرد مضيعة للمال وللوقت والجهد.

---

[1] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم: معوقات تطبيق تجربة(جرامين) لتمويل المشروعات العربية الصغيرة، دراسات ومطبوعات وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، بدون ذكر سنة النشر، ص. 18.

[2] ريتشارد روزنبرغ: فاعلية المعونات في التمويل الأصغر: تقييم مشروعات الإئتمان الأصغر للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة، مذكرة مناقشة مركزة رقم35، منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، أفريل 2006، ص. 7.

4. الإدارة الفعالة لتلك المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر

من الضروري جدا أن تكون هذه البرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول، أن تتميز بذلك النظام الإداري الفعال مثل ما هو الحال في بنك غرامين في بنغلاديش، لا سيما ذلك النظام الإداري الفعال في التعامل مع أفراد المجموعات والمراكز.

5. العمل على تحقيق الربحية والاستدامة

من الضروري بالنسبة لهذه المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي يتم إقامتها في إطار تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين في بنغلاديش، أن تكون قادرة على تحقيق مستويات هامة من الربحية الكافية لضمان الاستدامة في تقديم الخدمات مستقبلا، وحتى وإن كان ذلك ممكنا بعد عدة سنوات من البدء الفعلي لتلك المشاريع و البرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

ثانيا: الشروط ومتطلبات التطويع الجيد لتجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول

يذكر الباحث مجدي سعيد مؤلف كتاب تجربة بنك الفقراء مجموعة من الشروط و متطلبات التطويع الجيد لتجربة بنك غرامين ببنغلاديش وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول، ومن هذه الشروط والمتطلبات نذكر ما يلي[1]:

1. التركيز على التعامل مع الفقراء وإعطاء الأولوية للنساء الفقيرات

من المتطلبات والشروط الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول، أن يتم التركيز على التعامل مع الفقراء فقط، على أن تعطى الأولوية للنساء الفقيرات على مستوى المناطق الريفية.

2. التركيز أن تكون منهجية التعامل مع الفقراء ذات إجراءات ملائمة

يجب التركيز ضمن عمليات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى إقتصاديات الدول، على أن تكون الإجراءات والشروط ضمن منهجية منح القروض ملائمة بما يسمح للفقراء بالقيام بمشروعات صغيرة و مصغرة وعائلية، على أن تكون تلك القروض صغيرة القيمة وقابلة للزيادة من حيث حجمها بمرور الوقت، ويفضل أن يتم سدادها في شكل أقساط أسبوعية، مع ضرورة تحفيز الأفراد الفقراء على الادخار الفردي من خلال برامج هامة تتضمن العديد من المنتجات المالية في هذا المجال.

[1] مجدي سعيد، مرجع سابق، ص.192-193.

3. تفعيل استخدام الضمانات البديلة

من الضروري ضمن عمليات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول، أن يتم التركيز على تفعيل مبادئ المسؤولية التضامنية والدعم المتبادل بين المقترضين من خلال تنظيمهم في مجموعات متجانسة، على أن يرافق ذلك وجود برامج تعنى بتحسين الجوانب المتعلقة بمجالات التنمية الاجتماعية للأفراد على مستوى تلك المشاريع والبرامج المتخصصة في مجال تقديم الخدمات للفقراء ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر.

4. الضبط الجيد لأنظمة الإقراض بمستويات عالية من الإشراف والمتابعة والرقابة

إن نظام الإقراض على مستوى المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي في إطار تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول، يجب أن يتميز بالصرامة الإدارية وبمستويات عالية من الإشراف الجيد والمتابعة والرقابة، مع ضرورة وجود نوع من المرونة على المستوى التنظيمي بما يسمح بتغيير أو تعديل الأساليب والإجراءات بما يتواءم مع الظروف المحلية المستجدة، وقد يكون ذلك بالاهتمام بتدريب العاملين على الإدارة العملية الجيدة في مجالات الإقراض للفقراء.

5. استقرار الإدارة المشرفة على المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر

من الضروري ضمن عمليات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول، أن يتم التركيز على أن تكون الإدارة المشرفة على هذه المشاريع والبرامج المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر تتضمن استقرارا واضحا في الهيئات الإدارية المشرفة و السياسات العامة، وذلك بما يسمح بأن تكون الإدارة بعيدة عن تأثيرات تقلبات الإدارة الفردية .

المطلب الثالث: ما يستفاد من تجربة بنك غرامين ضمن أساليب تطويعها و تطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري

من خلال عرضنا في المباحث السابقة لتجربة بنك غرامين في دولة بنغلاديش، إضافة إلى ما يتعلق بتقييم هذه التجربة معتمدين في ذلك على مجموعة متكاملة من مؤشرات الأداء الأساسية في مجالات صناعة التمويل المتناهي الصغر، يمكن أن نحدد بعض النقاط التي تشكل أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة ضمن أساليب تطويعها وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

أولا: إمكانية التعامل المالي مع الأفراد الفقراء

إن إمكانية التعامل مع الفقراء ضمن فئات المجتمع أمر ممكن، لا سيما ضمن تلك السياسات المتعلقة ببناء أنظمة مالية رسمية متاحة للجميع، وأنه من خلال ذلك يمكن الارتقاء بأفراد تلك الفئات إلى مستويات هامة من التمكين الاقتصادي، والتي تمكنهم من إحداث حركية اقتصادية واجتماعية على مستوى المجتمع المحلي.

ثانيا: المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر لها القدرة على تحقيق الربحية التجارية وضمان الاستدامة المالية

إن المؤسسات المالية المتخصصة في تقديم الخدمات المالية وغير المالية للفقراء ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر، يمكن أن تكون مؤسسات قادرة على تحقيق مستويات هامة من الربحية التجارية والاستدامة المالية، بما يسمح ضمن ذلك بتحقيق القابلية للاستمرار في تقديم تلك الخدمات المالية مستقبلا دون الاعتماد على الجهات المانحة، وأنه بالإمكان إيجاد فروع محلية لتلك المؤسسات المالية المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، بحيث تعتمد في تمويل عملياتها المالية على المدخرات الصغيرة المجمعة على المستوى المحلي، وبذلك يمكن التقليل أو تفادي اللجوء إلى الإقتراض من المصادر الخارجية.

ثالثا: إمكانية استخدام الضمانات المعنوية كبدائل مستحدثة بدلا عن الضمانات العينية

إن عدم وجود الضمانات العينية لدى الفقراء لا يجب أن يشكل عائقا أمام تقديم القروض لهم، بل يمكن أن تمنح لهم من خلال تفعيل بدائل مستحدثة للضمانات العينية وفقا للبيئة الاجتماعية والاقتصادية، ومثال ذلك جدوى فكرة تكوين مجموعات تتشكل من عدد صغير من الأفراد، والتي قد شكلت أحد عوامل نجاح بنك غرامين في التعامل مع الفقراء ببنغلاديش، ولا سيما أن نجاح بنك غرامين ببنغلاديش في السنوات الأخيرة لم يكن في منح القروض بل في تعبئة المدخرات التي تجاوزت قيمة القروض الممنوحة.

رابعا: القيادات الواعية ذات القناعات بالحلول المبتكرة ضمن اقتصاديات التمويل المتناهي الصغر

إن وجود قيادات وأفراد ذوي القناعات بأهمية الحلول المبتكرة لإدماج تلك الفئات المستبعدة من التعامل مع مؤسسات الأنظمة المالية الرسمية ضمن النظم المالية المتاحة للجميع في إطار التمويل المتناهي الصغر، قد يعد من الشروط الضرورية لمحاولات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

خامسا: الإدارة الجيدة للمؤسسات المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن المسائل المتعلقة بالإدارة الجيدة بما تتضمنه من تخطيط وتنظيم وتحفيز ورقابة مستمرة، إضافة إلى الرقابة عن كثب للعمليات الميدانية، هي من عناصر نجاح تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، لذلك يكون من الضروري جدا ضمن محاولات إقامة مؤسسات متخصصة في محالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه السمة من سمات نجاح بنك غرامين ببنغلاديش.

وإن ما يتعلق بالنظام الصارم في التعامل مع الفقراء و الانضباط في العمل، قد يعتبر من الأمور الهامة في نجاح بنك غرامين ببنغلاديش، خاصة وأن البنك يجعل من مسائل الانضباط والحضور الدوري لاجتماعات المراكز عنصرا من عناصر إمكانية حصول الفقراء على القروض بشكل أكبر مستقبلا، لذلك يكون من الضروري أن تأخذ المؤسسات المتخصصة في محالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري بهذه المستويات الهامة من الانضباط والصرامة في العمل.

سادسا: الإدارة الجيدة للتكاليف

إن ما يتعلق بالعمل على تقليل التكاليف المتعلقة بمنح القروض والتكاليف التشغيلية الأخرى، يعتبر أيضا سمة من سمات نجاح بنك غرامين ببنغلاديش، لذلك شكلت التكاليف المنخفضة ضمن إدارة بنك غرامين مقارنة مع البرامج الأخرى أحد مميزات بنك غرامين، لذلك يكون من الضروري جدا بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في محالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري أن تأخذ بهذه الخصوصية المتعلقة بالإدارة الجيدة للتكاليف والتحكم في مستويات عناصرها الأساسية.

سابعا: تفعيل دور فعاليات المجتمع المدني ضمن عمل المؤسسات المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن تفعيل دور فئات المجتمع بمختلف فعالياته و تشكيلاته ضمن أي تنظيم مؤسسي اجتماعي، يمكن أن يكون له دور كبير في نجاح تلك المؤسسات المتخصصة في تقديم الخدمات المالية للفقراء ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، لذلك قد يكون من المفيد جدا الأخذ بعين الاعتبار لمشاركة هذه الفعاليات والتنظيمات المجتمعية ضمن عمل تلك المؤسسات المتخصصة في محالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ثامنا: التحديد الجيد لأفراد الفئات المستهدفة

إن التحديد الجيد لطبيعة الفئات المستهدفة ضمن تلك المؤسسات التي تؤسس لتقديم الخدمات المالية وغير المالية للفقراء ضمن محاولات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يعتبر من الأمور الهامة لنجاح تلك المؤسسات واستمرارها مستقبلا، ذلك أن حصول الأفراد غير المستحقين أصلا لتك الخدمات يمكن أن يساهم من جهة في إبعاد الأفراد المستحقين لتلك الخدمات من التعامل مع تلك المؤسسات المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، ومن جهة أخرى يساهم ذلك في الفشل المتوقع لتلك المؤسسات وعدم استمراريتها مستقبلا، وذلك بسبب أن الأفراد غير المستحقين لتلك الخدمات المالية ليس لهم الرغبة في الإستمرار في التعامل مستقبلا مع المؤسسات، بقدر ما لهم الرغبة في الاستفادة الظرفية بأي شكل من الأشكال مما تقدمه المؤسسات المتخصصة في تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، خاصة من ذلك ما يتعلق بعدم التسديد لما يتحصلون عليه من تسهيلات وخدمات مالية متنوعة.

تاسعا: ربط الادخار بالحصول على الخدمات المالية الأخرى

إن ربط المنتجات المالية المرتبطة لتعبئة المدخرات بالحصول على الخدمات المالية الأخرى، يعتبر من الأمور التي يمكن أن تجعل المؤسسات المتخصصة في تقديم الخدمات المالية ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر تتحصل وتجمع أموالا هامة من الفقراء، والتي يمكن توظيفها بشكل جيد على مستوى تلك المؤسسات، وذلك دون الاعتماد على المصادر التمويلية الأخرى، والتي قد تكون باهضة التكلفة وذات مخاطر(كمخاطر التدخل في تسيير تلك المؤسسات).

عاشرا: الابتكار والتجديد والإبداع

إن الابتكار والتجديد، والإبداع والاستفادة من الدروس والخبرات المكتسبة في الماضي، يعتبر بمثابة سمة من السمات الضرورية للاستمرار بالنسبة للمؤسسات المتخصصة تقديم الخدمات المالية وغير المالية ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، ويتجسد ذلك من خلال تنويع المنتجات المالية وتعديلها أو تطويرها ضمن أساليب الهندسة المالية للمنتجات، أو قد يكون ذلك من خلال تعديل وتحسين إجراءات العمل المتوافقة مع التغيرات في مجالات العمل، أو قد يتجسد ذلك من خلال التطوير والتحسين في مجالات عمل المؤسسات المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل الذي تمحور حول تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة 2002-2013، تبين لنا أهمية وجود شخصية على مستوى الإدارة العليا للبنك ممثلة في مؤسس البنك الدكتور محمد يونس في نجاح هذه التجربة، وخصوصا ما لهذا الشخص من علاقات قد ساهمت بشكل أو بآخر في إقامة وتأسيس هذا البنك، ولكن هذا لا يعني إغفال القناعة الكاملة لهذه الشخصية بإمكانية نجاح البنك في تعامله مع الفقراء على مستوى المناطق الريفية ببنغلاديش.

وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والإدارية التي تحكم منهج البنك في التعامل مع الأفراد ضمن الفئات المستهدفة المحددة تحديدا كميا دقيقا، نجد أنها إجراءات ومبادئ ساهمت في التقليل من مخاطر الائتمان، خاصة ما يتعلق منها بالمجموعات التضامنية والمراكز وما لها من دور في تنظيم الفقراء في إطار ضبط عملية تعاملهم مع الفروع المحلية المتواجدة في أغلب مقاطعات بنغلاديش.

وفيما يتعلق بالخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها البنك، نجد أنها خدمات مالية متنوعة تشمل العديد من المجالات، فمنها الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة و المصغرة والعائلية، ومنها الموجهة لتمويل السكن، ومنها الموجهة لتمويل التعليم، بحيث أن إدارة البنك تعمل باستمرار على تطوير صيغ تلك الخدمات المالية في إطار تقديم تلك الخدمات بشكل أفضل وبمزايا خاصة لأولئك الأفراد الملتزمين بواجباتهم تجاه البنك، وذوي التاريخ الائتماني الجيد.

وفيما يتعلق بتأثير الخدمات المالية التي يقدمها البنك لأفراد الفئات التي يستهدفها، فقد بينت الدراسات في هذا المجال وجود آثار إيجابية لتلك الخدمات على العديد من الجوانب المتعلقة بتحسين مستويات الدخل والتقليل من مستويات الفقر، وكذا تحسين مستويات الاستهلاك والتغذية والتعليم على مستوى أفراد الأسر المستفيدة من خدمات بنك غرامين.

ومن خلال عملية التقييم، يمكن القول أن بنك غرامين يعتبر تجربة هامة من التجارب الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي، والتي يمكن الاستفادة من الكثير من نتائجها والدروس المكتسبة من خلالها ضمن محاولات تطويعها وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول من خلال أفضل التطبيقات والممارسات المتعارف عليها في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

الفصل الثالث

سياسات تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية

تمهيد

سيتم ضمن هذا الفصل عرض ما يتعلق بتطور الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تحديد بداية الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر من الناحية التاريخية لطبيعة البرامج أو المؤسسات التي حاولت أو طبقت المبادئ والممارسات المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر. كما يستعرض هذا الفصل التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر؛ وذلك من خلال عرض وتقييم تجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، وكذا عرض وتقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال تقديم الخدمات المالية لصغار الحرفيين والنساء الماكثات بالبيوت، وهذا بالإضافة إلى عرض وتقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع من خلال برنامجها المتعلق بتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، كما يستعرض هذا الفصل ضمن المبحث الأخير ما يتعلق بالسياسات والآليات الممكن اعتمادها في إطار العمل على تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية.

وبذلك ستتوزع عناصر هذا الفصل على المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأول: تطور الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر

المبحث الثالث: سياسات وآليات تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية

المبحث الأول: تطور الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر في الجزائر

يستعرض هذا المبحث ما يتعلق ببداية الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر في الجزائر من وجهة نظر تاريخية، كما يعرض ضمن ذلك مجموعة المفاهيم المستخدمة في مجال الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر في الجزائر، ويعرض بعض الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم التمويل المتناهي الصغر في الجزائر ضمن تعاونيات الادخار والإقراض.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- تطور الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر وتطبيقاته في الجزائر.
- التمويل المتناهي الصغر في الجزائر: المصطلح والممارسات
- الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم التمويل المتناهي الصغر في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر وتطبيقاته في الجزائر

أولا: الجمعيات وتطبيقات التمويل المتناهي الصغر

تشير إحدى الدراسات الأكاديمية إلى أنه - من وجهة نظر تاريخية- ترجع بداية الاهتمام والتطبيق الفعلي للأفكار المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري إلى إحدى الجمعيات الوطنية الجزائرية وهي الجمعية الوطنية للتطـوع، والمعـروفة باسم " **جمعية تويـزة** "[1]، والتي بدأت تطبيق مبادئ التمويل المتناهي الصغر بداية من سنة 1996.

ثانيا: وكالة التنمية الإجتماعية وتطبيقات التمويل المتناهي الصغر

إن الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر – أو بتعبير أدق القرض المصغر – من طرف الجهات الحكومية الرسمية من الناحية التاريخية يرجع أساسا إلى سنة 1999 من خلال تأسيس أحد الهيئات الحكومية وهي وكالة التنمية الاجتماعية، والتي جعلت من أسلوب القرض المصغر آلية لمحـاربة الفقـر و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وإن ما يتعلق بالبدايات التاريخية للممارسات المرتبطة بمجالات التمويل المتناهي الصغر، فيمكن أن تواجدت أو قد تم تطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري قبل الفترة التي أشرنا إليها سابقا؛ ذلك أن ما يتعلق بالنظم المالية غير الرسمية في مجال التمويل المتناهي الصغر هي من النظم الأكثر وجودا ضمن اقتصاديات الكثير من الدول، لا سيما منها الاقتصاد الجزائري. لذلك لا يمكن أن نجزم بصفة مطلقة من حيث تأكيد تحديد الخلفية التاريخية لبداية ممارسات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يتعلق بالمنهجية المتبعة من خلال

[1] Smahi Ahmed : Microfinance et Pauvreté : Quantification de la relation sur la population de Tlemcen, thèse de doctorat en sciences économiques, université Abou Bekr Belkaïd de Tlemcen, 2009/2010, p. 177.

النظام الخاص بالتعاونيات المالية الفلاحية في إطار تأسيس الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي ومختلف شبكاته المالية التعاونية المتواجدة على مستوى ولايات القطر الجزائري.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في مجال منح القروض المصغرة

1. التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر[1] مع مطلع سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 والمؤرخ في 22 جانفي 2004، وتتمتع هذه الوكالة ذات الطابع الخاص بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتكفل بمهام تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والقوانين المعمول بها، وتتولى في إطار جهاز القرض المصغر منح التمويل والقروض لأصحاب المشروعات المصغرة المؤهلة.

2. أشكال وصيغ التمويل المتاح من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - في إطار تسيير جهاز القرض المصغر- على منح القروض لأصحاب المشروعات المصغرة من خلال الصيغ التمويلية التالية[2]:

أ. **تمويل شراء المواد الأولية**: وهو عبارة عن قرض بدون فوائد تمنحه الوكالة بقيمة لا تتجاوز 100 ألف دج، وقد تصل إلى 250 ألف دج على مستوى ولايات الجنوب الجزائري، وهذا النوع من التمويل موجه أساسا لشراء المواد الأولية، ويتم تسديده على مدى 24 شهرا إلى 36 شهرا.

ب. **التمويل الثلاثي**: وهو عبارة عن قرض لا تتعدى قيمته 01 مليون دج، وهو موجه لتمويل عمليات اقتناء العتاد الصغير وشراء المواد الأولية في إطار إنشاء المشروعات المصغرة، ويتم تسديد هذا القرض على مدى 12 إلى 60 شهرا، وهذا القرض عبارة عن تمويل ثلاثي بمساهمة شخصية بمعدل 1%، وقرض بدون فوائد بمعدل 29%، وقرض بنكي بمعدل 70%.

ويمكن توضيح خصائص تلك الصيغ التمويلية كما يلي:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وقانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، 2004، ص. 08.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(www.angem.dz)،بتاريخ:2015/05/20.

الجدول رقم (33): خصائص الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	الصنف	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسب الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	جميع الأصناف (شراء المواد الأولية)	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 250.000 دج	جميع الأصناف (شراء المواد الأولية) على مستوى ولايات الجنوب	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	جميع الأصناف على مستوى المناطق الخاصة	% 1	% 70	% 29	% 5 من النسبة التجارية
لا تتجاوز 1.000.000 دج	جميع الأصناف على مستوى باقي المناطق	% 1	% 70	% 29	% 10 من النسبة التجارية

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(www.angem.dz)، بتاريخ 2015/05/20.

3. بعض الإحصائيات حول نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

عرف نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها تطورا ملحوظا، وهذا ما يمكن إبرازه من خلال العناصر التالية:

أ. تطور عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة: عرف نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها تطورا ملحوظا، حيث بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة منذ نشأتها أكثر من 679 ألف قرض بنهاية سنة 2014، ومعظم تلك القروض تتمثل في صيغة التمويل لأغراض شراء المواد الأولية، وذلك بنسبة تقارب 92%، و يمكن عرض ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34):توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة

(منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2014/12/31)

نوع و طبيعة التمويل	العدد الإجمالي للقروض الممنوحة	النسبة (%)
تمويل شراء المواد الأولية (بالألف)	622	91,60
التمويل الثلاثي للمشروعات (بالألف)	57	8,40
المجموع (بالألف)	679	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(www.angem.dz)، بتاريخ:2015/05/20.

وبتوزيع تلك القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس، نجد أن أغلب تلك القروض موجهة بشكل أساسي للنساء بنسبة تفوق 61% من إجمالي عدد القروض الممنوحة، وهو ما يمكن إبرازه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (18): التوزيع النسبي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب الجنس

(منذ نشأة الوكالة إلى غاية:2014/12/31)

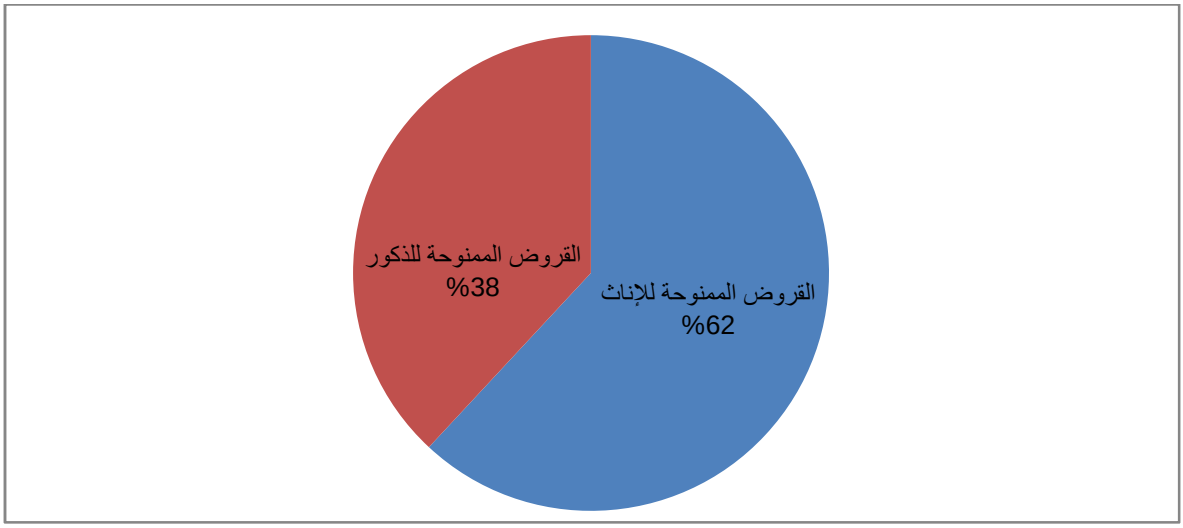

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(www.angem.dz)، بتاريخ:2015/05/20.

ب. توزيع عدد القروض الممنوحة حسب طبيعة قطاع النشاط: تتوزع هذه القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط على عدة قطاعات، و يمكن توضيح ذلك التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (35): توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب النشاط

(منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 2014/12/31)

قطاعات النشاط	العدد الإجمالي للقروض الممنوحة (بالألف)	النسبة (%)
الصناعات الصغيرة	258	38,01
الخدمات	142	20,89
الصناعات التقليدية	118	17,42
الزراعة	101	14,97
باقي قطاعات النشاط	59	8,71
المجموع	679	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(www.angem.dz)، بتاريخ:2015/05/20.

و يمكن إبراز وضعية ذلك التوزيع القطاعي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر منذ نشأتها إلى غاية تاريخ 2014/12/31، وذلك من خلال ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (19): التوزيع القطاعي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة

(منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2014/12/31)

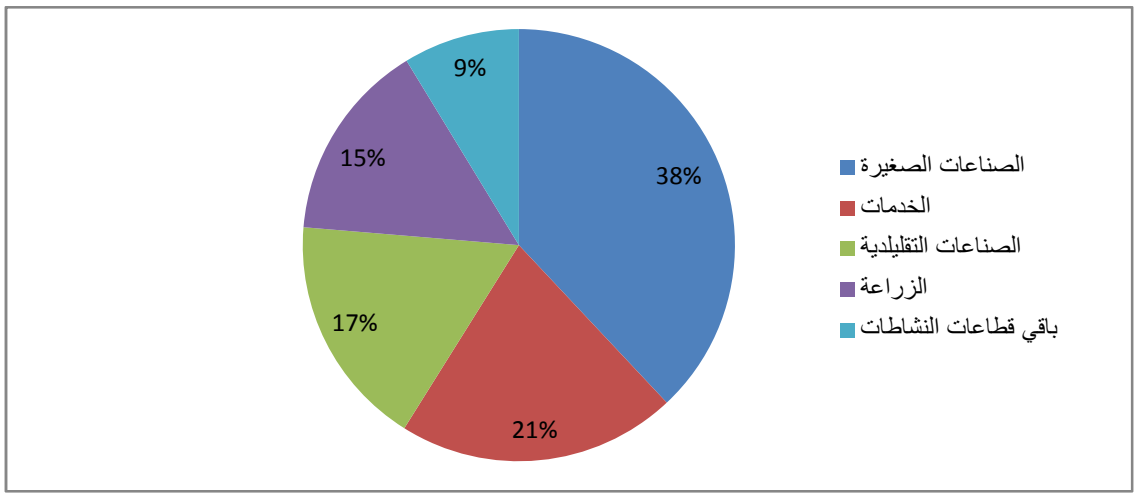

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(www.angem.dz)، بتاريخ 2015/05/20.

ويلاحظ من خلال المعطيات السابقة، أن أكبر نسبة من تلك القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد منحت في مجالات الصناعات الصغيرة بنسبة تتجاوز 38 %، وتليها المشروعات الممولة في قطاع الخدمات بنسبة تتجاوز 20 % من إجمالي المشروعات الممولة من طرف الوكالة. وعلى الرغم من ذلك قد يعكس هذا التوزيع وجود بعض التنويع القطاعي في مجال نشاطات المشروعات الممولة من طرف الوكالة.

رابعا: صندوق الزكاة الجزائري ودوره في مجال منح القروض الحسنة

1. التعريف بصندوق الزكاة

إن صندوق الزكاة الجزائري، يعتبر بمثابة مؤسسة دينية تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ويتولى صندوق الزكاة مهام ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المعمول بها[1].

ويمارس صندوق الزكاة مهامه من خلال ثلاثة مستويات تنظيمية، وهي كما يلي:

أ. اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.

ب. اللجان الولائية لصندوق الزكاة.

[1] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف : التعريف بصندوق الزكاة .(الموقع الالكتروني للوزارة: www.marw.dz)، يوم:2015/05/20.

ج. اللجان القاعدية لصندوق الزكاة.

2. دور صندوق الزكاة في مجال منح القروض الحسنة

لقد تطور عدد المشروعات الممولة من طرف صندوق الزكاة في إطار التمويل بالقروض الحسنة تطورا ملحوظا خلال الفترة 2003-2014؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المشروعات الممولة من طرف الصندوق قد بلغ حوالي 8 ألاف مشروع، ويمكن عرض هذا التطور من خلال الأرقام الواردة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (36): تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2013

السنوات	عدد المستفيدين من القروض الحسنة	العدد التراكمي للمستفيدين من القروض الحسنة
2003	07	07
2004	186	193
2005	516	709
2006	731	1.440
2007	814	2.254
2008	654	2.908
2009	716	3.624
2010	858	4.482
2011	1.125	5.607
2012	1.338	6.945
2013	638	7.583
المجموع	**7.583**	**7.583**

المصدر: نصيب حفيزة: دور الزكاة والوقف في محاربة البطالة و الفقر: آلية صندوق الزكاة في الجزائر، ورقة بحثية ضمن فعاليات ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية: رؤية إسلامية لمقاومة الفقر والبطالة: الزكاة والأوقاف والتمويل الأصغر، أيام:29/28/27 جوان 2013، كلية العلوم الاقتصادية بصفاقس-تونس، ص. 6. (وبالاعتماد على مصادر أخرى).

وهناك من يرى أن هذه التجربة لصندوق الزكاة في مجال تمويل الفقراء من خلال القروض الحسنة تجربة هامة إن تم تطويرها لتصبح أداة تمويلية فاعلة في توفير فرص حقيقية للفقراء للخروج من دائرة الفقر، وذلك من خلال أفضل السبل التي تمكن صندوق الزكاة من ضمان تغطية كل المخاطر التي يمكن أن يواجهها، ويقترح في ذلك ضرورة [1]:

أ. الاستفادة من تجربة بنك غرامين وأقلمتها مع التمويلات الإسلامية المعتمدة.

ب. إنشاء صناديق ضمان القروض الحسنة لدى مؤسسات الزكاة والأوقاف.

ج. توسيع فكرة القرض الحسن من أموال الزكاة إلى القروض الحسنة من أموال الأوقاف والصدقات.

[1] مسدور فارس: مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد نوفمبر 2013، ص. 32.(متوفرة على الموقع : www.giem.info يوم:2015/05/26).

المطلب الثاني: التمويل المتناهي الصغر في الجزائر: المصطلح والممارسات

إن مصطلح التمويل المتناهي الصغر بمعناه المقبول دوليا، يعرف بأنه عملية تقديم الخدمات المالية، ومنها التوفير والقروض ووسائل الدفع إلى الفئات المنخفضة الدخل من سكان المجتمع، مثل الحرفيين وصغار التجار والمزارعين، بل وحتى الموظفين[1].

أولا: مفهوم التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

على مستوى الاقتصاد الجزائري، "يشير مصطلح التمويل المتناهي الصغر والائتمان الأصغر أيضا (أو التمويل الأصغر حسب ما هو وارد في التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر) إلى ما يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المشروعات الصغيرة والمصغرة ومكافحة البطالة"[2].

ثانيا: ما بين مصطلح التمويل المتناهي الصغر ومصطلح القروض المصغرة في الجزائر

على مستوى الاقتصاد الجزائري، ومن الجانب الرسمي، يستخدم مصطلح القروض المصغرة في الكثير من الأحيان كمرادف للمصطلح الشامل والمعروف على المستوى الدولي، وهو مصطلح التمويل المتناهي الصغر، والذي يشمل تقديم الكثير من الخدمات المالية المتعددة والمتنوعة لأفراد الفئات المستهدفة، وبالتالي يكون من المفيد جدا بالنسبة للجزائر ضرورة استخدام مصطلح القروض المصغرة بدلا عن مصطلح التمويل المتناهي الصغر، ذلك أن هذا النوع من التمويل في الجزائر يركز فقط على خدمة مالية واحدة، وهي خدمة توفير القروض، من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وما يدعم أكثر، ضرورة التفرقة بين تلك المصطلحات ما يتعلق بالطبيعة القانونية لتلك المؤسسات أو الهيئات الحكومية المقدمة لهذه الخدمات المالية، أن هناك هيئات حكومية محدثة لهذا الغرض تتكفل بعملية توفير خدمة مالية واحدة وهي منح القروض المصغرة إلى أفراد الفئات المستهدفة.

وبمقارنة مما هو متعارف عليه في مجال التمويل المتناهي الصغر، خصوصا ما يتعلق بالمبادئ والممارسات المتعارف عليها دوليا في مجال التمويل المتناهي الصغر، نجد أن فلسفة التمويل من خلال القروض المصغرة في الجزائر، خاصة من خلال مبادئ عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمدعومة بالبنوك التجارية العمومية[3]، بعيدة من حيث الكثير من الجوانب

---

[1] حبيب عطية وآخرون: التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات، بعثة مشتركة بين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية وتحت إشراف نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي، جوان 2006، ص. 7.

[2] المرجع نفسه، ص.7 .

[3] Célestin Mayoukou et autres: Essai sur le Microcrédit et entrepreneuriat : cas de l'Algérie et du Liban, communication au colloque de l'association tiers monde, université Paris-Est Créteil, juin 2013, p. 8.

المتعلقة بها مما هو متعارف عليه في مجال التمويل المتناهي الصغر، خاصة وأن الغاية الأسمى من التمويل المتناهي الصغر وفقا لهيئة الأمم المتحدة هو إقامة أنظمة مالية مستدامة وشاملة للجميع، تتيح لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الحصول على الخدمات المالية الأساسية المتنوعة باستمرار[1]، وذلك بدلا من وضع أجهزة أو برامج حكومية غير مستدامة أو إجراءات محددة مؤقتة لخدمة جزء من الفئات المستبعدة من التعامل مع مؤسسات النظم المالية التقليدية.

المطلب الثالث: الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

يتم تنظيم التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة له، وكذا من خلال مختلف القوانين المتعلقة بالنظم المالية التعاونية ضمن تعاونيات الادخار والقرض.

أولا:قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة له

يشكل قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 1990/04/14، والمتضمن قانون النقد والقرض والتعديلات الجزئية التي تمت عليه من خلال الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 2003/03/26، الإطار التنظيمي العام للعمل المصرفي في الجزائر، بحيث تسمح هذه القوانين بتأسيس شركات للوساطة المالية لممارسة الأعمال المصرفية من خلال الأشكال القانونية التالية:

1. البنوك تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد من 110 إلى 114 من قانون النقد والقرض.
2. المؤسسات المالية تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد 110، 112، و كذا المواد 113، 115 من قانون النقد والقرض.
3. المؤسسات غير الهادفة للربح يمكنها منح القروض لبعض المنتمين إليها من ضمن مواردها الخاصة بشروط مفصلة ضمن مهامها لاعتبارات اجتماعية، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة 122 من قانون النقد والقرض.

ثانيا: قانون تعاونيات الادخار والقرض

ترجع بداية إدخال المفاهيم المتعلقة بما يعرف بالنظم المالية التعاونية إلى منظومة القوانين الجزائرية إلى قانون المالية لسنة 2006، وذلك من خلال ما أشارت إليه المادة رقم 81، والتي تضمنت في مضمونها مصطلح الاتحادات الائتمانية[2]،

ثم بعد ذلك صدرت مجموعة من القوانين المنظمة لنشاط تعاونيات الادخار والقرض بشكل واضح وجلي، من خلال القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 28 فيفري 2007 والمتعلق بتعاونيات

[1] Kathryn Imboden: Building inclusive financial sectors for development, United Nations, New York, 2006, P. 3.
[2] قانون المالية لسنة 2006.

الادخار والقرض[1]، إضافة إلى النظام رقم 08-02 الصادر بتاريخ 08 مارس 2009 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض[2]، وكذلك النظام رقم 08-03 الصادر بتاريخ 08 مارس 2009 والمتعلق بتحديد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض و كيفيات اعتمادها[3].

وتتعلق هذه القوانين بكيفيات تأسيس تعاونيات للادخار والقرض وتنظيمها وقواعد تسييرها، ويقصد بالتعاونيات المالية تلك المؤسسات ذات الهدف غير الربحي، والتي يملكها أعضاؤها ويسيرونها (الأعضاء من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين)، ويكمن الهدف من تأسيس تعاونيات الادخار والقرض إلى تشجيع الإدخار واستخدام الأموال التي يودعها أعضاؤها معا لمنحهم القروض وتقديم الخدمات المالية لهم.

وعموما، تعتبر هذه القوانين فرصة لممارسة الأعمال المصرفية وخدمات التمويل المتناهي الصغر عبر تأسيس تعاونيات الادخار والقرض، من خلال النظم المالية التعاونية المتوافقة في الكثير من جوانبها وأسسها مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

[1] القانون رقم 07-11، الصادر بتاريخ 22 فيفري 2007، والمتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2007، ص. 3.

[2] النظام رقم 08-02، الصادر بتاريخ 08 مارس 2009، والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2009، ص. 25.

[3] النظام رقم 08-03، الصادر بتاريخ 08 مارس 2009، والمحدد لشروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض و اعتمادها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2009، ص. 26.

المبحث الثاني: تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر

يناقش هذا المبحث بالعرض والتحليل التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، وذلك من خلال تركيز التحليل على تجارب وتطبيقات الجهات الفاعلة ضمن صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، لا سيما منها تجربة بنك البركة الجزائري، وكذا تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر من خلال جهاز التمويل المتناهي الصغر المؤسس في هذا المجال، وكذا تجربة هامة لإحدى الجمعيات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، وهي جمعية التطوع الوطنية المعروفة تحت تسمية " **جمعية تويزة** ".

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر.
- تقييم تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر (PADSEL-NEA).
- تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر.

المطلب الأول: تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر

يعرض هذا المطلب تجربة مؤسسية هامة لأحد البنوك الإسلامية العاملة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وهي تجربة بنك البركة الجزائري في مجال تمويلي يعنى بالاهتمام بتمويل الأفراد الفقراء وأفراد الفئات المستبعدة من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، وذلك من خلال قيام البنك بإقامة برنامج نموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، كما يحاول إجراء التقييم المبدئي لهذه التجربة من خلال تلك المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر.

أولا: التعريف ببنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي 1991 كبنك تجاري يمارس أعماله المصرفية وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو بنك مختلط الملكية بين مجموعة دلـة البركة السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، ومازال بنك البركة الجزائري إلى غاية الآن البنك الإسلامي الرائد في الجزائر، والذي يقدم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية و المالية عبر شبكة من الفروع يبلغ عددها 25 فرعا على مستوى القطر الجزائري.

ثانيا: عرض البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري

1- نبذة تاريخية عن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

في إطار أحد المشاريع التنموية الممولة بمساعدة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني (GTZ-DEVED)، وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي للممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم في هذا السياق

مـع نهاية سنة 2008 تأسيس مؤسسة للخدمات المالية المسمـاة اختصارا **(FIDES Algérie)** بالتعاون مع بنك البركة الجزائري[1].

2- مبررات ودوافع إقامة البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

هناك مجموعة من المبررات والدوافع التي دفعت بالأطراف المشاركة في تنفيذ هذا البرنامج التمويلي المستحدث بمدينة غرداية، ويمكن ذكرها كما يلي:

أ. وجود عدد معتبر وهام جدا من المشروعات الصغيرة والمصغرة، ومشروعات الحرف والصناعات التقليدية في مدينة غرداية.

ب.وجود مجموعة من التقاليد والعادات المجتمعية الفاعلة في مدينة غرداية، لا سيما ما يتعلق منها بمتانة الروابط الاجتماعية الفاعلة في المجتمع.

ج. عدم الإقبال على التعامل مع البنوك التجارية غير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في المنطقة.

د. وجود بدائل تمويلية يمكن تطبيقها ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل صيغة التمويل بالمشاركة والقرض الحسن.

3- الإطار التنظيمي للبرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

في بداية الأمر، و قصد ضمان نجاح البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر، تم تصميم إطار تنظيمي لهذا البرنامج التمويلي، والذي يتشكل من ثلاثة أطراف أساسية[2]، وهي كالتالي:

أ. مؤسسة الخدمات المالية المسماة اختصارا(FIDES Algérie): وتتكفل هذه المؤسسة ضمن هذا البرنامج بمجموعة من المهام، والتي تشمل قيام المؤسسة بدراسة وتقييم مشروعات صغار الحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة يتم اختيار المشروعات القابلة للتمويل، والتي يتم إرسالها فيما بعد إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة. كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع بنك البركة الجزائري ضمن هذا البرنامج التمويلي بضمان المتابعة المستمرة لأصحاب المشروعات المتحصلين على التمويل، وذلك بالتنسيق مع لجنة الأعيان بالمنطقة.

ب. بنك البركة الجزائري: يقوم البنك - ضمن مشاركته في تنفيذ برنامج التمويل المتناهي الصغر بمدينة غرداية- باستحداث صيغة التمويل بالمشاركة الملائم لخصوصيات أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الصناعة التقليدية، كما يقوم البنك بعمليات تقديم التمويل وإمضاء الاتفاقيات المتعلقة بتلك المعاملات المالية مع أصحاب المشروعات الممولة، كما يقوم بضمان متابعة عمليات التحصيل لتلك الأموال الممنوحة للأفراد، كما يتكفل بنك البركة الجزائري ضمن هذا البرنامج التمويلي بعمليات التسيير الإداري

[1] Nasser Hideur, op.cit, p. 12.

[2] Philippe Couteau : Expérience pilote de microfinance innovante à Ghardaïa, les actes des assises nationales de l'artisanat, Novembre 2009, p. 132.

والمحاسبي لهذه العمليات التمويلية. ونشير هنا إلى أن بنك البركة الجزائري قد استفاد من ضمانات مقدمة من بنك أجنبي للتقليل من المخاطر المرتبطة بهذا الدور التمويلي ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر في مدنية غرداية.

ج. لجنة الأعيان: ويتمثل دورها ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر في المشاركة المستمرة في عمليات تقديم التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والحرف ومشروعات الصناعة التقليدية، كما تقوم هذه اللجنة بالمشاركة في تحصيل الأموال الممنوحة لأصحاب المشروعات في حالات عدم وفائهم بالتزاماتهم وتعهداتهم تجاه بنك البركة الجزائري ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر، كما ينتظر من هذه اللجنة العمل على تطوير هذا الجهاز التمويلي ليصبح جهازا تمويليا ناجحا في المنطقة.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09):الإطار التنظيمي ومهام الأطراف الشركاء في البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

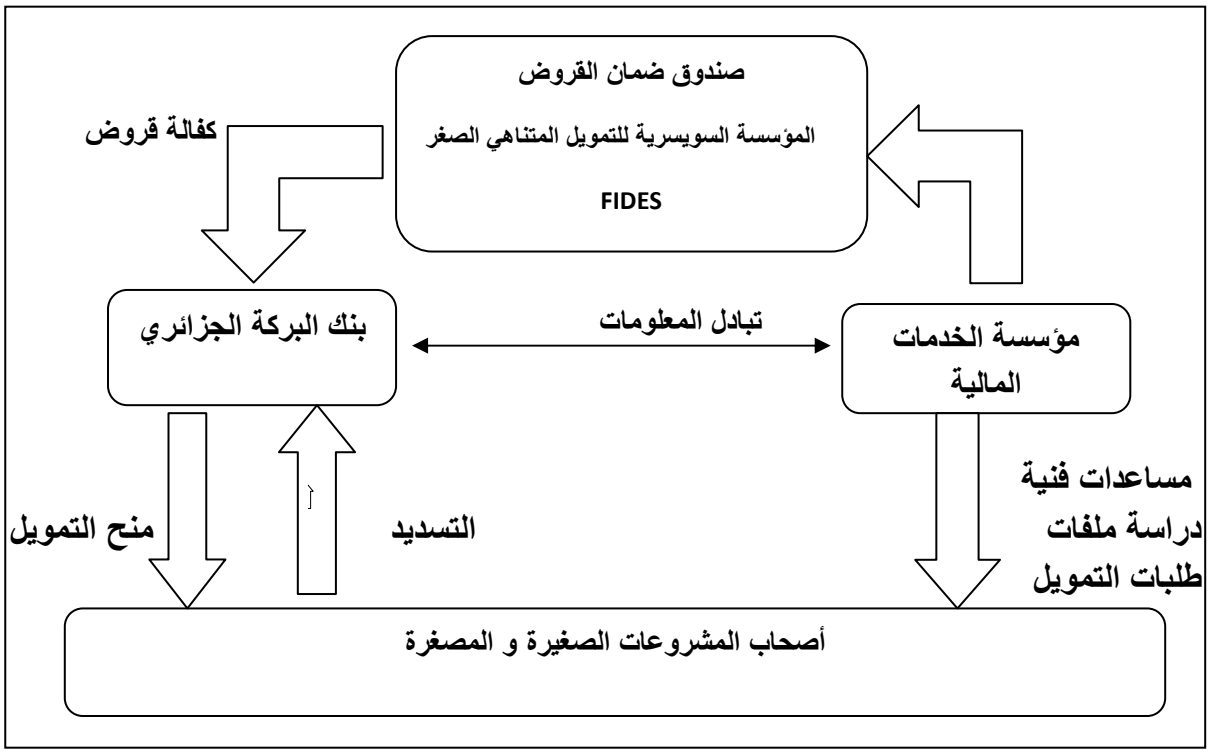

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك.

وما يمكن الإشارة إليه ضمن عرض الإطار التنظيمي لهذا البرنامج النموذجي في مجال التمويل المتناهي الصغر، هو أن الطرف الأساسي في الوقت الراهن ضمن هذا البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر هو بنك البركة الجزائري، وذلك بعد التوقف النهائي عن العمل لمؤسسة **(FIDES Algérie)** بداية من شهر أفريل من سنة 2012.

وفي الوقت الراهن، يتم تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر على مستوى بنك البركة الجزائري من خلال الوكالات المحلية التالية:

- وكالة بنك البركة الجزائري بمدينة غرداية.
- وكالة بنك البركة الجزائري بباب الزوار بالجزائر العاصمة.

4- الفئات المستهدفة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

تتمثل الفئات المستهدفة ضمن هذا البرنامج التمويلي في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى بنك البركة الجزائري من خلال الوكالات المحلية للبنك، في مجموعة من أفراد الفئات الفقيرة، والتي قد تشمل أفراد الفئات التالية:

أ. النساء الفقيرات الماكثات في البيوت.
ب. الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية.
ج. الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة.
د. الأفراد من ذوي أصحاب المشروعات الناشطين في القطاع غير الرسمي.

5- المبادئ المعمول بها ضمن منهجية البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

تتمثل المبادئ المعمول بها ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر على مستوى بنك البركة الجزائري في مجموعة من المبادئ الهامة، والتي يمكن ذكرها كما يلي[1]:

أ. مبدأ تنظيم النساء الفقيرات في مجموعات: يشترط البنك على النساء الفقيرات الماكثات في البيوت للاستفادة من التمويل ضرورة تشكيل مجموعات مكونة من 04 إلى 08 عضوات، على أن يكون لكل مجموعة رئيس ونائبان يتم اختيارهم من طرف الأعضاء في كل مجموعة.

ب. مبدأ منح القروض التضامنية: ويكون ذلك من خلال التضامن بين أعضاء المجموعات التضامنية المشكلة من طرف النساء الفقيرات الماكثات في البيوت، على أن يتم منح القروض بشكل فردي لأعضاء تلك المجموعات.

ج. مبدأ ربط منح القروض بالادخار: ويتجسد هذا المبدأ من خلال حرص بنك البركة الجزائري على جعل النساء الماكثات في البيوت المستفيدات من التمويل وفقا لصيغتي القرض الحسن والمرابحة يقمن بدفع مبالغ بسيطة يتم وضعها في حسابات ادخارية خاصة، بحيث تتراوح قيمة هذه المبالغ المدخرة مابين 500 دج و 700 دج لكل قسط من أقساط القروض يتم دفعها من قبل النساء المستفيدات، على أن تعاد هذه المبالغ المدخرة إلى أصحابها في نهاية مدة القرض.

د. مبدأ التدرج في تقديم التمويل من خلال الصيغ المالية المقترحة: ويكون ذلك بشكل أساسي للنساء الفقيرات الماكثات في البيوت عبر تقديم التمويل في المرحلة الأولى عبر صيغة التمويل من خلال القرض الحسن وذلك لمرة واحدة فقط، وبعدها وبناء على إيفاء النساء المستفيدات من القروض بالتزاماتهن المالية تجاه البنك، يمكن لهن الحصول على التمويل بقيم أكبر من خلال صيغة التمويل بالمرابحة المصغرة.

[1] المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

هـ. مبدأ تفعيل الضمانات المعنوية: وقد كان ذلك بشكل أساسي من خلال تفعيل مشاركة الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي بمدينة غرداية ممثلة في ذلك ضمن هذا البرنامج النموذجي من خلال لجنة الأعيان، ومن جانب آخر وفي إطار تفعيل الضمانات المعنوية، تم الاعتماد على تشكيل المجموعات التضامنية في إطار التعامل مع النساء الفقيرات الماكثات في البيوت عبر تقديم التمويل من خلال القروض الحسنة التضامنية .

6- الصيغ التمويلية المقترحة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

اعتمدت الأطراف المشاركة في تنفيذ البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر في بداية الأمر على اعتماد صيغة التمويل بالمشاركة، وكذا صيغة التمويل بالقرض الحسن، ولكن في الوقت الراهن يعتمد بنك البركة الجزائري بصفته الطرف الأساسي والوحيد في إدارة هذا البرنامج على ثلاثة صيغ تمويلية يمكن ذكر خصائصها كما يلي[1]:

أ. التمويل من خلال صيغة القرض الحسن: تتضمن هذه الصيغة التمويلية الخصائص التالية:
- هذه الصيغة التمويلية موجهة للنساء الفقيرات الماكثات في البيوت فقط .
- تتراوح قيمة التمويل من مبلغ 10 ألاف دج إلى مبلغ 30 ألف دج.
- فترة التسديد لهذه القروض تختلف حسب الحالات، بحيث تتراوح ما بين 04 أشهر إلى 06 أشهر.
- يمنح هذا النوع من التمويل مرة واحدة.

ب. التمويل من خلال صيغة المرابحة المصغرة: تتضمن هذه الصيغة التمويلية الخصائص التالية:
- هذه الصيغة التمويلية موجهة لتمويل النساء الفقيرات الماكثات في البيوت فقط.
- تتراوح قيمة التمويل ضمن هذه الصيغة التمويلية من مبلغ 30 ألف دج إلى مبلغ 70 ألف دج.
- فترة التسديد لهذا النوع من التمويل تختلف حسب الحالات، بحيث تتراوح عموما ما بين 10 أشهر إلى 14 شهرا.

ج. التمويل من خلال صيغة المشاركة: تتضمن هذه الصيغة التمويلية الخصائص التالية:
- التمويل يغطي التكاليف الاستثمارية ورأس المال العامل.
- فترة التسديد تختلف باختلاف الحالات، بحيث تتراوح ما بين 03 أشهر و 36 شهرا.
- قيمة التمويل ضمن هذه الصيغة التمويلية تتراوح ما بين 150 ألف دج إلى مبلغ 02 مليون دج؛
- التمويل بالمشاركة يخص تقريبا كل المجالات الاستثمارية، باستثناء النشاطات الفلاحية وتربية المواشي.

[1] المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014 .

وقد تم التركيز- وفقا لمنهجية التمويل المتناهي الصغر المعتمدة ضمن هذا البرنامج التمويلي- على تمويل المشروعات الموجودة مسبقا فقط، بمعنى أنه لا يتم تمويل المشروعات الجديدة، كما أنه تم التركيز على ضرورة أن يكون التوسع الجغرافي تدريجيا في تقديم التمويل ضمن هذا البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر.

7- شروط الحصول على التمويل من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

حددت إدارة بنك البركة الجزائري مجموعة من الشروط والضوابط العامة في تقديم التمويل لأفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط تختلف باختلاف الصيغ التمويلية المقترحة لأفراد تلك الفئات، وهذه الشروط والضوابط يمكن ذكرها كما يلي[1]:

أ. شروط الاستفادة من التمويل من خلال صيغة القرض الحسن: هناك مجموعة من الشروط الواجب احترامها من طرف أفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط الخاصة بهذه الصيغة التمويلية هي كما يلي:

- أن تكون النساء الفقيرات الماكثات في البيوت عضوات في مجموعات تضامنية.
- أن يتوفر للنساء الماكثات في البيوت الراغبات في الحصول على التمويل وفقا لصيغة التمويل من خلال القرض الحسن شخص معنوي ضامن لهن أمام البنك.
- أن يكون سن النساء الراغبات في الحصول على التمويل أكثر من 18 سنة.
- أن لا يتجاوز الدخل الشهري للنساء الماكثات في البيوت مبلغ 18 ألف دج.

ب.شروط الاستفادة من التمويل من خلال صيغة المرابحة المصغرة: هناك مجموعة من الشروط الواجب احترامها من طرف أفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط الخاصة بهذه الصيغة التمويلية يمكن ذكرها كما يلي:

- أن تتمتع النساء الفقيرات الماكثات في البيوت بسيرة حسنة من خلال تعاملهن مع بنك البركة الجزائري من خلال صيغة القرض الحسن، وتتجسد تلك السيرة الحسنة من خلال وفائهن بالتزاماتهن المالية تجاه البنك في الآجال المتفق عليها.
- أن يتوفر للنساء الماكثات في البيوت الراغبات في الحصول على التمويل وفقا لصيغة التمويل بالمرابحة المصغرة شخص معنوي ضامن لهن أمام البنك، وبالإضافة إلى ذلك يطلب البنك كفالة شخصية وتضامنية في هذا المجال.

ج. شروط الاستفادة من التمويل من خلال صيغة المشاركة: هناك مجموعة من الشروط الواجب احترامها من طرف أفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط الخاصة بهذه الصيغة التمويلية يمكن ذكرها كما يلي:

- أن تتوفر للأفراد الراغبين في الحصول على التمويل وفقا لصيغة المشاركة كل الوثائق التي تثبت وضعيتهم السليمة تجاه مصالح الهيئات الجبائية وشبه الجبائية.

[1] المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

- أن يتم تمويل الأفراد أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة القائمة فقط، بمعنى أنه لا يتم تمويل المشروعات الجديدة.
- أن يتوفر للأفراد الراغبين في الحصول على التمويل وفقا لصيغة المشاركة شخص معنوي ضامن لهم أمام البنك، وذلك بالإضافة إلى إمكانية أن يطلب البنك تحرير عقد كفالة شخصية.

ثالثا: عرض نتائج البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري

1. تطور عدد المشروعات الممولة

لقد تطور عدد المشروعات الممولة وفقا لصيغ التمويل المتاحة على مستوى البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2009-2014 تطورا ملحوظا وخصوصا في ذلك عدد المشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن والذي تجاوز عددها أكثر من ألف مشروع، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما تبرزه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (37): تطور عدد المشروعات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري

خلال الفترة 2009-2014

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن	146	474	298	0	112	30	1.060
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة المرابحة المصغرة	0	0	0	42	127	9	178
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة المشاركة	49	58	24	0	15	02	148
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة الإجارة المصغرة	0	0	0	0	0	03	03
المجمـــــــــوع	195	532	322	42	254	44	1.389

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

ويلاحظ من المعطيات السابقة ذلك التزايد الكبير في عدد القروض الممنوحة في إطار برنامج التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2009-2011، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الدور الكبير الذي قامت به مؤسسة الخدمات المالية **(FIDES Algérie)** بصفتها طرفا أساسيا مشاركا في إدارة هذا البرنامج للتمويل المتناهي الصغر، وبذلك يكون سبب التراجع في عدد القروض الممنوحة خلال الفترة الأخيرة 2012-2014 يكمن في التوقف عن النشاط لمؤسسة الخدمات المالية **(FIDES Algérie)** بداية من شهر أفريل 2012، وكذا تكفل بنك البركة الجزائري بإدارة هذا البرنامج بصفة مستقلة عن تلك الأطراف المشاركة في إدارة هذا البرنامج في بداية الأمر. كما قد يعزى ذلك التراجع في عدد القروض الممنوحة إلى طبيعة الأوضاع غير المستقرة التي عاشتها مدينة غرداية خلال تلك الفترة.

ويمكن التوضيح أكثر للتوزيع حسب الصيغ التمويلية المتاحة للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2014 من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم (20): توزيع عدد المشروعات الممولة حسب الصيغ التمويلية المتاحة خلال الفترة 2009-2014

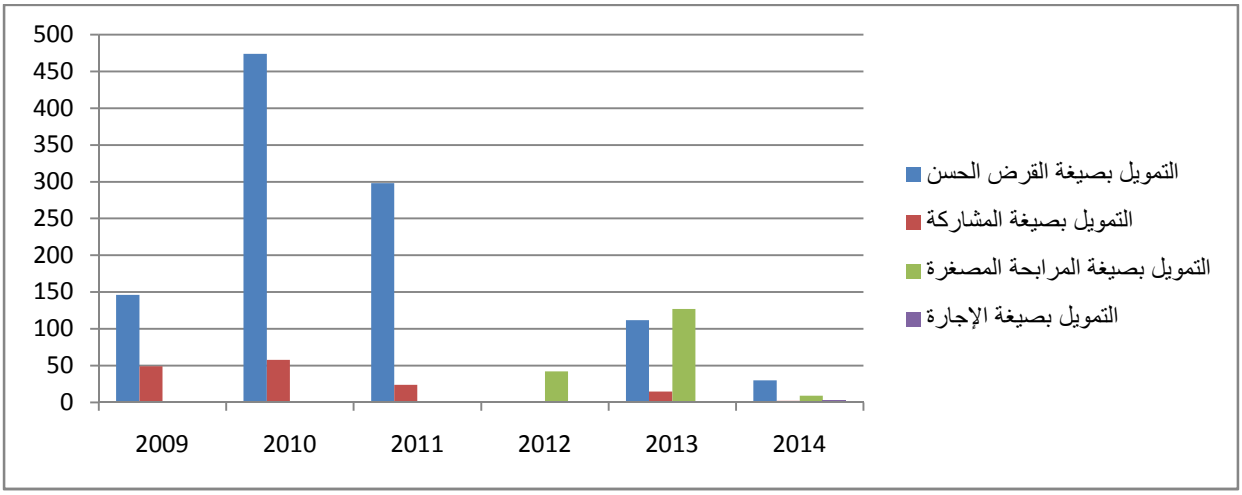

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل **2014**.

2. تطور حجم التمويل للمشروعات الممولة

لقد تطور حجم التمويل الإجمالي للمشروعات المصغرة من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري تطورا ملحوظا خلال الفترة 2009-2014؛ بحيث انتقل من مبلغ 22 مليون دج في نهاية سنة 2009 إلى مبلغ 123 مليون دج مع نهاية سنة 2014. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (21): تطور حجم التمويل للمشروعات المصغرة خلال الفترة 2009-2014

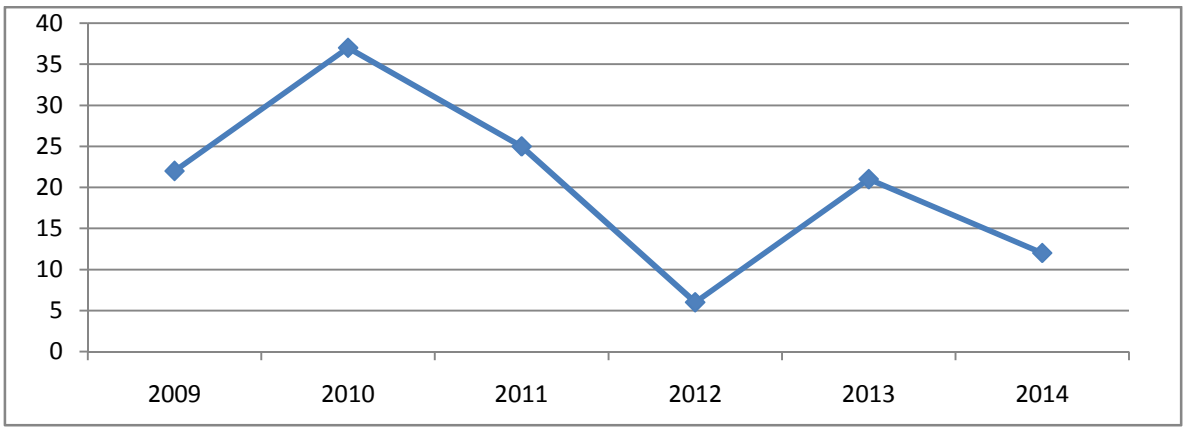

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل **2014**.

ومن خلال الشكل السابق، نلاحظ ذلك التراجع في حجم التمويل للمشروعات خلال السنوات الأخيرة 2012-2014، ويعزى ذلك إلى طبيعة الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها مدينة غرداية خلال تلك الفترة، وهو ما قد أثر على نشاط بنك البركة الجزائري وبالتالي تراجع حجم التمويل الممنوح للمشروعات المصغرة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر، كما يعزى ذلك التراجع للتوقف النهائي عن النشاط لمؤسسة الخدمات المالية **(FIDES Algérie)** بداية من شهر أفريل 2012.

3- التوزيع القطاعي للمشروعات الممولة

عملا بمبدأ ضرورة التنويع في مجال تمويل المشروعات بما يسمح بتوزيع مخاطر التمويل عل العديد من قطاعات النشاطات، فقد مول بنك البركة الجزائري ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر العديد من المشروعات، والتي شملت قطاعات النشاطات التالية:

- المشروعات التجارية.
- المشروعات في مجال الخدمات.
- المشروعات في مجال الصناعات الصغيرة والمصغرة.
- المشروعات في مجال الحرف والصناعات التقليدية.

4- توزيع عدد المشروعات الممولة حسب الجنس والصيغ التمويلية

يهتم بنك البركة الجزائري من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر بالتركيز على تمويل المشروعات المصغرة التي تقوم بها النساء، ويتجسد ذلك الاهتمام من خلال تلك الصيغ التمويلية المعتمدة ضمن هذا البرنامج لتمويل مشروعات النساء، ويمكن إيضاح ذلك الاهتمام بتمويل النساء من خلال المعطيات المعروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38) : توزيع العدد الإجمالي للمشروعات الممولة حسب الجنس والصيغ التمويلية

إلى غاية 2014/12/31

الصيغ التمويلية	العدد الإجمالي للمشروعات	توزيع المشروعات الممولة حسب الجنس			
		الإناث	%	الذكور	%
القرض الحسن	1.060	1.060	100	0	0
المرابحة المصغرة	178	178	100	0	0
الإجارة المصغرة	03	01	33,33	02	66,66
المشاركة	148	02	1,35	146	98,64
المجموع الكلي	**1.389**	**1.241**	**89**	**148**	**11**

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

وتتضح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (22): التوزيع النسبي للعدد الإجمال للمشروعات الممولة حسب الجنس إلى غاية 2014/12/31

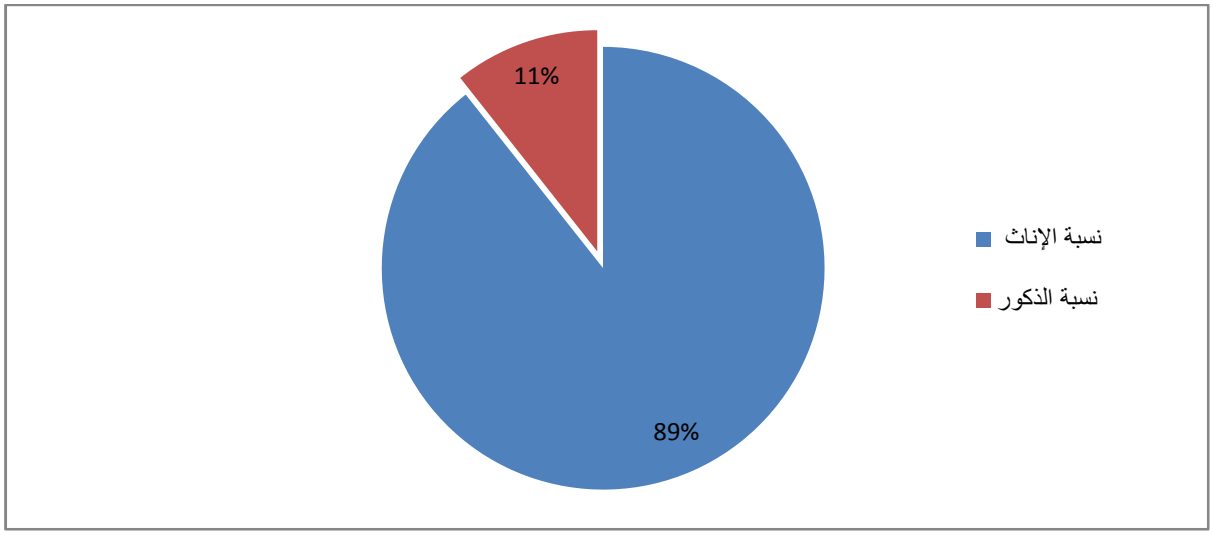

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

ومن خلال المعطيات السابقة، يتضح أن بنك البركة الجزائري يركز فعلا على تمويل المشروعات المصغرة للنساء، بحيث بلغت نسبة النساء المستفيدات من التمويل من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر ما يقارب نسبة **90%**، ويتركز أساسا ذلك التمويل للمشروعات المصغرة للنساء من خلال صيغتي القرض الحسن والمرابحة المصغرة.

5- تطور معدلات التحصيل على مستوى البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

وفقا للمعطيات المصرح بها على مستوى مكتب التمويل المتناهي الصغر بالمديرية العامة لبنك البركة الجزائري، فإن معدلات التحصيل المسجلة ضن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر تتراوح مابين 70 % إلى 95 % خلال الفترة 2009-2014، وتتمثل الأسباب الأساسية في التدني لمعدلات التحصيل خلال بعض الفترات إلى ما يتعلق بطبيعة الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها مدينة غرداية في السنوات الأخيرة.

ونشير إلى أن معدلات التحصيل قد وصلت إلى معدلات عالية جدا في بداية هذا البرنامج، حيث لم يتم تسجيل إلا حالات قليلة جدا في التأخر عن التسديد في الآجال المتفق عليها[1].

[1] Philippe Couteau, op.cit, p. 133.

رابعا: التقييم المبدئي للتجربة النموذجية لبرنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري

من خلال عرض تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر، سواء من حيث آليات وإجراءات تنفيذ هذا البرنامج التمويلي، أو من حيث النتائج المحققة خـلال الفترة 2009-2014، ونظرا للكثير من الصعوبات المتعلقة بإمكانية الحصول على معلومات مالية ومحاسبية كافية لإجراء تقييم مبدئي لبرنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري، سنحاول التركيز على بعض نقاط الضعف الملاحظة حول هذه التجربة القصيرة نوعا ما من حيث عمرها الزمني، وكذا نحاول الإشارة إلى بعض العناصر الإيجابية فيها، وذلك كما يلي:

1. بعض نقاط الضعف الملاحظة على تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر

بناء على ما أشرنا إليه سابقا بخصوص تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر، و من خلال ما استطعنا الحصول عليه من معلومات حول هذا البرنامج ضمن لقائنا مع مسؤول برنامج التمويل المتناهي الصغر على مستوى المديرية العامة لبنك البركة الجزائري، فإنه يمكننا الإشارة إلى بعض نقاط الضعف الملاحظة حول هذا البرنامج التمويلي، وذلك كما يلي:

أ. عدم وجود رؤية واضحة لبرنامج التمويل المتناهي الصغر: ونلاحظ غياب هذه الرؤية الواضحة من خلال نظرة الإدارة العليا لبنك البركة الجزائري لهذا البرنامج التمويلي على أنه مجرد أداء البنك لدوره في مجال المسؤولية الاجتماعية[1]، وهذا ما قد شكل نقطة الضعف الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى فشل هذا البرنامج مستقبلا، وذلك لأن النظرة التي يمكن أن تحقق النجاح لهذا البرنامج مستقبلا، هو أن تجعل الإدارة العليا من هذا البرنامج مشروعا تجاريا تحكمه عوامل تتعلق أساسا بتحقيق الربحية والاستدامة المالية، وكذا الاستمرارية في العمل في تقديم الخدمات المالية مستقبلا.

ب. قلة الإمكانيات المادية والبشرية لإدارة وتطوير البرنامج: إن عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة على مستوى إدارة هذا البرنامج للتمويل المتناهي الصغر يعتبر من نقاط الضعف الملاحظة على هذا البرنامج،حيث لا يوجد سوى ثلاثة موظفين ضمن إدارته، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المادية المتاحة والتي قد يتطلبها هذا البرنامج النموذجي وما له من خصوصيات تختلف عن خصوصيات العمل المصرفي العادي. وهذا قد يكون السبب الأساسي في تراجع أداء البرنامج خلال الفترة الأخيرة 2012-2014 بعد التوقف النهائي لمؤسسة الخدمات المالية **(FIDES Algérie)** بداية من شهر أفريل 2012 عن النشاط باعتبارها طرفا أساسيا ضمن الإطار التنظيمي لبرنامج التمويل المتناهي الصغر.

2. بعض إيجابيات التجربة النموذجية لبنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر

ما يمكن أن يحسب لهذه التجربة النموذجية لبنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر من إيجابيات، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

[1] Nasser Hideur, op.cit, p.12.

أ. من حيث اهتمام البنك بالتعامل المالي مع الفئات المستبعدة لسبب أو لآخر من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية: يمكن القول في هذه النقطة أن تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر، قد تعتبر تجربة هامة جدا على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك لأن هذه التجربة قد سمحت ولأول مرة بتطبيق مبادئ جديدة في مجال التعامل المالي مع الأفراد الفقراء، وعلى الأخص النساء الماكثات في البيوت، وذلك من خلال العمل على استلهام أفضل الممارسات المتعارف عليها في مجالات التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي.

ب. من حيث إثبات تجربة البنك من خلال هذا البرنامج إمكانية التعامل المالي مع الأفراد الناشطين في القطاع غير الرسمي: أثبتت تجربة بنك البركة الجزائري من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر، بأنه من الممكن التعامل المالي مع الأفراد الناشطين ضمن القطاع غير الرسمي؛ حيث نرى أن البنك قد نجح إلى حد بعيد في التعامل مع الأفراد المستهدفين، لا سيما فئة النساء وهن ممن ينشطون في القطاع غير الرسمي، وذلك من خلال الطريقة أو المنهج المستخدم في تسيير ذلك البرنامج التمويلي، وما يثبت ذلك هو أن إدارة البنك لم تتلق مشكلات كبيرة في التعامل مع أولئك الأفراد، وذلك على الرغم من أن البنك لا يطلب في إطار ذلك التعامل المالي تقديم الضمانات العينية، بل يعمل على تفعيل استخدام الضمانات المعنوية فقط، مثل منح القروض التضامنية من خلال المجموعات التضامنية.

ج. من حيث اهتمام البنك بالعمل على الانتقال المرحلي والتدريجي بالأفراد المستهدفين من النشاط ضمن القطاع غير الرسمي إلى النشاط ضمن القطاع الرسمي: إن ما يقوم به بنك البركة الجزائري من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر، يمكن اعتباره خطوة هامة بالنسبة لهذه المؤسسة المالية التي تنشط ضمن النظام المالي الرسمي، وخاصة ما يتعلق بمحاولة البنك من خلال ذلك البرنامج التمويلي بالعمل على الانتقال المرحلي والتدريجي بالأفراد المستهدفين ضمن هذا البرنامج من أصحاب لمشروعات تنشط ضمن القطاع غير الرسمي إلى أصحاب مشروعات ينشطون ضمن القطاع الرسمي، وهذا إذا أخذنا بعين الإعتبار ما لهذه النقطة من أهمية على مستوى الاقتصاد المالي بصفة عامة.

المطلب الثاني: تقييم تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر (PADSEL-NEA)

يعرض هذا المطلب التجربة المؤسسية لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر في مجال التمويل المتناهي الصغر، كما يحاول إجراء التقييم لهذه التجربة من خلال بعض المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، كما يعرض بعضا من الدروس ضمن ما يستفاد من هذه التجربة النموذجية لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر في مجال تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

أولا: التعريف بمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر

1. لمحة عامة عن مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر

يدخل مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر ضمن مشروعات التعاون الدولي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ومضمون البطاقة التقنية للمشروع توضح ذلك:

تسمية المشروع:	**دعم التنمية الإجتماعية-الإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر**
رقم المشروع:	**DZA/AIDCO/2001/0214**
تاريخ اتفاقية التمويل	**2002/04/25**
تاريخ انطلاق المشروع:	**2002/11/17**
تاريخ نهاية التنفيذ (الفعلي)	**2013**
الهيكل التمويلي للمشروع:	
• مساهمة الاتحاد الأوروبي	**50 مليون أورو**
• مساهمة وكالة التنمية الاجتماعية	**10 مليون أورو**
• مساهمة المستفيدين المحليين	**10 مليون أورو**

المصدر: وحدة تسيير المشروع.

2. أهداف مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر

تبعا لما هو وراد في إتفاقية تمويل مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر في المناطق الواقعة في الشمال الشرقي للجزائر، يدخل هذا المشروع ضمن إستراتيجية الدولة الجزائرية في مجال محاربة الفقر، من خلال البدء في دعم عملية التنمية المحلية المستدامة في الشمال الشرقي للجزائر. وضمن ذلك تتمثل أهداف هذا المشروع في تحقيق ما يلي[1]:

أ. تحسين مستويات المعيشة النوعية للسكان والأفراد في المناطق الريفية الواقعة في الشمال الشرقي للجزائر.

ب. العمل على استقرار السكان وضمان بقائهم في مناطق تواجدهم.

[1] Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2009, p. 37.

ج. ترقية المشاركة الفعالة للمواطنين ضمن المجموعات الإجتماعية التطوعية، لا سيما النساء والشباب وصغار الفلاحين

د. تقوية قدرات المؤسسات والجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية.

3. الهيئات والجهات الحكومية المشرفة على تسيير وتنفيذ المشروع

يشرف على تنفيذ مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر،مجموعة من الهيئات الإدارية المتكاملة فيما بينها، وهو ما يبرزه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم (10):الهيئات والجهات الحكومية المشرفة على تسيير وتنفيذ المشروع

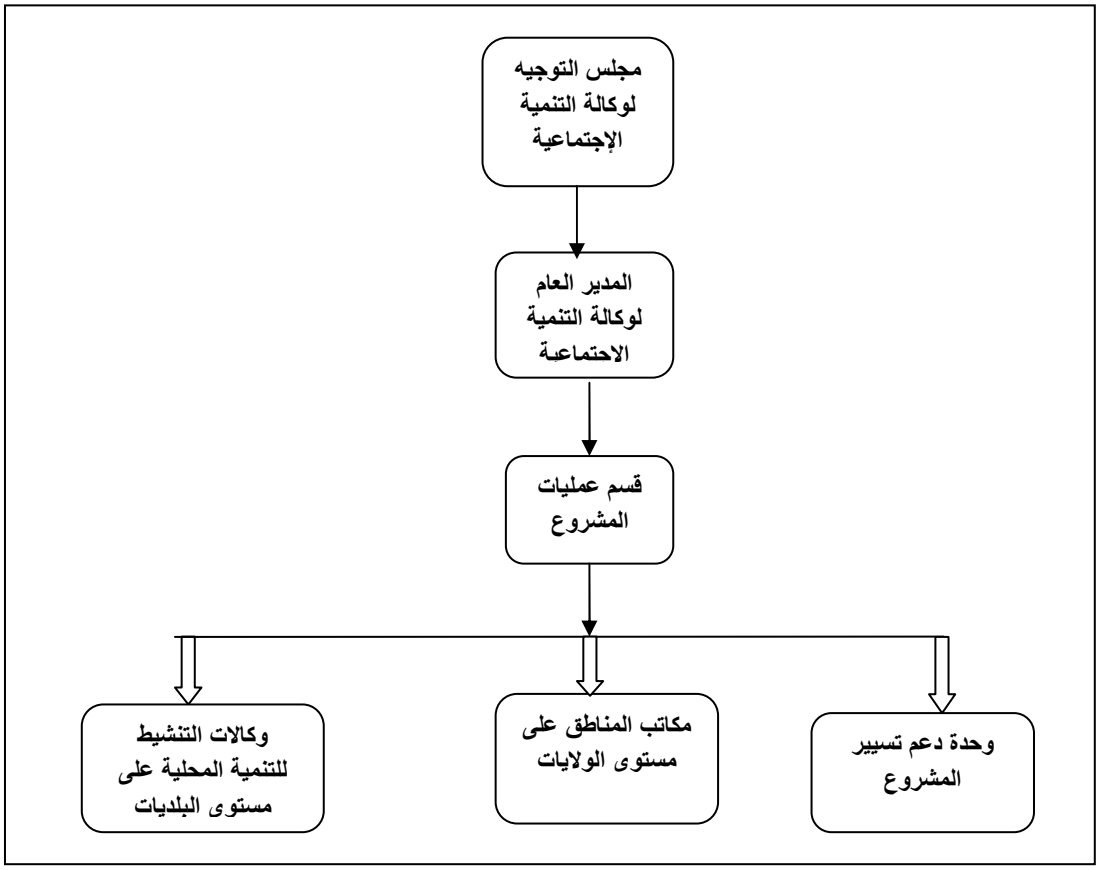

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية لإدارة المشروع.

ويمكن توضيح مهام تلك الهيئات والمستويات الإدارية المشرفة على إدارة هذا المشروع حسب تسلسلها الوظيفي، وذلك كما يلي:

أ.مجلس التوجيه: وهو مجلس التوجيه لوكالة التنمية الاجتماعية الذي يرأسه وزير النشاط الإجتماعي والتضامن الوطني أو ممثله، ويضم ممثلي الوزارات المعنية، مثل وزارة العمل ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة المالية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والوزارات الأخرى.

إضافة إلى ولاة الولايات المهنية بالمشروع، و ممثل عن مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر بصفة عضو ملاحظ.

ب. المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية: بصفته المسؤول الأول عن المشروع على المستوى المركزي، تساعده في ذلك خلية التنسيق التي تتولى مهام التنسيق بين مصالح وكالة التنمية الاجتماعية على المستوى المركزي والمصالح غير المركزية للمشروع .

ج.قسم عمليات المشروع: والذي تم تأسيسه على مستوى فرع وكالة التنمية الاجتماعية بمدينة عنابة، له الاستقلالية الإدارية في تسيير المشروع، ويتكفل بمهام تتعلق بتسيير الموارد المالية للمشروع، وما يتعلق بها من مهام تتعلق بالإعلان عن المناقصات والصفقات، وإمضاء العقود ودفع النفقات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالتسيير العادي للمشروع.

د. مكاتب التنسيق (مكاتب المناطق) على مستوى الولايات: والتي تتواجد على مستوى كل ولاية، والبالغ عددها 06 مكاتب، وهي مكلفة بمهام التنسيق بين مصالح مشروع دعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية في المناطق الواقعة في الشمال الشرقي للجزائر والسلطات المحلية لتلك الولايات، وكذلك للإشراف اليومي على وكالات التنشيط للتنمية المحلية.

هـ. وكالات التنشيط للتنمية المحلية: والتي تتواجد على المستوى المحلي في البلديات المعنية بتنفيذ نشاطات مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، والبالغ عددها 19 وكالة لتنشيط التنمية المحلية .

و. وحدة دعم المشروع: وتتكفل بمهام تتعلق بأدوات تسيير المشروع، خاصة ما يتعلق بالتقييم والمراقبة، وكذلك تتكفل بمهام الرقابة والمصداقية للعقود وعمليات التسديد للنفقات الملتزم بها، وتتكفل بإعداد المخطط العام للمشروع، المخططات السنوية العملياتية، تحضير المهام المرجعية المتعلقة بالدعم التقني. وهي تضم، إضافة إلى مدير الوحدة، أربعة خبراء دوليين في مجال التنمية المحلية ودعم المشروعات المصغرة في مجال التمويل المتناهي الصغر والهياكل والمنشآت القاعدية الريفية.

4. مضمون مشروع دعم التنمية الإجتماعية-الإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر

يتضمن مشروع دعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية بشمال شرق الجزائر عدة مجالات ونشاطات، تشكل في مجموعها مضمون هذا المشروع النموذجي لإحداث التنمية المحلية المستدامة في 50 بلدية موزعة على ست ولايات في الشمال الشرقي للجزائر.

و من خلال أهداف المشروع المذكورة سابقا، فقد تم تصميمه وتنظيمه على أربعة مجالات أو محاور أساسية متضمنة مجموعة متكاملة من النشاطات والعمليات، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (39):المجالات الأساسية لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر

المجالات الأساسية للمشروع	طبيعة النشاطات والعمليات المنفذة من طرف المشروع
المجال الأول **تطوير إستراتيجيات التنمية المحلية**	- تنفيذ مشروعات نموذجية على مستوى ثلاث بلديات. - اختيار البلديات الأخرى المعنية (بمجموع 50 بلدية موزعة على ست ولايات معنية بالمشروع). - دراسة إمكانيات البلديات المختارة، وإعداد مخططات التنمية المحلية وتنفيذها. - تدعيم وتكوين الفاعلين والمتدخلين الأساسيين المشاركين في تنفيذ المشروع على المستوى المحلي وتقوية قدرات البلديات المعنية.
المجال الثاني **مجال تحسين وتطوير الهياكل والمنشآت القاعدية المحلية**	- إنجاز مشروعات تتعلق بالهياكل والمنشآت القاعدية (08 مشروعات لكل بلدية بتمويل يصل إلى 80% من ميزانية المشروع). - المساعدة في إنجاز مشروعات المنشآت القاعدية الأخرى. - وضع أنظمة للتسيير والصيانة والمتابعة لتلك المشروعات.
المجال الثالث **مجال ترقية وتطوير المشروعات المنتجة**	- تأسيس جهاز التمويل المتناهي الصغر لتمويل المشروعات المنتجة. - تأسيس نظام تمويلي للمشروعات المنتجة بأسلوب عقود التمويل الإيجاري. - تأسيس مراكز للمبادرات المحلية من أجل التنمية والتشغيل (18 مركزا يستخدمها أصحاب المشروعات المنتجة). - تقديم مجموعة متعددة من الخدمات للأفراد المستهدفين (المرافقة والتكوين...).
المجال الرابع **مجال دعم القدرات**	- إنشاء مكاتب المناطق (06 مكاتب على مستوى مركز الولايات المعنية). - إنشاء 19 وكالة لتنشيط التنمية المحلية موزعة على مستوى البلديات المعنية بتنفيذ نشاطات المشروع. - تدعيم قدرات إطارات وكالات التنمية الاجتماعية (التكوين في مجالات التخطيط التنموي...). - دعم إحداث البيئة الملائمة للتنمية المحلية (من خلال الدراسات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بالتنمية المحلية)

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية لإدارة المشروع.

ثانيا: التعريف بتجربة المشروع في مجال التمويل المتناهي الصغر

1. لمحة عامة عن جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع

نظرا لعدم وجود أطر قانونية وتنظيمية للتمويل المتناهي الصغر في الجزائر مثل ما هو متعارف عليه في بعض الدول، ذلك أن قانون النقد والقرض لا يسمح إلا للبنوك والمؤسسات المالية بمنح القروض وجمع المدخرات وتسيير وسائل الدفع، رغم وجود قانون يتعلق بالسماح للهيئات غير الهادفة للربح بمنح القروض لأعضاء تلك الهيئات وذلك باستخدام أموالها الخاصة، فإن مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر اعتمد في تنفيذ جهاز التمويل المتناهي الصغر في تلك المناطق على الشراكة بين وكالة التنمية الاجتماعية والصندوق الوطني للتعاون (التعاضد) الفلاحي، وذلك كما يلي[1]:

[1] Gilbert Germain et autres: Rapport provisoire d'évaluation finale du projet PADSELNEA.AESA Consortium, délégation de la commission européenne en Algérie. octobre 2012, p. 29.

أ. **وكالة التنمية الاجتماعية:** تتكفل بعملية دعم تأسيس الجمعيات في البلديات والمناطق المعنية بنشاطات المشروع، كما تقوم أيضا بمرافقة تلك الجمعيات في عمليات دراسة ملفات طلبات القروض المقدمة لها، خصوصا في المراحل الأولى ضمن هذه المهمة الجديدة.

ب. **مكاتب المناطق**: يتكفل موظفو مكاتب المناطق المتواجدة على مستوى الولايات بجمع الملفات من عند الجمعيات والموافقة عليها، وإرسالها بعد ذلك إلى إدارة قسم عمليات المشروع المتواجدة في مدينة عنابة على مستوى الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية.

ج. **إدارة قسم عمليات المشروع**: يقوم موظفو إدارة قسم عمليات المشروع بدراسة ملفات طلبات القروض والمصادقة عليها، وإرسالها بعد ذلك إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من أجل تقديم القروض إلى الأفراد طالبي القروض.

د. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي**: يقوم موظفو الفروع المحلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بإبرام اتفاقيات القروض مع الأفراد طالبي القروض، وتقديم مبالغ القروض للمستفيدين بعد ذلك من خلال تحويلها مباشرة إلى الحسابات المفتوحة باسم كل جمعية من الجمعيات المعتمدة والمؤهلة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع.

ونشير هنا، إلى أنه تم البدء الفعلي في تطبيق هذه المبادرة المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر وتجسيدها على أرض الواقع بداية من سنة 2006، وبذلك نلاحظ التأخر الكبير لمدة تقارب 04 سنوات في تنفيذ برنامج التمويل المتناهي الصغر على مستوى مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر.

2. المبادئ المطبقة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع

في إطار تنفيذ جهاز التمويل المتناهي الصغر ضمن مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، تم تحديد مجموعة من المبادئ التي يمكن الاعتماد عليها في نجاح فكرة التمويل المتناهي الصغر، وهذه المبادئ نذكرها كما يلي:

أ. **مبدأ تقديم الخدمات إلى الأفراد الأشد فقرا**: ويقصد بهم أولئك الأفراد المستبعدون من النظام الرسمي التقليدي، وكذلك المستبعدون من الأجهزة والجهات الأخرى لأسباب تتعلق ببعد المسافة أو العزلة، أو لغياب الضمانات المطلوبة، أو بسبب الإجراءات غير الملائمة، أو بسبب عدم توافقهم مع المعايير المتعلقة بقبولهم للاستفادة من خدمات تلك الأجهزة، و لغيرها من الأسباب الأخرى.

ب. **مبدأ استخدام الضمانات البديلة:** حيث يجب استخدام الضمانات البديلة في عمليات التمويل المتناهي الصغر، ومثال ذلك الضمانات المعنوية والتضامنية من خلال تفعيل نظام التمويل من خلال المجموعات التضامنية.

ج. **مبدأ التسيير التشاركي:** حيث يجب تفعيل التسيير التشاركي من أجل جعل المستفيدين من تلك الخدمات المقدمة ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر يتحملون مسؤولياتهم كاملة في تقوية قدراتهم ومساعدة أنفسهم ومجتمعاتهم.

إن هذه المبادئ يمكن أن ندعمها أكثر بمبادئ أخرى من خلال النقاط التالية[1]:

د. **مبدأ منح القروض التضامنية:** ويتعلق هذا المبدأ بضرورة منح القروض للأفراد المنظمين في شكل مجموعات تمتاز بالتضامن بين أعضائها. ونشير إلى أن القروض تمنح بشكل فردي لأعضاء تلك المجموعات، وليس بشكل جماعي.

هـ. **مبدأ تنظيم الأفراد في مجموعات:** وذلك بهدف تفعيل صيغ الضمانات البديلة المعنوية في ظل غياب الضمانات العينية بالنسبة للأفراد الفقراء، ومثال تلك الضمانات البديلة ما يتعلق بالضغط الاجتماعي الممارس من قبل أعضاء المجموعة على الأعضاء المتحصلين على القروض، وذلك من خلال الضغط عليهم لتسديد تلك القروض وعدم التخلف عن التسديد في الآجال المتفق عليها، وهذا ما يشكل وسيلة لتخفيف مشكلة نقص أو غياب الضمانات المادية. ونشير إلى أن مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، وتفعيلا لدور الضمانات البديلة المعنوية، تمنح القروض لأعضاء الجمعية وفي أغلب الحالات للأعضاء الستة الأوائل، وبذلك تكون إمكانية استفادة العضو السابع من القرض متوقفة على دفع المقترضين(المستفيدين من القروض) الستة الأوائل لأقساط القروض الممنوحة لهم.

و. **مبدأ الاختيار الذاتي أو التلقائي :** ويكون ذلك من خلال تفعيل دور المجموعات التضامنية، والتي لأعضاء الحق في الرقابة على استخدام القروض المتحصل عليها من قبل الأعضاء الآخرين. ويفيد هذا الأمر في تسهيل الحصول على المعلومات على الأفراد طالبي القروض، سواء من حيث جدية طالب القرض وتاريخه الائتماني، وكذلك تاريخه في ممارسة النشاط الذي يطلب القرض من أجله. وبذلك يتم تفويض تسيير المعلومات حول المجموعات المختارة إلى الجمعيات وإلى أعضائها، وهذا ما يسمح بالمتابعة الشاملة للقروض الممنوحة للمستفيدين بشكل جيد ويقلص من تكاليف الأبحاث الاستعلامية بالنسبة لإدارة مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر.

3. الأطراف الرئيسية الفاعلة في تنفيذ مبادرة جهاز التمويل المتناهي الصغر

من خلال إستراتيجية مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية في المناطق الواقعة في الشمال الشرقي للجزائر، فإن جهاز التمويل المتناهي الصغر المنفذ من قبله فقد تضمن تدخل ثلاثة أطراف رئيسية فاعلة، والتي نعرضها كما يلي[2]:

أ. **الجمعيات المعتمدة:** تشكل عملية تحديد الجمعيات مرحلة أساسية بالنسبة لإدارة المشروع في تنفيذ مبادرة وضع جهاز تنظيمي للتمويل المتناهي الصغر، حيث أن فلسفة المشروع في مجال التمويل المتناهي الصغر تقتضي أن يكون الأفراد المستهدفون منظمين في شكل جمعيات (كل جمعية تتشكل من عدة مجموعات في حدود 05 أفراد). وحتى تكون هذه الجمعيات مؤهلة للتعامل مع جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع، ينبغي أن تتوفر فيها الشروط التالية[3]:

[1] نشرية حول ترقية النشاطات المنتجة-القرض المصغر: قصص نجاح، منشورات مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بمساعدة الإتحاد الأوروبي، بدون ذكر سنة النشر، ص. 6.

[2] وفقا لبعض الوثائق المقدمة من قبل إدارة مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر (قسم إدارة المشروع).

[3] معلومات مقدمة من طرف إدارة المشروع.

- للجمعية قانون أساسي معترف به من قبل الجهات الوصية الوطنية أو المحلية، بحيث تكون جمعية ذات طابع اجتماعي.
- للجمعية خبرات مكتسبة في مجال إدارة المشروعات المصغرة.
- للجمعية الخبرات التقنية في مجال تنفيذ المشروعات المصغرة.
- للجمعية هيكل تنظيمي وإطارات بشرية مؤهلة لمساعدة المشروعات المصغرة.

ب. **موظفو مكاتب المناطق ووكالات التنشيط للتنمية المحلية:** ويتكلفون ضمن مبادرات جهاز التمويل المتناهي الصغر بالمهام التالية:

- إعلام الأفراد في المناطق المستهدفة بمجالات تدخل مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية في مناطق وولايات شمال شرق الجزائر، خاصة ما يتعلق بتنمية وتطوير المشروعات المنتجة.
- تحديد الأفراد على مستوى المناطق المستهدفة ذوي القدرات والمؤهلات لممارسة مهام قيادية على مستوى الجمعيات المتواجدة في تلك المناطق.
- مساعدة الأفراد المستهدفين على تنظيم أنفسهم في شكل جمعيات ذات طابع اجتماعي وذات أهداف تنموية محلية.
- مساعدة الجمعيات في عمليات الحصول على اعتمادها القانوني.

ج. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** ضمن إطار اتفاقية التسيير المبرمة بين مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية في الولايات الواقعة في الشمال الشرقي للجزائر والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، يلعب الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي دور الشباك المكلف بعمليات دفع القروض المصغرة إلى الأفراد وتحصيلها منهم، وقد تم اختيار هذه المؤسسة المالية للقيام بهذه المهمة، لما لهذه المؤسسة المالية من خبرة في مجال التمويل الريفي، ولما لها من فروع وشبابيك متواجدة بالقرب من أماكن تواجد الفئات المستهدفة. ويقوم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال فروعه المحلية بالمهام التالية:

- استلام قرارات القابلية للاستفادة من القروض المصغرة المصادق عليها من قبل قسم إدارة العمليات للمشروع.
- تنفيذ هذه القرارات من خلال قيام إدارة الصندوق بإمضاء اتفاقيات القروض مع كل عضو مستفيد.
- دفع مبالغ القروض المصغرة إلى الأفراد المتحصلين على قرارات الموافقة على الحصول على القروض.
- القيام بعمليات استلام وتحصيل أقساط القروض المستحقة والفوائد المترتبة عنها من عند الأفراد المتحصلين على القروض، وذلك على مستوى الشبابيك المحلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- القيام بعملية ضمان المتابعة المالية للحساب المصرفي لمشروع دعم التنمية المحلية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر.

د. مشروع دعم التنمية المحلية الاجتماعية -الاقتصادية المحلي بشمال شرق الجزائر: إن مشروع دعم التنمية المحلية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بصفته الهيئة المانحة الأساسية للأموال، ومن خلال هياكله المحلية المتمثلة في مكاتب المناطق ومكاتب وكالات تنشيط التنمية المحلية، يتمثل دوره في القيام بالمهام التالية:

- وضع الأموال اللازمة في الحسابات المفتوحة على مستوى الفروع المحلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ضمن شروط اتفاقية التسيير الموقعة في مجال التمويل المتناهي الصغر.
- تفويض عملية تسيير هذه الأموال إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وذلك ضمن شروط اتفاقية التسيير الموقعة في مجال التمويل المتناهي الصغر، لا سيما ما يتعلق بتقاضي الصندوق لعمولة تساوي 04 % على كل المبالغ المسلمة للمقترضين الأعضاء في الجمعيات المعتمدة.
- توفير وتخصيص القروض اللازمة لكل جمعية يتم اعتمادها، والتي يتم تسييرها من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وذلك قصد تلبية هذه الجمعية لطلبات القروض المصغرة للأفراد الأعضاء فيها، بشرط الحصول على قرارات الموافقة للحصول على القروض.
- إبلاغ الفروع المحلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بكل المعلومات المتعلقة بالجمعيات المعتمدة وكذلك مبالغ القروض المخصصة لها.
- المصادقة على قرارات الموافقة على طلبات القروض المقدمة من قبل الأفراد أعضاء الجمعيات المعتمدة.
- ضمان المتابعة المستمرة لاستخدام القروض الممنوحة، وذلك بالتنسيق مع ممثلي الجمعيات المعتمدة.
- برمجة الدورات التكوينية المخصصة لفائدة رؤساء الجمعيات المعتمدة من طرف إدارة المشروع؛
- القيام بالدورات التكوينية الملائمة لفائدة المستفيدين من القروض في المجالات المتعلقة بخلق المشروعات المصغرة وأساليب تسييرها.

4. المعايير والشروط العامة لتقديم القروض المصغرة

انتهجت الإدارة المشرفة على تسيير جهاز التمويل المتناهي الصغر، على مستوى مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، منهجية تمويلية تهدف لتقديم القروض المصغرة للأفراد من ذوي الدخل الضعيف المنخرطين في الجمعيات، وذلك ضمن المعايير والشروط العامة التالية[1]:

أ. المعايير العامة للقروض المصغرة: وتشمل ما يلي:

- متوسط القروض المصغرة الممنوحة لا يتجاوز سقف 250 ألف دج.
- منح مهلة إعفاء من 01 إلى 06 أشهر تسبق عملية البدء في تسديد أقساط القروض.
- المهلة المحددة لتسديد القروض بما فيها مهلة الإعفاء لا تتجاوز الـ 24 شهرا.
- أقساط التسديد متعددة، منها أقساط التسديد الشهرية، أو أقساط التسديد الثلاثية، أو أقساط التسديد السداسية.
- تمنح القروض المصغرة للعديد من المجالات والنشاطات، لا سيما منها القطاعات التالية: الفلاحة والزراعات الغذائية، المهن الصغيرة والحرف، التجارة الصغيرة وتقديم الخدمات.

ب. الشروط العامة للاستفادة من القروض المصغرة

هناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الراغبين في الإستفادة من القروض المصغرة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، والتي نذكرها كما يلي:

- أن يكون طالب القرض منخرطا في إحدى الجمعيات المعتمدة من قبل إدارة المشروع.
- أن يكون عمره أكثر من 18 سنة.
- أن تكون له إقامة ثابتة على مستوى المناطق المعنية بتنفيذ نشاطات المشروع.
- أن يكون من بين الأفراد الفقراء المستهدفين ضمن مناطق المشروع.

ثالثا: عرض وتحليل نتائج جهاز التمويل المتناهي الصغر

سمح جهاز التمويل المتناهي الصغر على مستوى مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بالوصول إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن عرضها حسب الأهداف المنتظرة، وذلك كما يلي:

1. تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة

عرف جهاز التمويل المتناهي الصغر ضمن مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر تطورا ملحوظا فيما يخص عدد القروض المصغرة الممنوحة منذ تاريخ الانطلاق الفعلي لهذا الجهاز خلال سنة 2006، بحيث انتقل إجمالي عدد القروض المصغرة

[1] نشرية حول ترقية النشاطات المنتجة-القرض المصغر: قصص نجاح، مرجع سابق، ص. 6-7.

الممنوحة من 174 قرضا مصغرا ممنوحا خلال سنة 2006 إلى حوالي 813 قرضا مصغرا خلال سنة 2008، ليصل بعد ذلك إلى 1230 قرضا مصغرا في نهاية سنة 2009، والشكل البياني اللاحق يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم (23): تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة

خلال الفترة 2006-2009

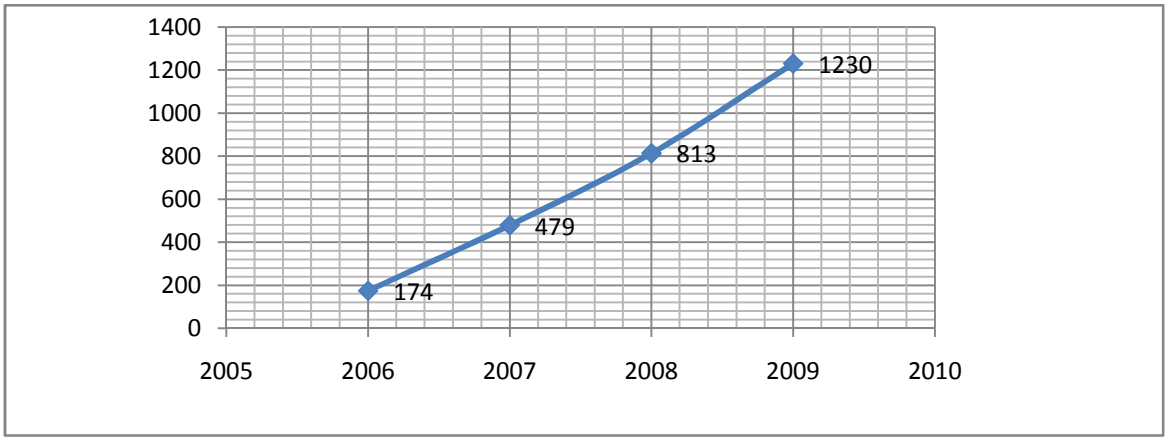

بالاعتماد على المصادر التالية:

- نشرية حول ترقية النشاطات المنتجة-القرض المصغر: قصص نجاح، منشورات مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بمساعدة الاتحاد الأوروبي، بدون ذكر سنة النشر، ص. 7.

- Gilbert Germain et autres : Rapport provisoire d'évaluation finale du projet PADSELNEA, AESA Consortium, délégation de la commission européenne en Algérie, octobre 2012, p. 40.

ويتـوزع هذا العدد الإجمالي للقروض الممنوحة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر حسب الولايات والجمعيات المشاركة من خلال ما تبرزه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (40): توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب الولايات و الجمعيات المشاركة

إلى غاية 2009/12/31.

الولايات المعنية	عدد البلديات المعنية	عدد الجمعيات المشاركة	عدد القروض الممنوحة	النسبة لإجمالي عدد القروض الممنوحة (%)
سوق أهراس	07	11	155	13
جيجل	07	11	165	13
خنشلة	04	06	168	14
ميلة	07	12	286	23
بسكرة	08	11	188	15
باتنة	11	12	268	22
المجمـــوع	44	63	1230	%100

Source : Gilbert Germain et autres, op.cit, p. 40.

ويمكن توضيح ذلك التوزيع النسبي للعدد الإجمالي القروض الممنوحة حسب الولايات من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (24): التوزيع النسبي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب الولايات المعنية

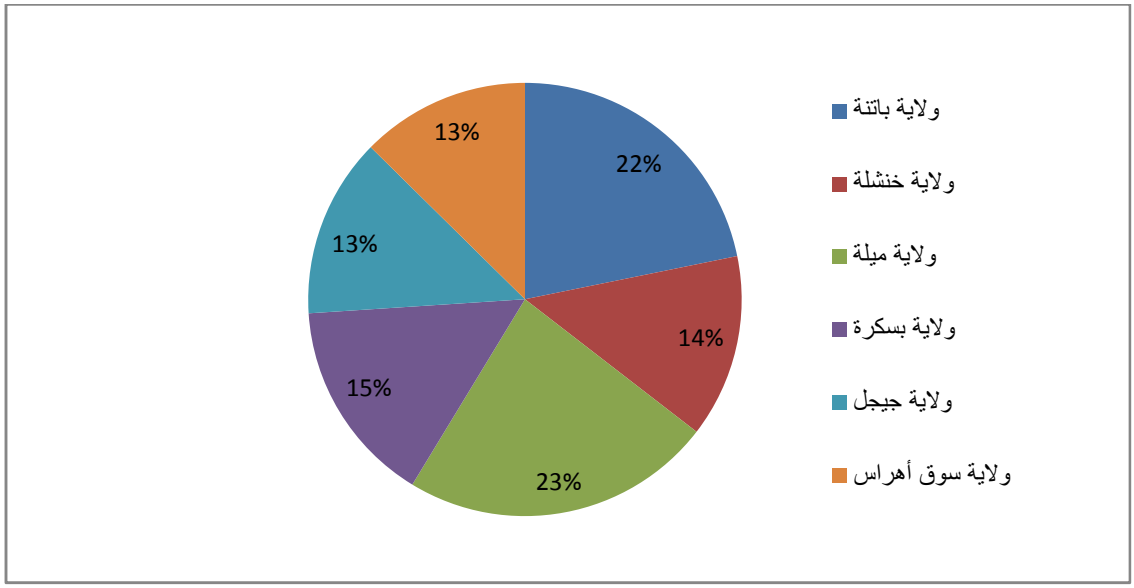

Source : Gilbert Germain et autres, op.cit, p. 40.

ومن خلال المعطيات السابقة، يتبين وجود تركز لعدد المستفيدين من القروض المصغرة بولايتي ميلة و باتنة بنسب تقارب 23 % و 22 % على التوالي، وذلك راجع - حسب إدارة جهاز التمويل المتناهي الصغر - إلى الدور الذي قامت به الجمعيات المشاركة على مستوى تلك الولايات، خصوصا وأن بعض الجمعيات المتواجدة على مستوى ولايتي باتنة و ميلة قد حصل أعضاؤها على القروض المصغرة بشكل أكبر من حيث العدد، وذلك نتيجة التاريخ الائتماني الجيد للأعضاء الأوائل على مستوى تلك الجمعيات في مجالات التسديد للقروض المصغرة المتحصل عليها.

2. عدد الطلبات المقبولة والقروض الممنوحة

سمح جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بمنح ما يقارب 1230 قرضا صغيرا بقيمة إجمالية تقدر بحوالي : 136 مليون دج، وذلك إلى غاية نهاية سنة 2009. والجدول رقم (41) يعرض توزيع عدد الطلبات المقبولة وعدد القروض الممنوحة للمستفيدين من جهاز التمويل المتناهي الصغر إلى غاية 2009/12/31 على مستوى الولايات الستة المعنية، وذلك مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (41): عدد الطلبات المقبولة وعدد القروض الممنوحة إلى غاية:2009/12/31.

الولاية	عدد الطلبات المقبولة	عدد القروض الممنوحة
سوق أهراس	184	155
جيجل	225	165
خنشلة	232	168
ميلة	359	286
بسكرة	249	188
باتنة	306	268
المجـــــموع	1555	1230

Source : Département des opérations du projet (DOP), Réalisation et situation actuelle de la composante promotion des activités productives (PAP), Mai 2012.

من خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة البالغ عددها 1230 لا تمثل سوى أقل من 5 % من إجمالي عدد القروض المقرر منحها ضمن إستراتيجية جهاز التمويل المتناهي الصغر والبالغ عددها 25 ألف قرض لتمويل المشروعات المنتجة، وهذا راجع إلى أسباب تتعلق بالتأخر في تأسيس الجمعيات المشاركة وخصوصا فيما يتعلق بالحصول على الإعتماد من الجهات الوصية، التأخر الملاحظ في الكثير من الأحيان في تحويل الأموال المخصصة للقروض المصغرة من إدارة المشروع إلى الصناديق المحلية للتعاون الفلاحي نتيجة كثرة الإجراءات والموافقات الإدارية، إضافة إلى أسباب تتعلق بإعادة تنظيم وهيكلة الصناديق المحلية للتعاون الفلاحي في حد ذاتها في تلك الفترة وما ترتب عنه من توقف لجهاز التمويل المتناهي الصغر لمدة تفوق 06 أشهر عن تقديم القروض المصغرة.

3. توزيع عدد القروض الممنوحة حسب الجنس

وفقا لأهداف مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، والمتعلقة بتحسين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للنساء، ولا سيما النساء في المناطق الريفية، نجد أن هذا الاهتمام لم يتم تجسيده على أرض الواقع مثل ما هو متعارف عليه في مجال التمويل المتناهي الصغر. ومن المؤشرات الدالة على ذلك، نسبة عـدد القروض الممنوحة للنســاء والتي بلغت نسبــة 38 %، والجـدول رقـم (42) يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول رقم (42): توزيع عدد القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية:2009/12/31.

الولاية	عدد القروض الممنوحة للذكور	عدد القروض الممنوحة للإناث
سوق أهراس	80	75
جيجل	115	50
خنشلة	76	92
ميلة	164	122
بسكرة	122	66
باتنة	206	62
المجـــــموع	763	467

Source : Département des opérations du projet (DOP), Réalisation et situation actuelle de la composante promotion des activités productives (PAP), Mai 2012.

إن نسبة القروض الممنوحة للنساء كانت تقريبا في حدود 38 % في سنة 2008؛ أي أن هذا المؤشر شبه ثابت بالنسبة لجهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع متوسط نسبة النساء المقترضات في مجال التمويل المتناهي الصغر في بعض الدول المجاورة كتونس، والتي كانت فيها نسبة النساء المقترضات تساوي أكثر من 70%، وحوالي 54% في المغرب. لكن هذه النسبة تعتبر مقبولة من جانب آخر، نتيجة الخصوصيات الاجتماعية المعروفة للمرأة الريفية في المناطق المستهدفة ضمن مشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر.

4. توزيع القروض الممنوحة حسب أنواع النشاطات الممولة

تعددت النشاطات الممولة عن طريق القروض المصغرة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر، إلا أن النشاطات في المجالات الرعوية تشكل النسبة الأكبر من النشاطات الممولة، وذلك بنسبة تقدر بحوالي 41 % من إجمالي عدد القروض الممنوحة. كما نلاحظ أن النشاطات الرعوية هي من أهم النشاطات الممولة على مستوى الولايات المعنية بتدخل المشروع باستثناء ولاية بسكرة التي تشكل فيها النشاطات الممولة في مجال الخدمات والأعمال التجارية الصغيرة نسبة حوالي 36 %، وهذا راجع أساسا إلى أن أغلب المناطق المستهدفة هي مناطق ريفية، وبالتالي تكون مثل هذه النشاطات الرعوية هي الأكثر ممارسة من طرف السكان على مستوى تلك المناطق.

وتتوزع هذه القروض الممنوحة حسب أنواع النشاطات الممولة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (43): توزيع القروض الممنوحة حسب أنواع النشاطات الممولة

إلى غاية:2009/12/31.

الولايات	أنواع النشاطات الممولة عن طريق القروض المصغرة							المجموع
	الخدمات والأعمال التجارية الصغيرة	الرعي	الخياطة	نشاطات حرفية	نشاطات صغيرة إنتاجية	تجارة صغيرة	الفلاحة	
سوق أهراس	29	72	19	0	01	14	20	155
جيجل	39	65	10	04	06	36	05	165
خنشلة	29	81	28	19	02	09	0	168
ميلة	44	170	32	03	07	23	07	286
بسكرة	67	29	26	17	02	43	04	188
باتنة	93	87	40	01	10	20	17	268
المجمـــوع	301	504	155	44	28	145	53	1230

Source : Département des opérations du projet (DOP), Réalisation et situation actuelle de la composante promotion des activités productives, Mai 2012.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (25): التوزيع النسبي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب طبيعة النشاطات

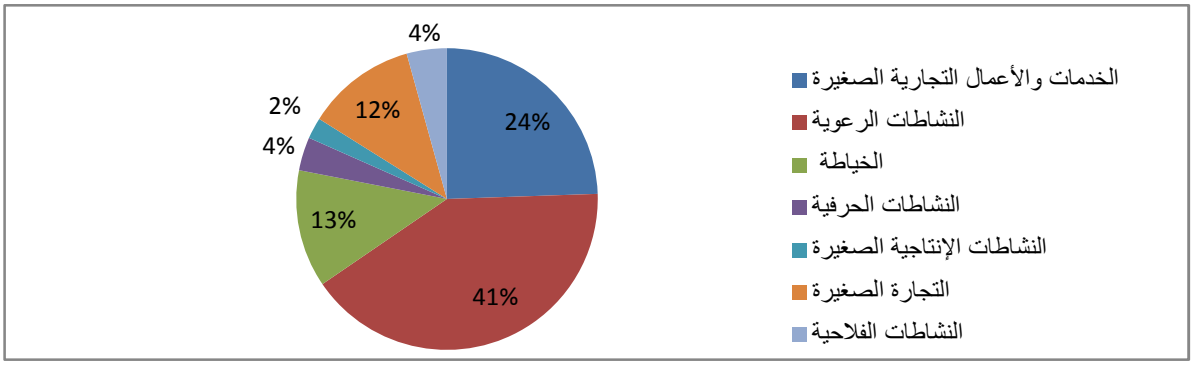

Source : Département des opérations du projet (DOP), Réalisation et situation actuelle de la composante promotion des activités productives (PAP), Mai 2012.

من خلال المعطيات السابقة، نلاحظ ذلك التنوع في طبيعة النشاطات الممولة، وهو ما يشكل عنصرا إيجابيا ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر، ذلك أن هذا التنوع الاستثماري قد يسمح بخلق منظومة من المشروعات المصغرة والصغيرة المتكاملة فيما بينها وبما يلبي احتياجات مواطني المناطق المستهدفة ضمن أهداف التنمية المحلية المتكاملة والشاملة.

5. توزيع قيمة القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات المعنية

تطور إجمالي القروض الممنوحة للأفراد المستهدفين ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر منذ سنة 2006 تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمة إجمالي القروض الممنوحة من مبلغ 22 مليون دج خلال سنة 2006 إلى مبلغ 84 مليون دج خلال سنة 2008، ليصل بعد ذلك إجمالي قيمة القروض المصغرة الممنوحة إلى ما يقارب 136 مليون دج في نهاية سنة 2009.

وأما بخصوص عمليات التحصيل للقروض المصغرة الممنوحة، فقد استمر جهاز التمويل المتناهي الصغر في تحصيلها إلى غاية تاريخ 2011/12/31.

وتتوزع قيم القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات المعنية بمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (44): توزيع قيمة القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات إلى غاية 2011/12/31.

الولايات	قيمة القروض الممنوحة (مليون دج)	قيمة القروض المسددة (مليون دج)	نسبة السداد
سوق أهراس	18,55 دج	09,58 دج	% 54,17
جيجل	19,99 دج	09,85 دج	% 54,10
خنشلة	17,03 دج	12,01 دج	% 69,25
ميلة	29,59 دج	20,06 دج	% 71,54
بسكرة	22,29 دج	11,69 دج	% 54,75
باتنة	28,89 دج	16,62 دج	% 51,22
المجموع	136,35 دج	77,83 دج	% 59,32

Source : Département des opérations du projet (DOP), La situation financière des fonds de crédit, Mai 2013.

تبين الأرقام السابقة أن قيمة القروض المسددة من طرف المستفيدين بلغت حوالي 78 مليون دج، وهو ما يجعل من نسبة السداد العامة المسجلة على مستوى جهاز التمويل المتناهي الصغر تكون في حدود 59,32 % مع نهاية سنة 2011، بحيث ارتفعت نسبة السداد بحوالي 09 % بالمقارنة مع نسبة السداد المسجلة خلال نهاية سنة 2009 والتي كانت في حدود 50 %.

وإن نسب السداد المسجلة على مستوى جهاز التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2006-2009 كانت قد عرفت تراجعا ملحوظا من نسبة 76% في نهاية سنة 2006 إلى نسبة 50% في نهاية سنة 2009، وذلك كما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (26): تطور معدلات السداد لجهاز التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2006-2009

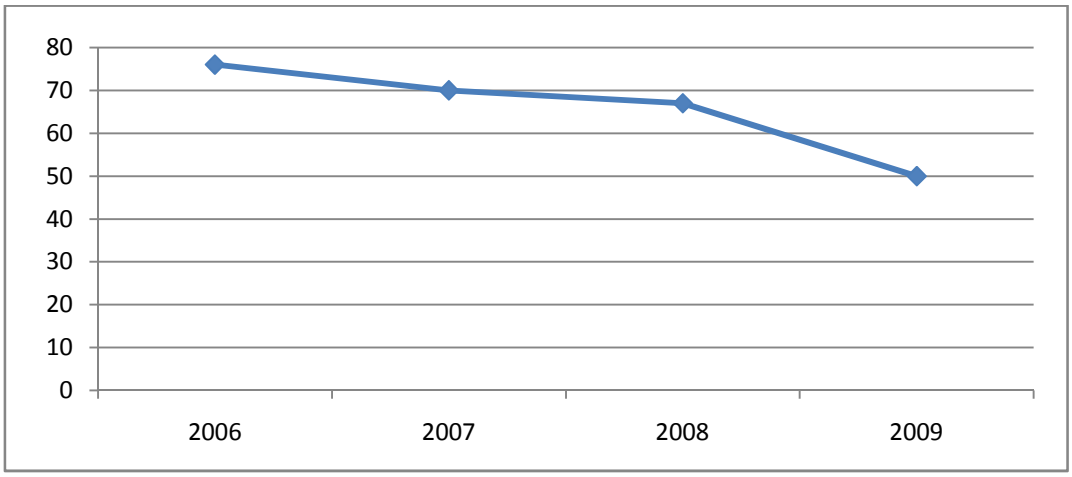

Source : Gilbert Germain et autres, op.cit, p.53. Et autres sources.

إن نسبة السداد المسجلة على مستوى الولايات المعنية تختلف من ولاية إلى أخرى، حيث نجد أن ولاية ميلة قد وصلت بها نسبة السداد إلى ما يقارب 71,54 % في نهاية سنة 2011، وذلك راجع للدور الإيجابي للجمعيات المشاركة على مستوى بلديات الولاية. في حين كانت أقل نسبة لسداد القروض بولاية باتنة في حدود 51,22 % في نهاية سنة 2011، وذلك على الرغم من وجود جمعيات حققت نسبا عالية جدا في مجال السداد للقروض على مستوى هذه الولاية.

تعتبر هذه المعدلات - حسب ممارسي التمويل المتناهي الصغر- ضعيفة جدا، رغم تبريرها من طرف الجهات ذات الصلة بالمشروع، ذلك أنها لا تضمن بأي حال من الأحوال تحقيق الاستدامة المالية لجهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر.

6. عدد الأفراد المستفيدين من دورات تكوينية

بلغ عدد الأفراد المستفيدين من برامج ودورات تكوينية في إطار الخدمات غير المالية المرتبطة بجهاز التمويل المتناهي الصغر حوالي 645 مستفيدا (بما فيهم أعضاء الجمعيات وإطارات المشروع) من إجمالي العدد المسطر الوصول إليه في نهاية مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر المقدر بـ: 12000 مستفيدا، بمعنى أن المشروع قد حقق

معدل 5 % مما هو مسطر الوصول إليه، وهذا ما يمكن اعتباره نتيجة ضعيفة، لكنها قد تكون مبررة بالتأخر الملاحظ في الانطلاق الفعلي لجهاز التمويل المتناهي الصغر الذي انطلق فعلا خلال سنة 2006.

وإن هذه الدورات التكوينية تمحورت حول عدة مواضيع منها تسيير المشروعات الصغيرة، تأسيس المشروعات الصغيرة، تسيير وإدارة الجمعيات. وقد استفاد ما يقارب 927 فردا من الخدمات غير المالية المتعلقة أساسا بخدمات المرافقة في تحديد واختيار المشروعات الصغيرة ذات المردودية الاقتصادية والتجارية الهامة التي يمكن القيام بها. وهذه الخدمات غير المالية، وفقا لنتائج التقييم النهائي لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر، قد أعتبرت من قبل الأفراد المستجوبين خدمات مقبولة و ملائمة لهم [1].

رابعا: تقييم تجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر

يعتمد الكثير من المختصين في إطار تقييمهم لبرامج التمويل المتناهي الصغر على مجموعة من المؤشرات الأساسية، منها ما يتعلق بقياس عمق الانتشار لتلك البرامج من خلال تحديد قدرة برامج التمويل المتناهي الصغر على الوصول إلى قطاع العملاء المستهدفين، وكذا تحديد قدرة تلك البرامج على تحقيق إيرادات كافية لتغطية التكاليف الكلية مع تحقيق أرباح تمكنها من الاستمرارية في تقديم الخدمات المالية مستقبلا ضمن مؤشرات تقيس مستويات الاستمرارية المالية، كما يتم التركيز ضمن عمليات التقييم لتلك البرامج على معرفة مدى تأثير برامج التمويل المتناهي الصغر على المستوى المعيشي للعملاء المستهدفين من خلال مؤشرات تقيس تأثير الخدمات المالية المقدمة في التخفيف من حدة الفقر للأفراد المستهدفين[2].

وسنحاول ضمن هذا المحور إجراء تقييم لتجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، وذلك باستخدام مؤشرات التقييم الأساسية المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2006-2011.

1. تقييم أثر الخدمات المالية لجهاز التمويل المتناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر للأفراد المستفيدين

سنستند في تقييمنا لتأثير الخدمات المالية المقدمة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر للأفراد المستهدفين على نتائج الأبحاث والدراسات التي تمت في هذا المجال، وسنذكرها كما يلي:

أ. نتائج التقرير النهائي لتقييم مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر: وفقا لنتائج التقرير النهائي لتقييم مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال

[1] Gilbert Germain et autres, op.cit, p. 38-39.

[2] ماركو إليا: التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص. 121-113.. يمكن تحميله من الموقع: www.saa.unito.it .

شرق الجزائر، فقد لوحظ أن هناك ارتفاعا وتحسنا ملحوظا في مداخيل الأفراد المستفيدين من القروض المصغرة، خصوصا النساء والشباب وصغار الفلاحين، الذين استفادوا من خدمات جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع، في إطار إحداث مشروعات عائلية صغيرة و مصغرة جديدة أو تطوير مشروعاتهم الصغيرة و المصغرة القائمة[1].

ب. نتائج الدراسات الميدانية الداخلية لإدارة مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر: وفقا لنتائج الدراسات الميدانية التي قام بها موظفو مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر في مجال قياس مردودية المشروعات الممولة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر، فقد تبين أن حوالي 88% من المشروعات الممولة مازالت مستمرة ولم تفشل. كما أن حوالي 57 % من تلك المشروعات قد حققت مردودية اقتصادية جيدة، في حين أن حوالي 15% من تلك المشروعات الممولة لم تحقق المردودية المطلوبة[2].

وفي مجال زيادة فرص الوظائف من خلال المشروعات الممولة، يشير التقرير الوطني للتنمية البشرية الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر في شهر أفريل 2012، إلى أن عدد الوظائف المحدثة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بلغ حوالي 2066 وظيفة، وذلك بمعدل 1 إلى 2 وظيفة لكل مشروع من المشروعات الممولة ضمن هذا الجهاز، بحيث تشكل منها 1125 وظيفة لفئة الذكور، في حين يشكل الباقي المقدر بـ: 941 وظيفة عدد الوظائف الخاصة بالنساء[3].

إن نتائج هذه الدراسات والأبحاث يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات قد توضح وجود بعض الدلائل الإيجابية لأثر الخدمات المالية المقدمة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر على الأفراد المستفيدين من تلك الخدمات المالية، لا سيما مما يتعلق بالتحسن الملاحظ في زيادة المداخيل للأفراد، وكذا من خلال زيادة عدد الوظائف المستحدثة ضمن المشروعات العائلية المصغرة الممولة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر.

2. تقييم مستوى أداء جهاز التمويل المتناهي الصغر باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل المتناهي الصغر

نظرا لكون جهاز التمويل المتناهي الصغر ضمن مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، يعتبر التجربة المؤسسية الأولى من نوعها في الجزائر التي حاولت تطبيق المفاهيم والمبادئ المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجال التمويل المتناهي الصغر. ونظرا لأن هذا الجهاز لم يكن مؤسسة مالية بآلياتها المعروفة وبإجراءاتها التنظيمية والعملية المتعارف عليها، خاصة وأننا أشرنا ضمن هذا المحور المتعلق بعرض تجربة التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، إلى أن الصندوق

[1] Gilbert Germain et autres, op.cit, p. 38.
[2] PADSELNEA: Rapport sur la stratégie de pérennisation du dispositif Microcrédit du PADSELNEA à travers les centres d'initiative locale pour le développement de l'économie solidaire(CLIDES), Décembre 2009, p. 10.
[3] Rapport national sur le développement humain : Algérie 2009-2010, C.N.E.S, Avril 2012, p. 65.

الوطني للتعاون الفلاحي لم يشارك في هذا الجهاز إلا من خلال القيام بمهام تتعلق بتسيير الأموال المخصصة لهذا الجهاز مقابل تقاضي عمولة على ذلك في حدود 4 % على كل المبالغ المسلمة للمقترضين الأعضاء في الجمعيات المعتمدة. وبالتالي لم يتحمل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أي مخاطر تتعلق بعملية منح القروض. زيادة على ذلك، لم يكن لهذا الجهاز الخاص بالتمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر أية استقلالية كاملة، بحيث كان مجرد مصلحة أو مكتب ضمن إدارة هذا المشروع، وخاصة ما يتعلق بجانب موظفي هذا الجهاز، إذ أن موظفي مكاتب المناطق وموظفي وكالات تنشيط التنمية المحلية يقومون بالكثير من المهام الخاصة بنشاطات المشروع الأخرى ضمن العديد من المجالات، بما فيها نشاطات جهاز التمويل المتناهي الصغر، وهذا ما يجعل من الصعب مثلا حساب تكلفة كل قرض، أو حساب إنتاجية كل موظف، أو حساب التكاليف التشغيلية لجهاز التمويل المتناهي الصغر، وغيرها من المؤشرات المالية .

مما سبق ذكره، وجدنا أنه من الصعوبة بمكان تقييم أداء جهاز التمويل المتناهي الصغر التابع لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر، ذلك أن هذه المؤشرات هي مؤشرات كمية تحتاج إلى معلومات مالية ومحاسبية دقيقة، وهو ما لم يتوفر لنا من خلال الاتصال بوحدة تسيير مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر.

ويعتبر غياب هذه الأدوات الكمية في متابعة التكاليف على مستوى جهاز التمويل المتناهي الصغر من الأمور التي تعيق عملية تحديد فعالية هذا الجهاز.

وبالاعتماد على مؤشرات السداد للقروض الممنوحة من قبل الأفراد المستفيدين المسجلة على مستوى الجهاز، والتي كانت كمتوسط في حدود 65 % خلال الفترة 2006-2011، يتضح جليا- مثلما أشرنا سابقا- إلى أن جهاز التمويل المتناهي الصغر لم يكن بوسعه تحقيق الاستدامة المالية التي تضمن تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح، خاصة وأن نسبة 04 % من الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة تذهب مباشرة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بصفته مشاركا رئيسيا في تنفيذ جهاز التمويل المتناهي الصغر .

3. بعض نقاط الضعف الملاحظة على التجربة النموذجية لجهاز التمويل المتناهي الصغر

بناء على ما أشرنا إليه سابقا بخصوص التجربة النموذجية لجهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، سنعرض بعض نقاط الضعف الملاحظة حول هذا الجهاز التمويلي، وذلك كما يلي:

أ. **التأخر الكبير في الانطلاق الفعلي لجهاز التمويل المتناهي الصغر:** إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر قد عرف تأخرا كبيرا في الانطلاق الفعلي على أرض الواقع نتيجة الكثير من العراقيل القانونية؛ حيث كان من المفترض أن ينطلق بداية من سنة 2002، ولكن هذا الجهاز لم ينطلق إلا خلال سنة 2006 على

مستوى 06 بلديات نموذجية، وبالتالي لم تبق له مدة كبيرة تسمح له بتحسين طريقة تسييره على ضوء النتائج والخبرات المكتسبة في مجال التعامل مع الأفراد المستهدفين.

ب. عدم وجود الاستقلالية المالية والإدارية الكافية لجهاز التمويل المتناهي الصغر:إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لهذا المشروع لم تكن له الاستقلالية المالية والإدارية الكافية، التي تسمح له بمتابعة الأداء ومراقبة التكاليف لضمان نجاح هذا الجهاز و استمراريته مستقبلا في تقديم الخدمات المالية، حيث لم نجد على مستوى إدارة المشروعات مثل هذه المؤشرات المالية الهامة في مراقبة التكاليف ومتابعة الأداء.

ج. التركيز على تقديم خدمة مالية واحدة: لقد ركز جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر على توفير خدمة مالية واحدة وهي خدمة تقديم القروض، لكن هذه الخدمة المالية ليست بمثابة الخدمة المالية الوحيدة التي يحتاجها الأفراد من ذوي الدخل المحدود، بل قد يحتاجون إلى خدمات مالية متعددة أخرى مثل: الخدمات المالية الادخارية وخدمات التأمين، والتحويلات المالية، وهذا ما لم يكن موجودا ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع.

د. عدم التحديد والضبط الجيد لطبيعة الأفراد المستهدفين: إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، لم يضبط بدقة تعريفا واضحا للأفراد المستهدفين ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر، وهذا ما شكل أحد أسباب تدني معدلات التسديد للقروض من طرف المستفيدين من تلك القروض، حيث أن الكثير من المختصين في مجال التمويل المتناهي الصغر يتفقون ويؤكدون على أن عدم التحديد الدقيق لطبيعة الأفراد المستهدفين ضمن أي برنامج للتمويل المتناهي الصغر من شأنه أن يؤدي إلى فشل تلك البرامج.

هـ. عدم ملاءمة طرق تحصيل القروض الممنوحة لخصوصيات الأفراد: إن الطريقة المعتمدة من طرف جهاز التمويل المتناهي الصغر في تحصيله لأقساط القروض الممنوحة والفوائد المترتبة عنها تتمثل في توجه الأفراد إلى الشبابيك المحلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي المتواجدة في مركز الولايات المعنية لدفع تلك الأقساط المستحقة. وهذه الطريقة تظهر أنها غير ملائمة لخصوصيات الأفراد بحكم البعد الجغرافي لشبابيك الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عن أماكن إقامتهم، وهو ما شكل سببا في تسجيل معدلات متدنية بخصوص استرداد القروض الممنوحة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر.

و.عدم التزام إدارة المشروع بتنفيذ تعهداتها تجاه الجمعيات المشاركة: إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، كان يتضمن من خلال منهجية عمله بالتعاون مع الأطراف المشاركة في تسييره، لا سيما الجمعيات المعتمدة والمعترف بها من طرف إدارة المشروع، منح هذه الجمعيات تمويلا يسمح لها مستقبلا بأن تتطور وتصبح جمعيات قادرة على إدارة برامج خاصة بها في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وهذا ما لم يف به القائمون على إدارة المشروع، وهو قد يكون السبب الحقيقي في تسجيل معدلات متدنية لاسترداد القروض الممنوحة ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر في الفترة الأخيرة.

خامسا: ما يستفاد من التجربة النموذجية لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر في مجال تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر

ما يمكن الإشارة إليه ضمن ما يستفاد من التجربة النموذجية لمشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر في مجالات تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر، الدروس التالية:

1. المبادئ الجديدة في التعامل المالي مع الأفراد المستبعدين من التعامل مع مؤسسات النظام المالي التقليدي

إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، قد سمح بتطبيق أهم المبادئ المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر، لا سيما ما يتعلق بمبادئ تقديم القروض للمجموعات التضامنية، وتنظيم الأفراد المستهدفين في شكل مجموعات متضامنة، واستخدام الضمانات البديلة عن الضمانات المادية كالضغط الإجتماعي الممارس من طرف الفاعلين المحليين مثل الجمعيات، وهذا ما يعتبر من الأمور الهامة المبتكرة والمستحدثة الواجب أخذها بعين الاعتبار على مستوى الاقتصاد الجزائري في مجال تمويل ومرافقة أصحاب المشروعات المصغرة و العائلية من ذوي الفئات المستبعدة من التعامل مع مؤسسات النظام المالي التقليدي.

2. الجمعيات المحلية كجهات فاعلة ومستدامة في مجال تنمية وتمويل الأفراد الفقراء

إن جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع، قد سمح بإثبات إمكانية تغيير الدور المنتظر من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية على مستوى المجتمع المحلي، لا سيما تلك الجمعيات التي تستهدف تقديم خدماتها للأفراد الفقراء، حيث أظهرت تجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر من خلال التعاقد مع 63 جمعية محلية، أنه يمكن أن يتغير دور هذه الجمعيات من الدور غير المستدام لإغاثة الفقراء إلى دورها الحقيقي المستدام المتمثل في تنمية الفقراء. كما أن هذا التعاقد مع هذه الجمعيات المحلية قد سمح بخلق وتأسيس جمعيات محلية يمكن لو استمر التعامل معها وفقا لما كان مسطرا ضمن إستراتيجية المشروع أن تصبح جهات مالية تتميز بالاستدامة المالية والفعالية في مجالات تنمية و تمويل الأفراد الفقراء ومحدودي الدخل على مستوى المناطق المحلية المتواجدة فيها، وأن هذا التحول المؤسسي من طرف الجمعيات غير الربحية إلى مؤسسات مالية رسمية يعتبر من التوجهات الحديثة في مجال التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي.

3. الخبرات المكتسبة في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، قد سمح بتدريب وتكوين العديد من الموظفين والإطارات في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى ولايات الشرق الجزائري، وقد ساهم هذا في إيجاد موارد بشرية مؤهلة وذات تدريب ميداني في مجالات تمويل المشروعات المصغرة و الصغيرة. وفي مجال مرافقتها و كيفيات إجراء الدراسات التقنية الاقتصادية لها. وهذا ما يشكل عنصرا هاما من عناصر النجاح لأي برنامج

في مجال التمويل المتناهي الصغر يمكن القيام به مستقبلا على مستوى الاقتصاد الجزائري في إطار تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر.

4. التعامل المالي مع أصحاب المشروعات ضمن القطاع غير الرسمي

إن جهاز التمويل المتناهي الصغر للمشروع هنا، قد سمح بإثبات إمكانية التعامل المالي مع شريحة هامة من أصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة في القطاع غير الرسمي، وهو ما يشكل في الحقيقة مبادرة هامة يمكن الاستفادة من مبادئها ونتائجها ضمن التفكير في الحلول المستقبلية لأساليب إدماج أصحاب تلك المشروعات من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

5. إجراءات بسيطة في التعامل مع الأفراد تراعي خصوصيات الأفراد المستهدفين ضمن المناطق الريفية

إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، قد سمح بتطبيق إجراءات بسيطة وسهلة في التعامل مع الأفراد طالبي القروض، بحيث قدم التمويل في شكله النقدي، واستخدم عدة طرق بخصوص أقساط القروض بما يتلاءم مع خصوصيات كل مقترض وخصوصيات المشروعات الممولة. ويرجع هذا التعدد في طرق استرداد القروض إلى أن جهاز التمويل المتناهي الصغر جعل كل المشروعات في أي مجال استثماري قابلة للتمويل بالقروض الصغيرة، وهذا ما قد يؤكد على غرار الكثير من التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر على أن إمكانية التعامل مع الأفراد الفقراء في المناطق الريفية أمر ممكن بشرط تكييف إجراءات التعامل وتبسيطها وفقا لما هو متعارف عليه في مجال التمويل المتناهي الصغر.

6. الخدمات غير المالية وأساليب التمكين الإقتصادي للأفراد المستهدفين

إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، قد اهتم بتوفير خدمات غير مالية لتنمية وتطوير المشروعات المستحدثة من قبل الأفراد المستهدفين، وقد شملت هذه الخدمات غير المالية دورات تكوينية وتدريبية، وخدمات مرافقة متنوعة، وهي من الخدمات الهامة ضمن ما هو متعارف عليه في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر في إطار السعي إلى تحقيق التمكين الاقتصادي لأصحاب المشروعات المستحدثة والممولة على مستوى المناطق المحلية المعنية بالمشروع.

7. تحقيق معدلات استرداد للقروض الممنوحة تصل إلى 100%

إن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، قد حقق على مستوى بعض وكالات تنشيط التنمية المحلية معدلات سداد تصل إلى 100 %، وهذا ما قد يعني أن إمكانيات الوصول إلى معدلات عالية ومقبولة لنسب الإسترداد للقروض الممنوحة على مستوى جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر ممكن تحقيقه مادام ذلك قد تحقق على مستوى بعض

المناطق، مثل ما هو واقع الحال ببلدية بيطام بولاية باتنة، والتي سجل فيها جهاز التمويل المتناهي الصغر معدل سداد يصل إلى 100 %، وذلك من خلال العمل والتعاقد مع إحدى الجمعيات المحلية ، وهي جمعية الدفاع وترقية الشغل، كما أن نسبة 65% من إجمالي الجمعيات المشاركة قد حققت معدلات سداد تصل إلى ما يقارب 80% في نهاية سنة 2009.

المطلب الثالث: تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر

يعرض هذا المطلب نتائج تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر، كما يحاول إجراء تقييم لهذه التجربة من خلال بعض المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر. كما يعرض بعضا من الدروس ضمن ما يستفاد من هذه التجربة من دروس في مجال تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

أولا: التعريف بالجمعية الوطنية للتطوع وأهدافها، ومجالات عملها

1- التعريف بالجمعية الوطنية للتطوع

تأسست الجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة كثيرا باسم **"جمعية تويـزة"** في سنة 1989، وهذه التسمية مستوحاة من تلك التقاليد المعروفة في المجتمع الجزائري، والمتمثلة في التعاون المتبادل والتضامن بين أفراد المجتمع المحلي، وهذه التقاليد المجتمعية كانت معروفة منذ تاريخ بعيد تحت تسمية **"تويـزة"**، وهذا هو الأصل في تسمية الجمعية الوطنية للتطوع باسم **"جمعية تويزة"** [1].

ويتواجد المقر الإداري الرئيسي لهذه الجمعية الوطنية في بلدية المرادية بالعاصمة الجزائر، وبالضبط في شارع بوجمعة السعدي بالمرادية – الجزائر.

وبصفة عامة، تسعى الجمعية الوطنية للتطوع إلى ترسيخ التعاون والتضامن المتبادل، وتوحيد مختلف الجهود من أجل تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة، وهذا كله ضمن مسايرتها لمتطلبات العصر الحالي.

2- الأهداف الأساسية للجمعية الوطنية للتطوع

تتمثل الأهداف الأساسية ة لهذه الجمعية في الأهداف التالية[2]:

أ. تنمية الحركة التطوعية من أجل تفعيل روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع،وخاصة بين الشباب.

ب. تنمية الاقتصاد التضامني من خلال تشجيع الشباب على استحداث مشروعات صغيرة و مصغرة وتعاونيات إنتاجية.

[1] مطويات مقدمة من طرف إدارة الجمعية الوطنية للتطوع.
[2] مطويات مقدمة من طرف إدارة الجمعية الوطنية للتطوع.

ج. إقامة وتنشيط دورات تكوينية تتناسب و الاحتياجات المحلية في إطار تنشيط الحركية الجمعوية بصفة عامة.

3. مجالات عمل الجمعية الوطنية للتطوع

سعيا من الجمعية الوطنية للتطوع لتحقيق أهدافها المذكورة سابقا، حددت في إطار ذلك أربعة مجالات للعمل، والتي نذكرها كما يلي:

أ. **مجالات تنشيط الشباب:** ويكون ذلك من خلال تنظيم ورشات للعمل والتضامن للقيام بالأعمال ذات المصلحة العامة الهادفة إلى المحافظة على المحيط والبيئة، وإعادة الاعتبار للتراث. كما يكون ذلك بالقيام بنشاطات ذات طابع اجتماعي وجواري، مثل القيام ببرامج لمحو الأمية والدعم المدرسي، وبرامج تحسيسية وإعلامية للمحافظة على المحيط والبيئة، مع القيام بنشاطات تتعلق بالاستكشاف والتبادل الثقافي.

ب. **مجالات التنمية التضامنية:** ويكون ذلك من خلال قيام الجمعية الوطنية للتطوع بنشاطات الاستقبال والمرافقة للأفراد، وكذلك منح القروض ومتابعة استحداث المشروعات المصغرة على مستوى المناطق الحضرية، وكذلك على مستوى المناطق الريفية.

ج. **مجالات التكوين والدراسات:** ويكون ذلك من خلال قيام الجمعية الوطنية للتطوع ببرمجة برامج تكوينية في مجال تنشيط الشباب، وفي مجال تدعيم قدرات الإطارات والنخب الجمعوية في التسيير، وكذلك كل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية المحلية، وأيضا برمجة أيام تكوينية وتدريبية لمسيري المشروعات، مع القيام ببعض الدراسات والبحوث في المواضيع ذات الصلة بقضايا التنمية المستدامة ضمن مجال التكوين.

د. **مجالات الأعمال التضامنية:** ويكون ذلك من خلال قيام الجمعية الوطنية للتطوع بالمساهمة في الأعمال الإنسانية للتدخل والتكفل الفوري والمستمر بالمنكوبين في حالات الكوارث الطبيعية والأحداث الاستثنائية، مع القيام بأعمال بناء أو ترميم المنشئات القاعدية الاجتماعية المتضررة في المناطق المنكوبة.

ثانيا: عرض برنامج الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر

1- التعريف ببرنامج الجمعية للتمويل المتناهي الصغر

بداية من سنة 1996 بدأت الجمعية الوطنية للتطوع برنامجها المتعلق بالتمويل المتناهي الصغر، وذلك كآلية لتحقيق التنمية في المناطق الريفية وشبه الحضرية التي تستهدفها، ويدخل هذا البرنامج ضمن تجسيد أهداف الجمعية المتعلقة أساسا بتحقيق التنمية التضامنية من خلال العمل على استخدام أساليب مبتكرة وجديدة ومغايرة في نفس الوقت لتلك الأساليب المنتهجة من قبل الهيئات الحكومية، والتي كرست وعملت على تدعيم ثقافة التواكل لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري.

وبصفة عامة، يندرج برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع ضمن الأهداف الأساسية للجمعية والمتعلقة بمحاربة الفقر والبطالة، وخاصة لدى الفئات مابين 18 و 30 سنة في أغلب الحالات.

2- المبادئ المطبقة في تنفيذ برنامج التمويل المتناهي الصغر

قصد إنجاح عملية تنفيذ برنامج التمويل المتناهي الصغر، حدد القائمون على هذا البرنامج مجموعة من المبادئ الهامة التي تحكم عملية تنفيذ هذا البرنامج، وهذه المبادئ نذكرها في النقاط التالية [1]:

أ. **مبدأ تقديم الخدمات إلى الأفراد المهمشين:** بمعنى أنه يتم التركيز على تقديم خدمات برنامج التمويل المتناهي الصغر إلى الأفراد المهمشين، لا سيما ما يتعلق بمنح القروض الصغيرة إلى هؤلاء الأفراد.

ب. **مبدأ الجوارية الجغرافية مع المستفيدين:** ويكون هذا المبدأ من خلال قيام الجمعية بالعمل على مرافقة الأفراد في إنجاح مشروعاتهم، وذلك من خلال إنشاء حاضنات الأعمال على مستوى بعض المناطق (مثل حاضنة الأعمـال ببوغـني بـولاية تيزي وزو).

ج. **مبدأ التضامن:** وذلك من خلال التركيز على قيام الجمعية الوطنية للتطوع ببذل المزيد من المجهودات للوصول إلى الفئات والأفراد المهمشين، وبذلك يكون أفراد هذه الفئات المستهدفة من قبل برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع تتمثل في الأفراد ذكورا وإناثا المتواجدين في المناطق الريفية بصفة عامة.

3-الفئات المستهدفة ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر

حددت الجمعية الوطنية للتطوع في إطار برنامج التمويل المتناهي الصغر فئات سكانية عديدة مستهدفة، والتي تتمثل في أفراد الفئات التالية[2]:

أ. الأفراد أصحاب المؤهلات الباحثون عن العمل.
ب. الأفراد المتواجدون في المناطق الريفية، وخصوصا أولئك المتواجدون على مستوى المناطق الجبلية.
ج. الأفراد أصحاب الشهادات الجامعية، و حاملو شهادات التكوين المهني.
د. العائلات والأسر الفقيرة التي فقدت الأشخاص الذين كانوا يعيلونها.
هـ. الأفراد أصحاب المشروعات الصغيرة، الذين لا تتوافر لديهم الضمانات البنكية المطلوبة من قبل البنوك التجارية.

[1] Karima BOUDEDJA : Microfinance et ONG : Bilan et analyse diagnostic du fonctionnement du dispositif de microcrédit à l'ONG algérienne Touiza en vue de la création d'une institution de microfinance, Thèse de Master of Science de l'Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, France, 2008, p. 43-44.

[2] مطويات مقدمة من طرف إدارة الجمعية الوطنية للتطوع.

4- شروط الاستفادة من القروض ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية

حدد القائمون على تسيير برامج الجمعية الوطنية للتطوع مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في الأفراد طالبي القروض ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر، وهذه الشروط هي كما يلي:

أ. أن يكون سن طالب القرض أكثر من 18 سنة، بحيث تعطى الأولوية للأفراد أصحاب المشروعات الأكثر شبابا والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة، وبالنسبة للأفراد الذين تجاوز عمرهم 30 سنة يمكنهم الحصول على التمويل بشرط أن تكون المشروعات المراد إقامتها و تمويلها تتمتع بمستويات هامة من المردودية الاقتصادية.

ب. أن يكون الأفراد يبحثون عن عمل، ولهم من المؤهلات للقيام بذلك.

ج. أن يكون الأفراد طالبو القروض من غير المستفيدين من الخدمات المقدمة من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى العاملة في مجال التشغيل.

د. يجب أن يكون الأفراد مقيمين في المناطق الريفية، أو في المناطق شبه الحضرية و الحضرية.

هـ. يجب أن يثبت الأفراد طالبو القروض امتلاك المؤهلات المتوافقة مع طبيعة المشروعات المزمع استحداثها من خلال تلك القروض المطلوبة.

و. يجب أن يكون للأفراد طالبي القروض المقدرة على دفع مساهمة شخصية تقدر بـ 20 % من قيمة المشروعات، وكذلك القدرة على المشاركة بالدفع في حدود 15 % من قيمة التمويل كمصاريف لتسيير ملف القرض ومتابعته.

ز. يجب أن يكون للأفراد شخص طبيعي ضامن لهم، والذي يتعهد من خلال ذلك بدفع قيمة القرض في حالة عدم قدرة المقترض على التسديد.

ح. أن تكون المشروعات المطلوب تمويلها عبارة عن مشروعات صغيرة ومصغرة، على أن تقوم الجمعية بتمويل العمليات المتعلقة بالحصول على الأصول الثابتة فقط.

5- خطوات منح القروض الصغيرة ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع

وفقا للدليل المصمم من قبل الجمعية الوطنية للتطوع، والمتعلق بتسيير برنامجها المتخصص في مجال تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر، فإن عملية منح القروض يجب أن تتضمن مجموعة من الخطوات الأساسية، والتي سنذكرها كما يلي[1]:

[1] Benkerrou.A: Manuel de procédures du Micro-crédit, Association national de volontariat, Alger, p. 9-13.

- **الخطوة الأولى:** استقبال الأفراد طالبي القروض.
- **الخطوة الثانية:** التوجيه الأولي للأفراد طالبي القروض.
- **الخطوة الثالثة:** التوجيه للأفراد طالبي القروض.
- **الخطوة الرابعة:** دراسة الدوافع الشخصية، ومؤهلات الأفراد طالبي القروض.
- **الخطوة الخامسة:** الدراسة السوقية للمشروعات المطلوب تمويلها.
- **الخطوة السادسة:** حساب رقم الأعمال للمشروعات.
- **الخطوة السابعة:** الدراسة المالية للمشروعات.
- **الخطوة الثامنة:** الدراسة القانونية.
- **الخطوة التاسعة:** تحضير ملفات الأفراد طالبي القروض.
- **الخطوة العاشرة:** عقد اجتماعات مجلس التوجيه للجمعية الوطنية للتطوع.
- **الخطوة الحادية عشرة:** تخصيص ووضع مبالغ القروض الممنوحة في حسابات الأفراد الذين تم قبول تمويل مشروعاتهم.
- **الخطوة الثانية عشرة:** إمضاء الاتفاقيات المتعلقة بمنح القروض.

ونلاحظ من خلال هذه الخطوات المتعلقة بعملية منح القروض، أنها خطوات هامة تتميز بالكثير من المنهجية والدقة التي تضمن عملية التأطير والتنظيم الجيد لعملية منح القروض على مستوى الجمعية الوطنية للتطوع، إضافة إلى ذلك، هناك خطوات أخرى تضاف إلى خطوات منح القروض المذكورة سابقا، وهي تلك المتعلقة بعمليات المتابعة للأفراد المتحصلين على القروض، وكذلك تلك المتعلقة بتوفير دورات تكوينية وتدريبية لأولئك الأفراد أصحاب المشروعات المراد تمويلها.

6-الضوابط والمحددات العامة المتعلقة بالقروض الصغيرة الممنوحة من قبل الجمعية الوطنية للتطوع

حددت الإدارة المشرفة على برنامج التمويل المتناهي الصغر المنفذ من قبل الجمعية الوطنية للتطوع **"جمعية تويزة"**، مجموعة من الضوابط والمحددات العامة لمنح القروض، والتي تشكل في مجموعها الإطار العام لمنهجية منح تلك القروض، وهذه الضوابط العامة سنذكرها كما يلي[1]:

أ. **من حيث قيمة القروض الممنوحة:** يبلغ الحد الأقصى للقروض الممنوحة قيمة 350 ألف دج لكل مشروع،مع إمكانية رفع هذا المبلغ إلى مبلغ 500 ألف دج في حالة المشروعات المشتركة، وفي كل الحالات يبلغ متوسط القروض الممنوحة مبلغ 200 ألف دج.

ب. **من حيث طبيعة المشروعات الممولة:** تمول الجمعية الوطنية للتطوع الأفراد الراغبين في إقامة مشروعات استثمارية في المجالات التالية:
   - المشروعات الإنتاجية والصناعية الصغيرة.
   - المشروعات في مجال تقديم الخدمات.

[1] بناء على وثائق داخلية موجودة على مستوى إدارة الجمعية الوطنية للتطوع.

- المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية.
- المشروعات الفلاحية في المناطق الريفية.
- المشروعات الفلاحية الأخرى و مشروعات الصيد البحري.
- المشروعات ذات المردودية الاقتصادية والتجارية بصفة عامة.

ج. **من حيث طبيعة القروض:** تمنح القروض للأفراد بشكل فردي في أغلب الأحول، وذلك ضمن الحدود القصوى المحددة لقيمة القروض، كما يمكن أن تكون قروضا جماعية إذا رغب الأفراد في المشاركة في إقامة مشروعات معينة.

د. **من حيث طبيعة الضمانات المطلوبة:** تطلب إدارة الجمعية الوطنية للتطوع من الأفراد المؤهلين للحصول على القروض توفير ضمان يتم التعهد به من طرف الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين على سداد تلك القروض في حالة عدم دفع المقترض لأقساط القروض المستحقة عليه، على أن يتم تدعيم هذا الإجراء بعقود موثقة في هذا المجال.

هـ. **من حيث مدة القروض:** حددت إدارة الجمعية الوطنية للتطوع فترة استرجاع قروضها المستحقة على الأفراد المقترضين بمدة تتراوح ما بين 12 و24 شهرا.

و. **من حيث أقساط القروض:**يدفع الأفراد القروض المتحصل عليها في شكل أقساط شهرية أو سنوية، وذلك يتوقف على طبيعة وخصوصيات المشروعات الممولة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع.

ثالثا: عرض وتحليل نتائج برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع

1. تطور عدد القروض الممنوحة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع

بلغ إجمالي عدد القروض المصغرة الممنوحة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع "جمعية تويزة" منذ البداية الفعلية لبرنامجها في مجال التمويل المتناهي الصغر في سنة 1997 إلى غاية نهاية سنة 2011 ما يقارب من 628 قرضا على مستوى المناطق الحضرية والمناطق الريفية موزعة على مستوى الولايات التالية: ولاية الجزائر، ولاية بومرداس، ولاية البليدة، ولاية تيبازة، ولاية تيزي وزو.

وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بتمويل و تعاون مع الجهات المانحة الدولية التالية:

- برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية.
- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.
- المنظمة غير الحكومية الإسبانية (**La Fondation CUME**).
- مركز الاتصال والتوثيق"أوروبا-أمريكا اللاتينية" (**CIDEAL**).
- معهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية (**ISED**) **(Institute for Social and Economic Development)**

وللتوضيح أكثر فيما يتعلق بتطور عدد القروض الممنوحة في المناطق الريفية، وفي المناطق الحضرية، نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (45): عدد وقيمة القروض الممنوحة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية خلال الفترة 1997-2011.

طبيعة المعلومات	في المناطق الحضرية	في المناطق الريفية	المجموع
عدد القروض الممنوحة	229	399	628
قيمة القروض الممنوحة(مليون دج)	35,57	36,74	72,31

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des remboursements des bénéficiaires, 2014.

ومن خلال الأرقام السابقة، نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة من طرف الجمعية تتركز أكثر في المناطق الريفية، بحيث يمثل عدد القروض الممنوحة في المناطق الريفية ما يقارب نسبة 64% مقارنة بالعدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع. والشكل البياني التالي يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل البياني رقم (27) التوزيع النسبي لإجمالي عدد القروض الممنوحة من طرف الجمعية حسب المناطق خلال الفترة 1997-2011

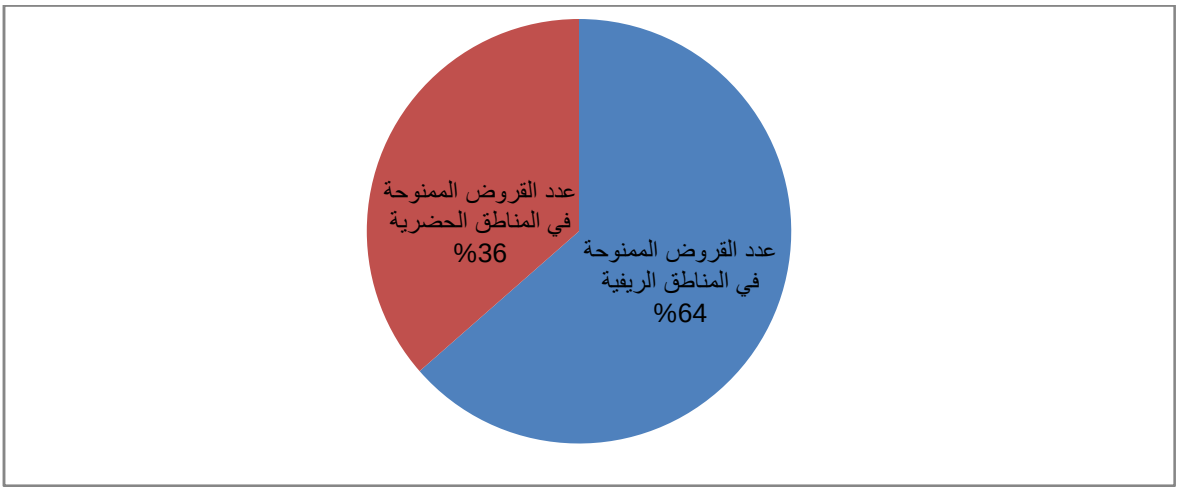

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des remboursements des bénéficiaires, 2014.

وبمقارنة قيمة القروض الممنوحة على مستوى المناطق الريفية مع قيمة القروض الممنوحة على مستوى المناطق الحضرية، نجد أنها تركزت بشكل واضح في المناطق الريفية خـلال الفترة 1997-2004، ولكن خلال الفترة الأخيرة 2006-2011 نلاحظ أن قيمة القروض الممنوحة في كلتا المنطقتين قد أصبحت متقاربة من حيث القيمة الإجمالية المتراكمة، وذلك نتيجة التركيز على تقديم القروض في المناطق الحضرية وبمبالغ أكبر، لا سيما من خلال القروض الممنوحة ضمن

البرنامج المنفذ بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ومركز الاتصال والتوثيق "أوروبا-أمريكا اللاتينية" (CIDEAL).

2. توزيع القروض الممنوحة حسب طبيعة المشروعات الممولة

تتعدد طبيعة النشاطات للمشروعات الممولة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع، ولكنها تتركز بشكل جلي في مشروعات تربية المواشي وتربية النحل، ويتوزع عدد المشروعات الممولة من خلال القروض الممنوحة على مستوى المناطق الريفية وفقا لطبيعة نشاطات تلك المشروعات خلال الفترة 1997-2011، وفقا لما تبرزه الأرقام الواردة في الجدول والشكل البياني اللاحق:

الجدول رقم (46): تطور عدد المشروعات الممولة في المناطق الريفية وفقا لطبيعة النشاطات إلى غاية 2011/12/31.

السنوات	طبيعة المشروعات الممولة			المجموع
	مشروعات تربية النحل	مشروعات تربية المواشي	مشروعات آخرى	
1997	23	0	0	23
1998	32	16	0	48
1999	36	8	0	44
2000	39	0	0	39
2001	21	33	0	54
2002	5	24	0	29
2003	6	26	0	32
2004	4	0	0	4
2005	0	0	2	2
2006	0	12	17	29
2007	26	19	15	60
2008	3	17	0	20
2009	0	0	0	0
2010	0	0	0	0
2011	0	7	8	15
المجموع	**195**	**162**	**42**	**399**

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des bénéficiaires.

الشكل البياني رقم (28): التوزيع القطاعي لعدد المشروعات الممولة في المناطق الريفية حسب النشاطات خلال الفترة 1997-2011

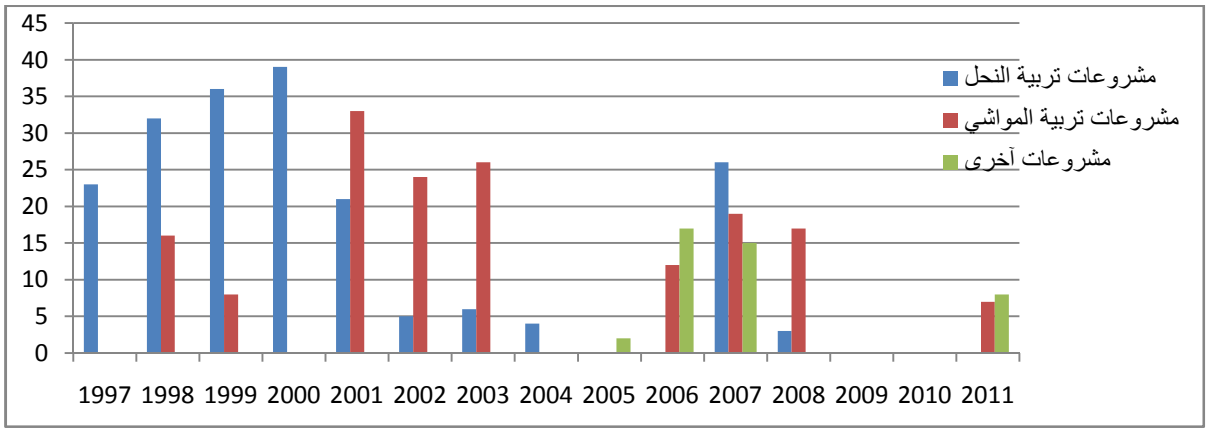

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des bénéficiaires.

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة، أن الجمعية قد ركزت خلال السنوات الأولى (1997-2000) على تمويل المشروعات في مجال تربية النحل إلى غاية سنة 2000، ثم ركزت الجمعية خلال الفترة الأخيرة (2001-2004) على تمويل المشروعات في مجال تربية المواشي.

وإن المشروعات الممولة في مجال تربية النحل بصفة عامة تشكل نسبة ما يقارب من 61% من إجمالي المشروعات الممولة على مستوى المناطق الريفية خلال تلك الفترة. وقد يعزى ذلك إلى تركيز الجمعية الوطنية للتطوع على تمويل مثل هذه المشروعات لملاءمتها لطبيعة المناطق الجبلية، حيث نلاحظ أن معظم هذه المشروعات الممولة من طرف الجمعية متواجدة في أغلبها في المناطق الجبلية على مستوى الولايات المعنية.

أما ما يتعلق بطبيعة المشروعات الممولة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع على مستوى المناطق الحضرية، فنجد أن المشروعات في مجال الخياطة خلال الفترة 1997-2004 تعتبر من المشروعات الأكثر تمويلا من طرف الجمعية بنسبة تقارب 40% من إجمالي المشروعات الممولة على مستوى المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ذلك تشكل المشروعات الممولة في مجالات الصناعات التقليدية (في مجالات الخياطة، صناعة الزرابي، صناعة الحلي، وغيرها من الصناعات الأخرى) عموما ما يقارب من نسبة 69% من إجمالي المشروعات الممولة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع.

أما خلال كل الفترة 1997-2011، فنجد أن المشروعات الممولة في مجالات الصناعات التقليدية (كمجالات الخياطة، صناعة الزرابي، صناعة الحلي، وغيرها من الصناعات الأخرى) تمثل حوالي 28% من إجمالي المشروعات الممولة من طرف الجمعية على مستوى المناطق الحضرية، وهذا راجع إلى الأسباب المتعلقة بتركيز الجمعية الوطنية للتطوع على تنويع مجالات المشروعات الممولة في إطار إقامة منظومة متكاملة من المشروعات المصغرة المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن الجمعية الوطنية للتطوع تتنوع فيها مجالات المشروعات التي تم تمويلها بحيث بلغ عدد مجالات نشاط تلك المشروعات الممولة أكثر من 35 مجالا، ضمن المجالات الرئيسية التالية:

- الصناعات التقليدية والحرف.
- صناعة المنسوجات والحلي التقليدية.
- أشغال البناء والعمارات.
- تقديم الخدمات الفنية.
- تقديم الخدمات في مجالات الإشهار وتكنولوجيا المعلومات.

3. توزيع عدد القروض الممنوحة حسب الجنس

إن الجمعية الوطنية للتطوع تركز نوعا ما على تقديم القروض للنساء، وذلك بحكم أن بعض الشركاء في تمويل برنامجها للتمويل المتناهي الصغر يركزون على ضرورة تقديم القروض للنساء

بصفة أولوية، ويمكن توضيح توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة من خلال معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم (47): التوزيع النسبي لعدد القروض الممنوحة حسب الجنس

إلى غاية:2011/12/31.

السنوات	عدد القروض الممنوحة للذكور	عدد القروض الممنوحة للإناث	المجموع
1997	17	06	23
1998	31	33	64
1999	40	21	61
2000	39	25	64
2001	59	18	77
2002	36	23	59
2003	37	16	53
2004	17	20	37
2005	03	02	05
2006	17	14	31
2007	36	58	94
2008	04	41	45
2009	0	0	0
2010	0	0	0
2011	11	04	15
المجـــــموع	**347**	**281**	**628**

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des bénéficiaires.

ومن خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن فئة الإناث هي الأكثر استفادة من القروض الممنوحة، وذلك بنسبة حوالي 55% من إجمالي عدد القروض الممنوحة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع خلال الفترة 1997-2001، والشكل البياني اللاحق يبرز ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل البياني رقم (29): التوزيع النسبي لعدد القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية:2011/12/31.

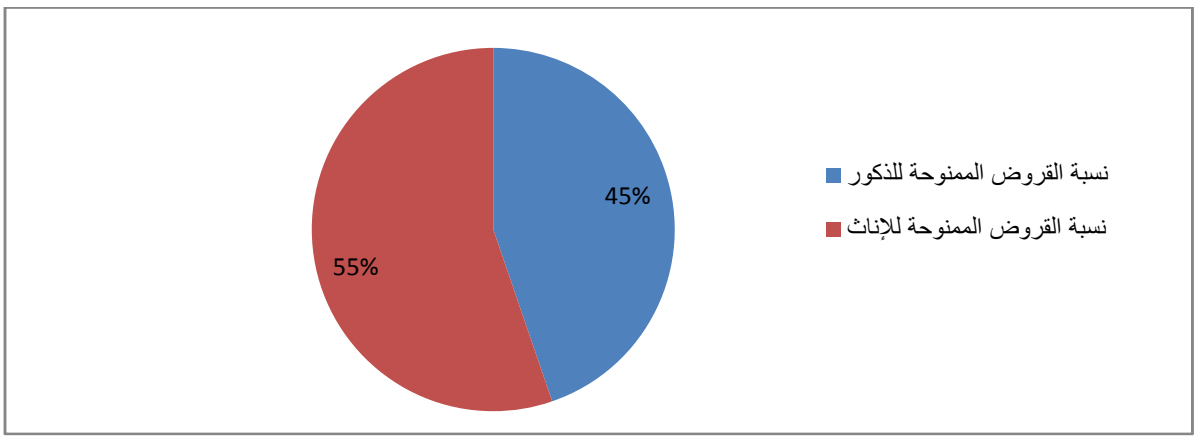

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des bénéficiaires.

4. تطور معدلات التحصيل على مستوى الجمعية الوطنية للتطوع

بلغ معدل التحصيل لإجمالي القروض الممنوحة ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع خلال الفترة 1997-2014 على مستوى كل المناطق التي تعمل بها الجمعية ما يقارب من نسبة 48 %، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا في مجال اقتصاديات التمويل المتناهي الصغر.

وتتوزع معدلات التحصيل لإجمالي القروض الممنوحة على مستوى المناطق الريفية والمناطق الحضرية ضمن الولايات المعنية كما هو موضح في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (48): معدلات التحصيل وتوزيعها حسب المناطق

خلال الفترة 1997-2014

طبيعة المعلومات	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المجموع
قيمة القروض الممنوحة (مليون دج)	36,74	35,57	72,31
قيمة القروض المحصلة (مليون دج)	15,30	19,34	34 ,64
قيمة القروض المتأخرة (مليون دج)	21,44	16,23	37,67
معدلات التحصيل للقروض	**% 42**	**% 54**	**% 48**

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des remboursements des bénéficiaires, 2014.

و يتضح من خلال الأرقام السابقة أن معدلات التحصيل المسجلة على مستوى المناطق الحضرية أفضل بكثير من تلك المعدلات المسجلة على مستوى المناطق الريفية، ويرجع ذلك إلى معدلات التحصيل الضعيفة جدا المسجلة على مستوى القروض الممنوحة بالشراكة مع الجهات الدولية المانحة التالية:

- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.
- المنظمة غير الحكومية الإسبانية (**La Fondation CUME**).
- مركز الاتصال والتوثيق"أوروبا-أمريكا اللاتينية" (**CIDEAL**).

وقد كانت معدلات التحصيل خلال الفترة 1997-2014 وفقا لطبيعة الشركاء في تنفيذ برامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع، كما تبرزه الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (49): معدلات التحصيل وفقا لطبيعة الشركاء خلال الفترة 1997-2014

الفتـــــرة	الشركاء في البرنامج	معدلات التحصيل
2007-1997	- برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية - الجمعية الوطنية للتطوع	% 66,55
2007-2005	- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي. - المنظمة غير الحكومية الإسبانية (**La Fondation CUME**). - الجمعية الوطنية للتطوع	% 2,07
2006-2005	- الجمعية الوطنية للتطوع - PACA	% 20,61
2006-2005	- الجمعية الوطنية للتطوع - معهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية ISED	% 29,25
2008-2006	- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي. - مركز الاتصال والتوثيق"أوروبا-أمريكا اللاتينية" (**CIDEAL**). - الجمعية الوطنية للتطوع	% 14,63
2014-2011	- برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية. - الجمعية الوطنية للتطوع	% 56

Source: Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Etats des remboursements des bénéficiaires, 2014.

من خلال الأرقام السابقة، نلاحظ أن برامج التمويل المتناهي الصغر التي تم تنفيذها من طرف الجمعية الوطنية للتطوع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية خلال الفترتين (1997-2004) و (2008-2012)، تتميز بمعدلات مقبولة إلى حد ما في ظل المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بتمويل منظومة المشروعات المصغرة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك بالمقارنة مع تلك البرامج المنفذة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي و المنظمة غير الحكومية الإسبانية (**La Fondation CUME**)، وكذا مركز الاتصال والتوثيق"أوروبا-أمريكا اللاتينية" (**CIDEAL**)، والتي تميزت بتحقيق معدلات ضعيفة جدا وغير مقبولة في مجال التحصيل للقروض الممنوحة.

رابعا: تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر

سنحاول تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع من خلال مجال عملها في مجال التمويل المتناهي الصغر، وذلك من خلال تقييم مساهمة برنامجها للتمويل المتناهي الصغر في التخفيف من مستويات الفقر للفئات المستهدفة، إضافة إلى تقييم مستوى الأداء لهذا البرنامج باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر.

1. تقييم مساهمة الجهاز في التخفيف من حدة الفقر للفئات المستهدفة(تقييم أثر الخدمات المالية لجهاز التمويل المتناهي الصغر على الأفراد المستفيدين)

وفقا لنتائج دراسة ميدانية أكاديمية ضمن دراسات وأبحاث المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة المتوسط (معهد مونبيليه الزراعي المتوسطي التابع للمركز بفرنسا) في سنة 2008، والتي تطرقت بنوع من التفصيل إلى التأثير الإيجابي للتمويل المقدم من خلال الجمعية الوطنية للتطوع على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المستفيدين من القروض، ومن تلك النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، نذكر النتائج التالية:

أ. زيادة معدلات الادخار: من نتائج هذه الدراسة أن ما يقرب من 26% من الأفراد المستجوبين قد تمكنوا من ادخار مبالغ مالية بعد القيام بتنفيذ مشروعاتهم الممولة في إطار برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع [1].

ب. زيادة فرص العمل في المنطقة: من نتائج هذه الدراسة أن من بين الأفراد المستجوبين المقدر عددهم بـ: 38 مستفيدا، تمكن 09 مستفيدين من توفير فرص عمل إضافية لأفراد آخرين من خلال المشروعات المصغرة التي يديرونها، بحيث وجدت هذه الدراسة أن نسبة 13% من المستفيدين من خدمات برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع استطاعوا خلق من 02 إلى 03 مناصب عمل[2].

وبهذه النتائج يمكن اعتبار القروض الممنوحة في إطار برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع لها تأثير إيجابي على تحسين بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المستفيدين من تلك القروض.

2. تقييم مستوى أداء برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع

من خلال عرض تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر،سواء من حيث آليات وإجراءات تنفيذ هذا البرنامج، أو من حيث النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج، ونظرا للتوقف الحالي للجمعية في منح قروض جديدة في إطار برنامج التمويل المتناهي الصغر وما انجر عنه من إنهاء عقود الكثير من الموظفين جعل من إمكانية الحصول على المعلومات المالية و المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء هذا البرنامج أمرا تكتنفه العديد من الصعوبات في الوقت الراهن، وذلك بسبب غياب أدوات حقيقية وذات فعالية في مجال المتابعة والمراقبة لأداء برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع.

وإن نتائج التقييم الداخلي الذي أجرته الجمعية حول مردودية برنامجها للتمويل المتناهي الصغر على مستوى حاضنة الأعمـال ببوغـني بـولاية تيزي وزو، وحاضنة الأعمال بالشراقة بالجزائر العاصمة، قد أظهرت أن هذا البرنامج من خلال الإيرادات المحصل عليها من خلال منح القروض لا

[1] Karima BOUDEDJA, op-cit, p. 112.
[2] Ibid, p. 112-113.

تغطي المصاريف التشغيلية على مستوى هذه الحاضنات للأعمال. وهو ما قد يشير إلى عدم تحقيق هذا البرنامج للربحية والاستمرارية خلال تلك الفترة[1].

وما يمكن قوله في هذا المجال، هو أن هذه الوضعية المتعلقة ببرنامج التمويل المتناهي الصغر على مستوى الجمعية الوطنية للتطوع هو أن شأنها شأن الكثير من برامج التمويل المتناهي الصغر، التي تعتمد في تغطية خسائر الاستغلال على الدعم والمنح المقدمة من الجهات المانحة الدولية. لذلك قد يشكل هذا الأمر بالنسبة للجمعية الوطنية للتطوع أمرا عاديا، ولكن كان من المفروض أن لا يستمر هذا العجز المالي لمدة طويلة، وهذا ما حدث فعلا بعد عدة سنوات؛ حيث تراجع أداء البرنامج في السنوات الأخيرة، ليتوقف البرنامج بعد ذلك بشكل نهائي وتفشل إدارة الجمعية في ضمان تحقيق مستويات هامة من الربحية والقدرة على الاستمرارية .

3. بعض نقاط الضعف الملاحظة على تجربة برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع

بناء على ما أشرنا إليه سابقا بخصوص تجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع، وعموما، من خلال ما استطعنا الحصول عليه من معلومات حول هذا البرنامج، فإنه يمكننا الإشارة إلى بعض نقاط الضعف ضمن محاولات تحليل وتقييم تجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر للجمعية، وسنحاول أن نعرض بعض نقاط الضعف الملاحظة حول هذا الجهاز التمويلي، وذلك كما يلي:

أ. تعدد الشركاء في تمويل البرنامج والتأخر الكبير في بدء التنفيذ: إن تعدد الشركاء في تمويل برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع قد أحدث بعض المشكلات في التنفيذ الجيد للبرنامج، وذلك نتيجة الاختلاف في الرؤى ووجهات النظر المرتبطة بإدارة تك البرامج، حيث كان لهذا التعدد في الشركاء، وكذا البرامج، تأثير ملاحظ فيما يخص التأخر لمدة تصل إلى أكثر من 12 شهرا لبدء تلك البرامج، وهذا ما قد خلق الكثير من الصعوبات التي ساهمت في فشل هذه البرامج في مجال التمويل المتناهي الصغر.

ب.عدم تحمل الجمعية الوطنية للتطوع مخاطر حقيقة تجعل من الضروري العمل على استدامة برنامج التمويل المتناهي الصغر: إن الجمعية الوطنية للتطوع لم تتحمل المخاطر المرتبطة بإدارة وتمويل مثل هذه البرامج في مجال التمويل المتناهي الصغر، لا سيما من حيث ضرورة العمل على ضمان استدامة هذه البرامج، وذلك قد يعزى لأسباب تتعلق بأن تمويل هذه البرامج هو تمويل مجاني مدعوم بشكل كبير من الجهات والمنظمات غير الحكومية الدولية، أو قد يعزى ذلك لأسباب تتعلق بفلسفة تسيير وإدارة الجمعيات بصفة عامة في الجزائر.

[1] Association nationale de Volontariat "TOUIZA" : Document sur l'évaluation de la rentabilité de l'activité Micro-crédit, Aout 2005.

4. بعض النقاط الإيجابية الملاحظة على تجربة برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع

على الرغم من فشل الجمعية في ضمان استمرارية برنامجها للتمويل المتناهي الصغر، إلا أن هناك بعض النقاط الإيجابية التي يجب التركيز عليها في مجال تقييم هذه التجربة، والتي سنذكرها كما يلي:

أ.الدور الجديد للجمعية من مجال إغاثة الأفراد إلى مجال تنمية الأفراد: إن تنفيذ الجمعية الوطنية للتطوع لبرنامجها في مجال التمويل المتناهي الصغر، قد يعتبر في حد ذاته تجربة هامة في الجزائر، وذلك لما لها من أهمية في قيام تلك الجمعية في الدخول في برامج لها أهميتها في مجال تنمية الأفراد الفقراء على مستوى المناطق الريفية وشبه الريفية، حيث أن مثل هذه البرامج الهامة المنفذة من قبل الجمعيات الوطنية يمكن اعتبارها تجارب نموذجية في مجال قيام الجمعيات بدورها الأساسي المتمثل في تنمية الفقراء بدلا من الدور التقليدي غير المستدام المتعلق بإغاثة الفقراء.

ب.تقديم الجمعية للخدمات المالية على أسس تجارية: إن تقديم الخدمات المالية للأفراد على أسس تجارية على مستوى الجمعية الوطنية للتطوع، قد يعتبر في حد ذاته خطوة هامة على مستوى الجمعية الوطنية للتطوع ضمن السعي إلى تحقيق نوع من الاستدامة المالية والاستمرارية في تقديم تلك الخدمات المالية مستقبلا.

ج. الجمعية ومشروع إقامتها لمؤسسة مالية تعاونية: إن سعي القائمين على الجمعية الوطنية للتطوع إلى التفكير في أساليب تطوير ذلك البرنامج المتعلق بالتمويل المتناهي الصغر، من خلال الطلب المقدم إلى الجهات الوصية بالسماح لها بتأسيس مؤسسة مالية تعاونية تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر، يمكن اعتباره خطوة هامة على مستوى تطوير العمل الجمعوي في الجزائر في إطار تحول مثل هذه الجمعيات الوطنية إلى العمل التجاري من خلال النظم المالية الرسمية، خصوصا إذا لاحظنا أن مسألة تحول المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات مالية رسمية معمول به في الكثير من الحالات على المستوى الدولي في مجال تطوير التمويل المتناهي الصغر.

المبحث الثالث: سياسات وآليات تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية

وفقا لما تمت الإشارة إليه حول التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، سنحاول ضمن هذا المبحث عرض بعض السياسات والآليات الممكن تطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري في إطار العمل على تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر وفقا لأفضل الممارسات المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجال تمويل وتنمية الفقراء، وذلك ضمن محاولة الأخذ بعين الاعتبار الكثير من الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد المستهدفين من خلال تلك البرامج أو المؤسسات العاملة مستقبلا في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- أهمية إقامة وتأسيس مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- سياسات وآليات مقترحة لتطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية.

المطلب الأول: أهمية إقامة وتأسيس مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

إن إقامة وتأسيس مجموعة متعددة من المؤسسات أو مجموعة متعددة من البرامج العاملة في مجال تقديم الخدمات المالية والخدمات غير المالية في مجالات التمويل المتناهي الصغر له أهمية كبيرة على مستوى الكثير من النواحي، خاصة ما يتعلق منها بإمكانية إقامة مؤسسات مالية محلية مستدامة، وكذا الرفع من مستويات القابلية البنكية للفقراء من خلال تعاملهم مع المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر .

أولا: إمكانية إقامة مؤسسات مالية محلية مستدامة

قد يكون من الممكن وفقا للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المناطق المحلية، التفكير في إقامة مؤسسات مالية محلية تدار من طرف أعضائها بالمشاركة الديمقراطية، وتقدم خدماتها للأفراد الفقراء على مستوى تلك المناطق. وقد أثبت هذا النموذج التمويلي جدواه الاقتصادية و قابليته الاجتماعية في بعض الدول، والتي نذكر منها على سبيل المثال تطبيقات هذا النموذج في الجمهورية السورية من خلال مشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص.

ثانيا: إمكانية أن تستهدف هذه المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر فئات لم تستهدفها البرامج الحكومية العاملة في مجال الاهتمام بالفئات الفقيرة

وقد يكون ذلك ممكنا جدا من خلال أن تتكفل هذه المؤسسات أو البرامج العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر باستهداف الفقراء وفقا لأفضل الأساليب والممارسات المتعارف عليها على المستوى الدولي، بما يسمح بعد مدة زمنية معينة من ذلك، بأن يصبح أولئك الأفراد يتميزون بما يعرف بالقابلية البنكية، والتي قد تؤهلهم مستقبلا إلى إمكانية التعامل مع باقي مؤسسات النظام المالي

الرسمي في إطار سعيهم إلى إقامة مشروعات صغيرة و مصغرة ومشروعات عائلية أكبر حجما مما أتاحته سابقا إمكانيات المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

ثالثا: إمكانية إحداث دور جديد للجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال محاربة الفقر والبطالة

يمكن أن يسمح هذا الدور الجديد للجمعيات بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المالية المتاحة على مستوى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في إطار ذلك الدور الجديد والمستدام المتمثل في العمل على تنمية الأفراد الفقراء والأفراد من ذوي الدخل المحدود، وذلك بدلا من دورها التقليدي غير المستدام المتمثل في إغاثة الأفراد الفقراء. كما قد يسمح هذا التغير في الدور مستقبلا بأن تصبح هذه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية عنصرا إيجابيا في نجاح المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، أو أن تتحول هذه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية نفسها إلى مؤسسات مالية رسمية تعمل في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وهذا النموذج قد تمت ممارسته على مستوى الكثير من الدول.

رابعا: وجود طلب محتمل كبير على خدمات التمويل المتناهي الصغر

يمكن أن يعتمد في تقدير ذلك الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر، من خلال التركيز على تلك المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية، وكذا بناء على وضعية المشروعات الصغيرة و المصغرة الناشطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي على مستوى الاقتصاد الجزائري، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى، و التي قد تعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة ومستدامة.

و تشير الدراسات على مستوى الجزائر بخصوص فئة النساء، إلى أن ما يقارب نسبة 60% من النساء لا يعرفن شيئا عن البرامج والأجهزة الحكومية المتعلقة بالتشغيل مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[1].

وبالتالي يظهر جليا من خلال هذه المؤشرات أن هناك طلبا كبيرا محتملا على خدمات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في السياسات الجديدة والآليات المناسبة لتلبية هذا الطلب المحتمل بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة والمخاطرة.

[1] Rapport national sur le développement humain : Algérie 2009-2010, op.cit, p.66.

المطلب الثاني: سياسات وآليات مقترحة لتطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية

توجد العديد من السياسات والآليات الممكنة والمقترحة والتي يمكن من خلالها تقديم مجموعة متعددة من الخدمات المالية وغير المالية ضمن أفضل الممارسات المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وذلك في إطار الأهداف المحددة على كل المستويات ذات الصلة ضمن إستراتيجية وطنية شاملة و واضحة لتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وبناء على اهتمامنا واطلاعنا المتواضع على موضوع التمويل المتناهي الصغر وما يتعلق به من أفضل الممارسات المكتسبة على مستوى العديد من التجارب الهامة في هذا المجال التمويلي، يمكننا اقتراح عدة سياسات وآليات ممكنة لتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر في الجزائر.

أولا: إقامة مؤسسات تمويل متخصصة في التمويل المتناهي الصغر

يتركز النشاط الإقراضي لهذه المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر بصفة أساسية في العمل على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المناسبة والملائمة لتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة و المصغرة في مجال الأعمال الحرة والمشروعات الحرفية، وكذا المشروعات المتعلقة بالصناعات التقليدية، والمشروعات الفلاحية وغير الفلاحية، كما تهتم هذه المؤسسات بتقديم الخدمات المالية الأخرى الملائمة لأفراد الفئات المستهدفة مثل الخدمات المالية في مجال تعبئة المدخرات، وذلك في إطار مجموعة من القوانين الخاصة التي تحكم عمل مثل هذه المؤسسات وتشرف عليها السلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر، أو تشرف عليها هيئة إشرافية أخرى يتم تأسيسها في مجال الإشراف والتنظيم والرقابة على نشاطات تلك المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

ثانيا: إقامة شراكة بين هيئة البريد الجزائرية وإحدى المؤسسات المالية المهتمة بمجالات التمويل المتناهي الصغر (بنك عمومي مثلا)

ضمن هذا المقترح، وبدل أن تقوم تلك المؤسسات المالية المهتمة بالتمويل المتناهي الصغر بإقامة فروع جديدة خاصة بها على مستوى المناطق المحلية المستهدفة، نظرا لما لتلك العملية من تكاليف وجهود معتبرة، يمكن لهذه المؤسسات المالية المهتمة بمجالات التمويل المتناهي الصغر إقامة شراكة مع فروع هيئة البريد الجزائرية لتقدم من خلالها منتجاتها المالية في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وقد تسمح هذه الشراكة الإستراتيجية للمؤسسات المالية (البنك العمومي مثلا) بتفويض صلاحياتها إلى هيئة البريد في القيام بأعمالها الإقراضية مباشرة من فروعها بدلا عن فروع أو وكالات المؤسسة المالية. وعموما، يكون هذا المقترح ضمن هذا المنظور ملائما للكثير من البنوك التجارية الجزائرية المهتمة بتقديم الخدمات المالية ضمن اهتمامها بمجالات التمويل المتناهي الصغر.

ثالثا: إقامة الشبكات المالية التعاونية (بنوك قروية، أو تعاونيات الادخار والإقراض)

ويكون تأسيس تلك الشبكات المالية التعاونية في إطار ما ينص عليه القانون الجزائري لتنظيم وممارسة تلك التعاونيات المالية لنشاطات الإقراض والادخار، ويمكن لهذه التعاونيات المالية أن

تمارس نشاطاتها مع ما قد يتماشى مع خصوصيات الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع الجزائري، بحيث تعمل على تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن الاستفادة من الأشياء الإيجابية ضمن تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في مجال التمويل المتناهي الصغر بالشراكة مع مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، أو بالاستفادة بشكل أو بآخر من تلك الخبرات المكتسبة في مجال إقامة وتطوير التعاونيات المالية على مستوى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال تلك المشروعات التنموية المتكاملة الجوانب في مجال التنمية الريفية المستدامة بصفة عامة، والتي تتضمن العديد من النشاطات المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر، وخصوصا ذلك التمويل الذي يخص تمويل وتنمية الأفراد الفقراء على مستوى المناطق الريفية.

رابعا: إقامة فروع مستقلة و متخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنوك التجارية العاملة في الجزائر

بحيث تتضمن هذه المقترح ضرورة العمل على تشجيع البنوك التجارية على أهمية مجالات التمويل المتناهي الصغر من وجهة النظر التجارية البحتة، ويتجسد ذلك من خلال دعوة البنوك إلى التفكير في إمكانية إقامة أو تخصيص فروع تتخصص في مجال تقديم الخدمات المالية في مجالات التمويل المتناهي الصغر، ويمكن أن تكون هذه الفروع المستقلة إما على مستوى البنوك التجارية العمومية أو البنوك التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الخبرات المكتسبة على مستوى العديد من الدول في مجال اهتمام البنوك التجارية بصناعة التمويل المتناهي الصغر، كما يمكن الاستفادة بشكل مبدئي في الوقت الراهن على مستوى الجزائر من الدروس والخبرات المكتسبة ضمن التجربة النموذجية لبنك البركة الجزائري في مجال تمويل صغار الحرفيين والنساء الماكثات في البيوت من خلال مبادئ وأفضل ممارسات التمويل المتناهي الصغر.

خامسا: تأسيس بنوك تنمية الفقراء وذوي الدخل المحدود

وقد يكون هذا المقترح ممكنا بالاعتماد والتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية" **أجفند**"، والذي أصبح في السنوات الأخيرة يملك خبرات واسعة وممارسات هامة مكتسبة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك على أساس العديد من مثل هذه البنوك والتي قام برنامج الخليج العربي للتنمية بتأسيسها على مستوى العديد من الدول العربية كالأردن وسوريا ، اليمن والبحرين، وغيرها من الدول العربية الأخرى.

سادسا: إقامة صناديق التعاون الجواري

يتضمن هذه المقترح فكرة القيام بتأسيس أو إقامة صناديق التعاون الجواري على المستويات المحلية في الجزائر، ويمكن الاعتماد في تأسيسها على الدعم التقني والمالي الذي يمكن أن يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذي له خبرة واسعة جدا في مجال التمويل المتناهي الصغر الريفي. ويمكن الاستفادة أيضا بشكل أساسي في تأسيس صناديق التعاون الجواري على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال التفكير في إعادة بعث تلك البرامج الهامة النموذجية المتوقفة على

مستوى مجموعة من المشاريع التنموية الممولة بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عدة ولايات، مثل: المشروع النموذجي في ولايتي سكيكدة و قسنطينة، أو المشروع النموذجي لتنمية المناطق الجبلية شمال ولاية المسيلة، والمشروع النموذجي للتنمية الريفية بولاية تلمسان، والتي تضمنت في مجملها العديد من النشاطات التي تتعلق بإقامة مجموعة من الصناديق التعاونية الجوارية المحلية المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر بالشراكة مع إدارة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عبر فروعه وشبكاته المحلية الموجودة في الكثير من الولايات على مستوى القطر الجزائري.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل المتعلق بتقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، فإنه على الرغم من فشل بعض البرامج التي تم تقييمها لكثرة جوانب الضعف فيها، والتي أشرنا إليها في ثنايا هذا البحث، إلا أنه يمكن الاستفادة من نتائج هذه البرامج، وأساليب عملها و مبادئها في المستقبل في إطار إقامة مؤسسات أو برامج هامة مماثلة ضمن التفكير في أساليب وآليات تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وقد حاولنا ضمن هذا الفصل تحديد مجموعة من تلك النقاط والنتائج الإيجابية الهامة ضمن تحليل وتقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، بحيث قدمنا من خلال ذلك مجموعة من السياسات والآليات الممكن اعتمادها في مجال العمل على تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الفصل الرابع

إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد الجزائري

تمهيد

هذا البحث عبارة عن تصور فكري وعملي متكامل لإستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الجزائر ضمن التفكير في أساليب تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وإني بطرح هذا التصور لا أدعي أني وقفت على كل شيء في هذا المجال، ولكنني حاولت أن أضع تصورا إستراتيجيا متكاملا لعمل هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر أسوة بهذه التجربة الرائدة على المستوى العالمي في مجال تمويل الفقراء، وهي تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، وإنني لا أقصد من خلال هذا المقترح التنموي التمويلي القفز على كل التجارب الأخرى المطبقة في الجزائر بكل هياكلها المؤسسية وأجهزتها الحكومية، وأساليب عملها المختلفة في مجال الاهتمام بمنظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة، أو في مجال التقليل من ظاهرتي البطالة والفقر في المجتمع الجزائري، وإنما هي محاولة من باب الاستفادة من التجارب الناجحة والرائدة في مجال التعامل المالي مع الأفراد الفقراء على المستوى العالمي، محاولين على ضوء ذلك الأخذ بعين الاعتبار لجوانب الاختلاف في الخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية بين الجزائر وبنغلاديش في الكثير من المجالات، والتي سنحاول إبرازها ضمن منهج عمليات التمويل المتناهي الصغر في إطار تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري .

و بذلك سوف تتوزع عناصر هذا الفصل على المباحث الأساسية التالية:

- **المبحث الأول:** المقاصد والمتطلبات الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري
- **المبحث الثاني:** المسائل المتكاملة للجوانب القانونية و الإدارية، والتنظيمية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.
- **المبحث الثالث:** إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

المبحث الأول: المقاصد والمتطلبات الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

يستعرض هذا المبحث ما يتعلق بالمقاصد الأساسية من مقترح تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى الاقتصاد الجزائري، كما يستعرض بالإضافة إلى ذلك مجموعة المبررات والدوافع الأساسية التي تدعم فكرة الدعوة إلى تطويع هذه التجربة الرائدة ضمن التفكير في أساليب تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر في الجزائر، ويستعرض إضافة إلى كل ذلك طبيعة الأهداف الأساسية لهذا البنك، مع محاولة الإشارة إلى بعض النتائج المنتظرة والمتوقعة من عملية تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين ضمن مجال تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- المقاصد والمبررات والدوافع الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري.
- الطبيعة القانونية والمؤسسية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات النجاح الأساسية.
- الأهمية الإستراتيجية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: المقاصد والمبررات والدوافع الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

يعرض هذا المطلب المقاصد الأساسية للمقترح المتعلق بتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ويوضح تلك المبررات والدوافع الأساسية من فكرة تطويع وتطبيق هذه التجربة الرائدة على المستوى العالمي، وذلك ضمن التفكير في أساليب تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

أولا: المقاصد الأساسية من تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

إن المقاصد الأساسية من وراء فكرة مقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، تتمثل أساسا في محاولة الاستفادة من هذه التجربة الناجحة والرائدة في مجال تمويل وتنمية الفقراء في قرى بنغلاديش، كما تتمثل هذه المقاصد في محاولة استخدام إحدى الآليات المعاصرة المتفق على فعاليتها على المستوى الدولي في الكثير من الحالات في مجال الاهتمام بتنمية وتمويل الفقراء، وذلك من خلال تلك المفاهيم والمبادئ المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر، والذي أثبتت جدواها ونجاحها على مستوى الكثير من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية كأداة هامة وفاعلة في مكافحة الفقر والتقليل من حدته وإحتواء أثاره؛ بحيث أصبح التمويل المتناهي الصغر يمثل توجها دوليا سائدا ضمن اقتصاديات التنمية، مما جعل الكثير

من البرامج التنموية للمنظمات والمؤسسات المالية الدولية تتضمن إستراتيجياتها مكونات وعناصر رئيسية تعنى بتوفير الخدمات المالية وغير المالية للأفراد الفقراء، باستخدام العديد من المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها في مجال التمويل المتناهي الصغر، وذلك نتيجة الاعتراف الدولي المتزايد بالأهمية الإستراتيجية للتمويل المتناهي الصغر.

ثانيا: مبررات ودوافع الدعوة إلى تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

هناك العديد من الدوافع والمبررات الأساسية للدعوة إلى تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، والتي نذكرها في النقاط التالية:

1. **علاقة التمويل المتناهي الصغر بمشكلة الفقر وتداعياتها المختلفة**

إن التمويل المتناهي الصغر يمثل في الوقت الراهن بالنسبة للجزائر ضرورة ملحة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بالدور الإيجابي للتمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة الفقر واحتواء آثارها وتداعياتها المختلفة على الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

2. **التمويل المتناهي الصغر وعلاقته بالرفع من مستويات الشمولية المالية**

إن إهمال النظام المالي الرسمي بمختلف مؤسساته وهياكله للاحتياجات المالية لأفراد الفئات السكانية المحدودة الدخل، والتي تمثل نسبة معتبرة ضمن فئات المجتمع الجزائري (أفراد الفئات الفقيرة القادرين على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة، ومشروعات عائلية)، قد تشكل في إطار الرفع من مستويات الشمولية المالية مجالا لإحداث تنمية حقيقية مستدامة في الجزائر، وذلك إذا أحسن الوصول إلي توفير خدمات مالية ملائمة لأفراد تلك الفئات وفهم خصوصياتها واحتياجاتها، وتأطيرها ضمن نظام مجتمعي ما.

3. **الاستفادة من الخبرات المكتسبة ضمن التجارب الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر**

إن العمل على الاستفادة من التطبيقات والممارسات المكتسبة على ضوء تلك التجارب الرائدة في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر، يعتبرا دافعا أساسيا ضمن الدعوة إلى إنشاء هذا البنك المتخصص في تقديم الخدمات المالية للأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الأفراد الفقراء في المجتمع الجزائري.

و إن من أهم مبررات الدعوة إلى إنشاء هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، هو ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية ملموسة لمثل هذه البنوك على مستوى اقتصاديات الدول النامية وغير النامية، لا سيما منها تجربة بنك غرامين وغيرها من التجارب الأخرى، والتي أثبتت أن الفقراء يمكن أن يكونوا أفرادا صالحين للتعامل معهم من وجهة نظر تجارية بحتة، بما يجعلهم أفرادا مشاركين في تحقيق التنمية المستدامة ومستفيدين منها.

وقد تجسد أكثر هذا الاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر على مستوى اقتصاديات الكثير من الدول، بحيث أصبحت تضع وتصمم إستراتيجيات وطنية لتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر ضمن الإستراتيجيات الشاملة للتنمية.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية والمؤسسية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات النجاح الأساسية

يعرض هذا المطلب الطبيعة القانونية والمؤسسية للمقترح التمويلي التنموي المقدم ضمن هذا البحث في إطار إستراتيجية تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الإقتصاد الجزائري، وهذا بالإضافة إلى عرض بعض متطلبات النجاح الأساسية لهذا المقترح التمويلي التنموي في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

أولا: الطبيعة القانونية والمؤسسية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

إن الطبيعة القانونية والمؤسسية للمقترح التمويلي التنموي ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، تتمثل في إقتراح تأسيس وإقامة بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والدي يعمل على تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر، وقد تم تفضيل أن تكون الطبيعة القانونية والمؤسسية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري بنكا متخصصا في مجالات التمويل المتناهي الصغر لمجموعة من الأسباب، نذكر منها الأسباب التالية:

1. **البنك مؤسسة مالية هادفة لتحقيق الأرباح**

إن البنك - في مفهومه العام ووفقا لما هو متعارف عليه - هو مؤسسة مالية تسعى إلى تحقيق الأرباح. وإن هدف تحقيق الأرباح هو من الأمور المتوافقة في الكثير من الحالات مع المبادئ المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجالات التمويل المتناهي الصغر، خصوصا في ذلك من حيث أن التعامل المالي مع الأفراد الفقراء يمكن أن يكون على أسس تجارية بحتة، وإن ضمان استمرارية هذا البنك واستدامته مستقبلا، يتطلب من دون شك، أن يعمل هذا البنك المقترح تأسيسه وفقا لمبادئ تجارية ذات أهداف اجتماعية.

2. **دمج ممارسات التمويل المتناهي الصغر ضمن النظام المالي الرسمي**

إن من التوجهات الحديثة على المستوى الدولي في مجال التمويل المتناهي الصغر، هو محاولة إدماج تلك المؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن النظم المالية الرسمية، وإن هذا البنك المقترح تأسيسه في هذا المجال، يمكن أن يدخل ضمن التفكير في جعل ممارسات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري تكون من خلال مؤسسات النظم المالية الرسمية.

3. أهمية الطبيعة القانونية والمؤسسية لبنك غرامين في نجاحه في مجالات التمويل المتناهي الصغر

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى تقديم هذا المقترح التمويلي التنموي على شكل بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر لتنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر، هو محاولة الاستفادة من أهمية الطبيعة القانونية والمؤسسية لبنك غرامين في نجاحه في مجالات التمويل المتناهي الصغر، حيث سمح ذلك الشكل القانوني والمؤسسي لبنك غرامين أن يكون ذلك البنك الريفي المستقل إداريا وماليا، والذي يملكه الفقراء، و المعروف بتقديمه لمجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية لأولئك الفقراء في قرى بنغلاديش.

وبالتالي، يكون استخدام مصطلح البنك المتخصص - ضمن هذا المقترح التمويلي الجديد- مقصودا في حد ذاته، لأنه ضمن هذا البديل التمويلي المقترح يمكن أن تقدم أحسن الخدمات المالية المتكاملة (مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات المالية) لأفراد الفئات المستهدفة وفقا لأفضل الأساليب والمبادئ المصرفية، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات والمبادئ المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

ثانيا: متطلبات النجاح الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية المتعلقة بضمان نجاح هذا البنك المقترح تأسيسه في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، والتي من الممكن أن تضمن ديمومته مستقبلا، وضمان استمراريته في تقديم خدماته المالية وغير المالية لأفراد الفئات المستهدفة. وعموما، هذه المتطلبات الأساسية لنجاح مقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يمكن أن نذكرها في النقاط التالية:

1. وجود قيادات إدارية ذات قناعات بأهمية التمويل المتناهي الصغر

يتطلب الأمر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري وجود قيادات إدارية عليا على مستوى إدارة هذا البنك المقترح تأسيسه على اقتناع بإمكانية نجاح فكرة تنمية وتمويل الفقراء في الجزائر، من خلال تطبيق أفضل المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

2. ضرورة الحصول على الاعتماد القانوني

من المتطلبات الأساسية لتأسيس هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، هو ضرورة حصول هذا البنك المتخصص على الاعتماد القانوني من الجهات الحكومية الوصية على مجالات التنظيم والإشراف على العمل المصرفي في الجزائر،

والمتمثلة أساسا في بنك الجزائر، ويعتبر هذا الاعتماد ضروريا في هذا المجال خاصة ما يتعلق بالسماح لهذا البنك بجمع المدخرات من عند الجمهور.

3. **تحديد المناطق المستهدفة ودراسة خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية**

تعتبر مسألة تحديد المناطق المستهدفة ودراسة خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية، من متطلبات النجاح الأساسية لهدا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ويكون ذلك من خلال الإطلاع على نتائج البحوث والدراسات الميدانية المحددة لجيوب الفقر في الجزائر والاستفادة منها، بما يسمح بتحديد مناطق تركز الفقر، والتي ستشكل المناطق التي سيتم استهدافها مستقبلا من قبل هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا.

كما يجب إجراء الدراسات الميدانية التي تشمل دراسة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والمالية والثقافية، وكذا العادات والتقاليد التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على نجاح البرنامج العملي للبنك المقترح تأسيسه في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

4. **متطلبات إدارية وتنظيمية أخرى**

من الشروط والمتطلبات الأساسية لنجاح هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، هو ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الإدارية والتنظيمية التالية:

أ. وضع وصياغة رسالة ورؤية هذا البنك، وكذا الأهداف المنتظر تحقيقها.

ب. تحديد طبيعة المنتجات المالية المقدمة، وكذا الخدمات غير المالية المرافقة الواجب تقديمها في إطار الأهداف العامة للبنك.

ج. وضع و تحديد أدوات التقييم والرقابة، وكذا تحديد أساليب متابعة مستويات إنجاز الأهداف و تحقيق الأداء على مستوى الفروع المحلية للبنك.

د. إعداد مخطط العمل للبنك لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو خمس سنوات، وهذا يشكل خطوة هامة في بداية عمل البنك، خاصة وأن هذا المخطط العملي يسمح للقائمين على إدارة البنك بمعرفة قيمة الإمكانيات والموارد المالية المطلوبة، وكذا الموارد البشرية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة على الأقل في الآجال المحددة لها.

هـ. إعداد الدليل العملي للبنك، والذي يتضمن مجموعة الإجراءات العملية لتنفيذ عمليات البنك، ويمكن الاستعانة- في هذا المجال- باستشاريين وخبراء في مجالات التمويل المتناهي الصغر. هذا ويفضل الكثير من المختصين- وفقا للخبرات المكتسبة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من البرامج- البقاء مدة عدة أشهر حتى يتم الإعداد النهائي والصياغة الشاملة لهذا الدليل العملي، وهذا حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار للخبرات المكتسبة من المراحل الأولى من بدء عمل هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا.

و. الاهتمام بمسائل التوظيف والتدريب للموظفين، وهذا يشكل أيضا خطوة هامة ضمن بدء عمل هذا البنك، ويمكن لإدارة البنك الاستفادة من الفرص التدريبية التي تتيحها البرامج والمؤسسات الناشطة في مجال التمويل المتناهي الصغر، خاصة تلك البرامج الجادة والرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي تتيح للكثير من المؤسسات والأفراد فرص الاستفادة من دورات تدريبية وزيارات ميدانية لاكتساب المهارات في هذا المجال، ومن أمثلة تلك المؤسسات بنك غرامين ببنغلاديش، وغيرها من المؤسسات الأخرى.

ز. البحث عن المصادر التمويلية الكافية لانطلاق البنك في العمل، وتلك الأموال المجمعة تكون على الأقل تضمن التمويل للبنك للسنوات الثلاثة الأولى من بدء عمله، لا سيما في ذلك تغطية المصاريف التشغيلية للسنوات الأولى، وذلك حتى يبدأ البنك المقترح تأسيسه في تحقيق مستويات هامة من الاستدامة المالية تدريجيا بمرور السنوات من خلال التحكم أكثر في جانب الإيرادات والمصاريف بصفة عامة.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

مثلما أشرنا سابقا، ضمن مقترح تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، فإن هذا البنك المقترح تأسيسه، والمتخصص في مجالات تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر، لا يعني ضرورة التخلي عن البدائل التمويلية المتاحة الأخرى في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة، سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، والتي ذكرنا بعضا منها أثناء عرضنا للتجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر.

وبالتالي، فإن مقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، له أهميته الخاصة ضمن التفكير في أساليب تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر في الجزائر. إلا أنه من جانب آخر، يمكن عرض أهمية مقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية:

أولا: عدم وجود هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر

رأينا من خلال تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر غياب مثل هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الفقراء الناشطين اقتصاديا بما هو متعارف عليه في مجالات صناعة التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي، لذلك - ومن باب الاجتهاد في كيفية الإستفادة من نتائج التجارب الرائدة في الدول الأخرى في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الإقتصاد الجزائري- سيعنى هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر بمهمة العمل على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية إلى أفراد تلك الفئات التي

ليس لها القدرة على الحصول على سلسلة متنوعة من تلك الخدمات المالية من مختلف المؤسسات المالية الرسمية المتواجدة في الجزائر.

ثانيا: الدور التكميلي المنتظر من البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن دور أجهزة تمويل وتطوير اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمصغرة في الجزائر

سيكون لهذا البنك المقترح تأسيسه في إطار تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري دور تكاملي مع دور وأهداف البدائل التمويلية الأخرى في التجربة الجزائرية، فهو لا يعني التخلي عن كل ما هو موجود حاليا من بدائل تمويلية ضمن البرامج الحكومية، خصوصا ما يتعلق منها بتمويل وتطوير اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمصغرة، بل سيعمل على توسيع مجال ونطاق إدماج أفراد تلك الفئات المستهدفة من خلال هذا النموذج التمويلي ضمن النظام المالي الرسمي، من خلال العمل على جعلهم أفرادا يتمتعون بدرجات ومستويات عالية من القابلية البنكية التي تسمح لهم بالتعامل في المستقبل مع المؤسسات المالية الرسمية، أو مع تلك البرامج الحكومية المتخصصة في مجالات تمويل و تطوير منظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: أهمية بناء أنظمة مالية تتيح لجميع أفراد المجتمع إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية

يمكن إدراج أهمية الدعوة إلى تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة وتأسيس هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر، ضمن مجال تزايد الاهتمام على المستوى الدولي بما يعرف ببناء النظم المالية الشاملة للجميع، وبالتالي سيكون هدف هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، هو الوصول إلى الفئات التي لا تمتلك القابلية البنكية ومرافقتها لمدة زمنية معينة من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية، بما يجعل منها بعد ذلك تمتلك مستويات هامة من القابلية البنكية والقدرة على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية والاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التي تعرضها، وهو ما يجعل من عمل هذا البنك المقترح تأسيسه يتكامل بشكل أو بآخر مع أعمال البنوك والمؤسسات المالية الرسمية الأخرى العاملة في الجزائر في المستقبل.

وعموما، يمكننا القول أن هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، هو بمثابة تلك المؤسسة المالية ذات الأهداف التجارية و التوجهات الاجتماعية، التي تعمل وفقا للأسس العلمية المتعارف عليها في مجال تسيير المؤسسات المالية والمصرفية، بحيث تستثمر أموالها ومواردها في تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة إلى أفراد الفئات المستهدفة من مجموع الفقراء الناشطين اقتصاديا القادرين على بدء مشروعات صغيرة و مصغرة، أو مشروعات عائلية، بحيث يكون دور هذا البنك هو أن يجعل من الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها مشروعا اجتماعيا وإنسانيا مع الأخذ بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية.

رابعا: النتائج والمكاسب المتوقعة من تأسيس هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

يتوقع من هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح تأسيسه في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يهتم بتمويل وتنمية الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر، ويمكن أن ينتظر من تأسيس هذا البنك تحقيق النتائج والمكاسب التالية:

1. إقامة شبكة مستدامة من المؤسسات المحلية المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر

ينتظر من هذا البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يعمل على إقامة شبكة مستدامة من المؤسسات المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على المستوى المحلي، بحيث تقدم هذه المؤسسات المتخصصة لأعضائها* وزبائنها مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية على أساس أفضل الممارسات والمبادئ المتعارف عليها على المستوى الدولي في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

2. إحداث حركية اقتصادية على مستوى المناطق المحلية

ينتظر من هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، إحداث حركية اقتصادية هامة على مستوى المناطق التي يعمل بها، وذلك من خلال المكاسب المنتظرة من العمليات المرتبطة بمساهمة البنك في عملية إحداث ومرافقة وتطوير المشروعات الصغيرة و المصغرة، وكذا المشروعات العائلية التي يقوم بها الأفراد الفقراء الناشطون اقتصاديا على مستوى المناطق المحلية، بحيث تتميز تلك المشروعات بدرجة كبيرة من التكاملية فيما بينها، وبما يسمح بإحداث حركية اقتصادية هامة على مستوى المناطق المحلية في إطار تثمين الموارد المحلية المتاحة و التوظيف المستدام لها.

* يمكن التفكير في هذه المسألة مستقبلا على مستوى إدارة البنك المقترح تأسيسه، بما يجعل من الأفراد المستهدفين أعضاء مساهمين على مستوى الفروع المحلية للبنك، التي تصبح بمثابة شبكة مستدامة من مؤسسات للتمويل المتناهي الصغر المتواجدة على المستوى المحلي.

المبحث الثاني: المسائل المتكاملة للجوانب القانونية و الإدارية، و التنظيمية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن ما أشرنا إليه ضمن الفقرات السابقة الذكر من أهداف ونتائج متوقعة وغيرها، لا يمكن تحقيقها بمجرد تأسيس هذا البنك المقترح والمتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، ما لم يتم تدعيم مجالات العمل الأساسية لهذا البنك بمجموعة من الآليات التي تحكم تنظيم مهام البنك وآليات تنفيذ العمليات والإشراف عليها، لذلك سنعرض ضمن هذا المبحث بعض المسائل المتكاملة المتعلقة بالجوانب القانونية و الإدارية، وكذا بعض الجوانب التنظيمية الهامة الأخرى، والتي نرى أنها جوانب هامة ينبغي احترامها في إطار إقامة بنك متخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا والأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتدني في الجزائر، وذلك ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- المسائل المتعلقة بالجوانب القانونية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.
- الموارد المالية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.
- المسائل المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.
- الهيئات الرقابية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

المطلب الأول: المسائل المتعلقة بالجوانب القانونية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

تتطلب عملية البدء في تأسيس هذا البنك المتخصص في تنمية و تمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ضرورة الاهتمام بالمسائل ذات العلاقة بالجوانب القانونية لتأسيس هذا البنك، لا سيما منها ما يتعلق بالدور المنتظر من الحكومة الجزائرية تجاه تأسيس هذا البنك، وكذا ملكية رأس ماله وطبيعة المساهمين فيه خلال المرحلة الأولى من تأسيسه.

أولا: علاقة الحكومة بهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن عدم التدخل المباشر أو غير المباشر للحكومة في إدارة هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر لتنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الإقتصاد الجزائري، يعد من الشروط والمسائل الهامة لتأسيس هذا البنك، وذلك وفقا للخبرات المكتسبة على المستوى الدولي في مجال إدارة برامج التمويل المتناهي الصغر ودور الحكومات في ذلك. ولكن قد يتطلب تدخل الحكومة الجزائرية كمرحلة

تمهيدية لإقامة وتأسيس هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، بأن تقدم الحكومة الجزائرية دعما ماليا أو مساهمة مالية ضمن رأس مال هذا البنك، وذلك قصد ضمان انطلاق البنك في العمل، هذا من جهة. ومن جهة أخري، قد يمكن اعتبار هذا الدعم الحكومي كآلية لضمان دخول مساهمين جدد من ضمن المساهمين المحتملين في رأس مال البنك.

ثانيا: إصدار وتهيئة القوانين الملائمة لتأسيس هذا البنك

من المسائل القانونية الهامة ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، هو أن يقتصر دور الحكومة الجزائرية على الاهتمام بالدور التنظيمي المتعلق بتوفير البيئة المواتية لتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، والتي تضمن حسن التنظيم والإدارة الجيدة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وكذا ضرورة تقيدها بالمعايير والضوابط الاحترازية والالتزام بها، ويكون ذلك من خلال إصدار وتهيئة القوانين الملائمة لتأسيس هذا البنك، وإجراءات الترخيص له ومنحه الاعتماد. وكذا إصدار مختلف القوانين التي تعمل على ضمان نجاح هذا البنك و استمراره مستقبلا في تقديم خدماته المالية وغير المالية للأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا، وكذا المسائل المتعلقة بالإشراف و التنظيم والرقابة وإجراءات فتح الفروع المحلية، وغيرها من الأمور التنظيمية والإشرافية مثل المعايير والضوابط الإحترازية اللازمة لاستمرار وسلامة عمل هذا البنك، وغيره من المؤسسات المالية العاملة ضمن مجالات صناعة التمويل المتناهي الصغر.

ثالثا: تعديلات ومتطلبات أخرى

قد يكون من المفيد جدا ضمن المسائل القانونية المتعلقة بتأسيس هذا البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يتم إجراء بعض التعديلات على اللوائح القانونية و الجبائية المتعلقة بإجراءات إكمال المعاملات المالية بين البنك وزبائنه من أصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة والعائلية الممولة، خاصة ما يتعلق منها برسوم الدمغة لصفحات عقود القروض حتى تصبح سارية المفعول من وجهة نظر قانونية، وكذا رسوم التسجيل لعقود القروض على مستوى مصالح الضرائب المختصة، وكذلك الرسوم المترتبة على كل أقساط القروض المسددة نقدا. ونوصي في هذا الجانب بأن يمنح هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا إعفاء ضريبيا صريحا من هذه الرسوم الجبائية، وذلك قصد التقليل من تكاليف القروض بالنسبة للأفراد الفقراء. وكذا تجنب زيادة الأعباء الإدارية على مكاتب مصالح الضرائب مستقبلا على ضوء الزيادة المتوقعة في عدد الأفراد الفقراء المتعاملين مع البنك.

رابعا: ملكية رأس مال البنك

إن الجانب المتعلق بملكية رأس مال هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح تأسيسه لتنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يعتبر عنصرا هاما بالنسبة لهذا البنك، وعلى ضوء الأهداف الأساسية لهذا البنك، والتي تتمثل في إقامة شبكة واسعة ومستدامة من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر المحلية في الجزائر، فإنه ينبغي أن تكون ملكية رأس مال هذا البنك مملوكة في البداية من حيث المبدأ من طرف الجهات التالية :

1. **الحكومة الجزائرية والجهات ذات الصلة الممثلة لها**

ويكون ذلك من خلال مشاركة إحدى الجهات الحكومية ذات العلاقة باهتمامات هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر.

2. **الشركات العمومية الاقتصادية الكبرى**

إن مشاركة هذه الشركات العمومية الاقتصادية الجزائرية الكبرى يكون ضمن مجال اهتمام هذه الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه فئات المجتمع الجزائري.

3. **الجهات الدولية المانحة ذات الصلة**

ويقصد بها تلك الجهات الدولية المانحة ذات الاهتمام بتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر، ونذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، برنامج الخليج العربي للتنمية الذي له خبرة واسعة في هذا المجال من خلال تجربته في تأسيس العديد من بنوك التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية.

4. **الأفراد المساهمون حاملو أسهم هذا البنك**

إن مسألة ملكية الأفراد لتلك الشبكة الواسعة والمستدامة من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر المحلية، يمكن معالجتها بعد إقامة كل مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر في منطقة محلية ما، وهي مسألة تقنية بحتة يتم من خلالها انتقال ملكية أسهم هذا البنك من الأطراف المذكورين أعلاه إلى الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا على مستوى تلك المناطق المحلية.

وإن هذا المقترح بخصوص انتقال ملكية أسهم الفروع المحلية، يمكن إعادة دراسة مدى جدواه بشكل جيد لاحقا، وذلك بعد إقامة وتأسيس تلك الفروع المحلية لهذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر.

ويجب التأطير القانوني لهذه المسألة ضمن القوانين المعمول بها في إطار التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر، أو ضمن القوانين الخاصة بإحداث وتأسيس هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، أو ضمن تلك القوانين التنظيمية الخاصة التي يتم استحداثها في الجزائر في إطار مجموعة القوانين المنظمة لعمل تلك المؤسسات الناشطة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في الجزائر.

المطلب الثاني: الموارد المالية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن الموارد المالية لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح تأسيسه في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ستشمل زيادة على رأس مال البنك المحدد في القوانين الأساسية لهذا البنك، مجموعة من الموارد المالية المتنوعة، سواء تلك الموارد المالية المتأتية من المنظمات الدولية والجهات الدولية المانحة، أو تلك الموارد المالية المجمعة من طرف البنك من خلال سياسات تعبئة المدخرات المحلية.

أولا: الموارد المالية من المنظمات الدولية والجهات المانحة

تشمل هذه الموارد تلك الموارد المالية الممكن الحصول عليها أو طلبها من عند المنظمات الدولية وبعض الجهات الدولية المانحة ذات الصلة بمجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1. الموارد المالية المتأتية من البنك الدولي من خلال برامجه الداعمة لتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر.
2. الموارد المالية الممكن الحصول عليها من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية في إطار إستراتيجيته لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الدول العربية والدول الإسلامية.
3. الموارد المالية الممكن الحصول عليها من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال سياسته الواضحة في مجال تطوير سياسات التمويل الريفي، والتي قد تم إقرارها خلال شهر ماي من سنة 2000.

وهذه الموارد المالية يمكن أن تكون في شكل مساهمات محدودة في رأس مال البنك، أو في شكل قروض لأجل، أو في شكل منح أو دعم متحصل عليه في إطار تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: المدخرات المجمعة من خلال سياسات تعبئة الادخار

تشكل المدخرات الممكن تجميعها من خلال سياسات تعبئة الادخار على مستوى هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، من المصادر التمويلية ذات الأهمية الكبرى في تمويل النشاطات الأساسية والعمليات الاستثمارية للبنك، وهذه الموارد المالية ينبغي التركيز عليها بشكل مستمر، ذلك أن هذه المدخرات المجمعة قد تمثل مصدرا تمويليا هاما وغير مكلف بالنسبة للبنك مقارنة بتكلفة المصادر التمويلية الأخرى، وبالتالي يكون من المجدي بالنسبة لإدارة البنك العمل على تطوير مجموعة من الصيغ والمنتجات الادخارية المتاحة للأفراد بالشكل الذي يجعل من هذه المدخرات المجمعة تنمو بمرور الوقت، وتساهم في تطوير تلك الشبكة الواسعة والمستدامة من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على المستوى المحلي على مستوى مناطق القطر الجزائري.

ثالثا: الموارد التمويلية الأخرى

ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يمكن لهذا البنك المقترح تأسيسه والمتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر أن يتحصل على موارد تمويلية من الجهات الأخرى، والتي قد تشمل الموارد والمنح والهبات والإعانات المقدمة من طرف الجهات الحكومية الجزائرية، أو تلك المنح والإعانات الممكن أن تقدمها المؤسسات العمومية الكبرى والمؤسسات الجزائرية الأخرى، أو تلك المنح والهبات والإعانات الممكن الحصول عليها من الجهات الدولية المانحة في إطار إهتمامها بتطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر.

وينبغي التأكيد في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، على أن يكون الهدف النهائي للبنك المقترح تأسيسه، والمتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، هو إقامة مؤسسات محلية للتمويل المتناهي الصغر قابلة للاستدامة ومعتمدة على الذات مستقبلا، وذلك بدلا من الاعتماد على المنح والدعم المتحصل عليه، وهذه المسألة قد تشكل تحديا هاما بالنسبة لهذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا من ضمن فئات المجتمع الجزائري.

المطلب الثالث: المسائل المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

يعرض هذا المطلب بعض المسائل المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر والمقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، والتي تشمل تحديدا للأهداف الأساسية للبنك على ضوء محاولة ضبط رؤية البنك ورسالته في مجال التمويل المتناهي الصغر، كما يعرض طبيعة الهيكل التنظيمي للبنك ومستوياته الإدارية المختلفة.

أولا: الرؤية و الرسالة والأهداف الأساسية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

تشكل الرسالة والرؤية والأهداف ضمن أدبيات الإدارة الإستراتيجية بصفة خاصة إحدى المكونات والعناصر الأساسية ضمن مراحل صياغة إستراتيجية أية مؤسسة ما، وضمن هذا المنهج التمويلي المرتبط بمقترح تأسيس ذلك البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر لتنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، سنحاول صياغة الرؤية والرسالة لهذا البنك، إضافة إلى تحديد الأهداف الأساسية التي سيسعى إلى تحقيقها مستقبلا في إطار تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

1. الرؤية المقترحة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

ضمن مقترح تأسيس بنك متخصص في تنمية وتمويل الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن فئات المجتمع الجزائري في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطويعها على مستوى الإقتصاد الجزائري، نقترح أن تكون رؤية هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر وفقا للصياغة التالية:

" إقامة شبكة مستدامة من المؤسسات المحلية المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر تقدم لزبائنها وأعضائها مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية".

2. الرسالة المقترحة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

ضمن مقترح تأسيس بنك متخصص في تنمية وتمويل الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يمكن أن تكون رسالة هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر وفقا للصياغة التالية:

"نعمل على تحقيق الريادة في مجال توفير الخدمات المالية المستدامة للأفراد الناشطين اقتصاديا وإعطائهم فرص إقامة مشروعات صغيرة و مصغرة".

3. الأهداف الأساسية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن الهدف الرئيسي لهذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن فئات المجتمع الجزائري، هو إقامة مؤسسات تمويل محلية مستدامة يملكها ويديرها المواطنون الأعضاء أنفسهم. وزيادة على ذلك، يهدف هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى المتعلقة بإدارة البنك في حد ذاته كمؤسسة مالية، أو تحقيق تلك الأهداف المتعلقة بتنمية وتمويل أفراد الفئات التي يستهدفها، وهذه الأهداف الأساسية لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، يمكن ذكرها كما يلي:

أ. **رفع مستويات الشمولية المالية:** ويكون ذلك من خلال العمل على الوصول إلى الأفراد الفقراء و أفراد الفئات من ذوي الدخل المحدود والمتدني في المجتمع الجزائري، في إطار تزايد الإهتمام على المستوى الدولي بما يعرف ببناء النظم المالية الشاملة و المفتوحة للجميع على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ب. **رفع مستويات قابلية تعامل الفقراء مع المؤسسات المالية الرسمية:** إن هذا البنك المقترح تأسيسه والمتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يركز بشكل أساسي على جعل الأفراد الفقراء وأفراد الفئات من ذوي الدخل المحدود والمتدني يتمتعون بمستويات عالية من القابلية البنكية مستقبلا (قابلية التعامل مع البنوك).

ج. **تقديم مجموعة متكاملة ومتنوعة من الخدمات المالية:** يركز هذا البنك المقترح تأسيسه، والمتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، على تقديم جميع الخدمات المالية التي يحتاجها أفراد تلك الفئات المستهدفة، بما في ذلك توفير التمويل الملائم لأصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة والمشروعات العائلية، وكذلك العمل على تعبئة المدخرات المحلية وفتح الحسابات والتحويلات، وغيرها من الخدمات المالية الأخرى.

د. **تحريك قدرات وإمكانيات الفقراء على المستوى المحلي :** إن هذا البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يسعى إلى اكتشاف وتحريك قدرات وإمكانيات الأفراد الفقراء على المستوى المحلي وفي الأوساط والمناطق الريفية، ويتكفل - ضمن ذلك- بالقيام بكل ما يلزم لإنجاح مشروعاتهم المصغرة و الصغيرة و استدامتها وتطورها، لا سيما من خلال الاهتمام بشكل رئيسي بمجالات التسويق والتمويل، والتدريب والإرشادات، وما إلى ذلك من خدمات المرافقة والدعم لتلك المشروعات، ويمكن أن يكون ذلك من خلال شراكات ذكية مع مؤسسات أخري، أو من خلال مساهمة البنك في تأسيس مؤسسات متخصصة تعنى بمثل هذه المهام ضمن مؤسسات أو مشروعات مشتركة في هذا المجال.

هـ. **تنمية موارد البنك وتعظيم العوائد المالية والأرباح :** من الأهداف الأساسية لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، هو أن يعمل على تنمية موارده من خلال

مجموعة من الأنشطة والعمليات الاقتصادية و الاستثمارية التي تعظم العوائد المالية والأرباح، بما يسمح له بتحقيق الربحية التجارية و ضمان مستويات هامة من الاستدامة المالية التي تضمن استمراريته في تقديم الخدمات المالية وغير المالية للأفراد الفقراء في المستقبل.

4. الأهداف الضمنية الأخرى للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

بدون شك، فإن الأهداف الرئيسية السابقة لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، قد تنطوي على أهداف ضمنية أخرى، لعلنا نذكر منها الأهداف التالية:

أ. الاهتمام بمنظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة، وتطوير دورها على المستوى المحلي.

ب. الرفع من مستوى معيشة أفراد الفئات المستهدفة، ويكون ذلك من خلال العمل على تحسين مستويات دخلهم عبر تلك المشروعات الصغيرة والمصغرة التي يتم تمويلها من طرف هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، بما يضمن بعد ذلك تحسين مستويات الصحة والتعليم للأطفال، وغيرها من الجوانب الاجتماعية الأخرى لأفراد تلك الفئات.

ج. توفير فرص العمل للباحثين عن عمل، وذلك من خلال تشجيعهم على بداية الخطوة الأولى نحو ممارسة النشاطات الإستثمارية ضمن المشروعات الصغيرة و المصغرة، أو المشروعات العائلية، وبالتالي يكون دور هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، هو بذل جهود مكملة لقيام تلك المشروعات وإنجاحها وتطويرها.

د . العمل على إدماج أصحاب مشروعات القطاع غير الرسمي بمختلف أشكالها ضمن القطاع الرسمي، عبر مرافقتهم ومساعدتهم على ذلك التحول و الاندماج ضمن القطاع الرسمي بشكل تدريجي.

هـ. جعل الأفراد المستهدفين من قبل البنك أفرادا مشاركين حقيقيين في تحقيق التنمية المحلية الشاملة لمجتمعاتهم، والاستفادة في نفس الوقت من مكاسبها.

و. تفعيل دور الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بحيث ينتقل دورها من القيام بالدور التقليدي الإغاثي للأفراد الفقراء، إلى الدور الحديث لتنمية الفقراء في المناطق التي تستهدفها أو تنشط فيها تلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

وبصفة عامة، يمكن القول أن هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر يعمل على تنمية أفراد المجتمع المحلي على مستوى المناطق المستهدفة، من خلال مدخل تحسين مستويات الدخل وخلق الوظائف عبر العمل على إقامة العديد من المشروعات الصغيرة و المصغرة، و كذا المشروعات العائلية في مختلف النشاطات المتنوعة والمتكاملة، سواء الزراعية منها وغير الزراعية، وبما يسمح بتحسين حياة الأفراد الفقراء بصورة شاملة. و كذا تثمين الموارد المحلية المتاحة وحسن استغلالها في إطار ضوابط التنمية المستدامة وأبعادها المتكاملة.

ويمكن تلخيص دور هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن مجالات تلك الأهداف الأساسية السابقة، وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (11) دور البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن مجالات الأهداف الأساسية

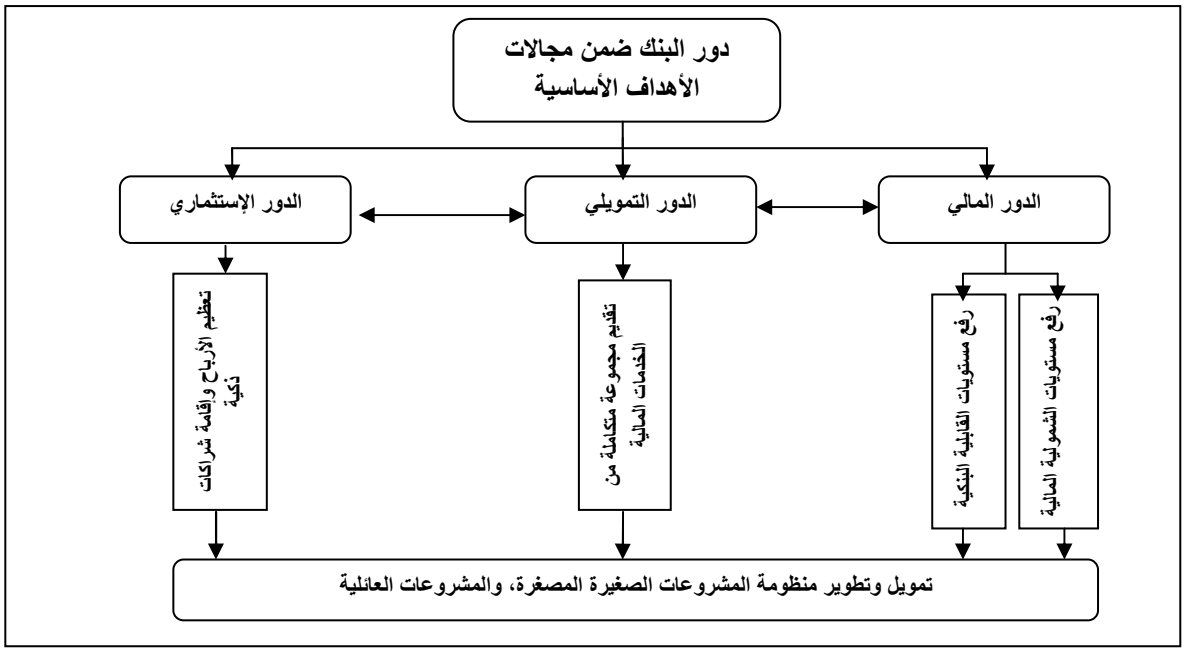

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك

يشمل الهيكل التنظيمي ما يتعلق بالتسلسل الإداري الذي يحكم مجالات تسيير هذا البنك المقترح تأسيسه، كما يحدد آليات انسياب و انتقال المعلومات والتعليمات الإدارية. ويمكن ضمن التجارب التطبيقية المتعلقة بمجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يتشكل الهيكل التنظيمي لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر من المستويات الإدارية التالية:

1. مجلس الإدارة

يتشكل مجلس إدارة هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر من عدد من الأعضاء حسب طبيعة الظروف التي تحكم تأسيسه وأحوال المؤسسين، وعلى الرغم من ذلك، ويمكن أن يتشكل هذا المجلس مما يلي:

أ. أعضاء من الجهات الحكومية أو الهيئات الوصية الحكومية ممن لهم اهتمامات ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر أو في مجال العمل المصرفي عموما.

ب. ممثلين منتخبين عن الأفراد المساهمين في رأس مال البنك.

ج. أعضاء من مديري الأقسام على مستوى المديرية العامة للبنك أو المكتب الرئيسي للبنك الذين قد يكون من شأنهم الإفادة في اتخاذ القرارات على مستوى المجلس الإداري للبنك.

د. أعضاء من غير المساهمين في رأس مال البنك ممن لهم خبرات في مجال التمويل المتناهي الصغر والمعاملات المصرفية والمواضيع ذات الصلة بنشاطات وعمليات البنك، وذلك بغرض الاستعانة بهم في مجالات تسيير وإدارة هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

2. رئيس مجلس الإدارة

ينتخب أعضاء المجلس رئيسا لمجلس إدارة البنك من بين أعضائه، وذلك ليتكفل بمهام إدارة وتسيير أعمال المجلس.

3. المهام الأساسية لمجلس إدارة البنك

إن مجلس الإدارة للبنك هو بمثابة السلطة العليا، والذي له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي يقتضيها العمل في مجال التمويل المتناهي الصغر، وضمن ذلك يتولى المجلس القيام بالمهام التالية:

أ. يضع اللوائح العامة والتنظيمية لتسيير البنك في مجالات عمله الأساسية.

ب. يضع البرامج والخطط السنوية للبنك، ويتابع تنفيذها.

ج. الإقرار والموافقة على الإجراءات الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية، وذلك بالإضافة إلى وضع وتحديد الشروط والمعايير، وكذا الإجراءات المعمول بها في مجالات تقديم الخدمات المالية وغير المالية لأفراد الفئات المستهدفة من طرف البنك.

د. متابعة أعمال البنك من خلال التقارير الدورية المعدة في هذا المجال على مستوى كل المستويات الإدارية، و القيام في إطار ذلك بالمهام المتعلقة بالتوجيه والإشراف على سير العمل الميداني.

هـ. تقييم أعمال البنك في مجال تحقيق الأهداف الأساسية المسطرة.

و. إعداد التقارير السنوية للبنك، والمصادقة عليها، وعرضها على أعضاء الجمعية العمومية السنوية للبنك.

ز. إجراء الاتصالات مع كل الأطراف ذات الصلة بالبنك، لا سيما منها الهيئات المصرفية الإشرافية والرقابية في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وكذا إرسال التقارير إلى تلك الهيئات المصرفية.

أما رئيس مجلس الإدارة للبنك، والذي يمكن أن يكون هو المدير العام، فيقوم ضمن ذلك بالتكفل بالمهام التالية:

- تطبيق القرارات والإجراءات التي يوافق عليها مجلس الإدارة في ضوء الصلاحيات المخولة له.
- الإشراف على عمليات التسيير اليومي لنشاطات البنك، وكذا فروع البنك المحلية من خلال سلطاته السلمية، وذلك وفقا للوائح والإجراءات المنظمة لعمل البنك.
- الإشراف على تحضير وتنظيم وعقد الاجتماعات الدورية للمجلس الإداري للبنك قصد اتخاذ القرارات التنفيذية.
- تحضير الميزانية السنوية للبنك قصد عرضها على مجلس الإدارة والجمعية العمومية للبنك، وذلك قصد الموافقة عليها.
- تنفيذ بنود الميزانية السنوية للبنك الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة والجمعية العمومية للبنك.
- يمثل البنك في إطار الصلاحيات المخولة له في جميع الحالات المتعلقة بالمجالات الأساسية لعمله في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

4. الهيكل التنظيمي للمستويات الإدارية للبنك

يمكن وصف مكونات وعناصر الهيكل التنظيمي للمستويات الإدارية المختلفة لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الإقتصاد الجزائري، وذلك كما يلي :

أ. الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك: إن ما يتعلق بشكل الهيكل التنظيمي للمستويات الإدارية للإدارة العامة للبنك، يمكن تصميمها بما يتماشى مع تنوع نشاطات البنك ومجالات عمله الأساسية، والتي يمكن أن تشمل على الأقل المستويات الإدارية التالية:

- قسم يتولى مهام الإدارة العامة للبنك.
- قسم يتولى مهام المالية والمحاسبة.
- قسم يتولى مهام إدارة الشؤون القانونية.
- قسم يتولى مهام إدارة البحوث والتطوير.
- قسم يتولى مهام إدارة الصندوق(أو الخزينة).
- قسم يتولى مهام المتابعة والتقييم.
- قسم يتولى مهام إدارة الموارد البشرية؛
- قسم يتولى مهام إدارة العمليات والاستثمار.
- قسم يتولى مهام إدارة برامج التدريب والتكوين.

- قسم يتولى مهام إدارة النظام المعلوماتي.

ويمكننا أن وصف المستويات الإدارية للهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12): الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

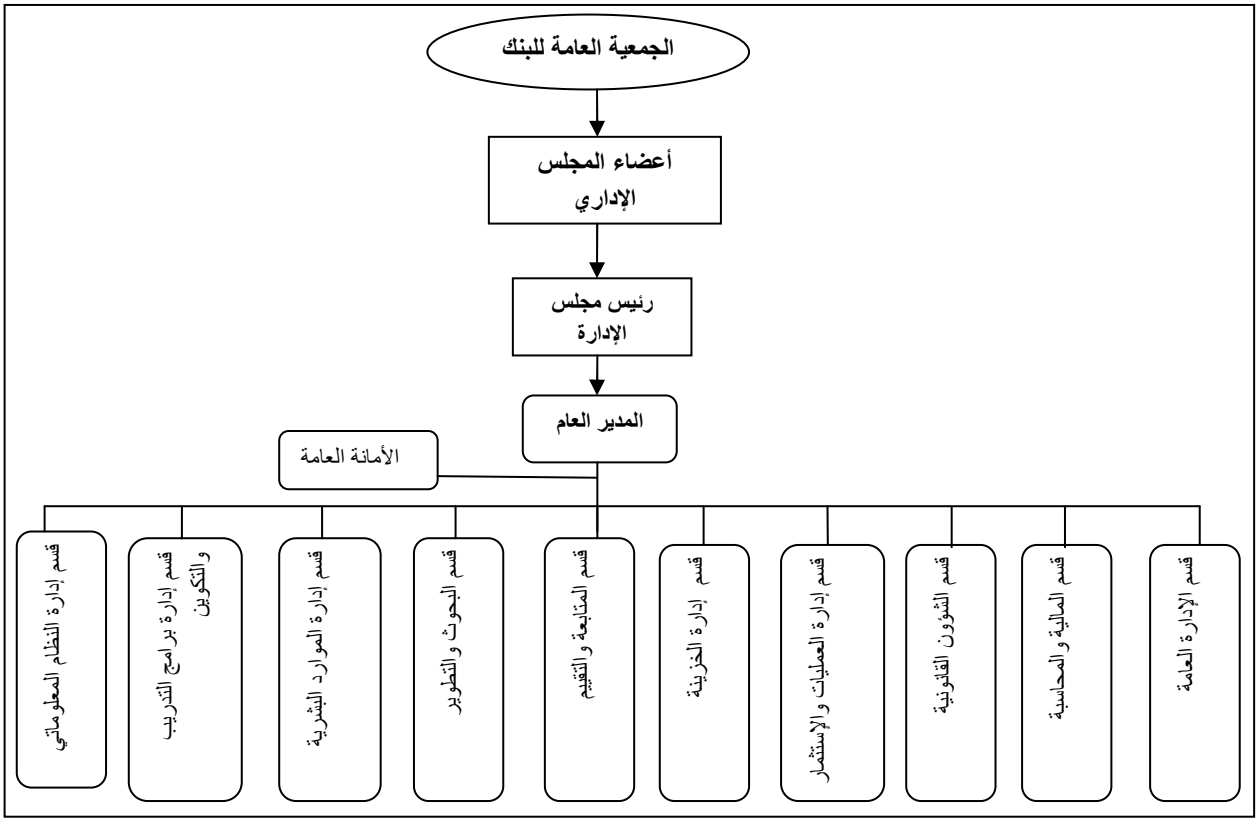

المصدر: من إعداد الباحث.

ب. الهيكل التنظيمي للفروع المحلية للبنك: إن ما يتعلق بالفروع والوحدات المتواجدة على المستوى المحلي لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، فتبقى عملية تصميم هياكلها التنظيمية وفقا لأحوال البنك والخبرات المكتسبة من عمله الميداني وبالتطورات الحاصلة في مجال عمله، سواء من خلال ما يتم اكتسابه من خبرات ودروس من إقامة الفروع الأولى كفروع نموذجية، أو من خلال ما يتم اكتسابه من خلال العمل المستمر للبنك خلال مراحل تطوره، لأن هذه الهياكل التنظيمية نرى أنها يمكن أن تتغير أو يتم تعديلها وتطويرها تبعا لتطور الظروف والمستجدات في مجالات العمل الأساسية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

و يمكن أن يكون الهيكل التنظيمي للفروع المحلية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي يجب أن تتحول مع مرور الوقت إلى مؤسسات مالية مستدامة محلية متخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وفقا للهيكل التنظيمي المقترح التالي:

الشكل (13) رقم : الهيكل التنظيمي للفرع المحلي للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

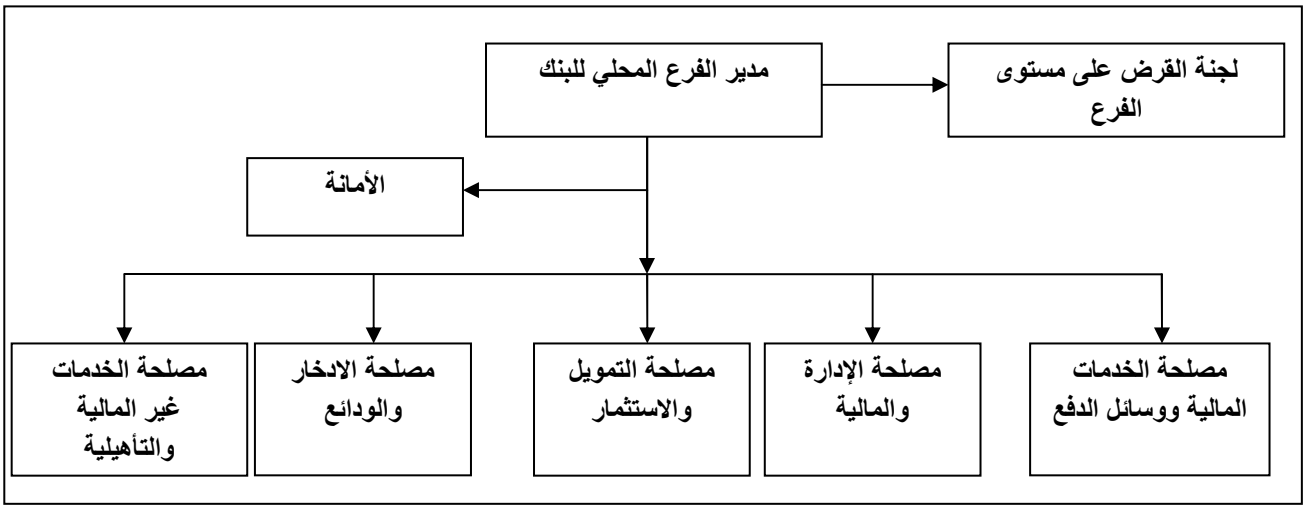

المصدر:من إعداد الباحث.

ونود أن نلفت نظر المهتمين بهذا الموضوع، ونحن بصدد عرض بعض الجوانب التنظيمية والإدارية لهذا البنك المقترح تأسيسه والمتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، بأن تكون القيادة المؤسسية المشرفة على إدارة وتسيير هذا البنك مقتنعة جدا بالأهمية الإستراتيجية للتمويل المتناهي الصغر كآلية للتخفيف من الفقر وبناء الأنظمة المالية الشاملة للجميع، ذلك أن أهم أسباب نجاح تجربة بنك غرامين ببنغلاديش يتمثل أساسا في قناعة الدكتور محمد يونس بأهمية تقديم التمويل للأفراد الفقراء، لذلك فإن غياب مثل هذه القيادات والإطارات ذات القناعات في بأهمية التمويل المتناهي الصغر ضمن الإدارة العليا للبنك المقترح، قد يجعل مآل البنك هو الفشل على غرار الكثير من التجارب التي تمت في هذا المجال، وقد كان من أسباب فشل تلك التجارب غياب القيادات الواعية بأهمية التمويل المتناهي الصغر ضمن مجال عملهم بصفة أساسية.

كما نشير، من جانب آخر، إلى مسألة هامة أخرى، والتي تتعلق بأسبقية وجود هذه الإدارة العليا للبنك قبل وجود الفروع المحلية للبنك، وذلك بناء على أننا قد اقترحنا إقامة هذا البنك منذ البداية كبنك متخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر، ولكن قد يمكن أن تكون الإدارة العليا ممثلة في المجلس الإداري للبنك والأقسام التابعة له في البداية ضمن أحد الفروع المحلية التي يقرر فتحها في بداية عمل البنك كفروع نموذجية، وذلك قصد توفير التكاليف الأولية للانطلاق من جهة، ومن جهة أخرى، نكون قد أنشأنا بنكا له إدارة تتعلم من الميدان العملي والممارسات الميدانية في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية للأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا؛ بحيث ستكتسب هذه الإدارة مع مرور الوقت خبرات كبيرة وهامة جدا في جانب التسيير والإدارة وغيرها من الأمور المتعلقة بإدارة هذا البنك، وكذلك من شأن هذا الأمر أنه سيسهل بدون شك من عملية القيام بفتح فروع جديدة للبنك مستقبلا، لا سيما من حيث التنظيم الجيد والتكاليف

الأقل وبمزايا أفضل من الفروع النموذجية الأولى التي بدأ بها هذا البنك عمله في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

وبمرور الوقت، وبعد فتح العديد من الفروع المحلية لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، يمكن للقائمين على تسييره إقامة الإدارة العليا أو المديرية العامة أو المكتب الرئيسي للبنك كإدارة مستقلة بذاتها، والتي ستقوم بمهام الإشراف على الفروع المحلية.

ونشير إلى أن هذا النهج الأخير المتعلق بالإدارة العليا للبنك معمول به في الكثير من البرامج والتجارب التي حاولت تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى الكثير من الدول.

المطلب الرابع: الهيئات الرقابية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

تتطلب ممارسة الأعمال المصرفية و النشاطات الاستثمارية لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ضرورة وجود هيئات رقابية وإشرافية لعمل هذا البنك، والتي يمكن أن تشمل الهيئة المركزية للرقابة والإشراف التابعة لبنك الجزائر، أو الجمعية العامة للبنك، أو لجنة المراقبة الداخلية على مستوى البنك المقترح تأسيسه.

أولا: الهيئة المركزية للرقابة والإشراف التابعة لبنك الجزائر

ويقصد بها تلك الهيئة المركزية للرقابة والإشراف الموجودة على مستوى بنك الجزائر(البنك المركزي) بصفته أعلى سلطة بمختلف هيئاته الإشرافية والتنظيمية في مجال التنظيم المصرفي في الجزائر.

أو يقصد بها تلك الهيئة المركزية للرقابة والإشراف في مجال التمويل المتناهي الصغر، والتي قد يتم إحداثها على ضوء القوانين التي أشرنا إلى ضرورة إيجادها ضمن العرض والتحديد لمتطلبات وشروط تأسيس هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وفي إطار ذلك، ستتكفل هذه الهيئة المركزية بمهام تتعلق بالرقابة والإشراف على عمل هذا البنك، أو تتكفل بمهام الإشراف والرقابة بصفة عامة على المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر وفقا للتشريعات والقوانين المنظمة لصناعة التمويل المتناهي الصغر في الجزائر، والتي يمكن وضعها مستقبلا من قبل الجهات الحكومية الوصية.

ومن شأن هذه الهيئة المركزية للرقابة والإشراف على هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، أو للرقابة والإشراف -عموما- على المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، أن تعمل على إيجاد نظام مصرفي رقابي فعال في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر،

وذلك على ضوء ما يتوفر لهذه الهيئة من استقلالية إدارية وشفافية في العمل، وموارد كافية لممارسة المهام الرقابية والإشرافية في ظل قدر كبير من المسؤولية والشفافية والمساءلة.

ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تلك المبادئ الإرشادية التي حددتها لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية للإشراف والرقابة على أنشطة التمويل المتناهي الصغر في إطار الإشراف المصرفي الفعال، والتي تشمل خمسة وعشرين مبدأ تم تحديدها للإشراف الفعال حول نشاطات التمويل المتناهي الصغر.

ثانيا: الجمعية العامة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

تتشكل الجمعية العامة للبنك من جميع الأعضاء المساهمين في رأس مال البنك، وقد أشرنا سابقا إلى طبيعة هؤلاء المساهمين المحتملين للمشاركة في إقامة هذا البنك، وعموما، تمارس الجمعية العامة لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر مجموعة من الصلاحيات والمهام الأساسية، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

1. مناقشة التعديلات المحتمل إجراؤها على مستوى القانون الأساسي للبنك، وكذا المصادقة على تلك التعديلات.
2. الموافقة والمصادقة على التعديلات الممكن القيام بها فيما يخص القانون الداخلي للبنك.
3. الموافقة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة للبنك، وكذا أعضاء لجنة الرقابة ولجنة القرض، وتحديد حدود صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة الرقابة.
4. الموافقة والمصادقة على تعيين محافظي الحسابات على مستوى البنك.
5. المصادقة على التقارير السنوية المقدمة من قبل محافظي الحسابات، و المصادقة على الحسابات المالية السنوية المقفلة للبنك.
6. إجراء الرقابة الداخلية على أداء وقرارات جميع الأجهزة الإدارية للبنك، لا سيما منها مجلس الإدارة ولجنة المراقبة.
7. الموافقة على التقارير السنوية لمجلس الإدارة ولجنة الرقابة.
8. مناقشة البرنامج السنوي للسنوات المالية والموافقة عليه.

ثالثا: لجنة المراقبة الداخلية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

تتشكل لجنة المراقبة الداخلية على مستوى البنك من مجموعة من الأعضاء المراقبين من ضمن الأعضاء المساهمين في رأس مال البنك، بحيث ينتخب رئيس هذه اللجنة من بين الأعضاء المراقبين في هذه اللجنة، كما لا يمكن أن يكون الأعضاء المراقبون أعضاء في نفس الوقت في مجلس الإدارة أو في لجان القرض على مستوى البنك، وذلك قصد ضمان نوع من الشفافية والمساءلة ضمن مجال ما يعرف بحوكمة هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح تأسيسه في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وتتكفل لجنة المراقبة على مستوى البنك بمجموعة من المهام الرقابية، والتي سيتم ذكر مجالاتها من خلال النقاط التالية:

1. التأكد من مدى احترام القوانين والإجراءات المعمول بها على مستوى البنك، لا سيما في مجالات عمل البنك الأساسية.
2. التأكد والتحقق من أن العمليات المالية الأساسية على مستوى البنك تتم بما يتطابق مع نظام الجمعية العامة في إطار القرارات الصادرة عنها.
3. مراقبة العمليات المالية المنجزة على مستوى البنك، وكذا مراقبة العمليات المالية التي تتم على مستوى الفروع المحلية للبنك.
4. إجراء الرقابة على القرارات المتخذة من قبل لجنة القروض على مستوى البنك.
5. التأكد من أن الحسابات المالية على مستوى البنك تتم وفقا لما تنص عليه القوانين المعمول بها في هذا المجال.
6. تقديم التقارير السنوية أو الفصلية لمجلس الإدارة، وكذا تقديم توصياتها لأعضاء هذا المجلس.
7. استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في الحالات التي يلاحظ فيها وجود مخالفات للقانون أو التنظيم المعمول به على مستوى البنك.

المبحث الثالث: إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

يهتم هذا المبحث بعرض المنهج الممكن استخدامه في إطار إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تحديد المراحل والخطوات الأساسية المتبعة التي تحكم تنفيذ عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك. كما يهتم أيضا بتوضيح مضمون سياسة تعامل البنك مع زبائنه من أفراد الفئات المستهدفة بما تتضمنه من آليات وإجراءات وشروط متعلقة بها، وذلك بالإضافة إلى عرض بعض أنواع الخدمات المالية وغير المالية المقترحة لزبائن هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وبذلك سيتوزع مضمون هذا المبحث على العناصر الأساسية التالية:

- منهج إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك.

- سياسات تعامل البنك مع زبائنه من أفراد الفئات المستهدفة.

- أنواع الخدمات المالية وغير المالية المقترحة لزبائن البنك.

- مؤشرات المتابعة والتقييم المعمول بها على مستوى البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

المطلب الأول: منهج إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك

من واقع التجارب والخبرات الدولية والعالمية المكتسبة في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى العديد من الدول، فإنه ينبغي على إدارة هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن تعتمد منهجا واضحا و مرحليا في ذلك، والذي قد يشمل مجموعة من المراحل والخطوات المتتابعة التي تحكم تنفيذ عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الفروع المحلية للبنك، وهذه المراحل والخطوات تتكامل فيما بينها في إطار يسمح بضبط منهج إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك المقترح تأسيسه.

أولا: التحديد الجيد لأعضاء الفريق المكلف بإدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر

ويتم هنا تحديد تشكيلة أعضاء الفريق الإبداعي المكلف بإدارة وتسيير العمليات المرتبطة بمجالات التمويل المتناهي الصغر، والذي يضم العديد من الأفراد المؤهلين في مجالات التمويل المتناهي الصغر، كما يمكن أن يضم ممثلين حكوميين عن المجتمع المحلي وممثلين عن الجمعيات غير الحكومية وغيرهم من الأفراد الناشطين محليا، بحيث تكون مسؤولية هذا الفريق المكلف بإدارة

عمليات التمويل المتناهي الصغر تتمثل في القيام بكافة العمليات التنظيمية، لا سيما منها ما يتعلق بالمجالات التالية:

1. تحليل و دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المستهدفة من قبل البنك.
2. تحديد المناطق ذات الأولوية التي سيبدأ بها التنفيذ خلال المراحل الأولى.
3. تحديد الهيئات الرئيسية الأخرى المشاركة في برنامج التمويل المتناهي الصغر والعلاقات الرسمية فيما بينها.
4. القيام بحملات إعلامية حول مهام البنك الأساسية، والتي يمكن بصفة عامة أن تتضمن تقديم برنامج البنك لأفراد المجتمع المحلي بكل تشكيلاته المحلية.
5. العمل على مشاركة المجتمع المحلي بإبداء الرأي، ولا سيما القيادات المحلية في المناطق المستهدفة ذات الأولوية بالنسبة لإدارة البنك.

وبدون شك، فإن الاعتراف منذ البداية بوجود المشكلة المتعلقة أساسا بعدم توفر الخدمات المالية الملائمة للأفراد المستهدفين من قبل أعضاء الفريق المكلف بإدارة التمويل المتناهي الصغر، سيجعل من أعضاء هذا الفريق يبحثون بجدية عن تلك الحلول المبتكرة التي تمكن هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا على أساس يضمن تحقيق الاستدامة المالية و الاستمرارية في العمل والنمو والتطور مستقبلا.

ثانيا: القيام بدراسة تحليلية شاملة للوضع الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المناطق المستهدفة

إن دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المناطق المستهدفة من قبل هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، يكون الهدف منها هو ما يلي:

1. معرفة وتحديد خصائص الفئات المجتمعية ذات الأولوية بالنسبة للبنك.
2. تحديد طبيعة ونوعية المشروعات الصغيرة والمصغرة، وكذا المشروعات العائلية الأكثر ملاءمة للمنطقة ولاحتياجات المجتمع المحلي.
3. تحديد أنواع الصيغ التمويلية التي يحتاجها الأفراد الناشطون اقتصاديا على مستوى تلك المناطق ليصبحوا أفرادا من أصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة.
4. تحديد الإمكانيات المحلية المتاحة التي من الممكن توظيفها من قبل إدارة البنك لتحقيق النجاح من خلال مختلف العمليات والأنشطة الاستثمارية.
5. تحديد المتطلبات الأولية، سواء المتطلبات المادية منها أو المتطلبات البشرية، للبدء في تنفيذ البرنامج الأولي لعمل البنك.

ويتم من خلال هذه المرحلة أيضا تحديد مناطق التنفيذ الأولى لبرنامج البنك؛ حيث أن التدرج بشكل مرحلي في تنفيذ برنامج البنك في المناطق المختارة من شأنه أن يحقق نتائج ذات أهمية بالنسبة للبنك مقارنة بتنفيذ برنامج البنك في عدد كبير من المناطق في نفس الوقت. ويحبذ من خلال التجربة المكتسبة في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن هذه المرحلة أن يبدأ البنك عملياته على مستوى ثلاث أو أربع مناطق ريفية متباعدة عن بعضها البعض، بما يسمح بتحقيق المتابعة والرقابة بشكل جيد، كما أن إدارة البنك سيكون المجال أمامها سهلا لتعديل الإجراءات بما يتماشى مع تطور ظروف العمل، وبالتالي تكتسب إدارة البنك مهارات وخبرات جديدة من واقع التجربة والتعلم عبر مناطق التنفيذ الأولى، وهو ما يعد بمثابة عملية مستمرة للتعلم من خلال العمل، وهذا ما قد يساعد إدارة البنك مستقبلا في العمل على توسيع مجالات عمل البنك خارج مناطق التنفيذ الثلاثة أو الأربعة الأولى.

ثالثا: التعريف ببرنامج البنك على مستوى مناطق التنفيذ(المناطق الأولى المستهدفة)

تتعلق هذه المرحلة بالقيام بعملية إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأفراد للمشاركة وإبداء الرأي في البرنامج التمويلي المقترح من قبل البنك. ولاشك أن زيادة قناعة الأفراد ومختلف تشكيلات المجتمع المحلي بالجدوى الاقتصادية والاجتماعية لعمل هذا البنك من شأنه أن يلعب دورا جوهريا في زيادة إمكانية نجاح البنك.

ويشمل التعريف بالبرنامج إتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الأهداف الأساسية للبنك وطبيعة الفئات التي يستهدفها، وكذا توضيح آليات التعامل مع الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا أو الأفراد من ذوي الدخل المحدود، وغيرها من المعلومات الأخرى التي تزيد من اكتساب البنك لمساندة مجتمعية، والتي قد تزيد بدون شك من فرص نجاحه على مستوى المناطق المستهدفة.

وقد تبين من واقع خبرات وتجارب الكثير من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الناجحة، أن إستراتيجيات النجاح المناسبة لأي مؤسسة تعمل في هذا المجال، يجب أن تتضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى القاعدة[1].

وزيادة على ذلك، فإن منهج عمل هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر مؤسس أصلا على توظيف أطراف المجتمع المحلي لضمان نجاح التعامل مع الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

[1] محمد عبيد الله: الإسلام والفقر والتمويل المتناهي الصغر" أفضل الممارسات "، ص. 4.(يمكن تحميل هذا البحث من خلال موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر على شبكة الانترنت:www.arabic.microfinancegateway.org).

رابعا: التحديد الجيد والدقيق للفئات المستهدفة

تشكل عملية التحديد الجيد والدقيق لطبيعة الفئات المستهدفة من قبل هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، من أهم العناصر الأساسية في نجاح برامج التمويل المتناهي الصغر للبنك.

وفي إطار التحديد الجيد والدقيق للفئات المستهدفة، فإن فئة الفقراء الناشطين اقتصاديا المستهدفين من قبل البنك يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات، بما يسمح بتقديم الخدمات المالية الملائمة لها. وتشير الخبرة المكتسبة في هذا المجال، أن مصير برامج التمويل المتناهي الصغر التي لم تعمل على التحديد الجيد والمتميز للفئات المستهدفة مثل معظم البرامج التي قامت بها الحكومات هو الفشل، وبالتالي وتفاديا للتداخل بين الفئات المجتمعية وتجنبا لدخول فئات أخرى للاستفادة من خدمات البنك، ينبغي التركيز بشكل جيد على ضرورة التحديد الجيد والدقيق للفئات المستهدفة من قبل البنك.

خامسا: ضرورة التعلم والاستفادة من الدورات الأولى لبرنامج التمويل المتناهي الصغر

ينبغي على إدارة البنك أن تعمل على الاستفادة من الدورات الأولى لبرنامج التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، بحيث يمكن اعتبارها دورات تدريبية ميدانية للمشاركين في البرنامج، كما يمكن لإدارة البنك أن تعتبرها بمثابة دورات تجريبية وتدريبية في نفس الوقت فيما يتعلق بتنفيذ مضمون فلسفة وإستراتيجية البنك في تعامله مع أفراد الفئات المستهدفة، بحيث يمكن - بعد ذلك- اكتشاف مواطن الضعف في تلك السياسات بما يسمح بتعديلها مستقبلا قصد تحقيق نجاح البنك وضمان استمراريته وديمومته في العمل، وبهذا تكون آليات عمل برنامج التمويل المتناهي الصغر على مستوى هذا البنك قد اتضحت لكل المشاركين في تنفيذ برنامج البنك، ومن ثم يكون من الممكن استمرارها ذاتيا في المستقبل.

وهذه النقطة نلاحظ أنها تتكامل مع ما تمت الإشارة إليه ضمن تحديد متطلبات النجاح الأساسية للبنك، لا سيما ما يتعلق بإعداد الدليل العملي للبنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بتك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وفي كل الحالات، تبقى إدارة البنك تعمل على تطوير آليات تنفيذ البرنامج بشكل مستمر، لا سيما في ذلك تطوير مجالات منح التمويل للأفراد من خلال مجموعة من الصيغ التمويلية الملائمة، وكذا مجالات تعبئة المدخرات. بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لعمليات التحصيل للأموال الممنوحة لأفراد الفئات المستهدفة من خلال تلك الصيغ التمويلية المقترحة، وكذلك ما يتعلق بسياسات إدارة التكاليف وغيرها من المجالات التسييرية الأخرى على مستوى البنك، ذلك أن البيئة التي يعمل فيها

البنك تتميز بالتغير والحركية بشكل مستمر مما يستدعي من إدارة البنك مسايرة هذه التغيرات بالشكل الذي يحقق المزيد من النجاحات للبنك مستقبلا.

سادسا: صياغة الإجراءات واللوائح المنظمة لعمل البنك والاتفاق عليها

ضمن هذه المرحلة المتعلقة بضبط وصياغة الإجراءات واللوائح المنظمة لآليات عمل البنك، فإن مضمونها يجب أن يتوافق مع مضمون المراحل السابقة، بحيث تكون تلك الإجراءات واللوائح مستمدة من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التحليلية الشاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يستهدفها البنك، وخاصة على مستوى مناطق التنفيذ الأولى، كما يجب أن تتميز تلك الإجراءات واللوائح بالوضوح وسهولة الفهم سواء من قبل موظفي البنك، أو من قبل الأفراد المستهدفين من طرف البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وفي كل الحالات، يمكن تعديل هذه الإجراءات واللوائح وفقا للتطورات الحاصلة في مجالات عمل البنك، حيث أن إدارة البنك من خلال الدورات الأولى لانطلاق برنامج البنك في مناطق التنفيذ الأولى، قد يتضح لها أنه من المفيد والمهم جدا تعديل إجراءات العمل، لأنه في كل مرة تقوم فيها بالتنفيذ فإنك تتعلم أشياء جديدة. وهذا هو شأن الكثير من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الرائدة؛ فهي تعمل على تغيير وتطوير إجراءاتها ومنتجاتها المالية وخدماتها المالية وغير المالية بشكل مستمر، وهذا ما يندرج أساسا ضمن مهام الفريق الإبداعي المكلف بإدارة برنامج التمويل المتناهي الصغر للبنك، والذي يؤمن بأهمية تطوير العمل الإداري، وذلك من خلال الاهتمام بالابتكار والتطوير والتحديث المستمر في ظل بيئة الأعمال التي ينشط فيها البنك، وذلك كله ضمن مجال محاولة العمل على مشاركة موظفي البنك ضمن كل المستويات الإدارية والتنظيمية للبنك في صياغة وإعداد تلك اللوائح والإجراءات التنظيمية في العمل.

سابعا: العمل على تفعيل مشاركة أفراد الفئات المستهدفة في صناعة القرارات

يقتضي من إدارة البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن تعمل على كل المستويات من أجل جعل الأفراد الفقراء الزبائن على مستوى هذا البنك أفرادا مشاركين - بقوة وعلى كل المستويات- في صنع القرارات داخل البنك، وبدون شك يتوقع أن يترتب على مثل هذه الممارسات اكتساب البنك لقابلية اجتماعية على مستوى تلك المناطق المستهدفة، وهو ما قد يحقق للبنك إمكانيات معتبرة للوصول إلى مستويات هامة فيما يتعلق بنسبة استرداد الأموال الممنوحة للأفراد المستهدفين، وهذا ما من شأنه زيادة إمكانيات النجاح والاستمرارية للبنك.

المطلب الثاني: سياسات تعامل البنك مع زبائنه من أفراد الفئات المستهدفة

ترى الكثير من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الرائدة في هذا المجال، أن القيام بتوفير القروض للأفراد المستهدفين بشروط مناسبة ومقبولة، والتي يمكن استخدامها بكفاءة من أجل القيام بمشروعات استثمارية مصغرة وصغيرة وعائلية، ستساهم بدون شك في زيادة الدخل وكسر حلقة الفقر المدقع، وخلق فرص العمل والأمل أمام الكثير من الأفراد الفقراء والأفراد من ذوي الدخل المحدود في الحصول على الحياة الكريمة بكل متطلباتها.

لهذا، تشكل عملية بناء سياسة تعامل واضحة في مجالات قيام البنك بتقديم الخدمات المالية للأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا والأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتدني أمرا له أهمية كبيرة بالنسبة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك لما له من أهمية في ضمان نجاح البنك، لا سيما ما يتعلق بهذا النجاح المرتبط بالوصول إلى أفراد الفئات الفقيرة المستهدفة على مستوى مناطق عمل البنك، مع التركيز على ضرورة تحقيق مستويات هامة من الربحية وضمان الاستدامة المالية للبنك.

وضمن هذا المطلب، سنحاول أن نعرض بعض المعالم والمحاور الكبرى لسياسة تعامل هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر مع الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا وآليات تنفيذها.

أولا: طبيعة وخصائص الفئات المستهدفة من قبل البنك

إن طبيعة وخصائص الفئات المستهدفة من قبل إدارة هذا البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا والأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتدني ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يمكن أن تشمل أفراد تلك الفئات ذات الخصائص التالية:

1. طبيعة الفئات المستهدفة

إن أفراد هذه الفئات المستهدفة هم أفراد من أفقر الفقراء الناشطين اقتصاديا، أو أفراد من ذوي الدخل المحدود والمتدني من النساء والشباب على مستوى تلك المناطق المستهدفة من قبل البنك، وخصوصا أولئك الأفراد على مستوى المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية.

2. خصائص أفراد الفئات المستهدفة

يتميز أفراد الفئات المستهدفة من طرف هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر بمجموعة من الخصائص تميزهم عن الأفراد الآخرين، وبالتالي فهم:

أ. أفراد لهم المقدرة على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة، ومشروعات عائلية، أو لهم مشروعات مصغرة قائمة ولكنها تحتاج إلى المزيد من المرافقة والتمويل كي يستمر أصحابها في العمل؛

ب. أفراد هذه الفئات المستهدفة من طرف البنك يقبلون التعامل معه على أساس تلك الشروط التجارية المتعارف عليها في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

وضمن هذه الخصائص المحددة لأفراد الفئة المستهدفة من قبل البنك، يجب أن نشير إلى أنه ينبغي أن تنظر إدارة البنك إلى أفراد هذه الفئات المستهدفة نظرة الزبون أو العميل بدلا عن مصطلح المستفيد، وهذا التغيير في المصطلحات من مصطلح المستفيد إلى مصطلح الزبون سيكون له الكثير من الآثار الإيجابية بالنسبة لإدارة البنك سواء من حيث فكرة ضرورة العمل على تحقيق الاستدامة المالية للبنك وبما يضمن تحقيق الاستمرارية مستقبلا، أو من حيث ما يتعلق بفلسفة خدمة زبائن البنك في حد ذاتها وما تتطلبه من مهارات وأساليب في التعامل مع الزبائن في المجال المصرفي عموما، أو في مجالات التمويل المتناهي الصغر بصفة خاصة.

ثانيا: آليات ومبادئ التعامل مع زبائن البنك المحتملين

يتم التعامل مع مختلف أفراد الفئات المستهدفة من طرف موظفي البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر من خلال مجموعة من الآليات والمبادئ التنظيمية، والتي يمكن أن نحددها كما يلي:

1. تنظيم الأفراد الفقراء في مجموعات تضامنية

يقدم البنك خدماته المالية للأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا، والذين يمكن تنظيمهم في شكل مجموعات مكونة من خمسة أفراد لكل مجموعة، بحيث يكون جميع أعضاء تلك المجموعات متجانسي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن للبنك أن يتعامل مع الأفراد الفقراء بطريقة أخرى، بحيث يكون الأفراد الفقراء الناشطون اقتصاديا والأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتدني منظمين في شكل جمعيات غير هادفة للربح، بحيث يمكن أن تتضمن كل جمعية من تلك الجمعيات مجموعة من المجموعات الفرعية المشكلة من خمسة أفراد متجانسي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.

2. حجم التمويل وتطوره حسب التاريخ الائتماني للزبائن

يتم تمويل الأفراد المستهدفين بشكل تدريجي، على أن يبدأ التمويل وفقا للصيغ المختلفة بقيم صغيرة؛ بحيث وفقا للتاريخ الائتماني لكل فرد من أصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة والعائلية يمكن للبنك أن يرفع بشكل تدريجي من قيمة حجم ذلك التمويل الذي يمكن أن يحصل عليه الأفراد أصحاب تلك المشروعات. كما يمكن للبنك أن يقدم ذلك التمويل وفقا للصيغ التمويلية بشروط تفضيلية للأفراد من ذوي التاريخ الائتماني الجيد ضمن تعاملاتهم المالية مع البنك.

3. ربط مسألة تقديم التمويل بالادخار

يجب التركيز على مستوى البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والمقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، في إطار السياسة العامة المعمول بها في مجال تمويل تلك المشروعات، على ضرورة ربط عملية حصول أصحاب تلك المشروعات الصغيرة والمصغرة على التمويل من خلال مختلف الصيغ التمويلية بمسألة الادخار والتوفير للأفراد الفقراء أصحاب تلك المشروعات.

4. إمكانية التعامل مع الجمعيات المحلية

يمكن لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، أن يقدم خدماته المالية وغير المالية للجمعيات المحلية المؤهلة وفق شروط محددة مسبقا في إطار عقود وشراكات في هذا المجال، بحيث تقوم تلك الجمعيات بإعادة استخدام وتوظيف تلك الأموال مع أعضائها وفقا لقوانينها الخاصة بها، ويمكن ضمن هذه الحالة أن يقوم البنك بضمان عمليات الإشراف والمرافقة وتقديم المساعدات الفنية لتلك الجمعيات في مجال الإدارة الأمثل لبرامجها في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

5. تقديم الخدمات المالية على المستوى المحلي

يقدم البنك خدماته المالية على المستوى المحلي، وذلك مباشرة من مكان تواجد الأفراد الفقراء المستهدفين، بحيث أن هذا البنك من خلال موظفيه، هو الذي يذهب إلى زبائنه بدلا من ذهابهم إليه، وهذا ما يجعل من كافة المعاملات المالية من تسديد وتحصيل للأموال وجمع للمدخرات وغيرها من المعاملات الأخرى تتم على مستوى قرى تواجد الأفراد.

كما يمكن أن تتم تلك المعاملات المالية على مستوى مقرات الجمعيات المنظمة لهؤلاء الأفراد، أو على مستوى تعاونيات الأفراد الإنتاجية التي يستحدثها الأفراد ضمن اقتصاديات التعاونيات الإنتاجية، أو على مستوى مراكز تجمع أصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة، والمشروعات العائلية، والتي تخصص في الكثير من الحالات من قبل الهيئات الحكومية المحلية في إطار النهوض والتطوير للصناعات التقليدية والصناعات في المجالات الحرفية.

ثالثا: طبيعة المشروعات الممولة من طرف البنك

إن البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يعمل على تمويل مجموعة متعددة من المشروعات الصغيرة و المصغرة، بحيث تكون هذه المشروعات الممولة متناسبة بشكل كبير مع طبيعة خصائص المناطق المستهدفة، كما يجب أن تكون هذه المشروعات الممكن تمويليها ملائمة لاحتياجات المجتمع المحلي على مستوى تلك المناطق، بما يسمح بتثمين الموارد المحلية المتاحة ضمن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

وعموما، تتميز سياسة هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر فيما يخص طبيعة المشروعات الصغيرة و المصغرة الممكن تمويلها بما يلي:

1. الأفراد يختارون مشروعاتهم

يجب على البنك أن لا يفرض مشروعات معينة على أفراد الفئات المستهدفة، بل يعمل فقط على أن تكون هذه المشروعات تتناسب مع القدرات والإمكانيات التي يملكها أصحاب تلك المشروعات، ويفضل أن تكون تلك المشروعات مستمدة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق المستهدفة.

2. المشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة تتمتع بمستويات هامة من الجدوى الاقتصادية

يجب أن تكون المشروعات الصغيرة والمصغرة المطلوب تمويلها تتمتع بمستويات مقبولة وهامة من الجدوى المالية والاقتصادية حسب نتائج دراسات الجدوى التي تتم حول هذه المشروعات من طرف موظفي البنك.

3. المشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة تتميز بالتكاملية فيما بينها

يجب أن تركز إدارة البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، على أن تكون تلك المشروعات الممولة و التي يدعم إحداثها تتميز بالتكاملية فيما بينها ضمن متطلبات تحقيق التنمية المحلية الشاملة على مستوى تلك المناطق المستهدفة من طرف البنك.

4. إمكانية تمويل المشروعات القائمة

يمكن للبنك أن يمول أيضا تلك المشروعات الصغيرة و المصغرة القائمة التي يديرها أصحابها، و التي مازلت بحاجة للمزيد من التمويل لضمان استمراريتها مستقبلا وزيادة ربحيتها، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار إلى أن التجارب العالمية وفقا للخبرات المكتسبة تشير إلى أن عامل التمويل أكثر أهمية للمشروعات القائمة وليس للمشروعات الجديدة.

رابعا: إجراءات اختيار المشروعات القابلة للتمويل من طرف البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

وفقا لما هو متعارف عليه في مجال اختيار المشروعات الصغيرة و المصغرة القابلة للتمويل من طرف البنك المتخصص في تنمية وتمويل الأفراد الفقراء ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، فإن قرار تمويل تلك المشروعات يعتمد بالدرجة الأولى على حسن اختيار تلك المشروعات القابلة للتمويل انطلاقا من نتائج الدراسات المعمقة التي تتم حول تلك المشروعات.

وعموما، فإن الإجراءات العامة في مجال اختيار المشروعات القابلة للتمويل وفقا للصيغ التمويلية المتاحة على مستوى البنك، تتمثل في الإجراءات التالية:

1. إجراء اللقاءات الأولية مع أفراد الفئات المستهدفة

تتعلق هذه المرحلة بالاتصال الأولي مع أفراد الفئات المستهدفة من طرف موظفي البنك الميدانيين، وقد يكون ذلك من خلال تلك الجولات الإعلامية للتعريف بالبنك على مستوى المناطق المستهدفة الجديدة، أو من خلال التجمعات الإعلامية المنظمة بالمشاركة مع الجهات الفاعلة الحكومية، أو بالمشاركة مع الجهات الفاعلة من هيئات المجتمع المدني.

و عموما، هذه الخطوة المتعلقة بتحديد أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة، والمشروعات العائلية الممكن تمويلها من طرف البنك، هي من المهام الأساسية لموظفي البنك الميدانيين.

2. تنظيم الأفراد المستهدفين في شكل مجموعات متجانسة

تتعلق هذه المرحلة بمحاولة تنظيم أفراد الفئات المستهدفة على شكل مجموعات تضامنية مكونة على الأقل من خمسة أفراد ذكورا أو إناثا، بحيث ينتخب الأعضاء في كل مجموعة رئيسا لتلك المجموعة، والذي يتولى ضمن ذلك مهام التنسيق مع موظفي البنك الميدانيين فيما يخص عمليات تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة التابعين لمجموعته.

وفي هذا المجال يمكن للبنك أن يوافق فقط على تمويل 02 من أعضاء كل مجموعة، وبعد ذلك يمكن تمويل الأعضاء الثلاثة الآخرين، وذلك بعد تسديد الأعضاء الأوائل المتحصلين على التمويل لنسبة من الأموال المتحصل عليها، بحيث يتم تحديد هذه النسبة بناء على الموارد المالية للبنك مع الأخذ بعين الاعتبار لحجم المخاطر المرتبطة بعملية التمويل.

ونشير هنا إلى أن كل فرد يتحصل بصفة شخصية على التمويل الخاص بالمشروع الذي يطلب تمويله. وبهذا يكون دور تلك المجموعات التضامنية يتمثل بصفة أساسية في خلق نوع من التضامن بين أعضاء المجموعات المتجانسة خصوصا في مجال التعاون والتضامن في إنجاح مشروعات الأعضاء على مستوى كل مجموعة.

وفي كل الحالات، يمكن الاستفادة من الجمعيات المحلية التي يمكن اعتمادها من طرف البنك في مجال تسهيل عملية تنظيم أفراد الفئات المستهدفة في إطار العمل على التقليل من حجم المخاطر المرتبطة بالعملية التمويلية لأولئك الأفراد من الفقراء الناشطين اقتصاديا.

3. الدراسة الأولية للمشروعات الصغيرة والمصغرة

تتضمن هذه المرحلة ما يتعلق بإجراء دراسات أولية حول المشروعات الصغيرة والمصغرة التي يطلب أصحابها الحصول على التمويل وفقا للصيغ التمويلية المتاحة، وهذه الخطوة يتم القيام بها

على المستوى الميداني من مكان تواجد أفراد الفئات المستهدفة من طرف موظفي البنك الميدانيين، بحيث تتضمن هذه الدراسة الأولية ما يتعلق بتحديد مستويات المردودية الاقتصادية المنتظرة من هذه المشروعات، وكذا مدى تلاؤم تلك المشروعات مع مؤهلات وإمكانيات أصحابها، إضافة إلى دراسة ما يتعلق بصفة عامة بالعناصر التي توضح مستويات الربحية التجارية المنتظرة من تلك المشروعات.

وضمن هذا، يمكن الاستعانة فيما يتعلق بهذه الخطوة بفعاليات المجتمع المدني على مستوى تلك المناطق ممثلة أساسا في أعضاء الجمعيات ذات الصلة، أو الجمعيات المعتمدة من طرف هذا البنك، ويمكن الإستفادة من هذه الأطراف في معرفة سمعة أصحاب المشروعات الطالبين للتمويل وما يتعلق بها من سمعتهم وأخلاقهم في مجال عملهم، وكذا مدى خبرتهم ومكانتهم في المجتمع المحلي، وهذا ما يسمح عموما بالحصول على المزيد من المعلومات حول أصحاب تلك المشروعات، ذلك أن المزيد من المعلومات المتحصل عليها يسمح بالتأكيد بتقليل حجم المخاطر الائتمانية.

وهذه الأمور ينبغي التركيز عليها لأنها تشكل ضمن مجالات التمويل المتناهي الصغر أمورا هامة في إطار تفعيل دور الضمانات المعنوية المتعارف عليها في مجال تمويل الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

4. الدراسة المعمقة لملفات أصحاب المشروعات طالبي التمويل

وتتعلق هذه المرحلة بتحديد أفضل المشروعات الصغيرة والمصغرة والمشروعات العائلية القابلة للتمويل من قبل البنك، وتسمح هذه الخطوة بالتقليل من مخاطر فشل تلك المشروعات وما يتعلق بها من مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية تجاه هذا البنك. ويراعى عموما في الدراسة المعمقة لملفات المشروعات ما يلي[1]:

أ. **المعايير الشرعية:** والتي تمثل المبادئ المستقاة من الشريعة الإسلامية المعمول بها في إطار استثمار أموال البنك بصفة عامة.
ب. **المعايير المتعلقة بالربحية المناسبة**: بحيث يجب فقط تمويل المشروعات التي يمكن أن تحقق الربحية الكافية للبنك من أجل ضمان ديمومته واستمراره مستقبلا في العمل.
ج. **المعايير المرتبطة أساسا بتوافق المشروعات الممولة مع الأولويات المحلية للمجتمع:** لا سيما منها ضرورة مراعاة الأولويات في تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة وفقا للأولويات المحددة في إطار التنمية المحلية.
هـ. **المعايير المتعلقة بصاحب المشروع وخبرته:** وهي من الأمور الهامة في إطار الدراسة المعمقة للمشروعات الممكن تمويلها، سواء من حيث جديته في العمل، وكذا خبرته في

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2004، ص. 177-187.

مجال العمل، أو من حيث التأكد من مدى التزامه بمسؤولياته تجاه الغير، وذلك من خلال معرفة مكانته في المجتمع المحلي.

5. الموافقة والمصادقة على تمويل المشروعات

ضمن هذه الخطوة تتم عملية الموافقة والمصادقة على تمويل تلك المشروعات الصغيرة و المصغرة، والتي أظهرت نتائج الدراسات المعمقة جدواها الاقتصادية والمالية وفقا لما هو محدد في الخطوة الرابعة، وتتم عملية الموافقة والمصادقة على تمويل هذه المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والمالية على مستوى الفروع المحلية من طرف لجنة القرض في هذا المجال، والتي يمكن أن تضم إضافة إلى موظفي الفروع المحلية للبنك بعض رؤساء المجموعات الفاعلين على مستوى المناطق المحلية المستهدفة من طرف البنك.

6. إمضاء الاتفاقيات المتعلقة بالتمويل للمشروعات الصغيرة و المصغرة

تتعلق هذه الخطوة بإمضاء اتفاقيات التمويل بين البنك وأصحاب تلك المشروعات الصغيرة و المصغرة الممولة، وذلك وفقا لطبيعة الصيغ التمويلية المتفق بشأنها، ويتحدد ضمن هذه الاتفاقيات الكيفيات والشروط والضوابط المعمول بها ضمن مرحلة تنفيذ بنود العقد في إطار إكمال عملية التمويل للمشروعات وفقا للصيغ التمويلية المختارة حسب طبيعة المشروعات المطلوب تمويلها.

7. تنفيذ اتفاقية التمويل للمشروعات الصغيرة و المصغرة

بعد إمضاء الاتفاقيات المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة، تشرع إدارة البنك مباشرة في تنفيذ الالتزامات المالية تجاه أصحاب المشروعات الممولة في إطار مجموعة من الشروط والضوابط الواجب مراعاتها سواء من خلال ما تشير إليه السياسة التمويلية على مستوى البنك، أو من خلال ما تتضمنه اتفاقيات التمويل من شروط وضوابط متعلقة بتمويل تلك المشروعات.

ويمكن تلخيص إجراءات اختيار المشروعات القابلة للتمويل من طرف البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر من خلال الشكل التالي:

الشكل (14) رقم : إجراءات اختيار المشروعات القابلة للتمويل من طرف البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

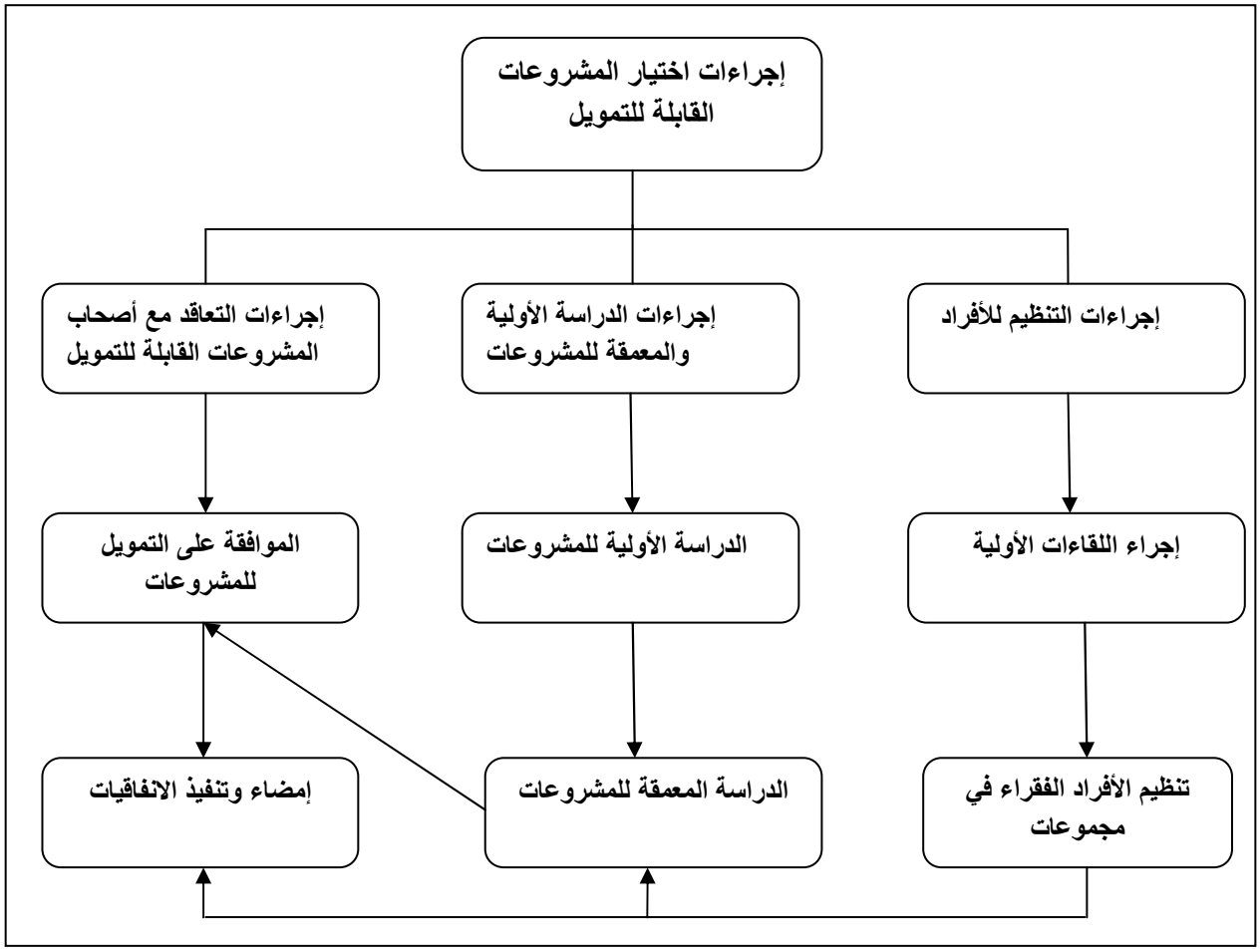

المصدر: من إعداد الباحث.

خامسا: إجراءات المرافقة و المتابعة للمشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة

تكتسي عملية المرافقة والمتابعة للمشروعات الممولة من طرف البنك أهمية كبيرة ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك لما لها من دور في التقليل من حجم المخاطر المرتبطة بعملية التمويل لتلك المشروعات في حد ذاتها، لذلك تتم عملية المرافقة والمتابعة للمشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة من طرف البنك المقترح تأسيسه من خلال عدة أساليب للمتابعة، نذكرها كما يلي:

1. أسلوب المتابعة الميدانية لأصحاب المشروعات الممولة

ويتضمن هذه الأسلوب من المتابعة قيام موظفي الفروع المحلية للبنك بإجراء زيارات ميدانية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة، وذلك على المستوى المحلي لتواجد أصحاب تلك المشروعات، بحيث يتم تنظيم تلك الزيارات الميدانية بشكل مستمر، بما يسمح من خلال تقارير تلك الزيارات الميدانية بجمع معلومات عن حقيقية أوضاع تلك المشروعات الممولة، وبما يساهم

عبر ذلك من التقليل من حجم المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه المشروعات الممولة من طرف البنك.

ويشمل أسلوب المتابعة الميدانية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة قيام موظفي البنك الميدانيين بما يلي:

أ. التأكد ميدانيا من تقدم الإنجاز للمشروعات وفقا لما هو متفق بشأنه.
ب. التأكد ميدانيا من الوضعية المالية للمشروعات الممولة.
ج. تحديد العوائق والصعوبات التي يعانيها أصحاب تلك المشروعات الممولة.
د. معالجة قضايا أصحاب المشروعات المتأخرين عن التسديد في الآجال المتفق بشأنها.

2. أسلوب المتابعة الميدانية بالتنسيق مع رؤساء المجموعات التضامنية

يكتسي أسلوب المتابعة الميدانية لأصحاب المشروعات الممولة بالتنسيق مع رؤساء المجموعات التضامنية أهمية كبيرة بالنسبة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري؛ وذلك لما لها من أهمية تتعلق بتفعيل دور أعضاء المجموعات التضامنية في ضمان المتابعة الميدانية لأصحاب المشروعات، لا سيما وأن التمويل من طرف البنك يراعي التاريخ الائتماني لأعضاء المجموعة المتحصلين على التمويل، لذلك من خلال هذا الجانب يصبح دور أعضاء المجموعات التضامنية له أهمية كبيرة في ضمان متابعة مستمرة لأصحاب المشروعات الممولة بما يساهم في ضمان احترام أصحاب تلك المشروعات الممولة لبنود وشروط اتفاقيات التمويل المتفق بشأنها.

3. أسلوب المتابعة المكتبية المستمرة لعمليات التسديد ضمن اتفاقيات التمويل من خلال نظام معلوماتي على مستوى الفروع المحلية

ويشمل هذا النوع من المتابعة ما يتعلق بمتابعة عمليات التسديد للأموال من طرف أصحاب المشروعات الممولة حسب ما هو متفق بشأنه ضمن اتفاقيات التمويل، وهذا النوع من المتابعة يكون عادة على مستوى مكاتب الفروع المحلية للبنك من خلال نظام معلوماتي يتضمن كافة المعلومات المتعلقة بحجم المدفوعات حسب تواريخ استحقاقها، وذلك بالتوافق والتنسيق مع أساليب المتابعة الميدانية لأصحاب المشروعات المذكورة سابقا.

ويمكن في هذا المجال استخدام منهج المجموعات التضامنية أو منهج الجمعيات في إطار ضمان تنفيذ أصحاب المشروعات الممولة لبنود اتفاقيات التمويل، لا سيما ما يتعلق منها بالتسديد في الآجال المتفق بشأنها من خلال تلك الاتفاقيات، بحيث يجب عدم التسامح بشأن المدفوعات المتأخرة من خلال أسلوب المتابعة اليومية للالتزامات المالية لأصحاب المشروعات الممولة تجاه البنك.

4. أسلوب المتابعة المكتبية ضمن المستويات الإدارية العليا (المستويات الإدارية السلمية أو الهرمية) من خلال نظام معلوماتي

يتضمن هذا النوع من المتابعة قيام موظفي المستويات الإدارية العليا على مستوى البنك المقترح تأسيسه ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، بمتابعة الأعمال اليومية للفروع المحلية من خلال نظام معلوماتي مصمم خصيصا في هذا المجال، وذلك من خلال تلك التقارير التي ترفع يوميا من طرف موظفي الفروع المحلية إلى موظفي المستويات الإدارية الهرمية العليا للبنك.

ونشير ضمن عرض سياسة تعامل البنك المقترح تأسيسه مع زبائنه من أفراد الفئات المستهدفة إلى وجوب المراجعة المستمرة لمضمون هذه السياسة التي حددنا بعض معالمها سابقا في إطار ضبط منهج تعامل البنك المقترح تأسيسه مع زبائنه من أفراد الفئات المستهدفة، وذلك حتى يأخذ البنك بعين الاعتبار تغير الظروف والمعطيات التي تم على أساسها تحديد المعالم الكبرى لسياسة التعامل مع أفراد الفئات المستهدفة ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: أنواع الخدمات المالية وغير المالية المقترحة لزبائن البنك

إن هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، يعمل على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية والخدمات غير المالية في إطار الأهداف الأساسية المحددة له، والمتعلقة أساسا بتنمية أفراد الفئات المستهدفة ضمن المجتمع المحلي من خلال شبكة من الفروع المحلية المستدامة.

أولا: الخدمات المالية المقترحة لزبائن البنك

يقدم هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، فمنها الخدمات المالية المرتبطة بتمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة والمشروعات العائلية، ومنها الخدمات المالية الأخرى المرتبطة بتعبئة المدخرات المحلية والتحويلات المالية، وغيرها من الخدمات المالية الأخرى.

ومن أهم تلك الخدمات المالية، نذكر ما يلي:

1. **الخدمات التمويلية المقترحة لزبائن البنك**

يمكن للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يعتمد - بصفة مبدئية- على بعض هذه

الصيغ التمويلية والتي نرى أنها ملائمة لما يحتاجه الأفراد الناشطون اقتصاديا في إطار سعيهم لإقامة المشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية. ومن هذه الصيغ التمويلية نذكر على سبيل المثال:

أ. **صيغة التمويل من خلال القرض الحسن:** وهذه الصيغة التمويلية قد تكون ملائمة ومناسبة بصفة خاصة للأفراد ممن ينقصهم توفير التمويل ليتحولوا بذلك إلى أفراد منتجين بدلا عن أفراد متلقين باستمرار للمساعدات المؤقتة. وبصفة عامة، تقدم هذه الصيغة التمويلية مبدئيا لأولئك الأفراد الفقراء ممن ينتظر من خلال منحهم هذه القروض الحسنة أن يتحولوا إلى أفراد مؤهلين للحصول على التمويل من خلال الصيغ التمويلية الأخرى التي يقدمها البنك، وقد تكون هذه الصيغة أيضا ملائمة أكثر للزبائن الجدد بالنسبة للبنك. وعموما، يجب أن تمنح هذه التمويلات على أساس المجموعات التضامنية، وذلك لتفادي طلب الضمانات العينية.

ب. **صيغة التمويل من خلال المزارعة و المساقاة :**وهذه الصيغة التمويلية قد تكون ملائمة بصفة خاصة لأولئك الأفراد من الفقراء الناشطين اقتصاديا على مستوى المناطق الريفية وشبه الريفية، والمهتمين عموما بالعمل و الاستثمار في المجالات الفلاحية والزراعية.

ج. **صيغة التمويل من خلال المرابحة:** و هذه الصيغة التمويلية تعتبر من الأكثر الصيغ التمويلية استخداما على مستوى المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، بحيث أنها ملائمة كثيرا لأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة، خصوصا في ذلك للمشروعات الناجحة من خلال التمويل بصيغ القرض الحسن.

د. **صيغة التمويل من خلال المضاربة:** و ضمن هذه الصيغة التمويلية يكون البنك وأصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة شركاء ،بحيث يقدم البنك الأموال، أما أصحاب تلك المشروعات فيقدمون العمل أو خبرتهم الفنية والإدارية، بحيث يتم تقاسم الأرباح وفق نسبة محددة مسبقا، في حين أن الخسائر يتحملها بشكل كامل البنك، وهذه الصيغة تعتبر من الصيغ التمويلية الملائمة لمجالات التمويل المتناهي الصغر، خصوصا مع زبائن البنك الدائمين الذين لهم تاريخ ائتماني جيد في إطار علاقتهم الإئتمانية السابقة مع البنك.

هـ. **صيغة التمويل من خلال المشاركة:** و ضمن هذه الصيغة التمويلية يكون البنك وأصحاب تلك المشروعات الصغيرة و المصغرة شركاء، بحيث يستثمر البنك وأصحاب تلك المشروعات الأموال معا، على أن يتقاسم فيها الأطراف الأرباح والخسائر وفقا لنسب محددة مسبقا.

وقد ذكرنا بعضا من هذه الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والممكن تطبيقها على مستوى هذا البنك المقترح تأسيسه والمتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ولكن ينبغي التأكيد على ضرورة أن يجري البنك العديد من المقارنات بين تلك الصيغ التمويلية عند الاختيار

بينها، لا سيما من حيث مدى مناسبة تلك الصيغ للأفراد الفقراء المستهدفين، وكذا طبيعة ودرجة المخاطر التي يتحملها البنك من خلال تطبيق أي صيغة من تلك الصيغ التمويلية في إطار تمويل الأفراد أصحاب تلك المشروعات الصغيرة و المصغرة والعائلية.

2. **الخدمات المالية الأخرى المقترحة لزبائن البنك**

يمكن للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن يقدم مجموعة من الخدمات المالية الأخرى التي يحتاجها أفراد الفئات المستهدفة من خلال أفضل الممارسات المعمول بها في مجالات التمويل المتناهي الصغر، وتتمثل هذه الخدمات المالية الأخرى فيما يلي:

أ. **الخدمات المالية المتعلقة بجمع المدخرات المحلية:** وتتعلق هذه الخدمات المالية بتقديم البنك لمجموعة متعددة من الخدمات المالية المتعددة الخصائص والمزايا، بما يسمح للأفراد الفقراء بالادخار ولو بمبالغ صغيرة، بحيث تسمح هذه الصيغ الادخارية المتعددة بتعبئة المدخرات المحلية بالشكل الذي يساهم في توفير موارد مالية هامة للبنك، والتي يمكن استخدامها واستثمارها من خلال الصيغ التمويلية المتعددة التي يقدمها لزبائنه من الأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا على المستوى المحلي.

ب. **الخدمات المالية المتعلقة بالتحويلات المالية:** وتتعلق هذه الخدمات بأن يوفر البنك لزبائنه خدمة التحويلات المالية بالشكل الذي يسهل من عمليات انتقال الأموال بين الأفراد بسرعة كبيرة ضمن تلك العمليات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية.

ج. **الخدمات المالية المتعلقة بتسيير وسائل الدفع:** وتتعلق بقيام البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر بتسيير الحسابات الشخصية للأفراد، وذلك من خلال عمليات تتعلق بإصدار الشيكات وما يترتب عنها من عمليات الدفع والتحويل، وغيرها من العمليات المتعلقة بتسيير وسائل الدفع بصفة عامة.

ثانيا: الخدمات غير المالية المقترحة لزبائن البنك

بالإضافة إلى الخدمات المالية التي يقدمها البنك إلى أفراد مختلف الفئات المستهدفة، يمكن لهذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر أن يقدم مجموعة من الخدمات غير المالية لأفراد تلك الفئات المستهدفة، والتي نذكرها فيما يلي:

1. **الخدمات التأهيلية للأفراد الفقراء أصحاب المشروعات**

وتتمثل هذه الخدمات التأهيلية في تلك الخدمات المساعدة على تطوير وتحسين القدرات الإنتاجية لأصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة المنفذة من قبل الأفراد الفقراء، والتي قد تشمل الخدمات

التدريبية على الممارسات الإنتاجية الجيدة، والخدمات الإرشادية حول المواضيع ذات صلة بإدارة المشروعات، وكذا خدمات التعليم والتدريب في مجالات تسمح بتأهيل الأفراد لممارسة أنشطة تؤهلهم لإقامة مشروعات صغيرة و مصغرة في مجالات جديدة.

2. الخدمات التسويقية لمنتجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة

تشمل هذه الخدمات التسويقية ما يتعلق باهتمامات البنك بضرورة نجاح المشروعات المنفذة من قبل الأفراد الفقراء. وبدون شك، فإن مسألة النجاح ترتبط أساسا في الكثير من الحالات بمدى نجاح الأفراد في بيع منتجاتهم أو تقديم خدماتهم بأسعار تكفي لضمان الاستمرارية والنمو مستقبلا لمشروعاتهم، لذلك سيعمل البنك في هذا المجال من خلال تلك التعاونيات الإنتاجية التي تتشكل من مجموعة من الأفراد من أصحاب المنتجات المتجانسة على تسهيل عمليات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمصغرة.

وقد تتجسد تلك الخدمات التسويقية بشكل أكثر أهمية من خلال العمل على ربط أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة بمؤسسات التوزيع الكبرى من خـلال عقود تجارية طويلة المـدى، أو من خلال ربطهم مباشرة بالشركات التجارية المتخصصة ذات الصلة بمنتجات الأفراد الفقراء والتي يمكن أن يكون هذا البنك المقترح تأسيسه مساهما في رأسمالها مثلما أشرنا سابقا ضمن ذلك الدور الاستثماري للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار الأهداف الأساسية المحددة له ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

3. الخدمات غير المالية الأخرى

وتشمل هذه الخدمات أي نوع من الخدمات ذات الأهمية الاجتماعية أو الاقتصادية الموجهة أساسا لفائدة أسر الأفراد الفقراء الأعضاء مستقبلا في الفروع المحلية للبنك، خاصة إذا أدرجت هذه الخدمات المالية الأخرى ضمن ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

المطلب الرابع: مؤشرات المتابعة والتقييم المعمول بها على مستوى البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر

إن أية عملية إدارية تتضمن أهدافا محددة، تحتاج- بدون شك- إلى تحديد مؤشرات للمتابعة لمستويات التقدم في تحقيق تلك الأهداف المسطرة، بما يسمح لهدا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر بإجراء التقييم لما تم التوصل إليه على المستوى الميداني، وكذا متابعة عملية تحقيق الأهداف.

وفي مجال عمل هذا البنك المقترح تأسيسه في إطار توفير الخدمات المالية وغير المالية للأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ينبغي على إدارة البنك ضرورة استخدام مجموعة من المؤشرات الكمية الهامة ضمن سياسات المتابعة والتقييم بصفة عامة.

أولا: المؤشرات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة

تسمح هذه المؤشرات المتعلقة بمتابعة المشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة من طرف البنك حسب أنواع الصيغ المالية المختلفة بمعرفة الوضعية الحقيقية لتلك المشروعات بشكل دقيق، ومن هذه المؤشرات المستخدمة في هذا المجال نذكر على سبيل المثال، المؤشرات التالية:

1. مؤشرات متابعة تطور عدد المشروعات الممولة

ويتم في ذلك متابعة تطور المؤشرات التالية:

أ. تطور عدد المجموعات التضامنية المشكلة والمعتمدة من طرف إدارة البنك.
ب. تطور عدد المشروعات الصغيرة و المصغرة الممولة.
ج. تطور عدد المشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة حسب الجنس.
د. تطور عدد المشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة حسب طبيعة الصيغ التمويلية المختلفة.

2. مؤشرات متابعة تطور قيمة التمويل للمشروعات الصغيرة و المصغرة

ويتم في ذلك متابعة تطور المؤشرات التالية:

أ. تطور قيمة التمويل للمشروعات الصغيرة والمصغرة الممولة حسب طبيعة الصيغ التمويلية المختلفة.
ب. وضعية التسديد لأصحاب المشروعات الممولة وفقا لتواريخ الاستحقاق، وحسب الصيغ التمويلية المختلفة.

3. مؤشرات متابعة تطور الخدمات الادخارية

ويتم في ذلك متابعة تطور المؤشرات التالية:

أ. تطور القيمة المالية لمدخرات أصحاب المشروعات الممولة.
ب. تطور عدد المدخرين على مستوى البنك.

ثانيا: مؤشرات أخرى متعلقة بإدارة البنك وفروعه المحلية

إن هذه المؤشرات المتعلقة بإدارة البنك وكذا فروعه المحلية، تسمح له بمتابعة الأداء المالي من حيث الإيرادات والمصاريف في إطار السعي إلى تحقيق مستويات هامة من النمو والاستدامة المالية مستقبلا، وهذه المؤشرات نذكرها فيما يلي:

1. **مؤشرات تتعلق بمتابعة نوعية محفظة القروض**

ويكون ذلك من خلال التركيز على متابعة معدلات التأخر عن السداد، وكذا معدلات المحفظة في خطر لأكثر من 30 يوما، أو معدلات المحفظة في خطر لأكثر من 90 يوما، وكذلك معدل العائد لمحفظة القروض، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة بمتابعة جودة المحفظة على مستوى البنك.

2. **مؤشرات تتعلق بمتابعة مستويات تكاليف المعاملات المالية**

وتتمثل في تلك المؤشرات المتعلقة بمتابعة مستويات التكاليف المترتبة عن تلك المعاملات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة و المصغرة وفقا للصيغ المالية المختلفة، أو متابعة مستويات التكاليف المتعلقة بجمع الادخار وتكاليف تعبئته على المستوى المحلي.

3. **مؤشرات تتعلق بمتابعة مستويات الربحية التجارية**

وتتعلق هذه المؤشرات بمتابعة مستويات الربحية التجارية للبنك، ويكون ذلك من خلال متابعة مؤشر العائد على الأموال الخاصة، أو مؤشر العائد على الأصول، وكذا مؤشر الكفاية الذاتية المالية بصفته من المؤشرات الهامة لقياس قدرة البنك على تحقيق مستويات هامة من الاستدامة المالية.

4. **مؤشرات تتعلق بمتابعة مستويات الكفاءة الإدارية للبنك**

وتشمل بصفة عامة تلك المؤشرات المتعلقة بمتابعة مستويات تكلفة المعاملات المالية في إطار تمويل المشروعات الصغيرة و المصغرة بمختلف الصيغ التمويلية المتاحة على مستوى هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

5. مؤشرات تتعلق بمتابعة مستويات إنتاجية موظفي البنك الميدانيين

وتتعلق هذه المؤشرات بمتابعة مستويات إنتاجية موظفي البنك الميدانيين في إطار تقييم أداء الموظفين، وتشمل مؤشرات الإنتاجية على سبيل المثال: مؤشرات متابعة نسبة عدد المشروعات الممولة لكل موظف.

وإن هذه المؤشرات يمكن استخدامها سواء على مستوى الإدارة العليا للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر من أجل متابعة عمل وأداء الفروع المحلية، أو يتم استخدامها على مستوى كل فرع من الفروع المحلية في إطار جعل تلك الفروع المحلية بمثابة شبكة مستدامة من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر المحلية تقدم لأعضائها مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية، ضمن إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل الرابع

من خلال هذا الفصل، قدمنا مقترحا مؤسسيا متكاملا لتطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، بحيث كان هذا المقترح ضمن هذه الرسالة العلمية يتمثل في العمل على إقامة وتأسيس بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والذي يعمل على تقديم الخدمات المالية والخدمات غير المالية للفقراء الناشطين اقتصاديا وفقا للمبادئ والممارسات المتعارف عليها دوليا في مجالات التمويل المتناهي الصغر في إطار إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، بحيث تم وضع تصورات إستراتيجية متكاملة لعمل هذا البنك أسوة بتلك التجربة الرائدة في العالم في مجال تمويل الفقراء، وهي تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، محاولين الأخذ بعين الاعتبار للكثير من الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد على مستوى المجتمع الجزائري، بحيث يكون الهدف النهائي لهذا البنك تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية للأفراد الفقراء الناشطين اقتصاديا من خلال شبكته الواسعة والمستدامة من المؤسسات المحلية المتخصصة في مجالات التمويل المتناهي الصغر المحلية .

الخاتمة

من خلال هذا البحث الأكاديمي، حاولنا الإحاطة بموضوع التمويل المتناهي الصغر كأسلوب لتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية للفقراء غير القادرين على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، وهو ما كان من خلال الفصل الأول المعنون بـ" **التعريف بالتمويل المتناهي الصغر ونماذجه المؤسسية، تجاربه التطبيقية وتحدياته**".

كما تم التركيز ضمن هذا البحث على دراسة تجربة هامة من التجارب الحديثة في مجال التمويل المتناهي الصغر، وهي تجربة بنك غرامين ببنغلاديش؛ بحيث تم عرض وتحليل وتقييم هذه التجربة من العديد من النواحي، وذلك من خلال الفصل الثاني المعنون بـ" **تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة** 2002-2013".

كما تم تحديد أساليب الاستفادة من تجربة بنك غرامين من خلال التفكير في السياسات والآليات الممكنة لتطويعها وتطبيقها لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، بحيث تطلب ذلك ضرورة تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، وذلك من خلال الفصل الثالث المعنون بـ" **سياسات تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية**".

وعلى ضوء أهداف هذا البحث، قدمنا مقترحا متكاملا لإستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد الجزائري، وذلك ما قد كان من خلال الفصل الرابع المعنون بـ: "**إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد الجزائري**".

وفي الأخير، ينتهي البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والاقتراحات، والتي نعرضها فيما يلي:

أولا: نتائج البحث

إن النتائج التي تمكنا من الوصول إليها من خلال هذا البحث يمكن عرضها في النقاط التالية مبوبة كما يلي:

1. **النتائج المتعلقة باقتصاديات التمويل المتناهي الصغر:** ويمكن ذكر أهم تلك النتائج كما يلي:

أ. التمويل المتناهي الصغر تخصص اقتصادي له خصائصه النظرية وافتراضاته الفكرية: يشكل التمويل المتناهي الصغر على مستوى اقتصاديات التنمية موضوعا هاما له مفاهيمه ومبادئه، وافتراضاته الفكرية المتعلقة به، بما سمح لهذا المجال التمويلي للأفراد الفقراء المستبعدين من التعامل المالي مع مؤسسات التمويل الرسمية بأن أصبح يعرف على مستوى الكثير من التطبيقات المعاصرة باسم صناعة التمويل المتناهي الصغر.

ب. التجارب والنماذج المؤسسية لممارسة التمويل المتناهي الصغر: يمكن للمؤسسات المهتمة بمجالات التمويل المتناهي الصغر أن تمارس هذا العمل من خلال أربعة نماذج أساسية؛ بحيث يمكنها ممارسة ذلك من خلال نموذج بنك غرامين، أو من خلال نموذج بنك القرية، أو يمكنها

ممارسة التمويل المتناهي الصغر من خلال نموذج الاتحاد الائتماني، أو من خلال نموذج جماعات العون الذاتي. وذلك كله من خلال مجموعة من الخصوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار لكل نموذج من تلك النماذج المؤسسية الأربعة.

ج. طبيعة الخدمات المالية المقدمة ضمن التمويل المتناهي الصغر: تقدم المؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية، فهي تقدم القروض للعديد من المجالات، وتعرض العديد من المنتجات المالية المتعلقة بجمع المدخرات و خدمات التحويلات المالية، وكذلك خدمات التأمين. ذلك بالإضافة إلى تلك الخدمات غير المالية التي تقدمها للفقراء، والتي قد تشمل التدريب والمرافقة والمساعدة في تسويق المنتجات وغيرها من الخدمات غير المالية الأخرى.

د. تحديات جديدة للتمويل المتناهي الصغر: على الرغم من التطورات الحاصلة في مجال التمويل المتناهي الصغر على مستوى العديد من المؤشرات ذات الصلة بهذا المجال، لم يبق التحدي الذي تواجهه هذه المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر يتمثل في إثبات إمكانية التعامل المالي مع الفقراء المستبعدين من الحصول على الخدمات المالية من مؤسسات الأنظمة المالية الرسمية، بل أصبح يشمل تحديات جديدة، كتلك التي تتعلق بتحقيق المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر لمستويات هامة من الاستدامة المالية و الوصول إلى أعداد أكبر من الأفراد. وكذا التحديات المرتبطة بقضايا الحوكمة وغيرها، أو تلك التحديات التي قد تواجهها الحكومات في إطار دورها الأساسي المتعلق بالتنظيم والإشراف والرقابة على صناعة التمويل المتناهي الصغر بصفة عامة.

2. النتائج المتعلقة بتقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش: ونذكر من أهمها النتائج التالية:

أ. تجربة بنك غرامين تعتبر تجربة هامة على المستوى المحلي والدولي: يعتبر بنك غرامين من أهم البنوك الريفية التي تنشط ببنغلاديش، والذي يملك حصة سوقية هامة من إجمالي التمويل الرسمي مقارنة ببعض البنوك الريفية على مستوى دولة بنغلاديش. وإن هذه التجربة من خلال برامجها المستحدثة في تمويل الفقراء قد جذبت اهتمام الكثير من الباحثين والمنظمات الدولية ذات الصلة بقضايا التنمية والتمويل والفقر على مستوى الدول، وذلك الاهتمام قد تجسد فعلا على مستوى الواقع العملي من خلال العدد الكبير من البرامج التي حاولت تطويع هذه التجربة و إعادة تطبيقها على مستوى اقتصاديات الكثير الدول، بحيث بلغ عدد تلك البرامج أكثر من 175 برنامجا موزعا على أكثر من 100 دولة من دول العالم.

ب. بنك غرامين وممارساته الجديدة في مجال التعامل المالي مع الفقراء: إن هذه التجربة لبنك غرامين ببنغلاديش، هي من التجارب التي غيرت الكثير من الأسس والمبادئ المعروفة في مجال العمل المصرفي، وذلك من خلال أن بنك غرامين تبنى مجموعة من السمات والخصوصيات التي

ميزته عن غيره من المؤسسات المصرفية التقليدية الأخرى، ومن بين أهم خصوصيات هذا البنك ذلك الترابط بين الأهداف الاقتصادية للبنك والأهداف الاجتماعية، وكذا أنه بنك له تركيز شديد على قضية الفقر، والذي أصبح يعرف كثيرا باسم بنك الفقراء، لأنه بنك يملكه الفقراء ويعمل من أجل الفقراء.

ج. بنك غرامين يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وبخصائص متعددة: يقدم بنك غرامين مجموعة متعددة ومتنوعة من الخدمات المالية المتكاملة للفقراء، وهو بنك يعمل باستمرار على تنويع تلك الخدمات المالية، لاسيما الخدمات المالية المتعلقة بمنح القروض وجمع المدخرات. ونلاحظ ذلك من خلال الخصائص المتنوعة لمختلف صيغ القروض (القرض الأساسي والقرض المرن)، وصيغ الحسابات الادخارية التي يعرضها من خلال نظام غرامين المعمم، خاصة وأن هذا النظام المعمم الجديد مبني في الكثير من تلك الخصائص على التاريخ الائتماني للأفراد الأعضاء في البنك، وكذا التزامهم بحضور الاجتماعات الدورية للمجموعات والمراكز التابعين لها، وكذلك ربط عملية الحصول على القروض بمسألة الادخار الذي يقوم به الأفراد الأعضاء في البنك.

د. المجموعات التضامنية وأهميتها في نجاح تجربة بنك غرامين: تعتبر المجموعات التضامنية على مستوى بنك غرامين، بمثابة أصغر الحلقات و آخرها ضمن الهيكل التنظيمي، وهي بذلك ذات أهمية كبيرة في نجاح إستراتجية البنك في إطار التعامل مع الفقراء، وذلك بالإضافة إلى قيام البنك بدعم تلك المجموعات التضامنية من خلال ما يعرف بالمراكز والتي لها دور هام، خاصة وأن عملية الحصول على القروض تتطلب ضمن إجراءاتها أن يكون طالب القرض منتميا إلى إحدى المجموعات التضامنية المشكلة من خمسة أفراد لهم نفس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.

هـ. بنك غرامين وتحقيقه لمستويات عالية من معدلات التحصيل لأقساط القروض: حقق بنك غرامين معدلات عالية من التحصيل لأقساط القروض، والتي كانت في حدود قريبة من 100% خلال الفترة 2002-2013، وتبين نتائج التحليل والتقييم كفاءة البنك في إدارة محفظة القروض خلال الفترة 2002-2013؛ حيث أن مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر لبنك غرامين خلال تلك الفترة أقل من المعدلات المقبولة في مجال التمويل المتناهي الصغر، كما يتبين من خلال نتائج التحليل والتقييم أن بنك غرامين يتمتع بقدرة مقبولة لتغطية خسائر القروض المتوقعة خلال الفترة 2002-2013.

و. بنك غرامين يحقق معدلات إيجابية في مجال الربحية والقدرة على الاستدامة: حقق بنك غرامين معدلات إيجابية هامة في مجال الربحية والقدرة على الاستدامة المالية، وذلك ما يمكن تأكيده من خلال تلك المعدلات الإيجابية والمقبولة للعائد على الأموال الخاصة و كذا العائد على الأصول خلال الفترة 2002-2013، وذلك بالإضافة إلى تلك المعدلات المقبولة المتعلقة بالكفاية الذاتية التشغيلية المحققة على مستوى البنك، والتي توضح أن الإيرادات المالية التشغيلية والتي تتشكل من الفوائد المحصلة كافية لتغطية المصاريف التشغيلية التي تشمل مصاريف الاستغلال

ومصاريف مخصصات خسائر القروض، والمصاريف الإدارية الأخرى بنسب تتراوح عموما ما بين 100% و 117% خلال الفترة 2002-2013، وباستخدام أسلوب المقارنة في مجال التحليل للأداء لتلك المؤشرات المستخدمة في مجال تحليل وتقييم الربحية والاستدامة المالية، نجد أن بنك غرامين له معدلات أفضل و ذات قيم إيجابية مقارنة بالمعدلات الإقليمية السالبة في أغلب الحالات، ولكن إذا تمت المقارنة من خلال معدلات العائد على الأصول المسجلة على مستوى المؤسسات العاملة في بنغلاديش، فنجد أن معدلات البنك كانت أقل خلال الفترة 2002-2006 من تلك المسجلة بالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في دولة بنغلاديش، في حين أن معدلات العائد على الأصول لبنك غرامين خلال الفترة 2007-2013 فهي تقريبا معدلات أفضل من تلك المسجلة على مستوى المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش.

ز. بنك غرامين يتمتع إلى حد ما بالكفاية الذاتية المالية: اتضح - من خلال نتائج التحليل والتقييم- أن بنك غرامين قد تمتع بمؤشر للكفاية الذاتية المالية مقبول خلال الفترة 2002- 2013، وذلك بمعدلات تجاوزت خلال بعض السنوات المعدلات المقبولة في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والتي هي في حدود 100%، أما بالنسبة للسنوات الأخرى، فكان مؤشر الكفاية الذاتية المالية لبنك غرامين يقل عن معدل 100%، ولكنها قريبة جدا من المعدل المقبول. وبذلك يمكن القول أن بنك غـرامين خـلال السنوات الأخيـرة (2012 - 2013) يتمتع إلى حد ما بالكفاية الذاتية المالية، أما خلال السنوات (خصوصا سنة 2007) التي تتـراجع فيها معدلات الكفـاية الذاتيـة الماليـة بأكثـر من 5% عن المعدل المقبـول في مجال التمويل المتناهي الصغر، فإن ذلك يعني أن البنـك لا يحقق مستويـات مقبـولة من الكفاية الذاتية المالية.

ح. بنك غرامين لا يتمتع بالقدر الكافي من الكفاءة التشغيلية، ولكن معدلاته أفضل بكثير مما هو محقق كمعدلات وسيطة في المنطقة الإقليمية، وفي بنغلاديش: وفيما يتعلق بمؤشر الكفاءة التشغيلية لبنك غرامين، والذي يوضح مقدار التكلفة التي يتحملها البنك من أجل إقراض وحدة واحدة من أمواله، نجد من خلال نتائج التحليل والتقييم أن بنك غرامين قد حقق معدلات للكفاءة التشغيلية شبه مستقرة خلال الفترة 2002-2013، وذلك بالتغير ارتفاعا أو انخفاضا ضمن معدلات تتراوح ما بين 9,29% و 12,72%، وذلك يعني أن بنك غرامين خلال السنوات التي يقل فيها مؤشر الكفاءة التشغيلية عن معدل 10% يعتبر مقبولا جدا على غرار مما هو متعارف عليه بالنسبة لصناعة التمويل المتناهي الصغر. أما في السنوات التي يكون فيها مؤشر الكفاءة التشغيلية أكثر من معدل 10%، فيعني ذلك أن البنك لا يتمتع بالقدر الكافي من الكفاءة التشغيلية، خاصة بالنسبة للسنوات(2005،2007)، والتي حقق فيها بنك غرامين معدلات قريبة من 13%، وبمقارنة معدلات الكفاءة التشغيلية لبنك غرامين مع المعدلات الإقليمية للكفاءة التشغيلية وفي بنغلاديش نجد أن البنك خلال الفترة 2002-2013 يتمتع بمعدلات كفاءة تشغيلية أفضل بكثير مما هو محقق كمعدلات وسيطة في المنطقة الإقليمية،أو في بنغلاديش.

ط. بنك غرامين له تكاليف أقل لكل قرض، وإنتاجية موظفيه عالية: تظهر نتائج التحليل والتقييم، أن بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 له تكاليف أقل مما يتكلفه كل قرض بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر العاملة في بنغلاديش، كما يتميز البنك خلال الفترة 2002-2013 بارتفاع كبير في إنتاجية موظفي القروض، والتي تساوي الضعف أو أكثر مقارنة بإنتاجية موظفي القروض على مستوى المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر العاملة في بنغلاديش.

ي. أغلب الفروع المحلية للبنك تعتمد على تعبئة المدخرات المحلية وتستخدمها في منح القروض: يظهر التحليل، أنه إلى غاية نهاية سنة 2014، بلغ عدد الفروع المحلية للبنك والتي تجاوزت فيها قيمة المدخرات المجمعة قيمة محفظة القروض القائمة ما يقارب 2.250 فرعا، ويعني ذلك أن نسبة 87% من الفروع المحلية لبنك غرامين يمكنها منح القروض بالاعتماد بشكل كبير على المدخرات المحلية المجمعة، وهذا ما قد يجعل منها فروعا محلية معتمدة على ذاتها في تمويل عملياتها المختلفة في مجالات التمويل المتناهي الصغر.

3. النتائج المتعلقة بتقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر: ونذكر من أهمها النتائج التالية:

أ. نتائج تقييم تجربة جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر: على الرغم من فشل هذه التجربة في تحقيق أهدافها نتيجة كثرة جوانب الضعف فيها، يمكن اعتبارها تجربة هامة في الجزائر، بحيث يمكن الإستفادة من الكثير من مبادئها و نتائجها في المستقبل من طرف الجهات الفاعلة ضمن التفكير في أساليب تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ب. نتائج تقييم تجربة برنامج التمويل المتناهي الصغر للجمعية الوطنية للتطوع: إن هذه الوضعية الضعيفة جدا، والمتعلقة ببرنامج الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر، شأنها شأن الكثير من برامج التمويل المتناهي الصغر على مستوى الدول التي تعتمد في تغطية خسائر الاستغلال على الدعم والمنح المقدمة من الجهات المانحة الدولية، لذلك قد يشكل هذا الأمر بالنسبة للجمعية الوطنية للتطوع من هذا الجانب أمرا عاديا، ولكن كان من المفروض أن لا يستمر هذا العجز المالي لمدة طويلة، حيث بعد عدة سنوات تراجع أداء البرنامج في السنوات الأخيرة حسب العديد من المؤشرات المتعلقة بمعدلات تحصيل للقروض الممنوحة ،ليتوقف بعد ذلك البرنامج بشكل نهائي وتفشل إدارة الجمعية في ضمان تحقيق الربحية والاستمرارية، وقد يكون هذا بسبب عدم قبول السلطات المعنية تحويل برنامجها للتمويل المتناهي الصغر إلى مؤسسة مالية تعاونية، وبذلك تكون فرضية أن منظومة القوانين والسياسات المصرفية الجزائرية من الأمور التي تحد من تطور صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري قد تم إثباتها من خلال هذه التجربة.

ج. نتائج تقييم تجربة برنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري: على الرغم من حداثة تجربة برنامج التمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري، إلا أنه يمكن اعتبارها تجربة هامة على مستوى مؤسسات النظام المالي الرسمي؛ ذلك أن هذه التجربة قد تتوافق مع التوجهات الملاحظة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الرسمية في الكثير من الدول في مجال الاهتمام بصناعة التمويل المتناهي الصغر، وقد بينت نتائج التقييم المبدئي لهذه التجربة بعض المؤشرات الإيجابية حولها، لا سيما ارتفاع معدلات التحصيل ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر، وكذا استمراريته منذ انطلاقه كبرنامج نموذجي في نهاية سنة 2008. وهذا ما قد يؤكد تحقق فرضية أن تشجيع البنوك التجارية على ممارسة أو إقامة برامج في مجالات التمويل المتناهي الصغر يعتبر من أهم عناصر إستراتيجية تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك لما لهذه البنوك التجارية من مقومات قد تجعلها جهات فاعلة في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر.

ثانيا: الاقتراحات

على أساس نتائج البحث المتوصل إليها، رأينا أنه من المفيد جدا التفكير والعمل على تطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك بعد تطويعها بما يتوافق مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الجزائري، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، وكذا تجربة بنك غرامين ببنغلاديش في حد ذاتها.

وضمن هذا البحث، اقترحنا إستراتيجية متكاملة لتطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وقد تمثل هذا المقترح في تأسيس بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر لتمويل وتنمية الفقراء الناشطين اقتصاديا في الجزائر، وذلك بالاستفادة من أهم الأشياء الإيجابية المستقاة من تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، بصفتها من أهم التجارب الرائدة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي.

وإن نجاح هذا البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر مرتبط أساسا بمجموعة من الشروط والضوابط الأساسية، والتي حددنا بعضا منها ضمن هذا البحث، والتي تعتبر ضرورية لأية محاولة لتطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وبدون شك، فإن ما اقترحناه ضمن هذا البحث والمتعلق أساسا بإقامة بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر، والذي حددنا الكثير من جوانبه الأساسية المتعلقة بالتأسيس والتنظيم، وكذا الجوانب المتكاملة المحددة لمنهجية عمله، يمكن إدراجه ضمن ذلك المسعى المرتبط بالعمل على تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وعموما، يبقى هذا المقترح المقدم ضمن هذا الجهد البحثي المتواضع مجرد أحد المقترحات التي يمكن تطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري، ذلك أنه يمكن أن توجد كما اشرنا في ثنايا هذا البحث سياسات وآليات أخرى في التجربة الجزائرية يمكن من خلالها تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر.

ثالثا: آفاق البحث

في ختام هذا البحث، تبين لنا أن موضوع التمويل المتناهي الصغر وتجاربه المعاصرة مازال يستدعي المزيد من البحث والدراسة، وعليه يمكن تقديم مواضيع أخرى للباحثين لمواصلة الدراسات في مجـالات التمويل المتنـاهي الصغر، ومـن أهم تلك المواضيع، نذكر منها ما يلي:

1. اقتصاديات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة ما بين الجزائر والمغرب وتونس.
2. تقييم تجربة برنامج الخليج العربي للتنمية في مجال التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية (دراسة حالة بنوك التمويل المتناهي الصغر التابعة لبرنامج الخليج العربي للتنمية).
3. التمويل المتناهي الصغر الإسلامي كأداة لمحاربة الفقر في المناطق الريفية (دراسة حالة تجارب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بعض المناطق الإسلامية).

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـدول	رقم الصفحة
01	تطور عدد المقترضين النشطين على المستوى العالمي خلال الفترة 2008-2014	29
02	الخصائص المؤسسية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي خلال الفترة 2008-2013	30
03	التوزيع الجغرافي للمكاتب الفرعية حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2013.	31
04	الطبيعة القانونية للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر	32
05	التوزيع الجغرافي للمقترضين النشطين حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2008-2013.	33
06	نسبة النساء المقترضات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2008-2013	34
07	الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013	35
08	تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013	37
09	توزيع عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية حسب الدول خلال الفترة 2008-2013	38
10	مقارنة بين عدد المقترضين النشطين في المغرب وعدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة خلال الفترة 2009-2013	39
11	الخصائص المؤسسية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013	40
12	تطور خدمات القروض وأنواعها على مستوى بنك غرامين	79
13	أنواع ومجالات الخدمات المالية المتعلقة بالإقراض وفقا لنظام غرامين المعمم	81
14	مصادر تمويل بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	85
15	تطور المؤشرات العامة لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	98
16	تطور مؤشر الانتشار (النطاق أو درجة الوصول) لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	100
17	تطور نسبة النساء الأعضاء في بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	101
18	تطور مؤشر الانتشار(العمق) لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	102
19	تطور مؤشر المحفظة المعرضة للمخاطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002 – 2013	105
20	تطور مؤشر المعدل السنوي لخسائر القروض لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013.	107
21	تطور مؤشر نسبة تغطية المخاطر لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	107
22	تطور معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	110
23	تطور معدل العائد على الأصول لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	111
24	نسب الإيرادات والمصاريف لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	112
25	تطور مؤشر الكفاية الذاتية التشغيلية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	114
26	تطور مؤشر الكفاية الذاتية المالية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	115
27	تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	118
28	تطور مؤشرات الكفاءة الأخرى لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	119
29	تطور مؤشرات الإنتاجية لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	120
30	الجدول رقم (30): تطور نسب الأموال الخاصة ضمن عناصر الهيكل المالي لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	123

31	تطور نسبة الودائع إلى إجمالي القروض لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	124
32	تطور نسبة الودائع إلى إجمالي القروض لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	125
33	خصائص الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	139
34	توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة منذ نشأة الوكالة إلى غاية:2014/12/31	139
35	توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب طبيعة النشاط منذ نشأة الوكالة إلى غاية:2014/12/31	140
36	تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2014	142
37	تطور عدد المشروعات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة:2009-2014	152
38	توزيع العدد الإجمالي للمشروعات الممولة حسب الجنس والصيغ التمويلية إلى غاية:2014/12/31	154
39	المجالات الأساسية لمشروع دعم التنمية الاجتماعية –الاقتصادية بشمال شرق الجزائر	161
40	توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب الولايات والجمعيات المشاركة إلى غاية:2009/12/31.	167
41	عدد الطلبات المقبولة وعدد القروض الممنوحة إلى غاية:2009/12/31.	169
42	توزيع عدد القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية:2009/12/31	169
43	توزيع القروض الممنوحة حسب أنواع النشاطات الممولة إلى غاية:2009/12/31	170
44	توزيع قيمة القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات إلى غاية:2011/12/31.	171
45	عدد وقيمة القروض الممنوحة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية خلال الفترة:1997-2011	185
46	تطور عدد المشروعات الممولة في المناطق الريفية وفقا لطبيعة النشاطات إلى غاية:2011/12/31	186
47	التوزيع النسبي لعدد القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية:2011/12/31	188
48	معدلات التحصيل وتوزيعها حسب المناطق خلال الفترة 1997-2014	189
49	معدلات التحصيل وفقا لطبيعة الشركاء خلال الفترة 1997-2014	190

قائمة الأشكال

الرقم	عنـــوان الشكل	رقم الصفحة
01	أنواع أشكال الإقراض الجماعي في مجال التمويل المتناهي الصغر	21
02	النماذج المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية لدخول في مجالات التمويل المتناهي الصغر	58
03	الهيكل التنظيمي لبنك غرامين ببنغلاديش	76
04	الهيكل التنظيمي لأحد الفروع المحلية لبنك غرامين ببنغلاديش	78
05	مؤشرات تحليل وتقييم مستويات الانتشار(النطاق والعمق)	99
06	مؤشرات تحليل وتقييم الكفاءة التحصيلية للقروض	104
07	مؤشرات تحليل وتقييم مستويات الربحية المالية للبنك	109
08	مؤشرات تحليل وتقييم مستويات الكفاءة والإنتاجية للبنك	117
09	الإطار التنظيمي ومهام الأطراف الشركاء في البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر	148
10	الهيئات والجهات الحكومية المشرفة على تسيير وتنفيذ المشروع	159
11	دور البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر ضمن مجالات الأهداف الأساسية	217
12	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر	220
13	الهيكل التنظيمي للفرع المحلي للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر	221
14	إجراءات اختيار المشروعات القابلة للتمويل من طرف البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر	237

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنـــوان الشكل	رقم الصفحة
01	تطور عدد المقترضين النشطين خلال الفترة 2008-2013	29
02	التوزيع النسبي لعدد المكاتب الفرعية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2013	31
03	الطبيعة القانونية للمؤسسات العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2008-2013	33
04	التوزيع الجغرافي للمقترضين النشطين حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2010-2013.	34
05	الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية خلال سنة 2013	36
06	تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2008-2013	37
07	التوزيع النسبي لأصول مؤسسات التمويل المتناهي الصغر حسب الدول العربية خلال سنة 2013	40
08	تطور عدد الفروع وعدد المجموعات لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	99
09	تطور عدد الأعضاء والأعضاء النشطين لبنك غرامين خلال الفترة 2002-2013	101
10	مؤشرات المحفظة المعرضة للخطر لبنك غرامين،وفي بنغلاديش،وجنوب آسيا خلال الفترة 2002-2013	105
11	نسب تغطية المخاطر لبنك غرامين مقارنة بنسب تغطية المخاطر الإقليمية وفي بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	108
12	معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك غرامين مقارنة مع المعدلات الإقليمية وبنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	110
13	معدل العائد على الأصول لبنك غرامين مقارنة مع المعدلات الإقليمية وبنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	113
14	معدل الكفاية الذاتية التشغيلية لبنك غرامين مقارنة مع المعدلات الإقليمية وبنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	115
15	معدل الكفاءة التشغيلية لبنك غرامين مقارنة مع المعدلات الإقليمية وبنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	118
16	عدد المقترضين لكل موظف لبنك غرامين مقارنة مع المعدل في بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	121
17	عدد المقترضين لكل موظف إقراض لبنك غرامين مقارنة مع المعدل في بنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	122
18	التوزيع النسبي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2014/12/31	140

19	التوزيع القطاعي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2014/12/31	141
20	توزيع عدد المشروعات الممولة حسب الصيغ التمويلية المتاحة خلال الفترة 2009-2014	153
21	تطور حجم التمويل للمشروعات الممولة خلال الفترة 2009-2014	153
22	التوزيع النسبي للعدد الإجمالي للمشروعات الممولة حسب الجنس إلى غاية 2014/12/31	155
23	تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة خلال الفترة 2006-2009	167
24	التوزيع النسبي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب الولايات المعنية	168
25	التوزيع النسبي للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب طبيعة النشاطات	171
26	تطور معدلات السداد لجهاز التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2006-2009	172
27	التوزيع النسبي لإجمالي القروض الممنوحة من طرف الجمعية حسب المناطق خلال الفترة 1997-2011	185
28	التوزيع القطاعي لعدد المشروعات الممولة في المناطق الريفية حسب النشاطات خلال الفترة 1997-2011	186
29	التوزيع النسبي لعدد القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 2011/12/31	188

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. براهيمي عبد الحميد: العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.
2. حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995.
3. طارق الخير، ريم رمضان: تمويل المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق (كلية الاقتصاد)، 2008/2007.
4. كاميليا فوزي الصلح: جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة: رؤى نظرية و اعتبارات عملية، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
5. ماركو إليا: التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006 .
6. مجدي سعيد: تجربة بنك الفقراء، منشورات الدار العربية للعلوم-ناشرون، الطبعة الثانية، لبنان، 2007.
7. محمد رشراش مصطفى: دراسة حول التطورات الحديثة في سياسات وأعمال البنوك الزراعية في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 2006 .
8. محمد موفق الأرناؤوط: الوقف في العالم الإسلامي ما بين الماضي والحاضر، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2011.
9. محمود أحمد المهدي: نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003.
10. عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
11. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2004.
12. عثمان حسين عبد الله: أضواء على الاقتصاد الإسلامي: الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 1989.
13. روبرت بك كريستين وآخرون: نموذج لتقييم مؤسسات التمويل البالغ الصغر، سلسلة الأدوات الفنية رقم 04، منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفئات الأشد فقرا، جويلية 1999.
14. رولند تشالز: تطوير الاقتصاد العالمي في الدول الفقيرة والغنية، ترجمة محمد يونس، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

ب. المجلات والبحوث العلمية

1. آتوشي أوشيما، جيمس شان: التفرع: البلدان منخفضة الدخل تشهد تزايدا في فرص الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد لدولي، مارس 2011.
2. أنيس تشودهاري: التمويل الأصغر كأداة للحد من الفقر: تقييم نقدي، ورقة عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 89، الأمم المتحدة، 2009.
3. أحمد الكواز: مراجعة كتاب: 23 معلومة لا تقال عن الرأسمالية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.
4. إليزابيث ليتلفيلد، ريتشارد روزنبرغ: التمويل الصغير جدا والفقراء: إزالة الحواجز بين التمويل الصغير جدا والتمويل الرسمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد جوان 2004.
5. بدرالدين عبد الرحيم: الممارسة الحالية للتجربة السودانية للتمويل الأصغر الإسلامي في إطار أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، مجلة المصرفي لبنك السودان المركزي، العدد 71، مارس 2014.
6. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم: معوقات تطبيق تجربة (جرامين) لتمويل المشروعات العربية الصغيرة، دراسات ومطبوعات وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، بدون ذكر سنة النشر.
7. توماس ديتشر: نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر: تسلسل النمو والائتمان في التاريخ الاقتصادي، مركز الحرية والرخاء العالميين، 2007.
8. ج. نجوين تيين هانج: بنك يسير على عجلات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد جوان 2004.
9. جوديث براندسما، لورنس هارت: تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998.
10. جوديث براندسما، رفيقة شوالي: إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.
11. حبيب عطية وآخرون: التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات، بعثة مشتركة بين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية، وتحت إشراف نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي، جوان 2006.
12. محمد عبيد الله: الإسلام والفقر والتمويل المتناهي الصغر: أفضل الممارسات، يمكن تحميل هذا البحث من خلال موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر على شبكة الانترنت: www.arabic.microfinancegateway.org
13. ميادة الزغبي، مايكل بارازي: الاتجاهات العامة للاشتمال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مذكرة مناقشة مركزة رقم 84، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، مارس 2013.
14. مسدور فارس: مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد نوفمبر 2013.

15. كاترين إيلبورغ وآخرون: المرأة والعمل و الاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، مذكرات مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، منشورات صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013.
16. نمرة كريم وآخرون: التمويل الأصغر الإسلامي: سوق متخصصة ناشئة، مذكرة مناقشة مركزة، منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، رقم 49، أوت 2008.
17. نصيب حفيزة: دور الزكاة والوقف في محاربة البطالة و الفقر: آلية صندوق الزكاة في الجزائر، ورقة بحثية ضمن فعاليات ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، رؤية إسلامية لمقاومة الفقر والبطالة: الزكاة والأوقاف والتمويل الأصغر، أيام: 29/28/27 جوان 2013، كلية العلوم الاقتصادية بصفاقس- تونس.
18. عالية عبد الحميد عارف: إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد الأول، 2009.
19. راحول دومالي وآخرون: نشاط البنوك التجارية والتمويل البالغ الصغر في مصر: دراسة حالة البنك الوطني للتنمية، دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999.
20. ريتشارد روزنبرغ: هل الائتمان الأصغر يساعد الفقراء حقا؟، مذكرة مناقشة مركزة رقم 59، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، 2010.
21. ريتشارد روزنبرغ: فاعلية المعونات في التمويل الأصغر: تقييم مشروعات الائتمان الأصغر للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة، مذكرة مناقشة مركزة رقم 35، منشورات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أفريل، واشنطن، 2006.
22. قصي الجابري: عالم بلا فقر: دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية، المجلة العراقية الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد السابع والعشرون، 2010.
23. طارق الله خان: تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ماي 2007.
24. مكافحة الاستغلال الاقتصادي للنساء: تجربة بنك جرامين في بنغلاديش، مجلة أوراق ديمقراطية، تصدر عن مركز العراق للمعلومات الديمقراطية، العدد الخامس، سبتمبر 2005.

ج. المراسيم والقوانين

1. القانون رقم 07-11، الصادر بتاريخ 22 فيفري 2007، والمتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2007.
2. النظام رقم 08-02، الصادر بتاريخ 08 مارس 2009، والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2009.
3. النظام رقم 08-03، الصادر بتاريخ 08 مارس 2009، والمحدد لشروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض و اعتمادها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2009.

4. قانون المالية لسنة 2006.

د. المحاضرات

1. عبده سعيد إسماعيل: أدبيات التمويل الصغير: عرض ونقد، حوار الأربعاء، يوم: 2008/03/12. (متوفر على موقع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز).

هـ. الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. إماموس سلطان: بنك جرامين: بنك للتخفيف من حدة الفقر"الإقراض للفقراء"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإقراض الصغير"المفاهيم والمنهجية"، أيام 1-3 جوان 1998، الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان، الأردن.
2. هانس ديتي سيابل: إستراتيجيات التمويل الصغير: إستراتيجيات تطوير مؤسسات تمويل صغير ذات حيوية وتقديم خدمات مستدامة- التجربة الآسيوية، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر الإقراض الصغير، أيام 1-1998/06/3، الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان، الأردن.

و. مراجع أخرى(تقارير ودراسات)

1. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003.
2. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: سياسة التمويل الريفي في الصندوق، روما، أوت 2009.
3. مؤسسة بلانت فينانس: أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، 2008.
4. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، موجز الجهات المانحة، التمويل الأصغر والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، الموجز رقم 9، 2003.
5. مكتب العمل العربي: تقرير حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2011.
6. تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة: بعنوان: دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، الجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، بتاريخ: 2008/07/29.
7. نشرية حول ترقية النشاطات المنتجة-القرض المصغر: قصص نجاح، منشورات مشروع دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر بمساعدة الاتحاد الأوروبي، بدون ذكر سنة النشر.
8. الاستبيان الذي تم حول واقع التمويل البالغ الصغر الإسلامي في المنطقة العربية، والصادرة نتائجه في سنة 2012، والذي تم إعداده من قبل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد: منشورات صندوق النقد العربي، 2012 .
10. تقرير التمويل الأصغر: مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، جوان 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. LES LIVRES

1. Asif Dowla, Dipal Barua : Les pauvres remboursent toujours :le microcrédit à la Grameen Bank, éditions Yves Michel, France, 2008.

2. Betty Wampfler et autres : Organisations professionnelles agricoles et institutions financières rurales : construire une nouvelle alliance au sein de l'agriculture familiale, les cahiers de l'institut des régions chaudes, France, 2010.

3. Benkerrou.A : Manuel de procédures du Micro-crédit, Association national de volontariat, Alger.

4. Bouakary Sidiki Diakite : Les fondements théoriques de l'économie de la Microfinance, Tome II, éditions MENAIBUC , France, 2008.

5. Damian von Stauffenberg et autres : Indicateurs de Performance pour les Institutions de Microfinance (GUIDE TECHNIQUE) , 2 édition, publication de Microrate et Banque Inter-Américaine de Développement, Mars 2003.

6. Isabelle Guérin et autres : la microfinance en Asie entre traditions et innovations, éditions KARTHALA, Paris**.**

7. Joanna Ledgerwood and others: The new Microfinance handbook: A financial market system perspective, The world bank, 2012.

8. Jennifer Isern and others: Appraisal Guide for Microfinance Institutions, Consultative Group to Assist the Poor, Washington, 2008.

9. Kathryn Imboden: Building inclusive Financial sectors for development, United Nations, New York, 2006.

10. Marguerite S Robinson: The microfinance revolution: sustainable finance for the poor, The world bank, Washington, 2001

11. Mohammad Nurul Alam, Mike Getubig: Guidelines for establishing and operating grameen style microcredit programs, Based on the practices of Grameen Bank and the experiences of Grameen Trust and Grameen Foundation Partners, Grameen foundation and grameen trust.

12. Michel Lelart : De la finance informelle à la microfinance, éditions des archives contemporaines, France, 2005.

13. Muhammad Yunus, Alain Jolis : Vers un monde sans pauvreté, éditions JC. Lattés, Paris ,1997

14. Muhammad Yunus : Vers un nouveau capitalisme, édition JC Lattés, Paris, 2008.

15. Richard Rosenberg: Core performance indicators for Microfinance (Draft). (Disponible in: www.arabic.microfinancegateway.org).

16. Sébastien Boyé et autres : Le guide de la Microfinance , éditions d'organisation, Paris, 2006.

17. Shahidur Khandker: Fighting poverty with microcredit: Experience in Bangladesh, Oxford University Press, New York, 2008.

18. Sylvain Allemand : La Microfinance n'est plus une utopie, éditions Autrement, Paris, 2007.

B. LES PERIODIQUES

1. Alexia Latortue, Meritxell Martinez : Comprendre les personnes exclues et les personnes éloignées du système bancaire, Journal BAROMÈTRE DE LA MICROFINANCE 2012, 3éme éditions, France, 2012.

2. Bob Annibale, Marten Leijon : Les grandes tendances de la microfinance dans les pays en développement, BAROMÈTRE DE LA MICROFINANCE 2012, 3éme éditions, France, 2012.

3. Célestin Mayoukou et autres : Essai sur le microcrédit et entrepreneuriat: cas de l'Algérie et du Liban, communication au XXIXéme colloque de l'association tiers Monde, Université Paris-Est Créteil, Juin 2013.

4. Elizabeth Littlefield et autres : La Microfinance est-elle une stratégie efficace pour atteindre les objectifs du millénaire pour le développement, Note focus n° 24, CGAP, janvier 2003.

5. Robert Cull et autres : Inclusion financière et développement: de nouvelles évaluations d'impact, note d'information n° 92. CGAP, Avril 2014.

6. Fall François Seck : Panorama de la relation banques/Institutions de microfinance à travers le monde, Revue Tiers Monde, N° 199, Juillet-Septembre 2009.

7. Ferdoushi Ahmed and others: Impact of Grameen Bank Microcredit programme on changing livelihood status of the rural women in Panchagarh District of Bangladesh, American Journal of Applied Sciences, 2011

8. Ina Kota : la Microfinance : banque du pauvre, Revue Finance et développement, FMI, Juin 2007.

9. Jennifer Isern, David Porteous : Commercial banks and microfinance : evolving models of success, focus note n°.28, CGAP, Washington, june 2005.

10. Laurent Lheriau : Réglementer la microfinance : un état des lieux, Revue TFD, N° 78, Mars 2005.

11. Leif Atle Beisland and others, The Association between microfinance rating scores and corporate governance: a global survey, International Review of Financial Analysis, N° 35, 2014

12. Marie Brière, Ariane Szafarz: Does Commercial Microfinance Belong to the Financial Sector? Lessons from the Stock Market, World Development, Vol 67, 2015.

13. Muhammed Yunus: Poverty Alleviation: is Economics any help? Lessons from Grameen bank experience, Journal of international affairs, The trustees of Columbia, University in the City of New York, n° 52, 1998.

14. Muhammad Yunus: A new model, Bulletin Grameen-Jameel, Issue-12, December 2013.

15. Nicolas Blondeau : La Microfinance : un outil de développement durable, Etudes, 2006/9, Tome 405, (Article disponible en ligne à l'adresse : www.cairn.info).

16. N. Annapurna: Context of Interview with David S Gibbons, IIMB Management Review, September 2008.

17. Richard Rosenberg et autres : Les taux d'intérêt du microcrédit et leurs facteurs déterminants, Consultative Groupe pour l'assistance aux Pauvres et Mixmarket, USA, Juin 2013.

18. Rafiqur Rahman: The Synthesis of Grameen bank Microfinance approaches in Bangladesh, International Journal of Economics and finance, Canadian Center of Science an Education, Vol.3, N° 6, November 2011.

19. Rim Bounouala, Chérif Rihane: Commercial banks in microfinance: entry strategies end keys of success, Investment Management and Financial Innovations, Volume 11, Issue 1, 2014.

20. Valérie Gilbert : étude de la Grameen bank: le microcrédit au Bangladesh comme moyen d'empowerment, les cahiers de la chaire C-A. Poissant de recherche, janvier 2009.

21. Yves Marie Abraham, Emmanuel Raufflet : concilier responsabilité sociale et rentabilité : Grameen une banque prix Nobel de la paix, Revue Gestion, Vol 33 ,2008.

C. LES THESES

1. Jhilam Zebunnessa Iqbal: The impact of Grameen bank credit on the levels of income, employment, and productivity of poor landless households in rural Bangladesh, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in department of economics, Fordham University, New York, May 2002.

2. Mohamed Salah El-Komi: Poverty: Alleviation through Microfinance and implication on education, presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in public policy and political economy, University of Texas, Dallas, August 2010.
3. Karima Boudedja : Microfinance et ONG : Bilan et analyse diagnostic du fonctionnement du dispositif de microcrédit à l'ONG algérienne Touiza en vue de la création d'une institution de microfinance, Thèse de Master of Science de l'Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, France, 2008.
4. Smahi Ahmed : Microfinance et Pauvreté : Quantification de la relation sur la population de Tlemcen, thèse de doctorat en sciences économiques, université Abou Bekr Belkaïd de Tlemcen, 2009/2010.

D. LES ATELIERS, SEMINAIRES

1. Ganesh Thapa: Linkage between banks and MFIs: Asian experience, Working paper of IFAD, Seminar on Rural Finance: Expanding the Frontier, Near East North Africa Rural and Agricultural Credit Association (NENARACA), Sana'a, Yemen, 5 – 8 /5/ 2008.
2. M. Tazeemul Haque : L'expérience de la Grameen bank en matière de promotion et de financement des Micro-Entreprises, Actes de l'atelier sur la promotion et financement des micro-entreprises, 24 au 26 Mars 1997,Casablanca Maroc, banque islamique de développement.
3. Philippe Couteau : Expérience pilote de microfinance innovante à Ghardaia, les actes des assises nationales de l'artisanat, Novembre 2009.

E. AUTRES (RAPPORTS)

1. Bruno Crépon et autres: Evaluation de l'impact du microcrédit en zone rurale au Maroc, série analyse d'impact N° 07, Agence française de développement, Paris, Mars 2012.
2. Gilbert Germain et autres, Rapport provisoire d'évaluation finale du projet PADSELNEA.AESA Consortium, délégation de la commission européenne en Algérie, octobre 2012.
3. Ranya Abdel-Baki et autres : Rapport MIX Microfinance World: Analyse de la Microfinance et rapport comparatif dans le monde Arabe en 2010, Microfinance Information Exchange.

4. Wolfgang Hannover and others: Contribution of Microfinance to the Millennium Development Goals (MDGs) and the Implementation of the Programme of Action 2015 (Poverty Reduction), GTZ, Germany, 2005.
5. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS): Microfinance activities and the core principles for effective banking supervision, August 2010. (For more informations see: www.bis.org).
6. Sanabel industry survey, 2011.
7. Rapport national sur le développement humain : Algérie 2009-2010, C.N.E.S, Avril 2012.
8. Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, 2009.
9. The Microbanking bulletin, N° 19, December 2009.
10. The Microbanking bulletin, N° 14, Spring 2007.
11. Microcredit Regulatory Authority: NGO-IMFs in Bangladesh, Volume –X, June 2014.
12. 2011 Middle East and North Africa, Regional Snapshot, MIX and Sanabel, March 2011.
13. ResponsAbility Research Department, Microfinance Market Outlook 2015, ResponsAbility Investments AG, November 2014.
14. PADSELNEA : Rapport sur la stratégie de pérennisation du dispositif Microcrédit du PADSELNEA à travers les centres d'initiative locale pour le développement de l'économie solidaire(CLIDES), Décembre 2009.
15. Convergences, Baromètre de la Microfinance 2015, 6 ème éditions, France, juin 2015.

فهرس محتويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة.....	أ
الفصـــل الأول التعريف بالتمويل المتناهي الصغر ونماذجـه المؤسسية، تجـاربـه التطبيقية وتحدياته	1
تمهيد:.....	2
المبحث الأول: التمـويل المتناهـي الصغر: المفاهيـم والمبـادئ، والافتراضـات الفكـريـــة الأساسية.....	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للتمويل المتناهي الصغر..... المطلب الثاني: تعريف التمويل المتناهي الصغر وأهم افتراضاته..... المطلب الثالث: أهمية التمويل المتناهي الصغر.....	3 9 16
المبحث الثاني: النماذج المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر وأشكال الإقراض.....	18
المطلب الأول: النماذج المؤسسية للتمويل المتناهي الصغر..... المطلب الثاني: أشكال الإقراض في مجال التمويل المتناهي الصغر..... المطلب الثالث: الأطراف المؤسسية المقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر..... المطلب الرابع: تقدير الطلب المحتمل على خدمات التمويل المتناهي الصغر.....	18 21 23 26
المبحث الثالث: واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي و الإقليمي.....	28
المطلب الأول: واقع التمويل المتناهي الصغر على المستوى العالمي..... المطلب الثاني: واقع التمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية..... المطلب الثالث: دور التمويل المتناهي الصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.....	28 35 43
المبحث الرابع: تحديات صناعة التمويل المتناهي الصغر.....	52
المطلب الأول: التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والجهات التنظيمية والإشرافية..... المطلب الثاني: البنوك التجارية وبرامج التمويل المتناهي الصغر.....	52 55
خلاصة الفصل الأول.....	62
الفصـــل الثاني تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة 2002-2013	63

تمهيد:.....	64
المبحث الأول: الجوانب التاريخية لتأسيس بنك غرامين.....	65
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمشروع غرامين.....	65
المطلب الثاني: مولد مشروع غرامين التجريبي.....	67
المطلب الثالث: تأسيس بنك غرامين كبنك له استقلاليته الإدارية والمالية.....	69
المبحث الثاني: الجوانب المتعلقة بمنهجية العمل المصرفي لبنك غرامين.....	71
المطلب الأول: السمات والمبادئ والأهداف الأساسية للبنك.....	71
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والجوانب الإدارية والتنظيمية للبنك.....	76
المطلب الثالث: الخدمات المالية المقدمة من قبل بنك غرامين.....	79
المطلب الرابع:مصادر تمويل بنك غرامين ببنغلاديش.....	84
المطلب الخامس: منهجية بنك غرامين في العمل المصرفي.....	86
المبحث الثالث: تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة 2002-2013.....	95
المطلب الأول: تقييم أثر الخدمات المالية لبنك غرامين على المستفيدين.....	95
المطلب الثاني: تقييم أداء بنك غرامين باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل المتناهي الصغر.....	98
المطلب الثالث: تحليل وتقييم الهيكل المالي لبنك غرامين.....	123
المبحث الرابع: متطلبات محاولات تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الدول.....	126
المطلب الأول: واقع تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول.....	126
المطلب الثاني: شروط ومتطلبات تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين على مستوى اقتصاديات الدول.....	127
المطلب الثالث: ما يستفاد من تجربة بنك غرامين ضمن أساليب تطويعها وتطبيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري.....	130
خلاصة الفصل الثاني:	134
الفصــل الثالث سياسات تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية	135

تمهيد.....	136
المبحث الأول: تطور الإهتمام بالتمويل المتناهي الصغر في الجزائر.....	137
المطلب الأول:تطور الإهتمام بالتمويل المتناهي الصغر وتطبيقاته في الجزائر..... المطلب الثاني:التمويل المتناهي الصغر في الجزائر:المصطلح والممارسات..... المطلب الثالث:الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم التمويل المتناهي الصغر في الجزائر.	137 143 144
المبحث الثاني: تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر.....	146
المطلب الأول: تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر... المطلب الثاني: تقييم تجربة مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر (PADSEL-NEA)..... المطلب الثالث: تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر.	146 158 179
المبحث الثالث: سياسات وآليات تطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية.....	194
المطلب الأول: أهمية إقامة وتأسيس مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري..... المطلب الثاني:سياسات وآليات مقترحة لتطوير التمويل المتناهي الصغر في التجربة الجزائرية.....	194 196
خلاصة الفصل الثالث:.....	199
الفصل الرابع إستراتيجية تطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد الجزائري	200
تمهيد.....	200
المبحث الأول: المقاصد والمتطلبات الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري.....	201
المطلب الأول: المقاصد والمبررات والدوافع الأساسية لتطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري..... المطلب الثاني: الطبيعة القانونية والمؤسسية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين	201 203

وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات النجاح الأساسية..... المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمقترح تطويع تجربة بنك غرامين وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري.....	206
المبحث الثاني: المسائل المتكاملة للجوانب القانونية والإدارية، والتنظيمية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.....	209
المطلب الأول: المسائل المتعلقة بالجوانب القانونية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر..... المطلب الثاني: الموارد المالية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر..... المطلب الثالث: المسائل المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر..... المطلب الرابع: الهيئات الرقابية للبنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.....	209 212 214 222
المبحث الثالث: إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.....	225
المطلب الأول: منهج إدارة عمليات التمويل المتناهي الصغر على مستوى البنك..... المطلب الثاني: سياسة تعامل البنك مع زبائنه من أفراد الفئات المستهدفة..... المطلب الثالث: أنواع الخدمات المالية وغير المالية المقترحة لزبائن البنك..... المطلب الرابع: مؤشرات المتابعة والتقييم المعمول بها على مستوى البنك المتخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر.....	225 230 239 243
خلاصة الفصل الرابع:.....	246
الخاتمة:.....	248
قائمة الجداول:.....	256
قائمة الأشكال:.....	259
قائمة الأشكال البيانية.....	261

قائمة المراجع:.....	264
فهرس محتويات البحث:.....	274

Résumé

Les expériences de financement des pauvres dans plusieurs pays affirment que les pauvres ont besoin de toute une gamme de services financiers (dépôts, prêts, etc.), et ils utilisent ces services comme tous les autres, et au niveau de ces institutions de financement des pauvres, l'expérience montre que la prestation de services financiers aux pauvres à long terme et, parfois, sur une grande échelle peut être rentable.

Au cours des trois dernières décennies, à partir de l'expérience de la Grameen Bank réalisée au Bangladesh, la Microfinance est devenue une industrie mondiale. La Grameen Bank et son fondateur, Muhammad Yunus, ont reçu le prix Nobel de la paix en 2006, en reconnaissance de leurs efforts à offrir des services financiers aux plus pauvres.

L'objectif principal de ce travail est d'effectuer une évaluation de l'expérience de la Grameen Bank durant la période 2002-2013, à travers un certain nombre d'indicateurs les plus importants dans la microfinance, Puis identifier quelques facteurs de succès de cette expérience. Ces facteurs constituent les fondements des stratégies d'intervention proposées pour le développement de la microfinance au niveau de l'économie algérienne.

Mots clés : Financement des pauvres, Grameen Bank, Microfinance.

ملخص

تؤكد تجارب تمويل الفقراء في عدة دول أن الفقراء بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية (الودائع والقروض، وغيرها من الخدمات)، والتي يستخدمونها كغيرهم من الأفراد، وعلى مستوى هذه المؤسسات لتمويل الفقراء، تكشف التجربة أن تقديم هذه الخدمات المالية للفقراء على أساس طويل الأمد وعلى نطاق واسع يمكن أن يكون مجالا مربحا.

وخلال الثلاثين سنة الماضية، وانطلاقا من تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، أصبح التمويل المتناهي الصغر صناعة عالمية، وحصل بنك غرامين ومؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام لعام 2006 اعترافا لجهودهما في تقديم الخدمات المالية لأفقر الفقراء.

والهدف الرئيسي من هذا العمل هو إجراء تقييم لتجربة بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013، من خلال بعض المؤشرات الأكثر أهمية في مجال التمويل المتناهي الصغر، ثم تحديد بعض عوامل النجاح لهذه التجربة، والتي ستشكل عناصر أساسية ضمن الإستراتيجيات المقترحة لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: تمويل الفقراء، تجربة بنك غرامين، التمويل المتناهي الصغر.